الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDER-Biskra
Faculté de sciences économiques
Commerciale et des sciences de gestion
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

الموضوع

أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

من إعداد:
نجاح منصري

إشراف الأستاذ الدكتور:
الطيب داودي

أعضاء اللجنة المناقشة

د/ خوني رابح	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	رئيسا
أ. د/ الطيب داودي	"أستاذ "	جامعة بسكرة	مشرفا
د/ بن الزاوي عبدالرزاق	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	مناقشا
د/ حوحو حسينة	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	مناقشا
د/ عياش زبير	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	مناقشا
د/ بريكة السعيد	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ}

[الزمر : 9]

صدقَ اللهُ العظيم

إهداء

إلى روح أمي الغالية .....رحمة الله عليها

إلى نور دربي

إلى أعز خلق الله على قلبي.

(أبي الحبيب حفظه الله لي)

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء و أولادهم

إلى صديقتي ورفيقتي العزيزة سميحة

إلى كل الذين يسعدهم أن أصل إلى ما وصلت إليه

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل

شكر وعرفان

الحمدُ لله حُبًا

الحمدُ لله شُكرًا

الحمدُ لله رجَاءً وطاعةً

الحمدُ لله دَائمًا وأبدًا

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات

يبقى لنا دائما العجز في وصف كلمات الشكر

خصوصا للأرواح التي تتصف بالعطاء بلا حدود

ودائما هي سطور الشكر تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها

ربما لأنها تشعرنا دوما بقصورها

وعدم ايفائها حق من نهديه هذه الأسطر

واليوم تقف امامنا الصعوبة ذاتها

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف

" الأستاذ الدكتور: الطيب داودي"

الذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح وتقديم كل أشكال المساعدة

حفظه الله وبارك فيه

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

مقدمة

تتوجه الأنظار في عالم اليوم إلى الدور المتنامي للتكتلات الاقتصادية في تنمية اقتصاديات الدول وتقويتها وترسيخ فكرة تحرير التجارة الخارجية بطرق تضمن الحفاظ على التوازن الاقتصادي للدول المتكتلة ، حيث ترمي هذه الجهود الاتحادية إلى الحفاظ على قدر معتبر من الثقة والقوة للاقتصاديات المختلفة في مواجهة الاقتصاد العالمي الذي تكثر فيه الأزمات و تتعاقب وتنتشر مما يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي مما استوجب التفكير في طرق ذات فاعلية تحفظ اقتصادات الدول من الأزمات وفي نفس الوقت تضمن انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد وبالعودة للدول العربية ومحاولتها الحثيثة للتكامل فيما بينها قامت بعدة انجازات في طريق تحقيق وحدتها المنشودة حيث تعتبر إقامة منطقة التجارة العربية الحرة من أهم هذه الانجازات التي يتوقع لها أن توصل الدول العربية إلى الدرجات العليا من مشروع التكامل الاقتصادي العربي ، كذلك نجد أن الدول العربية تسلك في نفس الوقت طرق اخرى غير التكامل الاقتصادي العربي سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص الناتجة من التحرر والانفتاح الاقتصادي على العالم وهذا من خلال توقيعها على اتفاقيات تعاون وشراكة ثنائية ومتعددة ، وتعد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية من أهم هذه الاتفاقيات والتي وقعها الاتحاد الأوربي مع الدول العربية المتوسطية المنفردة ،تجدر الاشارة الى ان الاتحاد الاوربي هو من أنجح التكتلات الاقتصادية في العالم وأثقلها وزنا .

وتهدف اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية لإقامة منطقة تجارة حرة متوسطية أوربية كبرى من أجل إقامة فضاء تبادلي كبير يجمع الدول المتوسطية بما فيها العربية التي وقعت اتفاقية الشراكة ودول الاتحاد الأوربي ، وكانت أول مبادرة في هذا السياق إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية أوربية بين أربع دول عربية هي مصر، الأردن، المغرب وتونس من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى وهذا ما يعرف باتفاقية أغادير.

- مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

" كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية ؟"

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية وما هو مضمونها وأبعادها؟
2- ما مجالات الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوربي والدول العربية ؟

3- ما مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل التزامات الدول العربية مع الاتحاد الأوربي؟ و ما هي أهم المراحل التي مر بها التكامل الاقتصادي العربي ؟

4- ماذا نعني بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما هي مبادئها وقواعدها الموضوعة؟

5- ما هي النتائج المترتبة عن توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على منطقة التجارة العربية الحرة والتجارة العربية البينية؟

أولا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي :

❖ ***تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الموقعة بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي سلبا على التجارة العربية البينية.***

ومن خلال الفرضية الرئيسية يمكن صياغة فرضيات جزئية كالتالي:

- ❖ يرغب الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة مع الدول المتوسطية عموما والدول العربية خصوصا توسيع منطقة نفوذه ومواجهة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والصينية.
- ❖ نقص التجارة العربية البينية يمثل عقبة حقيقية في وجه التكامل الاقتصادي العربي.
- ❖ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي إحدى الأعمدة الأساسية لبناء تكامل اقتصادي عربي والسوق العربية المشتركة ومن شأنها زيادة تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية، ولهذا أولت الدول العربية اهتمام بالغ بشأن إزالة المعوقات التي تواجهها.
- ❖ منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية تُمكن المنتجات الزراعية العربية من المنافسة في أسواقها وهذا ما يساهم في زيادة الصادرات العربية من هذه المنتجات إلى الأسواق الأوربية .
- ❖ تواجه المنتجات الصناعية العربية منافسة شديدة في الأسواق الأوربية يمكن لهذه المنافسة ان تقضي على مستقبل هذه المنتجات في السوق العالمي.

ثانيا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون تنمية التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة خطوة مهمة جدا على طريق الوحدة العربية الاقتصادية أو إقامة مشروع تكامل اقتصادي عربي كما تطمح وتصبو إليه جميع الدول العربية وشعوبها في حين أن لكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص المتوسطية التزامات جمة انبثقت عن توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي

والتي سعت من خلالها للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه عن طريق الدخول في منطقة تجارة أوربية متوسطية كبرى، وهذا ما يطرح اشكالات عديدة حول امكانية التوفيق بين هذين المسلكين المختلفين في جوانب عديدة.

ثالثا: أهداف البحث

يهدف البحث في مجمله لتبيان الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى كخطوة أولى للوصول إلى درجات عليا في التكامل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عرض مختلف جوانب التي تحيط بهذه الاتفاقيات والظروف الاقتصادية للدول العربية وجهودها المبذولة في سبيل الاستفادة من انفتاح اقتصاداتها على العالم ومحاولتها تحقيق حلم الوحدة العربية المنشود.

رابعا: الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة للجوانب الأخرى للموضوع لكن لا توجد دراسة سابقة حول أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية بالإضافة لتحليل التجارة العربية البينية في إطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية وأثرها على منطقة التجارة العربية الحرة.

خامسا: صعوبات البحث

من أهم ما واجهنا من صعوبات عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

- صعوبة ضبط حدود الدراسة وذلك لعدم توفر دراسات سابقة تؤخذ كحجر أساس لاستكمال البحث وتبيان الأثر المرجو منه.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات الرسمية من الحكومات والهيئات الرسمية التي تم الاعتماد عليها نتيجة لتأخر صدور التقارير والنشرات الاحصائية اللازمة للتحليل .

سادسا: منهج البحث

بُغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، و التطرق لمختلف أبعادها و تحليلها والوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، تم الاستعانة في هذه الدراسة على ثلاث مناهج وهي:

1- المنهج التاريخي

حيث تم الاستعانة به في سرد الأحداث والتطورات التاريخية في بعض أجزاء البحث كنشأة الاتحاد الأوربي ، وعرض مختلف مراحل التكامل الاقتصادي العربي وأهم المحطات التي مرت بها اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

2- المنهج الوصفي

وتم الاستعانة به من أجل توضيح المفاهيم الاقتصادية المختلفة مثل مفهوم التكامل الاقتصادي، مفهوم الشراكة ، التجارة الخارجية، منطقة التجارة الحرة...إلخ.

3- المنهج التحليلي

وذلك من أجل دراسة آثار الشراكة الأورو متوسطية ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية وكذا المبادلات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوربي من جهة وبين الدول العربية فيما بينها من جهة أخرى.

سابعا: تقسيم البحث

بغية الإجابة على إشكالية البحث وانطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للشراكة الأورو متوسطية

وقد اشتمل على نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي و اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية بأبعادها ومضمونها وكذلك العلاقات العربية الأوربية من التعاون إلى الشراكة والفرق بين المشروع المتوسطي المعروض من طرف الاتحاد الأوربي والمشروع الشرق الأوسطي المطروح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق

وفيه تطرقنا إلى أساسيات حول التكامل الاقتصادي و مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته وصولا إلى مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثالث: الإطار النظري للتجارة العربية البينية

تناولنا في هذا الفصل الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في الدول العربية ، السوق العربية المشتركة وأهم معيقات تطورها وكذلك واقع وآفاق منطقة التجارة العربية الحرة.

الفصل الرابع: تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

تضمن هذا الفصل الآثار المترتبة لاتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية الموقعة بين بعض الدول العربية المتوسطية والاتحاد الاوربي على التجارة العربية البينية وعلى منطقة التجارة العربية الحرة.

الفصل الأول:

الاطار العام للشراكة الأورو متوسطية

تمهيد:

برز الاتحاد الأوربي كأحد أنجح التكتلات الاقتصادية في عالم يتجه يوما بعد يوم نحو التكتل والاندماج بين دوله المختلفة ، حيث أن مسيرته التكاملية اتسمت بالجدية والتنظيم مما خدم تفوق هذا التكتل في العالم على مستوى العديد من المجالات (اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا،....)، وساهم في تبوؤه لمكانة هامة ومميزة في العالم.

إن ارتباط الاتحاد الأوربي بدول الضفة الجنوبية للمتوسط بعلاقات اقتصادية وثيقة في مجالات مختلفة جعل منه أهم شريك لهذه الدول نظرا للروابط التاريخية وكذلك بحكم الجوار الجغرافي بين الطرفين ومختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، حيث يتمتع الاتحاد الأوربي برصيد ضخم من رؤوس الأموال والتكنولوجيا العالية ، لكنه يعاني من نقص في الموارد الطبيعية واليد العاملة ،و في المقابل نجد أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تتوفر على الموارد الطبيعية واليد العاملة لكنها تفتقر إلى التكنولوجيا و رؤوس الأموال ،وبالتالي توجب عليها الشراكة الاقتصادية مع دول متطورة ، خاصة وأن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تتجه للانفتاح نحو السوق ومن هنا فقد وجد الاتحاد الأوربي في هذه الأسباب فرصة لتوسيع نفوذه على مستوى العالم ومواجهة الهيمنة الأمريكية والانتشار الياباني والصيني بإقامة اتفاقيات شراكة مع الدول الجنوبية للمتوسط أطلق عليها الشراكة الأورو متوسطية.

وفي هذا السياق نجد أن معظم الدول العربية سارعت للتوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية المطروحة من قبل الاتحاد الأوربي وفي نفس الوقت هي معنية بالمشروع الشرق أوسطي الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية والذي يغلب عليه الطابع الاقتصادي في ظاهره.

مما سبق فقد قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي

المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية الأوربية –العربية من التعاون إلى الشراكة

المبحث الأول : نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي

يعد الاتحاد الأوربي من أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من مار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة يصنع النموذج الأوربي العالمي ، فقد بدأ كاتحاد جمركي في معاهدة روما بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل درجة التكامل الاقتصادي والنقدي ، وقد حاولنا في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على هذا التكتل ومؤسساته ومختلف الأهداف التي يرمي إليها .

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوربي

لقد صاحب نشأة الاتحاد الأوربي كثير من الارهاصات والشروط يمكن تناولها باختصار فيما يلي:

الفرع الأول: أهم محطات نشأة الاتحاد الأوربي

بعد الحرب العالمية الثانية ،وما ترتب عنها من دمار انهيار اقتصادي كبير ، بدأ الأوربيون ينظرون للتعاون والوحدة كشرط ضروري للنمو الاقتصادي والازدهار ، ففي 9 ماي 1950 تم وضع خطة من طرف "جان مونييه" و"روبيرت سشومان " الفرنسيين لإقامة سوق مشتركة لمنتجات الحديد والصلب الفرنسية الألمانية ، وقد تم التوقيع على المعاهدة في 18 أفريل 1951 بباريس ودخلت حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952 ، والملفت للنظر أنذاك أن الاتفاقية تم تأسيسها من قبل فرنسا وألمانيا الغربية العدوتان لحقبة من الزمن ، وقد شملت هذه الاتفاقية 6 دول هي " فرنسا ،ايطاليا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ " سميت هذه المجموعة بالاتحاد الأوربي للفحم والفولاذ أو أوربا 6[1] ، وعن طريق هذه الاتفاقية يمكن وضع صناعات الفحم والصلب تحت سلطة مشتركة للدول الأعضاء خاصة ألمانيا وفرنسا لتوفير ضمان استعمال هذه المواد الأولية الرئيسية في المجال الصناعي بما يحقق ايجابيات لاقتصاديات هذه الدول [2]

وقد كان التعاون في قطاع الفحم الحجري والصلب أول نجاح ملموس في مجال التعاون الاقتصادي الأوربي وبعده بدأ التفكير في تكثيف التفاوض والتعاون لإقامة اتحادات في مجالات اقتصادية أخرى ومن أحل جعل الظروف ملائمة لإيجاد الوحدة الاقتصادية وإزالة جميع العقبات التنظيمية ، عرض اتحاد البنيلوكس والذي يتكون من بلجيكا ، هولندا ،لوكسمبورغ أيام 1 و2 جوان 1955 مذكرة لمناقشة إمكانية تحقيق مزيد من التعاون الأوربي نوقشت مع الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب

---

[1] gérard bramoullé et dominique augey ,**économiies monétaire** , édition dollaz,paris, 1998,p410

[2] الشافعي محمد بشير ،**المنظمات الدولية** ، منشأة المعارف ،مصر ،2002 ،ص299

الأوربية في مدينة "مسين" الايطالية ، حيث خرج المجتمعون بقرار إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي ، لا للتكامل السياسي ، ومنه ألزمت الدول الأعضاء بربط اقتصاداتها ببعضها البعض عن طريق إقامة مؤسسات اقتصادية تخلق سوقا موحدة أوربية تحقق بالتدريج نوع من الانسجام في السياسة الاجتماعية .[1]

وبالتالي شكلت لجنة من الخبراء المختصين لبحث سبل إنشاء سوق مشتركة وإقامة اتحاد في المجال الذري ، ولخصت دراسات اللجنة في تقرير أطلق عليه اسم " تقرير سباك " ، وقد عرض هذا التقرير يومي 29 و30 ماي 1956 بصورته النهائية في مؤتمر البندقية على وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ولقي قبولا من جانبهم كأساس لمزيد من التعاون والمفاوضات .[2]

أما في 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدتين جديدتين في العاصمة الايطالية روما ، الأولى لإنشاء الجماعة الأوربية للطاقة النووية لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية من أجل تحرير التجارة وإنشاء السوق الأوربية المشتركة ، حيث دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958 .[3]

وفي جانفي 1973 انضمت لهذه المجموعة ثلاث دول أخرى هي " الدنمارك ، ايرلندا ، بريطانيا " بينما لم تنضم النرويج بسبب رفض الشعب النرويجي للانضمام اثر استفتاء اجري لهذا الغرض ليصبح عدد الأعضاء 9 دول .

في عام 1981 انضمت اليونان ثم اسبانيا والبرتغال ليرتفع عدد الأعضاء إلى 12 ، وفي إطار السوق الأوربية الموحدة والتي أنشئت سنة 1986 ، ازدادت تطلعات الأوروبيين أكثر نحو استكمال الوحدة الاقتصادية ،وبالتالي أصبح التكامل النقدي ضرورة ملحة باعتبار أن اختلاف العملات يشكل عائقا كبيرا يحول دون تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة ، لذا ارتأت الدول الأوربية اعتماد سياسة الوحدة النقدية لأن ذلك يمكنها مما يلي :[4]

- إزالة تكاليف المعاملات والصرف ما بين الدول الأعضاء.

- شفافية أكبر للأسعار مابين الدول المعنية.

- زيادة فعالية طرق التسديد ومنه الرفع من وتيرة المبادلات البينية.

- استقرار الأسعار، ويعني ذلك تجنيب الموردين مخاطر الصرف.[1]

- تجسيد حقيقي لحرية تنقل الأفراد بين البلدان الأوربية دون إلزام هؤلاء تحويل ما لديهم من عملات.

---

[1] حسين عمر ، **دليل المنظمات الدولية** ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،2000،ص117

[2] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي :أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)** ،دار الفكر العربي ،القاهرة، 1998،ص148

[3] Cahen didier ,l'euro ,édition d'organisation ,paris,1997 ,p24

[4] نعمان سعيدي ، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي** ،دار بلقيس ،الجزائر،2011،ص105

[1] Jura michel,technique financiére internationale,2eme edition ,dunod,paris,2003,p147

ومع تزايد انضمام الدول دخل النظام الأوربي في مرحلة التطور نحو المزيد من التوسع بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 لإنشاء الاتحاد الأوربي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة من السياسات الخارجية ، الأمن ،العدالة والشؤون الخارجية .

وفي 1جانفي 1995 انضمت كل من النمسا ،فنلندا والسويد ،وفي 1997 وافق أعضاء الاتحاد الأوربي على ميثاق تحقيق الاستقرار والنمو .

وفي سنة2001 تم التعامل لأول مرة بالعملة الأوربية الموحدة اليورو الورقية والمعدنية لتحل محل العملات الوطنية ،واعتبارا من 1 ماي 2004 أصبح الاتحاد الأوربي يضم 25 دولة وهذا بانضمام 10 دول جدد هم " قبرص ،جمهورية التشيك ،استونيا ، المجر ، لاتفيا ، لتوانيا ، مالطا ، بولندا ،سلوفاكيا .

وفي سنة 2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا ،ليبلغ عدد أعضاء الاتحاد الأوربي 27 دولة ، كما أن هناك ثلاث دول أخرى مرشحة للانضمام هي "كرواتيا ،مقدونيا وتركيا".[2]

الفرع الثاني: شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي(شروط كوبن هاغن)

وتجدر الإشارة إلى انه في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد الأوربي أي شروط لانضمام الدول المرشحة للعضوية ، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوربا الوسطى والشرقية مع دول الاتحاد ،دفع مجلس الاتحاد الأوربي في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبن هاغن وهي :

أولا– شروط سياسية

على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ثانيا– شروط اقتصادية

وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

ثالثا– شروط تشريعية

[2] موقع الاتحاد الأوربي **http //europa.eu/abc/european** تاريخ الاطلاع 11 مارس2012.

على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

- **المطلب الثاني : مؤسسات الاتحاد الأوربي**

يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوربي من هيئات أو مؤسسات تمكنه من التعامل مع كل المشاكل والعراقيل التي يمكن أن يتعرض لها في مختلف المجالات، وهذه المؤسسات هي :

الفرع الأول: مجلس الاتحاد الأوربي[1]

يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد (على الرغم من تقليص صلاحياته لصالح البرلمان الأوروبي) ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، له صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالركيزة الثانية والثالثة كالسياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني لكنه لا يمكن أن يقرر في مسائل متعلقة بالركيزة الأولى إلا بناء على طلب من المفوضية الأوروبية.

يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء والذي يعقد اجتماعاته حسب الحاجة في كل من بروكسل ولوكسمبورغ أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة (حوالي 14 مرة في السنة)، المالية والخارجية الذين يجتمعون مرة في الشهر تقريبا.

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه تملك كل دولة عضو في المجلس عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة.

يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72.27 % من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الاتحاد.

تتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر جانفي حتى شهر جوان ومن شهر جويلية حتى شهر ديسمبر).

الفرع الثاني: المفوضية الأوربية

---

[1] **مجلس الاتحاد الأوربي**، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني: **http://ar.wikipedia.org**، **تاريخ الاطلاع: 17-03-2012**.

مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوربي ،لديها صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولى حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها. بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد.[1]

يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد.

تكون المفوضية من 9 أعضاء منتخبين يعينون لمدة 7 سنوات بموافقة الحكومات الأعضاء ، كما يعين رئيس المفوضية ونائب الرئيس من بين أعضاء المفوضية لفترات لا تتعدى السنتين ، تصدر المفوضية قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء ، وفي كل عام وقبل افتتاح جلسة البرلمان الأوربي بشهر تنشر المفوضية تقرير عن أنشطة الجماعة الاقتصادية .[2]

الفرع الثالث: البرلمان للأوربي[3]

يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي. يقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ لكنه يعمل أيضا في بروكسل ولوكسمبورغ. يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من 785 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل 5 سنوات، ويتم التصويت داخل البرلمان الأوربي وفق مبدأ الأغلبية .

الفرع الرابع: مؤسسات أخرى للاتحاد الأوربي

هناك أيضا مؤسسات أخرى للاتحاد الأوربي تعمل في مجالات السياسة والقضاء والاستثمار كما يلي:

---

[1] **المفوضية الأوربية** ، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني :.www.wikipedia.org تاريخ الاطلاع :11 مارس 2010

[2] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي :أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق ،ص150

[3] **البرلمان الأوربي**، الاتحاد الأوربي بالعربية، على الموقع الالكتروني: http://www.eu-arabic.org/parliament.html، تاريخ الاطلاع: 13-03-2012

أولا– المجلس الأوربي

هو اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية. يعقد الاجتماع من 2 إلى 3 مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة ورسم سياسة الاتحاد وعادة ما يكون برئاسة الدولة التي تترأس مجلس الاتحاد الأوروبي، يتم اتخاذ القرارات بالإجماع. ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للاتحاد.[1]

ثانيا– محكمة العدل الأوربية

وتتكون من 13 عضو ، تتولى إصدار الأحكام في المنازعات المتعلقة بقوانين الجماعة ، مقرها لوكسمبورغ .

ثالثا– بنك الاستثمار الأوربي

يهدف إلى تسهيل تمويل المشاريع من أجل فتح المناطق الأقل تقدما، وتحديث وإقامة مشاريع تستدعيها السوق المشتركة من أجل المصلحة العامة للاتحاد .[2]

المطلب الثالث : أهداف الاتحاد الأوربي والوحدة النقدية الأوربية

لقد تطور مسار السوق الأوروبية المشتركة بشكل ملفت للانتباه سواء من حيث تدرجه على الأشكال التكاملية أو من حيث تضاعف عضوية الدول. فقد انتقل هذا التجمع من شكل منطقة للتبادل الحر إلى شكل الاندماج الاقتصادي الذي يعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهذا في فترة زمنية ليست بالبعيدة، أما عن ناحية مضاعفة الدول المشكلة لهذا التجمع، فالأمر واضح جدا بحيث انتقل من ستة أعضاء عام 1957 بموجب معاهدة روما ليصبح اليوم مشكلا من ثمانية وعشرون بلدا.

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأوربي

---

[1] **المجلس الأوربي** ، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني:.www.wikipedia.org تاريخ الاطلاع :11 مارس 2012

[2] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي :أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)**، مرجع سابق ،ص.151

ويمثل الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية هائلة تؤثر على موازين القوى العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، تجارية كانت أو نقدية ومالية. ومن بين أهداف معاهدة الاندماج والتكتل للدول الأوروبية الآتي:

أولا – بناء أوربا قوية بجهود الأوربيين ومن أجل الأوربيين ؛ إذ يأمل المتحمسون للوحدة أن تكون هناك أوربا قوية تقف بندية إلى جانب القوى العالمية الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وتستطيع أن تواجه مختلف التحديات المفروضة سياسية ، عسكرية واقتصادية .[1]

ثانيا– إقامة اتحاد نقدي، وإنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية والتي تتحول إلى بنك مركزي يتولى إصدار عملة أوروبية موحدة.

ثالثا– تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل في إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة بين دول الاتحاد الأوروبي.

رابعا– منح المواطنة الأوروبية ،من خلال تحقيق جنسية أوربية موحدة والتي يتمتع بمقتضاها أي مواطن أوروبي بحق التصويت في الدولة الأوروبية التي يقيم فيها، ويتحرك من دولة لأخرى دون جواز سفر، ويتمتع بالمساعدة الدبلوماسية من أي سفارة أوروبية.

خامسا– إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية و عسكرية مشتركة و باسم الإتحاد الأوروبي.

سادسا– تبني سياسات تعليمية وصحية وثقافية وبحثية مشتركة.

سابعا– إقامة البرلمان الأوروبي، الذي يتولى تقديم استشارات مختلفة في مجالات مختلفة، صحية، بيئية، وتجارية.

ثامنا– التعاون بين أجهزة الشرطة داخل الدول الأوربية لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب والجريمة العالمية ،عن طريق مكتب شرطة أوربي يؤسس لهذه الغاية .

تاسعا– مكافحة الغش في مجال المقاييس العالمية .

الفرع الثاني: الوحدة النقدية الأوربية

سعت الدول الأوربية إلى تعزيز وحدتها الاقتصادية وجعلها أكثر قوة وصلابة في مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية من خلال الوصول إلى درجات عالية من التكامل والاتحاد ، حيث تم إنشاء عملة نقدية موحدة ومشتركة سميت بالأورو ،فيما يلي سنتطرق إلى نظام الثعبان النقدي الأوربي ، النظام النقدي الأوربي والعملة الأوربية الموحدة .

---

[1] سمير صارم ،**اليورو** ، دار الفكر المعاصر ،لبنان ،1999، ص51

أولا: نظام الثعبان داخل النفق

تم إنشاء نظام الثعبان النقدي أو الثعبان داخل النفق في أفريل 1972 من طرف أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوربية آنذاك والتي كانت تتكون من :ألمانيا ،فرنسا ،لكسمبورغ، ايطاليا ، بلجيكا ،هولندا .[1]

وقد اتفق محافظو البنوك المركزية في دول الجماعة الاقتصادية الأوربية على الاستمرار في التزام دول الجماعة الأوربية بالهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار +2,25 و-2,25 وقاموا باستحداث هوامش جديدة لتقلبا أسعار صرف دول الجماعة مقابل بعضها البعض في حدود -1,25و+1,25 .[2]

وقد سمي بنظام الثعبان داخل النفق بنظام الثعبان داخل النفق لأن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوربية مقابل الدولار وأسعار صرف العملات الأوربية مقابل بعضها البعض مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق.

ويعمل هذا النظام على إبقاء الثعبان داخل النفق أي الحفاظ على الهوامش المتفق عليها ،ولكن الاستمرار بالعمل وفق هذا النظام كان مستحيلا نظرا لاضطراب أسواق المال الدولية وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف العملات الأوربية ومن ثم تعويم هذه العملات ،إلا أن الجماعة لم تتوقف عن البحث عن بدائل من أجل نظام نقدي مستقر لأوروبا .

ثانيا: النظام النقدي الأوربي

نتيجة للفشل الذريع الذي ميز عمل الثعبان النقدي، ومن أجل تفادي لجوء الدول إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها، برزت ضرورة ملحة لتوحيد العملات الأوربية لكن هذه الضرورة تقتضي قيام نظام نقي متكامل يتطلب توفير مجموعة من القوانين والمؤسسات التي ترعى شؤون تسيير العملة الموحدة.

ورغم المحاولات العديدة التي قامت بها دول الاتحاد الأوربي، فقد وقفت عاجزة عن تصحيح نظامها النقدي خلال 1973- 1976[1]، وفي ديسمبر 1978 أقر رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوربية إنشاء نظام النقد الأوربي الذي يقوم على ثلاث محاور رئيسية وهي:[2]

أ- آلية سعر الصرف

---

[1] وصاف عتيقة ،عاشور سهام، **نظام النقدي الأوربي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية** ،ملتقى دولي حول :اليورو واقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات ،من 18إلى 20أفريل2005 ،الأغواط ،الجزائر،ص128.

[2] خالدي خديجة ،موساوي زهية ،بن منصور عبد الله ،**تطور ومكانة اليورو في النظام الاقتصادي العالمي** ، دولي حول :اليورو واقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات ،من 18إلى 20أفريل2005 ،الأغواط ،الجزائر،ص2.

[1] نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص93.

[2] محمد زيدان، رشيد دريس، **اليورو والنظام النقدي صادر العالمي، رهانات وتحديات** ملتقى دولي حولي، اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات جامعة الاغواط، 20/18 افريل2005.

وتعتبر ركيزة النظام النقي الأوربي وتقوم على دعامتين أساسيتين:

أولهما: على كل دولة من المجموعة الأوربية أن تحافظ على سعر صرف عملتها مقابل عملات باقي دول المجموعة بحيث لا يزيد هامش التغيير عن 2.25 % و 2.25 باستثناء الليرة الايطالية حيث سمح لها بهامش 6% عند انضمامها للميكانيزم، وثانيهما: هو ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق دول المجموعة.

وقد تم الاتفاق على هذه الآلية من قبل محافظي البنوك المركزية لكل من بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وارلندا ولكسمبورغ وهولندا وإيطاليا في مارس1979.

ب- وحدة النقد الأيكو [1]

وهي ليست عملة حقيقية تتداول كغيرها من العملات بل أصل احتياطي داخل النظام النقدي الأوربي ووسيلة للتسويات المالية بين دول الاتحاد الأوربي فقط مثل حقوق السحب الخاصة، وقد أنشئت هذه الوحدة الحسابية في12/5/ 1978 وتصدر على أساس ما يتلقاه الصندوق الأوربي للتعاون النقدي* (fecom) من ودائع ذهبته أو أرصدة بالدولار تمثل 20% من احتياطات البنوك المركزية للدول الأعضاء.

وهذه العملة عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات دول الوحدة الأوربية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لدولتها، ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوربية التي تتشكل من مجموعة كميات ثابتة من العملات، مع إمكانية تعديل النسب المكونة للسلة كل 5 سنوات أو بطلب من الدولة المعنية.

ولعل إحدى أهم محطات الطريق نحو تحقيق اتحاد نقدي بين دول المجموعة الأوربية قيام المجلس الأوربي في جوان 1988 بتشكيل لجنة برئاسة "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك بهدف وضع خطة جديدة لإقامة اتحاد نقدي، وقد قدمت هذه اللجنة تقرير في افريل 1989 كاقتراح من اجل تطبيق خطة من ثلاث مراحل تصل في نهاية الأمر إلى إنشاء عملة موحدة لدول الاتحاد الأوربي، وأن تقرر السياسة النقدية عن طريق نظام أوربي للبنوك المركزية كالتالي:[2]

المرحلة الأولى: بدأت في 1990/07/01 هدفها استكمال مقومات السوق الموحدة حتى نهاية 1992 وكذلك زيادة التقارب بين الدول الأعضاء بغية تحقيق التكامل النقدي، مع ضرورة إدخال جميع عملات الدول الأعضاء ضمن آلية سعر الصرف الخاصة بالنظام النقدي الأوربي.

---

[1] نعمان السعيدي، مرجع سابق، ص94

[2] محمد زيدان، رشيد دريس، مرجع سابق، ص43.

المرحلة الثانية: وتهدف إلى التوسع في الإصلاحات المؤسسية، وأهمها إنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية لتصبح مهمته الرئيسية البدء في الانتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة للدول الأعضاء إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة وموحدة، وكذا التضييق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية سعر الصرف.

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة من أجل الانتقال إلى أسعار صرف ثابتة وغير قابلة للتغيير، وكذا الانتقال إلى سياسة نقدية موحدة وأيضا عملة واحدة، وبالتالي يصبح النظام الأوربي للبنوك المركزية قادر على القيام باختصاصاته الكاملة كبنك أوربا المركزي ويصبح مسؤولا عن إدارة السياسة النقدية للدول الأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن الايكو ومنذ عام 1981 أصبح كوحدة نقدية حساسة مستخدما في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في المجموعة الأوربية، ووسيلة دفع بين البنوك المركزية[1].

ج- آليات الائتمان

ترجع بداية التفكير في آليات الائتمان إلى المشروع المقدم إلى مجلس وزراء الدول الأوربية الأعضاء بشأن تجسيد التعاون النقي، وتتمثل هذه الآليات في الدعم النقدي للدول الأعضاء في حالة مواجهة أي دولة لصعوبات مالية بسبب عجز ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة، حيث تقوم بقية الدول الأعضاء يمنحها تسهيلات ائتمانية بشكل تلقائي ، ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية لدول المجموعة الأوربية وخصوصا العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة[2]، يمكن التفرقة بين ثلاث أنواع:

1- تسهيلات ذات الأجل القصير جدا: وهو تمويل غير محدود من ناحية حجم المبلغ المقدم، يجدد مرتين ويمنح بدلالة ألا يكون تكون مدته عادة 45 يوما فقط ابتداء من تاريخ منحه، وقد يمدد إلى 3 أشهر في بعض الحالات، وحتى إلى6 أشهر شرط موافقة البنوك المركزية الدائنة ويقدم مقابل فائدة.

2- الدعم النقدي القصير الأجل: مدته3 أشهر وقد يمتد إلى9 أشهر، يجدد مرتين على الأكثر، يمنح للدول التي تواجه عجز مفاجئ ومؤقت في ميزان مدفوعاتها.

3- **التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل:** هذه التسهيلات مرتبطة بمدى تحقيق الدولة المستفيدة من التمويل لبعض الشروط الخاصة بالسياسة الاقتصادية، تتراوح مدتها ما بين 2 و 5 سنوات، تستعمل عادة لمواجهة مصاعب ميزان المدفوعات[3]. وعلى العموم يهدف النظام النقدي إلى ما يلي:

---

[1] خالدي خديجة، موساوي زهية، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] محمد زيدان، رشيد دريس، مرجع سابق، ص43.

[3] نعمان السعيدي، مرجع سابق، ص99.

- ✓ إتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوربي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي.
- ✓ إنشاء سوق مالي موحد أوربي.
- ✓ الإنشاء التدريجي لعملة أوربية موحدة تقف في وجه الدولار والين[1].
- ✓ التنسيق بين السياسات النقدية والمالية[2].

ثالثا: اليورو كعملة أوربية موحدة

سنتطرق في هذا العنصر إلى نشأة العملة الأوربية الموحدة "اليورو" والآثار المترتبة عنها على الاقتصادات الدول الأوربية.

أ- ميلاد اليورو:

الاختصار الرسمي لليورو هو (EUR) وقد تم تسجيله في منظمة المعايير الدولية (الأيزو) ويستخدم الآن هذا الاختصار في كافة الأعمال التجارية والمالية، وبدأ العمل بهذه العملة اعتبارا من جانفي1999 في عدد من مصارف الدول الأوربية (منطقة اليورو)[3]، ويعتبر ميلاد اليورو نقطة جوهرية في تاريخ التكامل الأوربي.

إن العملة الأوربية الموجودة تعتبر ابرز نتيجة حقيقتها معاهدة ماستريخت، والتي رسمت خطة للوصول إلى الوحدة النقدية ضمن ثلاث مراحل وهي كالتالي:

جدول رقم(1): الجدول الزمني للتحول إلى اليورو

المراحل	آليات تنفيذ كل مرحلة
المرحلة الأولى **ماي98 – جانفي99** **الإعداد لقيام الاتحاد النقدي الأوربي**	– اختبار المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة الأوربية. -إنشاء البنك المركزي الأوربي والنظام الأوربي في البنوك المركزية. – المصادقة على التشريعات الخاصة بالتحول نحو العملة الجديدة وباقي

[1] انتظار أحمد الشمري، **اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات استراتيجية**، ملتقى دولي حول: اليورو اقتصاديات الدول العربية ، 20/18 ماي2005،جامعة الاغواط ،ص2.

[2] نعمان السعيدي، مرجع سابق، ص94.

[3] انتظار أحمد الشمري، مرجع سابق، ص2.

	التشريعات المتعلقة بهذا الإطار. - اتخاذ الترتيبات اللازمة لسك وإصدار البنكنوت والعملات النقدية لليورو. - تكثيف إجراءات تحويل العملة خاصة بالنسبة للقطاعات المالية والمصرفية.
المرحلة الثانية **جانفي99- جانفي2002** **بدء قيام الاتحاد النقدي الأوربي**	– تحديد أسعار تحويل عملات الدول المشاركة مقابل اليورو. -اضطلاع البنك المركزي الأوربي بمهام السياسة النقدية، بينما تضطلع البنوك المركزية للدول الأعضاء بتحويل كافة أعمال السوق النقدية وأنشطة النقد الأجنبي إلى عملة اليورو - التعامل باليورو في نطاق المبادلات المصرفية بين بنوك الدول الأعضاء. - بدء العمل بنظام تحويل المدفوعات عبر الحدود.
المرحلة الثالثة **جانفي 2002- جوان2002** **استكمال عمليات التحول**	– إصدار عملة اليورو وكبنكنوت وعملة معدنية في جانفي2002 كأقصى تقدير. - إحلال اليورو محل العملات الوطنية على مستوى التداول بين الأفراد. – استكمال إجراءات تحول العملة في كافة القطاعات، بحيث تم إلغاء الوضع القانوني للعملات الوطنية مع استمرار إمكانية تحويلها.

المصدر: محمد زيدان، رشيد دريس، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي، رهانات وتحديات ملتقى دولي، اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات ، جامعة الأغواط، 18/ 20 افريل 2005، ص46.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت عام 1993 مجموعة من المعايير تعتبر كشروط لكل دولة تريد الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوربية الموحدة وهي:[1]

- استقرار الأسعار بالتحكم في نسب التضخم في حدود 2.7%
- تفادي التفاقم في عجز الموازنات العامة بحيث لا تتجاوز نسبة العجز السنوي3 % من الناتج المحلي الإجمالي ولا يتجاوز معدل الدين العام من الناتج المحلي نسبة60% .

[1] زهية خياري، **العملة الأوربية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا**، ملتقى دولي: اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، الاغواط 20/18 افريل 2005، ص3.

- استقرار النسبة الفائدة في مستوى7.8% .
- الحيلولة دون تقلب العملة الوطنية وحصرها ضمن الهامش الذي حدده النظام المالي الأوربي في ما يسمى" ألية سعر الصرف "ولمدة سنتين على الأقل.

ب- أثار العملة الأوربية الموحدة:

لقد أدى العمل باليورو إلى تحقيق العديد من المزايا للدول الأعضاء في العديد من المجالات ولكن هذا لا ينفي ظهور بعض السلبيات، فيما يلي سنتطرق إلى الأثار الإيجابية والسلبية:

1-الأثار الإيجابية:

-إزالة مخاطر أسعار صرف العملات، حيث أنه لاستبدال عملات المجموعة بعملة واحدة يلغي مخاطر أسعار الصرف بين الدول المشاركة وبالتالي يسهل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر حدود هذه الدول.

-توفير شفافية السعر في منطقة الاورو، حيث أن استعمال العملة الموحدة في التسعير يخلق تجانس في أسعار السلع والخدمات مما يسهل المقارنة بين الدول وبالتالي يحفز المنافسة.

- تحويل التجارة من خارج الاتحاد الأوربي إلى داخله، أي أن الدول تحولت إلى استيراد بعض السلع من داخل الاتحاد بدل استيرادها من خارجه بما أنها تشكل بديلا مناسبا من حيث السعر والجودة وغيرها من المزايا مما يشجع التجارة البينية أكثر[1].

- اليورو ركيزة أساسية لدعم السوق الموحد والذي يجب أن يقوم على حرية التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة، ويدفع في اتجاه الحرية والمنافسة في كل المجالات في السوق الموحد الكبير، وما يترتب عليه من سرعة وكفاءة السوق الموحد، توسيع الاقتصاديات ، خلق الوظائف المناسبة ورفع درجة النمو الاقتصادي.

- يقوى اليورو اقتصاديات الاتحاد الأوربي والنسيج السياسي في الساحة الاقتصادية[2].

2- الآثار السلبية:

---

[1] زهية خياري، مرجع سابق، ص6.

[2] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، عبد القادر حفاي، **أثر ظهور الوحدة النقدية الأوربية على الاقتصاديات العربية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات ، الاغواط 20/18 افريل 2005، ص169.

بالنسبة للآثار السلبية على اقتصادات دول الاتحاد الأوربي يمكن اجمالها فيما يلي:

- الأثر السلبي على صادرات دول الاتحاد الأوربي، حيث أن ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي وبقية العملات العالمية، أدى إلى ظهور كساد على مستوى الإنتاج في دول الاتحاد وهذا ما شجع الصادرات الأمريكية على حساب الأوربية.
- إهمال الإصلاحات الاقتصادية في الدول الأوربية، حيث أن المبادرة إلى استعمال اليورو في الموعد المحدد قد صرف أنظار بعض الدول الأوربية عن مواصلة برامج الإصلاحات الاقتصادية ومتابعتها[1].
- بالرغم من أن اليورو سيؤدي إلى توحيد سوق العمل في الدول الأوربية، لكنه سيوفر فرص عمل فقط في الدول الأقل تكلفة والأكثر جاذبية للاستثمارات.
- قيام البنك المركزي بمهامه يجعل الدول الأعضاء يفقدون حريتهم في اللجوء لأسلوب التمويل التضخمي لزيادة موارد الحكومات مما يؤدي بهذه الدول إلى زيادة الضرائب بما يؤثر على رفاهية الأفراد في هذه الدول[2].

المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية (المفهوم، السياسة والأبعاد)

إن توسع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على أسواق العالم سيفقد الدول الأوروبية الكثير من المكاسب التي حققتها خلال عقود مضت من الزمن، خاصة أن مشروع الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية، لذلك كان لابد على أوروبا العمل من أجل بقائها الشريك التجاري الأول لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد كان هذا السبب (الهيمنة الأمريكية) أحد الدوافع القوية لأوروبا في سعيها نحو تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال إنشاء منطقة ازدهار مشتركة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقيات جديدة للشراكة والتبادل الحر حسبما اتفقت عليه الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995.

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

---

[1] محمد زيدان، رشيد دريس، مرجع سابق، ص47.

[2] ماجدة مدوخ، سهام عاشور، **اليورو وأثاره على الاقتصاديات العربية لصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة** ، ملتقى دولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات الاغواط 20/18 افريل 2005، ص237.

تعتبر الشراكة وسيلة من وسائل التقارب خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي جعلت من العالم سوق واحدة ،حيث يتم التأثير من مختلف آليات هذه السوق بصورة جماعية ، والشراكة بين الدول تسبقها شراكة بين مؤسساتها ، ونحاول في هذا المبحث التعرف على أهم المفاهيم فيما يخص مصطلح الشراكة كوسيلة واستراتيجية اقتصادية .

الفرع الأول : تعريف الشراكة

استحوذ مصطلح الشراكة على عدة تعاريف ، كما تتميز استراتيجية الشراكة بعدة مميزات تفرق بينها وبين باقي الاستراتيجيات .

التعريف الأول : "الشراكة هي التزام قوي بين المؤسسات والتي تتقاسم رؤية مشتركة وتطمح لتحقيق أهداف مشتركة ، وينطوي هذا الالتزام على تجميع الموارد والخبرات ، كما يجب على هذه المؤسسات احترام استقلالية كل منها عن الأخرى . "[1]

التعريف الثاني : " الشراكة هي الوضعية التي تكون فيها منظمتين أو أكثر تتقاسمان الموارد المختلفة والأنشطة في سياق تتبع استراتيجية معينة وضعت من طرفهما "[1]

من خلال التعريفين السابقين نحاول تقديم تعريف شامل للشراكة كما يلي : " الشراكة هي علاقة عمل تنشأ بين طرفين أو أكثر (يمكن أن تتوفر على طرف أجنبي أو أكثر في حالة الشراكة الأجنبية) للقيام بعملية أو نشاط إنتاجي معين أو خدمي من حيث تقاسم الأطراف الأرباح والمخاطرة الناتجة عن هذا الاشتراك من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة وبلوغ أهدافهم التي يسعون وراءها .

الفرع الثاني : أهمية الشراكة

تساعد الشراكة الأطراف المشتركة أو المتشاركة في الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة و كذلك الأساليب الإدارية و التسييرية الحديثة من خلال تبادل الخبرات حيث تبرز أهمية الشراكة فيما يلي :

أولا: المساعدة في اكتساب الخبرات والتقنيات والتجارب مع التطورات التكنولوجية الحاصلة .

ثانيا: جلب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم مختلف التسهيلات الجبائية والجمركية .

---

[1] Alain Tedaldi,le partenariat stratégique –guide pratique-, institut esprit service ,France,2007,p6

[1] gerry johnson ,**stratégique**,7e édition ,pearson education,France ,2005,p426

ثالثا: الشراكة هي شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات بما يضمن التطوير من قدراتها والرفع من تنافسيتها .

رابعا: مساعدة المؤسسات المختلفة في الدخول لأسواق جديدة والاستفادة من خصائص ومميزات هذه الأسواق.

خامسا: تحقيق اقتصاد فعال مبني على التخطيط الاستراتيجي والتقليل من التكاليف المرتفعة .

سادسا: توزيع المخاطر، ومضاعفة الموارد الإضافية من المصادر الخارجية .[1]

الفرع الثالث : عوامل نجاح الشراكة

إن استراتيجية الشراكة من بين الاستراتيجيات التي يتوجب عند القيام بتنفيذها إتباع قواعد وأساليب معينة لتكون عاملا أساسيا لنجاحها ، ونركز على أهم العناصر التي تعتمد عليها استراتيجية الشراكة لنجاحها :

أولا: التخطيط الاستراتيجي

يلعب التخطيط دورا هاما في استراتيجية الشراكة على كل المستويات قبل تنفيذ الشراكة وإلى باقي المراحل خلال التنفيذ كونه يعطي صورة نموذجية لما هو متوقع من المشروع ، لذا يجب أن تكون عملية التخطيط واضحة ودقيقة في تفاصيلها الكثيرة .

ثانيا: الثقة المتبادلة

وتعتبر أهم عامل لنجاح الشراكة بمقارنة مع العوامل الأخرى ، وتتركز على ثلاث عناصر أساسية وهي :

أ- التبادل الصحيح والصريح للمعلومات اللازمة ، والاستعداد للإجابة على كل الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الشريك ولها علاقة بالشراكة

ب- تقدير وتقييم الأهداف الواجب إتباعها من طرف الشركاء ، وذلك على المدى الطويل والقصير وفقا لما اتفق عليه الشركاء .

ج- نزاهة العلاقة الشخصية بين الشركاء لإضفاء الثقة بينهم ، والعمل بجدية وفعالية من طرف الآخر .[1]

ثالثا: تقييم النزاعات الشخصية

---

[1] عادل محمود الرشيد ،**ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص** ،المنظمة العربية للتنمية الادارية بمصر، 2006 ،ص19

[1] gerry johnson, ibid,p42

إن الإلمام بهذه النقطة يعد عاملا هاما للسير الحسن لعملية الشراكة ، حيث يجب أن يكون الشركاء على علم ودراية بجميع المخاطر والنزاعات التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية ، ولتفادي النزاعات الناجمة عن الشراكة يجب :

أ- معرفة المصالح الخاصة بالشريك في المدى الطويل واحترام استقلاليته .[2]

ب- المعرفة المسبقة بمواطن النزاعات المحتملة .

ج- تجنب نقاط ضعف الشريك أو إصلاحها .

د- الاهتمام بمواطن القوة في الشريك ، وتحديد القائد في العملية .[3]

رابعا: **المرونة**

يجب على الشركاء في إطار شراكتهم أن يمارسوا نوعا من المرونة في مواجهة التغيرات والوضعيات الجديدة حسب الظروف من خلال ما يلي :

أ- التعامل بدقة مع المتغيرات الطارئة .

ب- الاستعداد لتغيير الاتفاقية المبرمة سلفا حسب التغيرات المستجدة .

ج- إعطاء الأولوية دائما للمصالح الخاصة للمؤسسة .

خامسا: التوفيق بين مختلف الثقافات

الفوارق الثقافية تزداد بتزايد جنسيات الشركاء حيث أن اختلاف الدين والعادات وغيرها من عناصر الثقافة بين الشركاء يمكن أن تضعهم أمام تحدي كبير ، وبالتالي وجب وضع صيغة تساعد على توافق الثقافات والتقريب بينها وأن تكون هناك معرفة جيدة لسلوك الشركاء فيها يخص نمط التسيير والإدارة ،وهذا لا يتم إلا إذا كان هناك قدر كبير من الاحترام المتبادل فيما بين الشركاء .[1]

المطلب الثاني : السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي

---

[2] Alexandre cote et stephanie ziegler,le partenariat ,handicap internationl,novembre 2002 ,p54

[3] عادل محمود الرشيد ، مرجع سابق ،ص19

[1] gerry johnson, ibid ,p234

نقصد بالسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي مجموع المواقف والاتجاهات التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط الأوربية منها غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي على غرار (تركيا، مالطا، قبرص) أو الدول التي تقع في شمال أفريقيا أو في الشرق الأوسط ، وقد شهدت العلاقة بين الاتحاد الأوربي وهذه الدول تطورات على مدى حوالى 40 عاما ارتبطت هذه التطورات بشكل أساسي بتطور الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي وسياسي

يحظى بنفوذ معتبر في العالم ككل، وتبعا لذلك فلقد تغيرت سياسة الاتحاد إزاء دول المتوسط المختلفة من مرحلة زمنية لأخرى.

الفرع الأول :نبذة تاريخية عن العلاقات الأوربية المتوسطية

قامت السياسة الاقتصادية المتوسطية للمجموعة الأوربية(**CEE**)على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت مع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي (1969)، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة والتي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوربية (72-73) باستثناء ليبيا وألبانيا، وتجددت مع السياسة المتوسطية المجددة (1990).

وتحددت السياسة الاقتصادية المتوسطية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1958 بعلاقات المجموعة الاقتصادية الأوربية مع جوارها الجغرافي المباشر، حيث قامت كل من المغرب وتونس بإبرام أول اتفاقية مع المجموعة الأوربية في مارس سنة 1969 في شكل اتفاقيات تعاون تربطها مع بلدان المجموعة والتي كان عددها انذاك 6 أعضاء ، أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ما تزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت غير معنية بالمعاهدة ،وتميزت هذه الاتفاقيات بالطابع التجاري البحت .[1]

ابتداءا من سنة 1963 باشرت كل من تونس والمغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوربية، وانتهت سنة 1969 باتفاقية مشاركة وقعت لمدة 5 سنوات (اتفاقية التجارة التفضيلية)، وقبل هذا التاريخ تم التوقيع على اتفاقيتين، واحدة مع اليونان (نوفمبر 1962)، وأخرى مع تركيا (سبتمبر 1963)، وفي هاتين الاتفاقيتين كانت المجموعة الأوربية تبحث بصورة خاصة على الاستقرار في جهتها الجنوبية ، وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوربية هيكلة سياستها المتوسطية، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة(1972)، تم تبنيها في قمة باريس (19-21 أكتوبر 1972) لتشمل كل الدول المحيطة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن ، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما إلى المجموعة لاحقا.

[1] فتح الله لعلو , **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية** ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان , 1989 ,ص 93

حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة اقتصادية و تجارية لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، و إقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية، وتخفيض حقوق الجمارك التي تتراوح مابين 20% و 80% وهذا تبعا لطبيعة المنتوج .

ونسجل هنا أن السياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، ولكن جرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوربية من جهة وكل دولة متوسطية أخرى علـــى حدا .

إن الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية الأخرى، وتدعم النمو الفلاحي والصناعي عن طريق ضخ موارد مالية في شكل هبات وقروض، ولكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة، وبقيت التبادلات التجارية غير متوازية بشكل كبير. وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات ضاعفت في تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوربية.

ونظرا لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الأوربية ، كان لابد من دعم العلاقات ، وفعلا في أفريل 1976 وقعت دول المغرب العربي كل واحدة على حدا على اتفاق تعاون مع المجموعة الأوربية ، بالنسبة لتونس والمغرب كان الأمر يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969 .أما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها في محيط السياسة الاقتصادية للمجموعة الأوربية .[1]

-في جوان 1990 اقترحت المفوضية الأوربية سياسة أوربية مجددة حيث أشارت أن الجوار الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الأشكال المختلفة تجعل من استقرار ورفاهية دول المتوسط الأقل تطورا عناصر أساسية للمجموعة الأوربية نفسها، لأنه في حالة اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة ودول المتوسط فإنه لا يمكن التحكم فيه وينعكس سلبا على المجموعة، غير أن السياسة المتوسطية المجددة لم تأتي بجديد يسمح بتجاوز هذه الهوة، فهي تدخل ضمن المنطق التجاري التقليدي ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتي حوض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي، وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية وإدخال محورين جديدين للتعاون هما: البيئة، ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي فالسياسة المتوسطية المجددة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي وهو ما يشرح أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المجددة (1993)، ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقة.

الفرع الثاني : ندوة برشلونة للشراكة الأورو متوسطية1995 وأهدافها

[1] فتح الله لعلو ،مرجع سابق ، ص 93

انعقدت في مدينة برشلونة الاسبانية خلال 27-28 نوفمبر 1995 على مستوى وزراء الخارجية ، وعقب المؤتمر مباشرة أقيم منتدى المجتمعات المدنية المنظم من طرف مسيري منطقة كاتالونيا الاسبانية ، وجمع المنتدى حوالي 700 حاضرا من الباحثين ، رجال أعمال ومنظمات حكومية ، .....إلخ.

وتم تشكيل قائمة الدول المعنية بالشراكة في الأعمال الختامية للمجلس الأوربي المنعقد في مدينة" ايسن" الألمانية وتمت المصادقة عليها في المجلس الذي أقيم بمدينة كان الفرنسية وشملت القائمة 12 دولة متوسطية ويتعلق الأمر بالدول الواقعة جنوب المتوسط التي أقام معها الاتحاد الأوربي سابقا اتفاقيات تعاون ، وتمت دعوة كل من موريتانيا ، الاتحاد المغاربي ، وجامعة الدول العربية كضيوف في المؤتمر .[1]

وقد تضمن إعلان برشلونة الأهداف التالية :[1]

أولا: تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة بناءً على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان و احترام الثقافات والأديان وخصوصيات دول المنطقة.

ثانيا: زيادة الاهتمام ودعم الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة والمخدرات والاتصالات والمعلوماتية وذلك من أجل تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل، وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوربية والمتوسطية.

ثالثا- أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي وهو أهم عنصر في الشراكة فقد حددت له المجالات التالية :

أ- التسليم بان التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، والتأكيد على أهمية خلق مناخ جلب الاستثمار.

ب- التأكيد على التعاون الإقليمي على أساس اختياري ،و بخاصة بهدف تنمية التجارة بين الشركاء، هو عامل حاسم في بناء منطقة تجارة حرة.

---

[1] فطيمة حفيظ ،**الشراكة الأورو متوسطية واشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004 ص12

[1] تقرورت محمد ، متناوي محمد ،**حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال افريقيا – دراسة تقييمية مقارنة** – ملتقى وطني بعنوان اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ،2006، ص4

ج- تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض، والعمل عل خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث الصناعة ، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

د- التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيات المعلومات وتحديث الاتصالات ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال من خلال تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء وتعزيز التخطيط الإقليمي، والعمل على تنسيق الأساليب الإحصائية وتبادل البيانات[1].

المطلب الثالث : أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة(نوفمبر1995) تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورو متوسطي متعدد الأبعاد:

الفرع الأول : البعد السياسي والأمني

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :[1]

أولا–إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن: انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار أمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليم، مع الاعتراف في هذا الإطار" بحق كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيو ثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة للدفاع عن السيادة.

ثانيا–ترقية الأمن الإقليمي: تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط ومال أفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

الفرع الثاني : البعد الاقتصادي والمالي

---

[1] نفس المرجع ،ص5

[1] dialogue politique,article3de l'accord euro-mediterraneen,p5

تتركز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي :

أولا: إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي

لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الأوربي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة .

و تنص اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوربي عل منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر وهذا ابتداءا من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ ، ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه أنها تضمنت فقط حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى على أن تتم حرية انتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب واسبانيا .إن الانضمام لهذه المنطقة سوف ينتج عنه بصفة عامة ما يلي : [1]

أ- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة .

ب- إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز على التجارة الخارجية .

ج- منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية.

د- تطابق السلع والخدمات التي بتم مبادلتها مع المعايير الدولية في ما يخص الجودة والنوعية واحترام القواعد الصحية وكذلك قواعد الحماية البيئية (وفق اتفاقية كيوتو حول حماية البيئة)

ثانيا: التعاون الاقتصادي والمالي

يتشكل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوربي لشركائه المتوسطيين في إطار برنامج ميدا وكذا القروض والمساعدة المقدمة من طرف البنك الأوربي للاستثمار ، قصد المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر .[1]

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني

---

[1] libre circulation des marchandises ,article6,l'accord euro-mediterraneen ,p6

[1] http://ec.europa.eu/comm/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_en.pdf

تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب.

ضمن هذا السياق تقترح الوثيقة إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية تقوم أساسا على :

أولا: الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان شرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.[2]

ثانيا: تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.[3]

ثالثا: اشتراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.[4]

وضمن البعد الاجتماعي دائما تطرح الوثيقة المشكل الديموغرافي في شكله الحالي يطرح تحدي، يجب مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة تدعيم التعاون في المجالات التالية:[1]

أ- مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتبادل الخبرات في سبيل القضاء عليه.

ب-مكافحة الجريمة المنظمة : الغش والاستغلال غير المشروع بجميع أنواعه، والقرصنة المعلوماتية وكذا مكافحة تزوير الأوراق وغيرها.

ج- مكافحة تبيض الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة السرقة والمخدرات ....إلخ.

د - مكافحة العنصرية بجميع أشكاله سواء ما تعلق منها بالعرق أو الدين .

ومن اجل تحقيق الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم يكون مكملا للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقييم مسار برشلونة.

الفرع الرابع : برنامج ميدا MEDA

---

[2] **dialogue dans le domaine sociale** ,article72 ,l'accord euro-mediterraneen,p44

[3] **dispositions relatives aux travail**leures ,article 67,l'accord euro-mediterraneen,p42.

[4] **actions de cooperation en matiére sociale** ,article74 ,l'accord euro-mediterraneen ,45

[1] **lutte contre le racisme** ,**le blanchiment de l'argent** ,**la criminalité organisée**,article86-87-88,l'accord euro-mediterraneen,p52-53

من أجل تشجيع دول جنوب المتوسط على المضي قدما في اتفاقيات الشراكة، قام الاتحاد الأوربي باعتماد أداة مالية أطلق عليها اسم ميدا MEDA تستفيد منها جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة، فيما عدا تركيا وقبرص ومالطا التي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دولا سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أولا : تعريف برنامج ميدا

لأجل إنجاح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأوربي والدول الشريكة ، فإنه تم توسيع النطاق التعاون المالي بوضع آلية تمويل جديدة من قبل الاتحاد الأوربي متمثلة في برنامج ميدا وهذا قصد تفعيل الشراكة ،وهذه الآلية تعوض البرتوكولات السابقة التي تم إمضاءها بين البلدان المتوسطية مع المجموعة الاقتصادية الأوربية في السبعينيات بالإضافة إلى زيادة القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار BEI قصد تمويل مختلف المشاريع والأنشطة في الدول المتوسطية الشريكة .

إذا برنامج ميدا عبارة عن غلاف مالي مهم وكبير مقارنة بالبروتوكولات السابقة فقد حددت الإعانة المالية للفترة 1995-1999 ب 3,4 مليار أورو "ميدا1" ، أما بالنسبة للفترة 2000-2006 فقد حددت ب 5,4 مليار أورو "ميدا2".[1]

يغطي برنامج ميدا مجموعة مجالات الشراكة سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، فعلى المستوى الثنائي من خلال تمويل المشاريع على المستوى كل دولة، أما على المستوى الإقليمي فمن خلال تمويل المشاريع الإقليمية ذات المصلحة المشتركة لجميع الشركاء المتوسطين والتي تحدد داخل إطار الحوار الإقليمي(مؤتمرات متوسطية، ندوات) ومثال هذه المشاريع أثناء مراكز الأعمال لصالح المؤسسات المتوسطية ، إنشاء مراكز البحث العلمي الأورو متوسطية.

إن تقديم المساعدات المالية أو التمويل عبر طريق برنامج ميدا يكون وفق الشروط التالية[2]:

الشروط الاقتصادية الكلاسيكية كتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة.

الشروط الأساسية والمتعلقة أساسا باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الشروط المتعلقة باحترام وتنفيذ بنود اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الاتحاد الأوربي .

ثانيا : أهداف برنامج ميدا

إن أهم النشاطات التي يمكن أن تستفيد من التمويل في إطار برنامج ميدا كالتالي :[3]

---

[1] الاتحاد الأوربي ، سفارة الجزائر ببروكسل على الموقع **الالكتروني**:http://www.algerian-embassy.be تاريخ الاطلاع : 6-4-2012

[2] رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر** ، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006 ،ص7.

أ- تدعيم برامج التعديل الهيكلي :

من خلا تقديم مساعدات مالية لتسهيل تطبيق هذه البرامج الاقتصادية الموضوعة من قبل الدول المتوسطية الشريكة .

ب- تدعيم وتطوير القطاع الخاص :

وهذا انطلاقا من توفير محيط ملائم ومشجع لتطوير القطاع الخاص وفي هذا الإطار يقوم برنامج ميدا بتمويل العمليات المتعلقة أساسا بالخوصصة ، تحسين التكوين المهني ،إنشاء مراكز الأعمال الخاصة بمؤسسات متوسطية ،وهذا قصد تقديم المعلومات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية بالإضافة إلى تمويل الإصلاحات الهيكلية للقطاع الصناعي .

ج- تمويل نشاطات القطاع الاجتماعي :

للتقليل من الآثار السلبية على المدى القصير والبعيد للتحول الاقتصادي ولتحسين التوازن الاجتماعي ،وذلك ببرمجة نشاطات ممولة من طرف برنامج ميدا في مشاريع خاصة بتطوير قطاع الصحة والتعليم والتنمية الريفية ،إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة مع العلم أنه تم تخصيص حوالي 100 مليون أورو لتمويل هذه النشاطات خلال الفترة 1995-1999 .

د- تطوير المجتمع المدني :

من خلال تمويل نشاطات المؤسسات غير الحكومية والجمعيات المهنية إضافة إلى العمل على تطوير الديموقراطية وترقية حقوق الإنسان في البلدان المتوسطية.

المبحث الثالث: العلاقات العربية الأوربية من التعاون إلى الشراكة

عرفت العلاقات العربية الأوربية تطورات عديدة في مستويات التعاون بينها ، وقد شكلت الشراكة الأورو متوسطية المثال الأكثر شمولية لمساعي الاتحاد الأوربي الهادفة لإعداد مفهوم اقليمي عالمي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، لكن هذا المشروع المتوسطي لم يكن الوحيد المطروح أمام الدول العربية فقد طرح كذلك مشروق الشرق أوسطي والذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني كنظام اقليمي للمنطقة الشرق اوسطية .

---

[3] سليماني نصيرة ،**دور الشراكة في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات – دراسة حالة صيدال** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2005-2006، ص103

المطلب الأول : الحوار العربي الأوربي

يعتبر الوطن العربي الشريان الحيوي الذي يمد أوربا بالحياة، مما دفع بالبعض إلى التأكيد على أن "استراتيجية الحوار العربي الأوربي تنبع من عوامل جغرافية، وتاريخية واستراتيجية وضرورات اقتصادية وتقاليد حضارية "[1]، هذا وبالإضافة إلى أن قادة أوربا أكدوا على ضرورة إيجاد أرضية تستطيع أوربا إسماع صوتها إلى كل العالم ،والنهوض بمكانتها السياسية والاقتصادية والتي تتناسب مع أهميتها وتاريخها الثقافي والإنساني ومفاهيمها ،كما كانت أوربا تعلم أن هذا لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق التعاون المبني على المصالح المتبادلة وبالتالي فإن الحوار يشكل خطوة ايجابية نحو إرساء التفاهم.

وبما أن الحوار العربي الأوربي هو حوار غير متكافئ في حقيقة الأمر ،رغم كل ما قيل عنه ،حيث أن التفاوت بين الطرفين بارز جدا في جميع المجالات خصوصا في المجال الاقتصادي وكذا الأمني ،ففي مطلع التسعينات حصلت تغيرات جذرية على مستوى الشرق الأوسط على غرار اندلاع حرب الخليج الثانية ،وعقد مؤتمر مدريد وهذا ما أدى لحدوث انعطاف كبير في المواقف الأوربية التي أخذت تبحث عن أطر جديدة للعلاقة مع دول المنطقة وهو ما تمثل في الشراكة الأورو متوسطية والتي تعتبر المستوى الثاني في التعامل الأوربي نحو الوطن العربي بعد الحوار الشامل الأوربي- العربي .

الفرع الأول: أوجه العلاقات العربية –الأوربية

وتجدر الملاحظة إلى أن كل ما يؤسس أو يطرح من مستويات للتعامل الأوربي العربي يأتي من الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط وهو ما جعل الوطن العربي الطرف المتلقي لما يطرح أمامه من مشاريع ،أو مبادرات سياسية أو اقتصادية أو أمنية ،وهذا ما ينعكس سلبا على أداء الطرف العربي الذي لا يشترط بموافقته أو رفضه الموقف الجماعي العربي ،سواء من قبل الأطراف المعنية بالمشروع أو من خلال دراسة وبلورة موقف جماعي .[1]

وقد قامت المفوضية الأوربية بطرح تقرير في جويلية 2003 تحت عنوان "العلاقات بين الوطن العربي وأوروبا " والذي ركز على دور الجاليات العربية والإسلامية بأوروبا في مد الجسور بين الشمال والجنوب ،وكذلك الندوة التي نظمتها مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع المعهد الوطني العربي في باريس والتي أوضحت أوجه العلاقات العربية –الأوربية والتغيرات التي طرأت عليها خلال السنوات الأخيرة بغض النظر عما ساد في الماضي ،وقد اتفق المشاركون على عدة نقاط أهمها :[2]

1- أوربا أكثر تفهما للوطن العربي من الولايات الأمريكية المتحدة .

---

[1] بكر مصباح تنيرة ،**تطور استراتيجية الحوار العربي–الأوربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ،مجلة شؤون عربية ،العدد 90،جوان 1997،ص46.

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ،**تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية "حقبة ما بعد الحرب الباردة"**، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،ص431.

[2] نفس المرجع ، ص434.

2- الأهمية البالغة للوطن العربي بالنسبة لأوربا من حيث القرب الجغرافي أو الثروة النفطية الكبيرة.

3- ضرورة تجاوز العقبات التي تواجه محاولات تطوير العلاقات بين الطرفين .

4- مصلحة أوربا في إنهاء الصراع العربي –الإسرائيلي بشكل سلمي ومن خلال دور أوربي بارز.

5- وجود تجاهل عربي واضح للمواقف الأوربية في العديد من القضايا المصيرية .

6- مطالبة العرب بدور أوربي أكثر فعالية فيما يخص القضايا العربية.[3]

الفرع الثاني: أهم الفروقات بين العالم العربي والأوربي

ورغم كل ما سبق فإن المساومة الجماعية العربية تحتل مركزا متواضعا في مواجهة المساومة الجماعية للاتحاد الأوربي ،وذلك نتيجة فارق مستوى التقدم الاقتصادي ،ووزن كل طرف في التجارة العالمية ،ومدى التقدم المحقق في شكل العلاقات الداخلية لكل مجموعة وهذا كما سيأتي :[1]

أولا– التطور المتفاوت : حيث أن الطرف الأوربي يصدر منتجات مصنعة (غالبية الدول الأوربية) أما الطرف العربي فهو مصدر للمحروقات والمعادن الخام ،رغم أن بعض الدول العربية تصدر منتجات مصنعة مستواها ضعيف نسبيا ،وبالتالي قيمتها المضافة ضعيفة أيضا .

ثانيا– تخصص واضح للمجموعتين: حيث تتخصص دول الخليج ،الجزائر ،ليبيا ،العراق في النفط والغاز ،وتتخصص تونس ،المغرب ،مصر والسودان وباقي الدول العربية في المنتجات الزراعية ،في حين تتخصص الدول الأوربية في معظمها في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا مركزة على السلع الرأسمالية.

ثالثا– المساهمة المتفاوتة في التجارة العالمية والتجارة الأوربية–العربية :تمثل البلدان الأوربية وحدها 779,146 مليون أورو كواردات و 760,112 مليون أورو كصادرات من التجارة العالمية عام 1999، في حين لا تتجاوز حصة البلدان عربية إلا نسبة بسيطة جدا من التجارة العالمية .

وإذا أردنا توسيع المقارنة بين الطرفين العربي والأوربي ورسم صورة شاملة تظهر الملامح الأساسية لكل طرف ندرج النقاط التالية:[2]

---

[3] محمد سعد أبو عامود ،**العلاقات العربية –الأوربية :رؤية مستقبلية** ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 157،جويلية 2004،مصر،ص120.

[1] عمادي عماد ، بوسعدة سعيدة ، **واقع العلاقات الاقتصادية الأوربية– العربية وآفاقها في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوربية** ،ملتقى دولي :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية ،يومي 18-19 ماي 2004،سطيف ،ص445.

أ- تعيش أوربا مرحلة إعادة بناء، وهي أشبه بالمركز في محيطها، في حين يعيش الطرف العربي مرحلة من التفكك والانجذاب إلى الخارج وباتجاهات مختلفة .

ب- تشهد أوربا حاليا مرحلة من بلورة جداول عمل جديدة وتتزاحم عناصر عمل عديدة على هذه الجداول، وهو شيء غير حاصل على المستوى العربي، لأن الوصول إلى إنشاء جداول عمل مشتركة يتطلب حد أدنى من التوافق العربي الفعلي والفعال .

ج- تعتبر أوربا بمثابة لاعب نشط في البحث عن دور عالمي، في المقابل يعتبر الوطن العربي بمثابة ملعب متلق لكل من يبحث عن دور عالمي ويمتلك القدرات لذلك الدور.

د - تشهد أوربا ورشة تفكير تتشارك فيها كل من الدولة والمؤسسات الإقليمية والمجتمع في حين يعيش الطرف العربي مرحلة ركود وضياع وتشتت ،رغم بعض المحاولات المحددة وغير الرسمية للبحث في صياغة الغد.

مما سبق نجد أن العلاقات العربية الأوربية لا يمكن أن تعبر عن شيء في ظل عدم توفر الطرف العربي الذي يمتلك الإمكانيات التي يمكن أن تصنع علاقة تعاون وشراكة مع الطرف الآخر وفقا لمصالحها وسياساتها، وعلى الرغم من هذا لا يجب قطع الأمل أو اليأس ،حيث توجد بعض المؤشرات التي تبعث على الأمل والتفاؤل إذا ما تمت مراجعة العلاقات الحالية بين الطرفين ،وتم التعامل مع البلدان العربية كمجموعة وليس كبلدان متفرقة ،ويمكن حصر هذه المؤشرات فيما يلي :[1]

1- إذا ما نجحت الدول العربية في تطوير منتجاتها وأصبحت على مستوى من الجودة والقدرة التنافسية التي تؤهلها للدخول للأسواق العالمية ،فإن السوق الأوربية تشكل سوقا ضخمة ومن أهم الأسواق العالمية ،وهذا بطبيعة الحال يمكن أن يحصل إذا وفقت في اختيار الفروع الاقتصادية التي ينبغي على كل بلد التخصص فيها ضمن منظور إقليمي ودولي ،لكن هذا الهدف يتطلب الكثير من الجهد والوقت الأمر الذي يؤكد مدى أهمية وضع ميكانيزمات للتشاور والتنسيق ،وإقامة الهيئات المنوط إليها تحديد الشروط السياسية منها والاقتصادية والتقنية لإدارة وتوجيه هذه العلاقات خلال المراحل الانتقالية .

2- توافر السوق الأوربية على مختلف أنواع التكنولوجيا والمعارف العلمية والمهارات والخبرات التقنية، وأوروبا بحكم الجغرافيا والتاريخ والسياسة متعامل أساسي للمنطقة العربية من الصعب جدا تجاهله في مسارها التنموي.

3- مصلحة أوربا في وجود منطقة عربية مزدهرة وآمنة ،فهي تشكل سوقا يعادل أكثر من 330 مليون مستهلكا حاليا ،كما تمثل فرصا ضخما للاستثمار والتعاون ،خاصة بعد انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية واشتداد حدة التنافس بين كبار العالم.

---

[2] مصطفى العبد الله الكفري ،**العولمة وتطورات العالم المعاصر** ،الحوار المتمدن ،العدد 685،17-12-2003،على الموقع الالكتروني : www.ahewar.org. ،تاريخ الاطلاع : 17-06-2012.

[1] عمادي عماد ،بوسعدة سعيدة ، مرجع سابق ،ص 447.

المطلب الثاني : الشراكة الأورو متوسطية والدول العربية

تعتبرّ الشراكة من أهم ضروريات بناء مصالح مشتركة وعلاقات اقتصادية فاعلة في شتى المجالات، وانطلاقاً من هذه المصالح فإنّ الآفاق لتأسيس شراكة عربية – أوروبية حقيقية تبقى حيوية مفتوحة، بحكم الحاجة العربية إلى الخبرة الأوروبية مقابل الحاجة الأوروبية إلى المواد الأولية وإلى الأسواق العربية. [1]

وقد عمدت الكثير من الدول العربية لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي في سياق بحثها عن سبل الانفتاح الاقتصادي على العالم لكن هذا التوجه كان للأسف بشكل منفرد وبالتالي أضعف هذا من قوتها التفاوضية مع هذا التكتل الاقتصادي.

الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية الأوربية ودول المغرب العربي

لقد وقعت كل من تونس والجزائر والمغرب اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي بصفة منفردة ، وقد قامت كل دولة منهم بهذه الخطوة نتيجة لظروفها وتوجهاتها الخاصة ، ويعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأكثر أهمية لهذه الدول لاعتبارات تاريخية وجغرافية، جعلت من العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول والاتحاد الأوربي في تطور مستمر.

أولا : العلاقات الاقتصادية بين تونس والاتحاد الاوربي

لقد وقعت تونس اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 17-07-1995 ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1998 ،لتصبح بذلك أول دولة عربية ومتوسطية توقع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي ، وتجدر الاشارة إلى أن العلاقات التونسية الأوربية كانت وثيقة ومتينة منذ القديم ، حيث أنه مباشرة بعد استقلال تونس سنة 1956 ،اختارت طريق التعاون مع أوربا خلافا لجيرانها ،ما جعل أكثر من 80 % من المبادلات التجارية تتم مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي إلى غاية يومنا هذا ،وكذلك فإنها أبرمت أول اتفاق تجاري مع المجموعة الأوربية سنة 1969 ،ثم اتفاق تعاون في سنة 1976 وصولا لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بجميع مجالاتها .[2]

واستنادا لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين فإن تونس حققت مكاسب كبيرة من هذه الشراكة وبشكل خاص على الصعيد المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي ،وهذا ضمن تقرير أعد من أجل تقييم شامل لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي بعد مرور خمس سنوات على توقيع هذا الاتفاق أي سنة 2001، إذ حصلت تونس على مساعدة مالية كبيرة لتأهيل اقتصادها بلغت قيمتها 850 مليون دينار تونسي أي أكثر من 500 مليون دولار ، استخدمت في تحديث آليات التجارة الخارجية

---

[1] عبدالله تركماني، **العرب والشراكة الأورو –متوسطية**، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سوريا، مقالة منشورة بتاريخ: 2005/11/15، على الموقع الالكتروني:http://www.mokarabat.com /، تاريخ الاطلاع: 23-06-2012.

[2] **أوربا وتونس :مسار العلاقات**، أوروبا جارتنا، على الموقع الالكتروني : www.eurojar.orgتاريخ الاطلاع : 20-06-2012

وبرنامج تخصيص المؤسسات العامة وتطوير خدمات النقل والموانئ ،كذلك تحديث الجهاز البنكي وتطوير أدوات السوق المالية [1].

وحسب رأي هؤلاء الخبراء فإن الاستثمارات الأوربية في تونس قد شهدت تطورا ايجابيا بعد توقيع اتفاقية الشراكة ،بالإضافة إلى العديد من القطاعات الأخرى على غرار قطاع التكوين المهني والتعليم والذي دعمه الجانب الأوربي بحوالي 70 مليون دولار ،ومن أهم القطاعات التي استفادت منها تونس في اتفاق الشراكة ،القطاع الزراعي حيث منحت لها امتيازات في تصدير بعض المواد الغذائية ،ومنها زيت الزيتون أما بخصوص الانعكاسات السلبية من جراء توقيع تونس لهذا الاتفاق تمثلت في تقلص العائدات المالية التي كانت تأتي من الرسوم الجمركية والتي بدأت تونس في إلغائها تدريجيا .[2]

ثانيا : العلاقات الاقتصادية بين المغرب والاتحاد الأوربي

عرفت العلاقات الثنائية بين المغرب والاتحاد الأوربي تطورا كبيرا ،ففي سنة 1963 طلب المغرب فتح مفاوضات من أجل إبرام اتفاق تجاري ، وتم هذا الاتفاق فعلا سنة 1969 ، واعتبر هذا أول معاهدة تخص المجال التجاري بين المغرب والاتحاد الأوربي (المجموعة الاقتصادية آنذاك) ، وسرعان ما تطور الأمر إلى توقيع اتفاقية التعاون الموسعة سنة 1976 والتي تضمنت إلى جانب المقتضيات التجارية مساهمة مالية في شكل هبات لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب .

وفي سنة 1987 ،تقدم المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية ،غير أن هذه الأخيرة كان ردها سلبيا ،وهو رد منطقي كون المغرب وقبل كل شيء لا ينتمي للقارة الأوربية فكيف سيحصل على عضوية في المجموعة الأوربية الاقتصادية .[3]

وبعد إعلان برشلونة سنة 1995 الذي حدد أسس الشراكة الأوربية المتوسطية في الميادين السياسية ،الاقتصادية ،الاجتماعية والإنسانية ،وعلى ضوء ذلك تم التوقيع سنة 1996 على اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي ،ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 .

أما فيما يخص المعاهدة التي تميز الاتحاد الأوربي في شراكته مع المغرب عن غيرها من الشراكات والتي وقعها الاتحاد الأوربي مع باقي الدول المتوسطية هي معاهدة الصيد البحري والتي تدوم صلاحيتها أربع سنوات قابلة للتجديد ،وبحكم أن دولة اسبانيا

---

[1] **التعاون مع الاتحاد الأوربي** ، أوروبا جارتنا، على الموقع الالكتروني : www.eurojar.org تاريخ الاطلاع : 20-06-2012.

[2] محمد علي القليبي ،**مكاسب تونس من الشراكة الأورو متوسطية** ، جريدة الشرق الأوسط ،العدد 8394، سنة 2001 ،على الموقع الالكتروني : www.asharqal-awsat.net،تاريخ الاطلاع : 16-06-2012.

[3] **العلاقات السياسية والاقتصادية** ، بعثة الاتحاد الأوربي بالمملكة المغربية ، على الموقع الالكتروني: delegation-marrocco@eeas.europa.eu تاريخ الاطلاع : 16-06-2012.

لها أسطول مجهز للقيام بهذه المهمة فإن الاتحاد الأوربي يمرر لها أكبر عدد من رخص الصيد البحري من خلال المعاهدة المبرمة مع دولة المغرب .[1]

وقد تعرضت هذه المعاهدة لنكسة عام 2011 ،حيث صوت الاتحاد الأوربي يشأن تمديد عقدة الصيد البحري فجاءت النتائج كالتالي :326 ضد ،296 مع ،وامتنع 58 برلمانيا أوربيا عن التصويت ،وهذا ما ينبئ بتداعيات خطيرة على مستقبل التعاون بين المغرب والاتحاد الأوربي في مجال الصيد البحري ،وهذا طبعا من وجهة نظر المغرب .[2]

ثالثا: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب و تونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها و بين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 ، حيث أن الجزائر اكتسبت بعد استقلالها أهمية معتبرة لدى دول المجموعة الأوربية الاقتصادية ، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية .

وقد كانت الجزائر محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل ، وهو ما أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ من المجموعة على عكس المغرب وتونس ، وكذلك فإن خصوصية العلاقات الأوربية الجزائرية بعد الاستقلال انطلقت من كون الجزائر أصبحت بلدا مصدرا لمواد المحروقات وليس المواد الفلاحية. [1]

---

[1] **الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي** ، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ، على الموقع الالكتروني : www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع: 15-05-2012.

[2] العم**ق التاريخي للشراكة المغربية الأوربية** ،وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ، على الموقع الالكتروني : www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع: 15-05-2012.

[1] بروك داودي ، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني –دراسة قياسية على الجزائر 1967-2006**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص101.

لكن بعد نهاية الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية، وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك آنفا، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون .والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 .

فيما يخص مضمون الاتفاقية فهي ترتكز بشكل كبير على الجانب التجاري حيث تم منح الجزائر الكثير من التفضيلات إضافة إلى جوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة و يهدف حسب ما جاء في نص اتفاقية التعاون إلى:

- تحسين البنيات التحتية الاقتصادية .

- دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.

- ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.[2]

و يعتبر هذا أول اتفاق تعاون أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي على مدى20 سنة، وتميز هذا التعاون بالطابع التجاري والذي كان مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار، وتمحورت أهداف هذا الاتفاق فيما يلي[3]:

– ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية.

– ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية.

– تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.

و تتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهيئات قابلة لتسديد ، وقروض خاصة بشروط تفصيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة ، ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي سنة 1993 تحركت دول أوروبا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع

---

[2] براق محمد ،ميموني سمير ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية** –ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006 ،ص5-6

[3] غراب رزيقة ،سجار نادية ،**محتوى الشراكة الأورو–جزائرية** ، ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006 ،ص7-8.

الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك مشروع الشرق أوسطي، وشرعت كل من تونس والمغرب في المفاوضات، حيث احتضنت الدار البيضاء فعاليات قمته الأولى سنة1994 .

وفي سنة 1994 عقد الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك.وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة – الصناعة- الخدمات – التعاون الاقتصادي- التعاون المالي- التعاون الاجتماعي والثقافي. ولقد تم تجميد عمل هذه الورشات سنة 1997 نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية فضلا عن الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في ذلك الوقت.

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوربية ودول المشرق العربي

يمكن اعتبار ان العلاقات الاقتصادية الاوربية ودول المشرق العربي عميقة جدا وضاربة في التاريخ ، لهذا فإن مستويات التعاون بين الطرفين في تنامي مستمر منذ عقود من الزمن ، وقد وقعت كل من مصر والأردن ولبنان على اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية والمطروحة من طرف الاتحاد الأوربي في سياق تعزيز التعاون الاقتصادي مع شريكها الأساسي الاتحاد الأوربي.

أولا: العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوربي

إن العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومصر تحكمها اتفاقية شراكة ، فالمفاوضات بينهما حيال لإقامة شراكة قد بدأت عام 1995 ، واستمرت أربع أعوام ونصف ،وتماما عقب التوقيع عليها في جوان 2001 ، وتم إقرار اتفاقية الشراكة من قبل مجلس الشعب المصري وكل أعضاء الاتحاد الأوربي ،حيث دخلت حيز التنفيذ في بداية جوان 2004. [2]

وتعتبر هذه الاتفاقية نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين حيث وقع اتفاق تعاون بين مصر والاتحاد الأوربي عام 1977 ، وبمقتضى هذا الاتفاق كانت مصر تحصل على إعفاءات جمركية على صادراتها الصناعية ولحصص معينة من الغزل.[3]

إن اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي هي اتفاقية شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية ،ووضع ضوابط لحركات المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ،وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي ،وكذلك التعاون في مجالات أخرى عديدة ومتنوعة مثل :"غسيل الأموال، مكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي والهجرة والبيئة...إلخ.

وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية أهدافها على النحو التالي :[1]

---

[2] سهى بيومي ، **تقرير عن مصر**، منتدى معضلات الحرب والسلام ،على الموقع الالكتروني : www.ikhwanscope.com ،تاريخ الاطلاع : 09-09-2012،ص.2

[3] مجدي عبد الحميد بلال ،**استراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط (نموذج مصر)**، ورقة مقدمة للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ،2008مصر،ص 4.

1- توفير إطار ملائم لحوار سياسي .

2- تحرير تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

3- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

5- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي .

6- التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

إن أهم مجال في اتفاقية الشراكة الأوربية –المصرية والذي ركز عليها الاتحاد الأوربي هو مجال حرية التجارة والذي يهدف للوصول في نهاية الأمر إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوربي خلال مدة تصل إلى 12 سنة ،وتنقسم السلع المتبادلة إلى :

أ- سلع صناعية : ويتم تحرير صادرات مصر منها إلى الاتحاد الأوربي فور توقيع الاتفاق ،وفي نفس الوقت يتم التدرج في تحرير صادرات الاتحاد الأوربي إلى مصر خلال مرحلة انتقالية تتراوح بين 4- 12 سنة .

ب- سلع زراعية :يتم من خلال هذا الاتفاق الإبقاء على المزايا التي تتمتع بها مصر مع زيادة الحصص المقدرة لها وتحسين فرص دخولها إلى الاتحاد الأوربي على أن يتم النظر في إمكانية تحرير التجارة بين الطرفين في هذه السلع .[2]

ثانيا : العلاقات الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوربي

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وخاصة في ايجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ 2002/5/1 بعد انتهاء جميع اجراءات المصادقة الدستورية عليها في جميع الدول الأطراف وحلت محل اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين سنة 1977[1]

---

[1] **مصر والمشاركة الأوربية** ،الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ،على الموقع الالكتروني: www.sis.gov.eg ،تاريخ الاطلاع : 05-07-2012.

[2] مجدي عبد الحميد بلال،مرجع سابق ،ص5.

[1] **اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية** ، غرفة صناعة عمان ،على الموقع الالكتروني : *www.aci.org.jo* تاريخ الاطلاع : 06-07-2012.

وقد جاءت هذه الاتفاقية تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقعه كل من الأردن وتونس والمغرب ومصر في 2001/5/8 والذي جاء تطبيقاً للجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة ولتحقيق الفائدة المرجوة من اتفاقية الشراكة المعتمدة مع الاتحاد الأوروبي.

وتهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في مرحلة أولى بين الدول الأطراف، وذلك بصفة تدريجية ، وتبقى مفتوحة للدول العربية التي ترغب في الانضمام إليها لاحقاً على أن ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة أو اتفاقية تجارة حرة. كما تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والقطاع المالي والخدمات والجمارك.

وتتميز هذه الاتفاقية بأهلية تكامل صناعات الدول الأربعة للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والذي بدوره اعترف بأهلية قواعد المنشأ المطبقة في إطار الاتفاقية، مما يسمح بتفاعل البنى الصناعية في الدول الأربعة لتكمل بعضها بعضاً بهدف زيادة النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

وتعد الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير الجهة المسئولة عن إدارة ومتابعة تنفيذ اتفاقية أغادير في الدول الأربع الأعضاء ويقع المقر الرئيسي لهذه الوحدة في عمان. [2]

و تتكون الاتفاقية من عدة بنود تتناول كافة الترتيبات والتنظيمات المتعلقة بمختلف المواضيع والتي من أهمها:[1] تجارة السلع الصناعية، وتجارة المنتجات الزراعية، وإزالة القيود غير الجمركية، وقواعد المنشأ، وحق تأسيس الشركات والخدمات، وتحرير التجارة في الخدمات، والمدفوعات وحركة رأس المال، والمنافسة، وتحرير العطاءات الحكومية، وحقوق الملكية الفكرية.

ثالثا : العلاقات الاقتصادية بين لبنان والاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول للبنان على صعيد الاستيراد، بحيث يستورد لبنان منه أكثر من 45% من مجموع وارداته، ويصدّر ما نسبته 26% من مجموع صادراته. كما أنّ أكثر من 28% من السياح الذين زاروا لبنان عام

[2] **الأردن والاتحاد الأوربي** ، وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ،على الموقع الالكتروني: *www.mfa.gov.jo* ، تاريخ الاطلاع 06-07-2012.

[1] **ملخص اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية** ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ،على الموقع الالكتروني : *www.mop.gov.jo* تاريخ الاطلاع: 06-07-2012.

2001 هم من دول الاتحاد[1].

وللبنان علاقات تاريخية ممتازة مع معظم الدول الاوروبية لا سيّما فرنسا وايطاليا (وهي الآن الشريك التجاري الاول للبنان) وإسبانيا وبريطانيا، وهو يستطيع أن يستفيد من شراكته مع الاتحاد الاوروبي ليكسب الدعم الاوروبي لدوره كمركز مالي وخدماتي أساسي في منطقة الشرق الاوسط والعالم العربي. ومن شأن ذلك أن يعزّز قدرته التنافسية مع بعض الدول التي تسعى الى احتلال هذا المركز.

وقد وقّع لبنان اتفاقية الشراكة الأوروبية بالأحرف الأولى في منتصف العام 2002، وأصبحت حيّز التنفيذ في آذار 2003، وبالتالي أصبحت الأسواق الأوروبية مفتوحة أمام السلع اللبنانية كافة زراعية كانت أم صناعية.

اكتسب لبنان معاملة تفضيلية لجهة عدد من المسائل الرئيسية عند توقيعه اتفاقية انتقالية في منتصف العام 2002 ترمي الى التنفيذ الفوري للتدابير المتصلة بالتجارة، في حين اضطرت سائر الدول التي تربطها مع الاتحاد اتفاقات شراكة متوسطية، للانتظار نحو ثلاث سنوات للحصول على مصادقات المجالس النيابية الأوروبية على الاتفاقيات قبل دخولها حيّز التنفيذ. ولقد حصل لبنان على فترة سماح مدتها 5 سنوات تقضي بعدم التزامه بأي تخفيض على الرسوم الجمركية إلا بعد مضي هذه الفترة (5 سنوات) وتعطي هذه الفترة فرصة للبنان لتأهيل وتطوير صناعته والقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية، واستحداث تشريعات تتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، قبل البدء بتحرير التخفيضات الجمركية وفق الجدول المخطط.

وتجدر الإشارة الى أن هذا التدبير ينطبق فقط على لبنان، فالصادرات الصناعية اللبنانية تدخل الى أسواق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية اعتباراً من توقيع الاتفاق الانتقالي. ولقد أرجئت المفاوضات بشأن تحرير الخدمات وتم ربطها بالالتزامات التي قد يمنحها لبنان ضمن إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) المنبثق عن منظمة التجارة العالمية. وعلى خلاف بعض الدول العربية، ارتأى لبنان معالجة هذا القطاع الحيوي على صعيد عالمي كي لا يلزم نفسه بالتزامات مع دول الاتحاد الأوروبي سيرغم لاحقاً على تقديمها الى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

وتتألّف اتفاقية الشراكة اللبنانية الاوروبية من 93 مادة وعدد من الملاحق والبروتوكولات ،أهمّ المواضيع التي تتناولها الاتفاقية يمكن جمعها تحت العناوين الثلاثة التالية: سياسية ،اقتصادية، واجتماعية

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي

---

[1] مروان فاضل ،سعيد مشموشي، **لبنان و الشراكة الاوروبية**، مجلة الجيش ،العدد 241،تموز 2005،لبنان، ص 8.

[1] تريز منصور، **لبنان واتفاقية الشراكة الأوروبية بعد أشهر على بدء تنفيذها**، مجلة الجيش ،العدد 223، كانون الثاني 2004، لبنان ،ص 5.

العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي و الدول الخليجية تختلف تماما عن علاقاته الاقتصادية مع باقي الدول العربية و ذلك ربما لخصوصية الأنظمة في تلك الدول وسياساتها الخارجية.

أولا: التعاون الاقتصادي الأوربي الخليجي

يشكل التعـــاون الاقتصادي بالنسبة للاتحاد الأوروبي الهدف الأكثر أهمية في علاقاته مـــع مجموعة دول المجلس؛ إذ يحتل الاتحاد المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في مجال الاستثمار فـــي منطقة الخليج خاصة تكرير النفط والسيارات والآليات والمعدات إلى جانب تدفق الاستثمارات الخليجية بعد ثورة أسعار النفط إلى أوروبا في مجال الودائع والأسهم والسندات بصورة هائلة.[1]

وقد ظهرت العلاقات الخليجية الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام 1983م فرض تعريفة جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول الخليج العربية إليه، خاصة المنتجات السعودية. وكان الطرفان الخليجي والأوروبي يتعاونان بشكل جماعي عن طريق ما سمي بالحوار العربي-الأوروبي خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات. كما كانت الدول الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تقوم بتمويل عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للبلدان الفقيرة في أفريقيا عن طريق آلية "التمويل المشترك". وبلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة.[1]

لقـــد جاء توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون سنة 1988م، ولهذه الاتفاقية شطران أحدهما اقتصادي حدد المعالم العامة لاتفاق إقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بين الجانبين، والآخر اتفاق تشاور وشراكه سياسية يتم بموجبها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية ويجتمع للتداول بشكل دوري لمناقشة المواضيع ذات الصلة. [2]

كما نصت اتفاقية عام 1988م على إعطاء صادرات دول مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية. والحقيقة أن التعاون والحوار السياسي استمر بشكل متميز بين الجانبين طيلة العقدين السابقين، وحصل الاتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقة من منطقة الخليج العربي. و لم تتمكن الصادرات البتروكيماوية الخليجية من الحصول على تخفيضات جمركية، حيث عطل اللوبي الكيماوي الأوروبي أي محاولة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين. وظل اتفاق 1988 يسير على قدم واحدة.

---

[1] محمد المصالحة ، **التعاون الإقليمي الدولي- دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي**-،المنارة ،المجلد 15،العدد 3 ،الأردن ، 2009،ص16.

[1] صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمستقبل**، ورقة بحثية من جامعة سعود ،الرياض،السعودية،ص7.

[2] **الخليج والاتحاد الأوربي**، مندوبية الاتحاد الاوروبي إلى البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة، بعثة مفوضية الاتحاد الأوربي في السعودية، على الموقع الالكتروني :Delegation-Saudi-Arabia@eeas.europa.eu،تاريخ الاطلاع : 12-08-2012.

خلال عام 1997م، ومن خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان على خفض التعرفة الجمركية على واردات الكيماويات بمقدار النصف تقريباً. وأثر ذلك بشكل مباشر على صادرات البتروكيماويات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من هذا الخفض، حيث تقلصت التعرفة من حدود 14./. إلى حدود 6.5./. في المائة على معظم الصادرات الخليجية للبتروكيماويات لدول الاتحاد. كما أبرمت دول مجلس التعاون اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الإفتا)، وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، تم بموجبه تخفيض التعرفة المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيماويات، ومن المنتجات النفطية المكررة.

ثانيا: فكرة اقامة منطقة تجارة حرة أوربية خليجية

مع زيادة أسعار النفط الحالية، عاد الاهتمام الأوروبي مجدداً بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين وطرح بشكل غير رسمي مقترحين رئيسيين في هذا الجانب:[1]

أولا: أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية–الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية–المتوسطية المزمع إقامتها حوالي عام 2010م وسيكون لذلك كما يدعي الأوروبيون نتائج إيجابية لأنها ستقوي من أي اتفاقات سياسية ثنائية بين العرب وإسرائيل، وستطبع هذه العلاقات بشكل سياسي واقتصادي، كما ستربط الدول الخليجية باقتصاديات منطقة اليورو ، والاقتصاديات المتوسطية بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي، وتخفف من حدة اعتماد اقتصاديات الدول العربية الفقيرة على المعونات الأوروبية.

ثانيا: اقتراح آخر بتوقيع اتفاقية تجارة حرة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار، خاصة في استثمارات الطاقة والغاز في كل من قطر والمملكة العربية السعودية. ولا زالت هذه الاتفاقية محل تفاوض بين الجانبين، وإن أصر الجانب الأوروبي على توقيع وتنفيذ اتفاق اتحاد جمركي بين دول الخليج الست، قبل البدء في تنفيذ أي اتفاق مماثل مع دول الاتحاد الأوروبي. بمعنى آخر، فإن اتفاقية ثنائية بين الجانبين الخليجي والأوروبي لن ترى النور قبل عام 2005م، وهو الموعد المعلن لتنفيذ الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية الست.

وحسب دراسات أجريت من طرف باحثين ومختصين في المجال الاقتصادي مثل الدراسة التي أجراها مركز الدراسات السياسية الأوروبية في جويلية 2004، أثبتت أن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق بين المنطقتين سيعود بالنفع المتبادل عليهما، وبالتالي فإن عقد اتفاقية تجارة حرة بين الكتلتين الإقليميتين سيعزز من إجمالي الناتج المحلي لمجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.3 في

[1] صالح بن عبد الرحمن المانع، مرجع سابق ، ص 8.

المائة وللاتحاد الأوروبي بنسبة 0.3 في المائة .وكذلك فإن صغر حجم أسواق مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للاقتصاد الأوروبي أن المجلس سيستفيد بصورة أكبر نسبيا من الاتحاد الأوروبي من تعزيز العلاقات التجارية. [2]

المطلب الرابع: الدول العربية بين الشراكة الأورو متوسطية والمشروع الشرق أوسطي

في ظل تداعيات الظروف السياسية التي تضمنت جهودا لتسوية قضية الصراع العربي- الصهيوني برزت فكرة إقامة مشروع الشرق أوسطية وقد غلب على هذا المشروع الصبغة الاقتصادية والتي تعطي تصورا متفائلا لمنطقة الشرق الأوسط عند تطبيق هذا المشروع من أجل زيادة الاغراءات لجذب دول المنطقة وحثها على تقبل هذه الفكرة ، فبدى هذا المشروع وكأنه مشروع اقتصادي أكثر من كونه مشروع سياسي ضخم يجسد النوايا الامريكية والصهيونية في المنطقة بغية السيطرة عليها وفرض هيمنتها .

الفرع الأول: مفهوم المشروع الشرق أوسطي

ظهر مشروع الشرق أوسطي نتيجة لتطورات هائلة في الخريطة السياسية واختلال موازين القوى العالمية المسيطرة على العالم في فترة زمنية عصيبة ، وقد كان للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المدعومة باللوبي الصهيوني المتغلغل فيها الدور الأساسي في تجسيد هذا المشروع وفرضه على أكثر منطقة استراتيجية في العالم.

أولا: أهم الأدوار الدولية في المشروع الشرق اوسطي

منذ منتصف الثمانينات انحسر الدور السوفيتي على صعيد السياسة الدولية، وقابل هذا الانحسار صعود الدور الأمريكي بما يوازي حجم التراجع السوفيتي، وجاءت حرب الخليج الثانية لتعمق هذا الصعود وتعطيه مدى أوسع، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقف كقوة وحيدة على رأس النظام الدولي أو ما يعرف بالقطبية الأحادية، لهذا يمكن ان نجزم بأن حرب الخليج الثانية قد انتهت بنجاح ليس على صعيد الموقف العسكري ضد العراق، بل بنجاح المخطط الأمريكي في أن يقف على رأس الهرم الدولي كقطب أوحد يرسم خارطة العالم ويحدد له معاييره ويضع له استراتيجيات تنسجم مع رؤيته الجديدة، ويتلاعب بشرعيته الدولية[1].

---

[2] دانيال كاباريلي، **التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي**، مجلة العرب الدولية ،عدد جويلية 2010، على الموقع الالكتروني : http://www.majalla.com، تاريخ الاطلاع: 12-08-2012.

[1] محمد صادق الهاشمي، **الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير**، مركز العراق للدراسات، العراق، 2005،ص6

وقد استغل يهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من هذه الأوضاع ومن تنامي مكانة الولايات المتحدة في العالم فقاموا بغرس فكرة الشرق أوسطية في صلب السياستين الأميركية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد طرحت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في 18 نوفمبر 1943، وذلك خلال اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأميركية والبريطانية في لندن بمقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث في تسوية وضع الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين في المنطقة والهيمنة عليها.

أعد اليهودي الأميركي د.ارنست بيرجمان" أحد تلامذة حاييم وايزمان، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدمها للاجتماع، ويمثّل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأميركية والقائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة" إسرائيل " فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

إن الشرق أوسطية مصطلح سياسي النشأة والاستعمال، ولا ينبع من سمات المنطقة أو طبيعتها السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، بل يمزق الوطن العربي ويرمي إلى رفض مفهوم" القومية العربية" ورفض الوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الوجود اليهودي في فلسطين العربية، وهو صهيوني النشأة ولخدمة الصهيونية والامبريالية.

تخيل تيودور هرتسل، مؤلف كتاب" دولة يهود "ومؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة في يومياته" قيام كومنولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية.[1]

إن استعمال مصطلح الشرق الأوسط كما يرى الباحثين يعود لمنتصف القرن التاسع عشر عندما استعمله المكتب البريطاني في الهند واصبح شائعا بعد ان تبناه المؤرخ الاستراتيجي الفريد ماهان (صاحب نظرية القوى البحرية) في التاريخ العام 1902، بعد اكتشاف البرتغاليين للمنطقة أثناء عبورهم لمنطقة شرق آسيا والتي بدأوا يطلقون عليها مسمى (الشرق الأقصى) تميزا عن البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط أو شرق أوروبا والتي اخذت مسمى الشرق الادنى.[2]

وكان الحلفاء قد اطلقوا بعد الحرب العالمية الأولى تعبير" الشرق الأوسط "على المنطقة العربية لقربها من أوربا ولتوسط المنطقة الجغرافي بين القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا.ويقصد بالمنطقة حسب المفاهيم الغربية :سورية وفلسطين، ولبنان،

---

[1] غازي حسين، **التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية و مخاطرها على الوطن العربي**، الفكر السياسي، سوريا، ص112.

[2] صادق جابر علي، **الرؤية الاسرائيلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير**، بحوث ودراسات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد السادس، كانون الاول 2007،ص1.

والأردن، والعراق، ومصر، ودول الخليج وتركيا وإيران، و في أثناء الحرب العالمية الثانية وضع الحلفاء حدود جديدة للشرق الأوسط ضمت كل الدول العربية وايران وتركيا واثيوبيا .[1]

ثانيا: الاقليمية في نظام الشرق أوسطي

إن النظام الشرق أوسطي كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وهو نظام اقتصادي سياسي يهدف لضمان وتكريس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على المنطقة العربية والسيطرة على مواردهم الاقتصادية وإرادة السياسية لهذه الدول ، ويمكن اعتبار أن أول من نادى بهذه الفكرة في الأوساط السياسية هو وزير الخارجية الصهيوني "أبا أبيان"، ومن أجل هذا تبنى الكيان الصهيوني وأعوانه في المنطقة وضع مخططات لتفتيت المنطقة وزرع الفوضى فيها بهدف تقويض المشروع القومي العربي الحؤول دون وصول العرب للوحدة العربية المنشودة ، كما قام هذا الكيان بالترويج لعدة مشاريع نذكر على سبيل المثال مشروع بريجنسكي عام 1979 الرامي إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات عرقية ودينية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي، ثم جاء مشروع برنارد لويس عام1990 الذي يدعو لتشجيع التمرد في المناطق العربية من أجل حصول الأقليات على الحكم الذاتي ، إن المخططات الصهيونية جميعها سواء القديم منها أو الحديث ينطلق من قناعة إسرائيلية مفادها لكي تكون إسرائيل قوة سياسية في الشرق الأوسط يجب إن تتسع الخلافات بين العرب، وهنا تلاقت المخططات الأمريكية والصهيونية لإيجاد ترتيب ملائم لإدخال إسرائيل في المنطقة.[2]

ومع تزايد الدراسات والأبحاث التي عقدت في جامعات أمريكية بحضور خبراء ودارسين من إسرائيل وأمريكا ودول عربية مختلفة في أعقاب توقيع اتفاقية كامب دايفيد بين مصر والكيان الصهيوني عادت فكرة المشروع الشرق أوسطي للبروز على السطح من جديد خصوصا عقب حرب الخليج وبدايات الجهود الأمريكية لإيجاد تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط والتي تبلورت في مؤتمر مدريد 1991، ثم جاءت اتفاقية أوسلو 1993 بعد مفاوضات سرية تضمنت بنود اقتصادية تربط فلسطين عضويا بالكيان الصهيوني ليتم التخلي تدريجيا عن صيغة مدريد، لتظهر ملامح ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

وقد طالب شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد " بإنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يهدف حسب قوله للحد من المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الأطراف والتي تجعل من المنطقة تجمعا متنافرا من المستويات الاجتماعية، الاقتصادية والمستويات المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي لذا يمكن القول أن فكرة

---

[1] **غازي حسين، مرجع سابق، ص112.**

[2] سحقي سمر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل الحراك والتحولات السياسية في المنطقة العربية** ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،على الموقع الالكتروني: http://www.bchaib.net ، منشورة يوم 26مارس 2014، تاريخ الاطلاع: 19-05-2014.

المشروع الشرق أوسطي أخرجها للنور الصهيوني شمعون بيريز عندما دعا إلى النظر بجدية في كل هذه المشاكل عبر التركيز على النقاط التالية :[1]

- نزع السلاح ،حيث يقول بيريز بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة ستين مليار دولار سنويا ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لأغراض التنمية

- يشمل المياه والتكنولوجيا الحيوية، ويهدف إلى توفير الغذاء وسد حاجيات السكان في المنطقة.

- يتعلق بالسياحة التي يعتبرها صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر ارباحا وفرص عمل كبيرة.

وبعد عام تقريبا من احتلال الولايات الأمريكية المتحدة للعراق وكذلك وبعد سلسلة مبادرات ومواقف كانت الإدارة الأميركية قد طرحتها بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 ، طرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004 وذلك بهدف التعامل مع مشكلات المنطقة العربية والتحديات المنبثقة عنها. وقد أشار جورج بوش الابن إلى ان حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام.[2]

و يمكننا اعتبار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي وعدت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، عندما قالت: "إن هذه الحرب سوف تنتهي بإقامة شرق أوسط جديد " ، امتدادا طبيعيا لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنه بوش بعد احتلال العراق، مثلما كان مشروع الشرق الأوسط الكبير امتدادا لما بشر به شمعون بيريز في أوائل التسعينات.

الفرع الثاني: المشروع الشرق الاوسطي اقتصاديا

تحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية واستثنائية في العالم وتشتمل الاقتصاديات الشرق الأوسطية على الكثير من المقومات : على رأسها الثروة المائية والنفطية والبشرية ، و يستهدف السوق الشرق أوسطي إلغاء أي نظام اقتصادي عربي بصورة عملية و إن لم يعلن عن ذلك بالنص ، و يقوم هذا المشروع على ربط إقليمي في المواصلات و الكهرباء و المياه و على جعل عملية التنمية الشاملة عملية إقليمية فلا سياحة و لا تطوير و لا نقل و لا إنماء مرافق و لا حياة و لا إقامة إلا على أساس الربط الإقليمي بحيث تتحول المنطقة إلى سوق اقتصادية واحدة، و يمر مشروع السوق الشرق أوسطي بمراحل ثلاث تكون

---

[1] نفس المرجع.

[2] نبيل السهلي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، مقالة منشورة على قناة الجزيرة على الانترنت يوم 28/6/2007، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 09-11-2013.

إسرائيل فيها جميعاً المحور والمركز و تكون الدولة المهيمنة في المنطقة في المرحلة الأولى :يقام تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن و فلسطين و إسرائيل التي تسيطر فيه على سوق العمل و الثروة المائية تقام في المرحلة الثانية : منطقة للتبادل التجاري تضم مصر و سورية و الأردن و منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني و لبنان و إسرائيل و تنتهي الترتيبات لهذه المرحلة في عام 2010 في المرحلة الثالثة و الأخيرة : تتم عملية إقامة منطقة للتعاون الاقتصادي العربي تشمل بالإضافة إلى الدول المذكورة في المرحلة الثانية بلدان مجلس التعاون الخليجي التي سوف تشكل الممول الرئيسي لهذه السوق.

و تتمتع إسرائيل خلال المراحل الثلاث بالدور المهيمن و القيادي اعتماداً على تفوقها التقاني والعلمي وقوتها العسكرية والاقتصادية ، وقبل كل شيء بسبب علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والشركات متعدية الجنسية .[1]

أولا: مبادئ المشروع الشرق أوسطي الاقتصادية

تعمل السوق الشرق أوسطية على وضع قاعدة اقتصادية لبناء نظام إقليمي جديد، يهدف لإقامة تكامل سياسي واقتصادي متبادل بين الكيان الصهيوني والدول العربية عن طريق تحرير التجارة بينهما بداية بتخفيض الرسوم الجمركية، و تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة بما فيها تطوير وتحديث القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار ووضع الضوابط اللازمة للحد من تدخل القطاع العام ، الأمر الذى يؤدى وبشكل محدد إلى خلق مصالح مشتركة تجعل من الصعب عليهما مستقبلا التخلي عن هذا التعاون من جانب، كما يكون من شأنها أن تدفعهما من جانب آخر إلى تجنب التورط مستقبلا في مشاكل تضر بمصالحهما المكتسبة في إطار هذا النظام الجديد.[2]

وتقوم السوق الشرق أوسطي على مجموعة من الأسس هي :

أ- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة.

ب- رية انتقال الأشخاص والقوى العاملة .

ج- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

د- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري ، **السوق الشرق أوسطي هل هو البديل للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية؟**، مقالة منشورة في الحوار المتمدن، العدد: 889 ، بتاريخ : 09-07-2004، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 18-07-2012.

[2] منير محمود بدوى السيد، **خيار السوق الشرق أوسطية: رؤية تقويمية**، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، أوراق مصر 2020،مصر، أفريل 2000،ص28.

إن المشروع الشرق الأوسطي يؤكد على وجوب تشجيع المشاريع الاقتصادية بأنواعها :الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وقدر قرض بمبلغ 400 مليون دولار يمكن هذا القرض من مساعدة 2.1 مليون ناشط اقتصادي على مدى خمس سنوات ويساعد في التخلص من الفقر ، كما اقترح هذا المشروع ما يلي :

1- إنشاء بنوك لتمويل الإعمار ومشاريع التنمية الأولية كتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنية التحتية.

2- وجوب تخفيض حكومات الشرق الأوسط الكبير من سيطرتها على الخدمات المالية .وأن تحسن أدائها باعتبار ذلك أحد أهداف الإصلاح الاقتصادي.

3- العمل على إزالة الحواجز الجمركية والمالية وتسهيل المعاملات التجارية لتنمية المبادلات التجارية.

4- تشجيع دول الشرق الأوسط الكبير على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، وإنشاء مناطق رعاية الأعمال، ومنبر الفرص الاقتصادية بهدف جمع مسؤولين كبار في مجموعة الثماني ونظرائهم في الشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي.

5- مكافحة الفساد باعتباره العقبة الكبرى في وجه التنمية من خلال صياغة استراتيجيات وطنية للحد منه وتعزيز خضوع الحكومات للمساءلة حول أنشطتها.[1]

ثانيا: السمات(الاثار) المشتركة بين المشروع الشرق الأوسطي والشراكة الأورو متوسطية

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته إسرائيل في العام 1993م وتبنته بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وعملت على تشجيع إنزاله على مستوى الواقع ، ثم عملت فيما بعد على تطوير فكرته وتوسيعها ، من خلال ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته في العام 2004 ، يمثل أحد أهم تلك المشروعات بجانب ما طرحته أوربا من مشروع يعرف بمشروع الشراكة الأوربية/ العربية الساعي إلى ربط دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ربطا عضويا وثيقا بدول جنوب أوربا، باعتبار أن دول المجموعتين جميعها تقع ضمن فضاء حوض المتوسط.[2]

ويشترك المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأورو متوسطية في مجموعة من النقاط نذكر أهمها فيما يلي:

أ- يهدف كلا المشروعين للاستفادة إلى أقصى الدرجات من السوق العربية المستوردة ، حيث أنها تستورد المنتجات الصناعية و التي تحتوي على تكنولوجيات عالية وتحتوي على قيمة مضافة في حين تقوم السوق العربية على تصدير المواد الأولية والتي تتميز بانخفاض القيمة المضافة ، فختار كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية

---

[1] خير الله عصار، **قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير**، مجلة الفكر السياسي، العدد 20، **سورية**، خريف2004 ،ص157.

[2] محمد عبدالقادر محمد خير، **الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(1993-2004)**، دراسات افريقية، العدد 39، جامعة إفريقيا العالمية، 2005،ص 107.

طريقين في نهايتهما يصلان الى نفس النتيجة وهي الاستفادة من المستهلكين العرب عند تصريف المنتجات الاوربية والامريكية والحصول على المواد الاولية العربية بالأسعار التي المناسبة للاتحاد الاوربي وامريكا.[1]

ب- إن كلا من المشروع الشرق اوسطية والشراكة الأورو متوسطية هما مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي بين اقتصاديات المركز واقتصاديات الاطراف أو بالأصح الاقتصادات المتقدمة والاخرى المتخلفة ، حيث يستحيل معها تحقيق التكافؤ كأطراف متكاملة.[2]

ج- يهدف كلا من المشروعين لتجزئة الوطن العربي ، حيث يعبر هذا المشروع عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل قضايا الشرق الأوسط التي تمثل منطقة مصالح اقتصادية حيوية بالنسبة لها ،وتعتمد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في هذا الشأن على (سيناريوهات) التفكيك وإعادة التركيب.[3]

فبتعدد سيناريوهات الفك واعادة التركيب للوطن العربي من اجل الموائمة مع متطلبات كلا المشروعين ، نجد أن لكل سيناريو ابعاد وتداعيات اقتصادية ، لهذا فإن الهندسة الجيو اقتصادية الجديدة تقوم على عدد من المقومات والدعائم الاساسية.[4]

د- دمج الكيان الصهيوني في الوطن العربي ، وجعله شريك أساسي في اقتصاد المركز منه إلى اقتصاد الأطراف ، وهذا ما يمكنه من تحقيق مكاسب بسبب تقدمه التكنولوجي والاقتصادي المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية وارتفاع انتاجية العمل فيه عند مقارنته مع بلدان المنطقة العربية.

ه- يعمل كلا المشروعين على طمس الهوية العربية سواء في الفضاء المتوسطي أو في الشرق الاوسط الكبير حيث أن انضمام الدولة العربية الى أي من المشروعين يكون بصفة فردية وبالتالي لا مجال لمقاومة الانصهار داخل هذين المشروعين سواء من الناحية التاريخية أو الثقافية.[5]

و- ان المشروع الشرق اوسطي أو الشراكة الاورو متوسطية يمثلان نافذتان متماثلتان تمكنان الشركات عابرة القوميات من الدخول للدول العربية بكل سهولة بغض النظر عن جنسية المساهمين فيها أو المركز الرئيسي للشركة الام سواء كان المركز في اوروبا أو الولايات المتحدة الامريكية ، وذا ما سيبقي الاقتصادات العربية في الأطراف لضمان استمرار استفادة هذه الشركات من الثروات الطبيعية والبشرية للدول العربية.

---

[1] مطانيوس حبيب، **بعض مسائل الاقتصاد اللاسياسي(العولمة وتداعياتها في الوطن العربي)**،دار الرضا للنشر، بيروت، 1999،ص75.

[2] نفس المرجع، ص76.

[3] سيار الجميل ، **المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم في : العرب وتحديات النظام العالمي** ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية اكتوبر 1999 ، ص 249.

[4] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 275.

[5] محمد الاطرش، **المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد 210، لبنان ،اوت 1996،ص924.

ثالثا: وجه الاختلاف بين المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأورو متوسطية

بالرغم من هذه الآثار المتماثلة إلى حد بعيد لكلا المشروعين الشرق اوسطي والشراكة الاورو متوسطية على الدول العربية ، لا يمكننا اغفال بعض الاختلافات الجوهرية بين هذين المشروعين سنذكر أهمها فيما يلي:

أ- يمكن اعتبار ان العلاقات الاوربية العربية في اطار الشراكة الاورو متوسطية اكثر توازنا من غيرها من العلاقات داخل السوق الشرق اوسطية وذلك للأسباب التالية:

1- القرب الجغرافي بين الدول العربية وأوروبا وبالتالي فإن الاتحاد الأوربي في غنى عن وجود تمثيل محلي له داخل الدول العربية.

2- الارتباط التاريخي بين المنطقة العربية وأوروبا ، حيث أن الشريك الرئيسي للدول العربية هو الاتحاد الأوربي وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية المستقبلية بينهما في اطار الشراكة الاورو متوسطية ستكون بكل تأكيد أكثر توازنا مع الدول العربية .

3- توازن الموقف السياسي الأوربي من مسألة السلام في الشرق الأوسط على الرغم من عدم التأييد أو الانحياز التام للحق الفلسطيني والعربي بشكل كامل لكنها على الاقل غير منحازة للعدوان الصهيوني، وهذا ما يسمح بمناقشة مواضيع الشراكة بموضوعية على عكس السوق الشرق اوسطية التي تفرض الرضوخ للشروط الأمريكية الصهيونية باعتبارهما المنطقة العربية منطقة نفوذ خاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني والأمريكي.

ب- يقتصر الرأسمال الأوربي على المشاركة في المنطقة العربية في اطار الشراكة الاورو متوسطية من المراكز فقط ويمكن موازنتها مع الرأسمال العربي اذا احسن استخدامه ، في حين انه في السوق الشرق اوسطية فإن سيطرة الرأسمال الصهيوني تكون مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرأسمال الامريكي في المنطقة.

ج- في الشراكة الأورو متوسطية يتم توقيع الدول العربية لهذه الاتفاقيات بصفة منفردة ، لكن في السوق الشرق الاوسطية فإنه يكون حسب مقترح أو رؤية الكيان الصهيوني والذي يبدأ بتعاون ثلاثي (الكيان الصهيوني)- فلسطيني- اردني ويتوسع تدريجيا حسب حاجة اقتصاد هذا الكيان بما يخدم ويتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية .

د- تعتبر الولايات المتحدة الامريكية هي المركز الوحيد في المشروع الشرق أوسطي وينوب عنها أو يمثلها الكيان الصهيوني المنطقة أما باقي الدول فهي أطراف يسهل التحكم بها، في المقابل فإن الشراكة الأورو متوسطية متعددة المراكز في أوربا نفسها والكيان الصهيوني هو مركز كذلك لها ولكنه ليس الاكثر تقدما ولا الاقوى تأثيرا وهذا ما يسمح للدول العربية بالمناورة والبحث عن مصالحها ضمن هذه السوق المتوسطية.

رابعا: مخاطر المشروع الشرق أوسطي على الاقتصاديات العربية

لقد أشارت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لجملة من المخاطر تنتج عند تطبيق المشروع الشرق الأوسطي ،حيث انه يفرض التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وادخاله في نسيج المنطقة العربية مع احتفاظه بترسانته النووية خارج الرقابة الدولية ودون تخليه عن طبيعته الاستيطانية كدولة لليهود والعمل على استجلابهم من كل أنحاء العالم إلى أرض فلسطين ، كما نجد هذا المشروع يعتمد على تصنيف البنك الدولي لشمال افريقيا والشرق الأوسط والذي يسقط كل من السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر من قائمة الدول العربية فضلا عن استبعاد كل من ليبيا والعراق وايران مؤقتا لأسباب سياسية ، وهذا ما يهدد وحدة الهوية القومية العربية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى اضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية ، إضافة لما سبق تبرز مجموعة من المخاطر الاقتصادية والتي سنتعرض لأبرزها فيما يلي:[1]

أ- فرض الشراكة الصهيونية بحيث يمكنها استغلال موارد الدول العربية بعد اعادة توزيعها عن طريق آليات التعاون المقترحة في هذا المشروع ، فقد تضمن اعلان الدار البيضاء دعوة صريحة الى الغاء المقاطعة في وقت قريب ليتمكن الكيان الصهيوني من الاسواق العربية ، كما تضمن كذلك هذا الاعلان صيغا من شأنها اكساب الكيان الصهيوني حقوق المشاركة في اطر تعاونية في مجالات كالبنى الاساسية والتجارة والاستثمار....إلخ.

ب- فرض الكيان الصهيوني كعضو أكثر تميزا في المشروع الشرق الاوسطي بشكل يخل بالتوازن بين أطراف هذا المشروع وهذا بسبب الدعم الذي يحصل عليه هذا الكيان من قبل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مما يجعله يحصل على أحدث التكنولوجيات المتطورة بصورة انفرادية ويتمتع بموارد اضافية وتسهيلات استثنائية لا يمكن لأي طرف اخر داخل هذا المشروع بالحصول عليها نضيف الى ذلك الدعم العسكري بما يشتمله على الترسانة النووية الهائلة المتحصل عليها خارج الرقابة الدولية ، وبكل وقاحة ولؤم تلتزم الولايات المتحدة بحفظ الاختلال الحاصل في ميزان القوى العسكرية الاقليمي لصالحها تحت مسمى "ضمان التفوق الاسرائيلي والالتزام بأمن اسرائيل".

ج- الضغط المستمر على الدول العربية لتنميط سياساتها الاقتصادية وفقا للنموذج الغربي وتسريع تأثره وفقا للإيقاع الاسرائيلي، والذي أفضى لتوه عملية اصلاح اقتصاده واعادة الهيكلة والتي استمرت طوال عقد من الزمن مع الدعم الكامل من طرف الدول الصناعية الكبرى وتحمل لأعباء هذه العملية كليا ،دون الالتفات لظروف الدول العربية والتباين التنموي الحاد بين دول المنطقة مما يحد من تكيفها الايجابي وحماية مصالحها .

---

[1] نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي–الفرص والتحديات**–دار ايجي مصر للنشر والتوزيع،مصر،2006،ص482-483.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يمكن أن نتوصل إلى أن الشراكة هي عقد اتفاق يجمع بين طرفين أو أكثر لهما أهداف متوافقة يمكن الوصول إليها عن طريق تتبع مجموعة من المراحل موضوعة بطريقة منطقية ودقيقة ، وكذلك بتوفر عامل الثقة بين الشركاء إلى جانب القدرات والخبرات وتقاسم المعلومات مما يسهل عملية الانطلاق في مشروع الشراكة وتنفيذه على أكمل وجه .

وقد تطرقنا كذلك إلى الاتحاد الأوربي من خلال إلقاء نظرة عامة حوله، حيث رأينا أن الاتحاد الأوربي من أنجح التكتلات الاقتصادية عالميا بفضل وعي الأوربيين ومعرفتهم واقتناعهم بأن الاتحاد أساس القوة ومن خلال الاتحاد يمكنهم معالجة الأزمات والدمار الذي ألحقته بهم الحروب والصراعات التي أودت بحياة الكثير من الأوربيين وحطمت اقتصاديات دولهم .

وبالتالي فإن النموذج الأوربي العالمي للاتحاد والتعاون استطاع بفضل مؤسساته المتخصصة في جميع المجالات أن يكون من رواد العالم اقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا منذ تأسيسه والتفافه حول شعار الاتحاد رغم التنوع ، ومع درجة التطور الذي وصل إليه في الوقت الحالي انتهج الاتحاد الأوربي سياسة توسعية تجاه العالم الخارجي وبالخصوص فيما يخص البحر الأبيض المتوسط ،حيث عمد إلى إقامة تعاون وشراكة حقيقية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط بعدما كانت مجرد اتفاقيات تعاون منفردة مع هذه الدول، أطلق عليها مصطلح الشراكة الأورو متوسطية، وقد تضمنت هذه الشراكة مختلف الأبعاد السياسية ، الاقتصادية ،اجتماعية وثقافية حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى توسع الاتحاد الأوربي عالميا والسيطرة على أهم المناطق الاستراتيجية وكذا الحد من الانتشار الأمريكي والياباني في العالم .

وفي اطار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية التي جاء بها الاتحاد الاوربي قامت العديد من الدول العربية بتوقيع هذه الاتفاقيات في خضم بحثها المستمر عن سبل انفتاحها على الاقتصاد العالمي وتدعيم مسيرتها التنموية ، فكانت العلاقات الاقتصادية الأوربية مع الدول العربية تتراوح ما بين اتفاقيات التعاون والشراكة .

ومن اللافت للانتباه أن الشراكة الأورو متوسطية لم يكن المشروع الغربي الوحيد على الطاولة العربية فقد طرح مشروع آخر من قبل الولايات المتحدة الامريكية والذي كان يهدف في الأساس لفرض الهيمنة الامريكية والصهيونية على المنطقة العربية وما جاورها بصبغته الاقتصادية المغرية وهو ما جسده المشروع الشرق أوسطي بكل أبعاده.

الفصل الثاني:

التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق

تمهيد:

يشهد عالم اليوم تنامي التكتلات الاقتصادية والمشاريع التكاملية بين الدول المختلفة ، حيث أن دخول دول العالم المتقدمة منها والنامية في تكتلات اقتصادية يهدف في الأساس لتوفير بيئة أكثر ملائمة لنمو اقتصاداتها وكذا التكيف مع المتغيرات العالمية من أجل التوجه نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي وترابط المصالح بين الدول ،فأصبح التكامل الاقتصادي يكتسب أهمية بالغة يوما بعد يوم فهو يعتبر وسيلة وليس غاية في حد ذاته فبفضله يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو اكثر .

في هذا الصدد فإن توجه الدول العربية نحو التكامل الاقتصادي بينها من شأنه أن يكسبها قوة تنافسية أكبر بناء على المقومات الاقتصادية وغير الاقتصادية المتوفرة في الوطن العربي ، وقد حضي موضوع التكامل الاقتصادي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعد من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها لكن هذا المشروع تعرض مرارا إلى الفشل بالرغم من أنه بدأ منذ أكثر من نصف قرن ، وهذا لان الدول العربية ركزت على التنمية القطرية الانفرادية متجاهلة بذلك التخطيط العربي المشترك الهادف لتنسيق العمل الاقتصادي بين الدول العربية للوصول للتكامل الاقتصادي العربي.

ومن أجل التوفيق بين السياسات التنموية القطرية للدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك وجب بذل المزيد من الجهود المنسقة للمفكرين والاقتصاديين العرب للوصول لصيغ تناسب تطلعات الشعوب والحكومات العربية الهادفة للتكامل الاقتصادي العربي.

ومن هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: أساسيات في التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته

المبحث الثالث: مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: أساسيات في التكامل الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وذلك باستعراض أهم التعاريف الموضوعة من قبل الاقتصاديين وأهميته في دعم الاقتصادات والشروط الواجب توافرها لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول وكذا أشكاله أو المراحل التي تمر بها الدول في طريق الوصول للتكامل الاقتصادي بينها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، تجدر الاشارة إلى أن عملية التكامل الاقتصادي هي عملية ارادية من قبل الدول الراغبة فيه كل حسب دوافعها وقد اختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي فالبعض استعمل مصطلح الاندماج واخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتكتل والتعاون.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

تعددت تعارف التكامل الاقتصادي يتعدد وجهات النظر التي أبداها مختلف الاقتصاديين حول نوع ودرجة التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول ولذلك ارتأينا أن نورد مجموعة من التعاريف الموضوعة من طرف مختلف الاقتصاديين كما يلي:

أولا- اعتمد المفكر الاقتصادي "بيلا بالاسا" B.Balassa" في وضعه لتعريف التكامل الاقتصادي قضية التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، فهو يرى أن عدم التدخل الحكومي شرطا أساسيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، وبالتالي فحسب "بيلا" فإن التكامل الاقتصادي هو" عملية وحالة تجارية تشتمل على إجراءات تؤدي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز "[1] فبوصفه عملية معناه أن يشتمل على الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة، وبوصفه حالة تجارية فتعني انعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية.

ثانيا- أما بالنسبة لميردال" G.myrdal" فعرف التكامل الاقتصادي على أنه تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى زوال واختفاء جميع الحواجز بين الاقتصاديات المختلفة، وتؤدي كذلك إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على مستوى الوطني فحسب بل يتعداه إلى المستوى الإقليمي[2].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، مصر، 2005، ص29.

[2] العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي ، دراسة حالة بلدان المغرب الغربي**، جامعة منتوري قسنطينة، 2008- 2009، ص69.

وبالتالي فإنه حسب "ميردال" فإن مفهوم التكامل الاقتصادي يجب أن يشتمل على السعي لزيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المكونة مع ضرورة تساوي الفرص للأعضاء في هذه الكتلة، من اجل الاستفادة من هذه الزيادة أو التحسين في إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج[1].

ويمكن القول أن "ميردال" قد جمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتكامل، حيث أنه أشار بشكل مباشر إلى موضوع التوزيع المتوازن للمنافع والعوائد المتحققة بين الأطراف.

ثالثا- بالنسبة للبروفيسور "تنبرغن J.Tinbergen" فإن التكامل الاقتصادي هو عملية إنشاء شكل اقتصادي، يتم فيه إزالة العقبات أمام التبادل مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد[2].

وهنا نرى أن "تنبرغن "أضاف عامل التنسيق والتوحيد إلى الشرط الأساسي وهو إزالة العقبات والحواجز ، حيث أن التنسيق والتوحيد يتضمن إجراءات الدعم وبرامج إعادة التنظيم من أجل معالجة مشاكل التحول والانتقال.

مما سبق يمكن أن نورد هذا التعريف باعتباره تعريفا شاملا للتكامل الاقتصادي:" التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي بموجبها تتم إزالة جميع الحواجز والعقبات التي تعترض التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الاقتصاديات المتكاملة ابتداء من إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل التجارة الدولية مع ضرورة وجود تنسيق وتوحيد في السياسات الاقتصادية للدول المتكاملة من خلال برامج وآليات منبثقة عن مؤسسات تكاملية فوق القومية".

الفرع الثاني: الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

من أجل إظهار الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل يجب أن نورد تعريف دقيق لمفهوم التعاون الاقتصادي حيث يقصد بالتعاون:" اتفاق دولتين أو أكثر على تبذل كل منهما جهودا تتناسب مع قدراتها بغية تحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت هذه الأهداف قطرية أو مشتركة أو عامة"[3].

وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي يعني تسهيل بعض العقبات التي تواجه العلاقات الاقتصادية الدولية ويتضمن ذلك العمليات التي تتم في أكثر من دولتين في مجال اقتصادي معين من أجل تحقيق هدف مشترك ولفترة معنية ويشترط المعاملة بالمثل مع

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص117.

[2] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2003، ص7.

[3] محمد محمود الإمام، **العمل العربي المشترك، أبعاده وتطوره**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 2001، ص6.

احتفاظ هذه الاقتصاديات بخصائصها[1] ، غير أن التكامل الاقتصادي يعمل على إزالة العقبات وإحداث تغيرات وتعديلات تمس الهياكل الاقتصادية للدول المتكاملة بغية تشكيل كتلة اقتصادية واحدة.

ومما سبق نجد أن التعاون الاقتصادي يهدف إلى التخفيف من آثار العقبات والعوائق على الاقتصاديات الدولية، بينما التكامل الاقتصادي يعمل على ازالة هذه العقبات والعوائق من العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط الدول المتكاملة، أو التي تشكل كتلة اقتصادية واحدة.

وتجدر الإشارة إلى عامل الزمن في التفريق بين كل من التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، حيث أن الأول يعتبر شكل قديم من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية في حين أن الثاني ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين وهو عبارة عن عملية تنسيق مستمرة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما أنه يعني إزالة كافة مظاهر التمييز القائمة بين الاقتصاديات الدولية والعمل على تكوين وحدة اقتصادية جديدة[2].

الفرع الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي أهمية باللغة للدول الأعضاء فيه حيث يعمل على تحقيق منافع كثيرة ومزايا بالغة الأهمية في المجال الاقتصادي نذكرها في النقاط التالية:[3]

أولا– زيادة حجم السوق: إن توسيع نطاق السوق يفضي إلى نتائج اقتصادية هامة للدول المتكاملة، حيث أن هذه الدول يمكنها توسيع الدائرة التي تستطيع فيها الدولة تصريف منتجاتها من خلال إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، إضافة إلى إعطاء الدول المتكاملة القدرة في التحكم بأسعار شراء المواد التي تحتاجها لأن تنوع مصادر المواد يعزز قوة الدولة التفاوضية.

ثانيا– زيادة التوظيف: انتقال اليد العاملة من منطقة تعرف فائضا في اليد العاملة إلى منطقة تعرف عجزا نتيجة إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بفعل التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي حتما إلى تخفيض نسبة البطالة وبالتالي زيادة اليد العاملة في الاقتصاديات المتكاملة ككل مع توفير الكفاءات وتنويع المهارات.

---

[1] منتظر فاضل سعد البطاط، **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد21، المجلد5، جوان، 2008، ص51.

[2] نفس المرجع، ص52.

[3] عوض بن عوض عصب ، **جدوى التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر، الواقع والأفاق**، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان: التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول، خلال الفترة 2-4 جمادى الثانية 1430هـ الموافق ل:26 -28 ماي 2009، الرياض، السعودية، ص10-11.

ثالثا– الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي: إن إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها بفعل المنافسة التي يفرضها التكامل الاقتصادي على الدول المتكاملة من شانه زيادة رفاهية المستهلكين في كل الدول المتكاملة[1].

رابعا– التقليل من الاعتماد على الخارج: وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تأثير التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج التكامل على الدول المتكاملة، خصوصا إذا كان التكامل قد وصل إلى مرحلة

متقدمة[2].

خامسا– زيادة معدل النمو: يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع الاستثمار، حيث أن المستثمر عادة ما يبحث عن السوق الاستهلاكية والتي يقوم التكامل الاقتصادي بتوسيعها، وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وهذا ما يزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية في مختلف الدول المتكاملة فيما بينها، ومع حرية التنقل للأشخاص وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال، سيؤدي هذا بلا شك إلى انتقال رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى تلك المتخلفة داخل المنطقة المتكاملة، وهذا ما يؤدي إلى استغلال موارد جديدة في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية والخدمية مما يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات النمو للدول المتكاملة[3].

سادسا– زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي: يسهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء في هذا التكامل ذلك أن كلما كان عدد أعضاء التكامل كبير كلما زادت القوى التفاوضية للتكامل مع الدول الأخرى ومنه فإن حجم تجارة الدول المتكاملة مع العالم الخارجي سيكون في وضع جيد[4].

سابعا– تجنب وقوع الحروب وتدعيم الاستقرار السياسي: حيث أن التكامل الاقتصادي بين الدول يعمل على منع وقوع الحروب بين الدول المتكاملة على سبيل المثال فكرة إنشاء المجموعة الأوربية للفحم والحديد 1951 كان من طرف أكثر دولتين أوربيتين عداوة وهما فرنسا وألمانيا، وبالتالي كانت هذه المجموعة بمثابة حدث بالغ الأهمية جَنّب أوربا حروب عنيفة.

---

[1] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008– 2009، ص51.

[2] مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد45، شتاء 2009.ص37.

[3] عوض بن عوض عصب، مرجع سابق، ص10.

[4] بوشول السعيد، مرجع سابق، ص6.

المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي

من اجل تجنب فشل المشاريع التكاملية الاقتصادية، يجب أن تخضع هذه الأخيرة لمجموعة من الشروط والضوابط.

الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي التقليدية

لإنجاح مشروع التكامل الاقتصادي وتحقيق أهدافه، يستوجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية والتي سندركها فيما يلي:

أولا: توفر الإرادة السياسية

يعتبر الترابط بين السياسة والاقتصاد من البديهيات، حيث أن الاقتصاد يشكل رافعة للسياسة والأساس المتين لتحقيق أفضل النتائج فيما يخص العمل المشترك وفي نفس الوقت نجد أنه من الصعب على الشأن الاقتصادي أن ينأى بنفسه عن القضايا الأخرى لا سيما السياسية منها والتي تنتج الأمن والاستقرار وتؤدي إلى التنمية، وبالتالي فإنه كثيرا ما ينسب فشل المشاريع التكاملية إلى ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها.

وفي كثير من الأحيان نجد أن الإرادة السياسية متوفرة وبقوة وملتزمة بكافة لوائح التكامل الخاصة بتنفيذ آليات التكامل، من لحظة المصادقة على الاتفاقيات المختلفة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، لكن توجد في نفس الوقت قوى عكسية لا ترغب في تقدم عملية التكامل، وتتمثل أخطر هذه القوى في الأشخاص والمنظمات القريبة من صنع القرار والتي تتوفر على قدرات هائلة لتعطيل المشاريع التكاملية دون أن تلفت الانتباه إليها، كما يمكن لهذه القوى كذلك أن تتحد مع أطراف خارجية ليس من مصلحتها قيام مشروع تكاملي في منطقة ما أو بين أعضاء معينين[1].وهذا ما يؤدي إلى عرقلة قيام التكامل الاقتصادي خصوصا اذا لم يتم تبيان النوايا الحقيقية لهذه القوى وعزلهم بما يضمن إزالة العراقيل المفتعلة من طرف هذه القوى المعادية للمشروع التكاملي ومنه تتم دفع العملية التكاملية إلى الأمام ونحو الطريق الصحيح.

وقد أوضحت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل أنه يجب توافر ثلاث شروط سياسية أساسية لكي يتحقق التكامل كما يلي:[2]

أ- توفر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل والتي تنتج من المنافع التي ينتظرها القادة السياسيون في حياتهم السياسية من زيادة قوتهم السياسية في الداخل والخارج وكذلك تحسين فرص إعادة الانتخاب، وبالتالي فإن الرغبة في زيادة شعبية القائد السياسي تصبح دافعا له لتحقيق التكامل الاقتصادي.

---

[1] حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012، ص34.

[2] علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2010، ص118.

ب- قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة من خلال وضع مختلف القواعد والسياسات والمنظمات فوق الوطنية والتي تهتم بصياغة السياسات ومتابعتها وكذلك مختلف النزاعات التي يمكن أن تحصل، كما يقع على عاتق هذه المؤسسات الإقليمية الوصول إلى تحقيق التكامل المنشود والحصول على مساندة الدول المختلفة من اجل إرساء قواعد التنفيذ.

ج- قبول القادة السياسيين الامتثال لقيادة واحدة أو أكثر كدولة قائدة إقليميا، حيث أن التكامل هنا لا يتوقف عند إزالة الحواجز الجمركية بل يتعدى إلى بذل جهود كثيفة لتطبيق قواعد وسياسات اقتصادية موحدة أي تطبيق التكامل العميق لا التكامل السطحي والمتعلق بتحرير التبادل التجاري وإزالة القيود المفروضة.

ويتضمن التكامل العميق تطبيق قواعد موحدة للمنشأ وتوحيد السياسات التجارية وقوانين الاستثمار، وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى ظهور مشاكل كثيرة خصوصا في مجال التنسيق كنتيجة حتمية لتباين وجهات نظر الدول الأعضاء في التكامل بشأن مسارات وخطط العمل، وبالتالي فإن الاتفاق طواعية على اختبار دولة أو أكثر داخل التكتل من أفضل الوسائل لتجاوز هذه العقبات وحل المشكلات الناتجة عنها، إلا أن معيار اختيار الدولة أو الدول يجب أن يكون ذو دلالة قوية على قدرة الدولة أو هذه المجموعة من الدول على تسيير شؤون التكامل على أحسن وجه مثلا يكون المعيار أهمية الدولة أو الدول داخل التكتل، حيث تكون هذه الدولة أو الدول بمثابة نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات كما يجب أن تكون قادرة على حل النزاعات والتوتر الذي ينتج بين الدول الأعضاء في التكامل.

ثانيا: التقارب الجغرافي وتوفر وسائل النقل والاتصال

يعتبر هذان العاملان من أهم شروط نجاح المشاريع التكاملية الإقليمية، حيث أن عنصر التقارب الجغرافي له دور كبير ومهم في تسهيل انتقال السلع والخدمات واليد العاملة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، لأنه في حالة وجود تباعد جغرافي بين هذه الدول ستكون تكاليف النقل للسلع والخدمات وكذلك تنقل الأشخاص مرتفعة مما يحد من مد جسور التواصل بين الدول المتكاملة، أما بالنسبة للعنصر الثاني والمتمثل في وسائل النقل والاتصال فإن عدم توفره بشكل كافي بين الدول الأعضاء في التكامل، يصعب الحركة الاقتصادية بين هذه الدول لأنه يشكل عقبة في وجه التوسع التجاري كما يعرقل قيام التخصص التجاري بين هذه الدول كذلك، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الصعوبات التسويقية للمنتجات بسبب ارتفاع تكاليف النقل بين الدول المتكاملة وكذلك يعرقل بشكل مباشر في قيام الصناعات الكبرى داخل منطقة التكامل الاقتصادي.

ثالثا: تناسب القيم الاجتماعية والثقافية

تمثل القيم الاجتماعية والثقافية في مجتمع ما جوهر حضارته وتطوره، لما تتضمنه من أسس ومبادئ عامة وخاصة تساهم بشكل مباشر وأساسي في بناء مجتمع حضاري ومتطور في شتى المجالات، ولهذا فإن الاقتصاديات المتماثلة في المجالات الاجتماعية والثقافية هي الاقتصاديات الأكثر قدرة على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها بسهولة كبيرة، أما في الحالة العكسية والتي تكون فيها القيم الاجتماعية والثقافية بين الدول متعارضة، فقلما تنجح هذه الدول في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، وهذا للاختلافات والتعارض في التفكير العام لشعوب هذه الدول والتي من شأنه أن يقوض جهود التوصل إلى مفاهيم موحدة تتناسب مع ثقافات شعوب الدول المختلفة.

رابعا: تجانس الاقتصاديات وتنسيق السياسات الاقتصادية

إن وجود هياكل اقتصادية متماثلة داخل الدول المختلفة من شأنه خلق مناخ اقتصادي متماثل يحد من الاختلافات الاقتصادية بين الدول التي تبحث عن إنشاء تكامل اقتصادي، وبالتالي يتم تسهيل قيام مشروعات اقتصادية كبرى داخل المنطقة التكاملية كما لو أنها داخل دولة واحدة وهذا نتيجة لقلة أو عدم وجود فروقات كبيرة داخل الاقتصاديات المختلفة لهذه الدول.

أما بالنسبة لتنسيق السياسات الاقتصادية في الدول التي ترغب في التكامل الاقتصادي تعد من أهم شروط زيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة التكاملية، حيث أنها تضمن توفير جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف ملائمة[1].

وهذا التنسيق ينبغي أن يمس على وجه الخصوص السياسات الجمركية المتبعة في هذه الدول وذلك بتنظيم شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية التي تنتجها هذه الدول مع باقي الدول خارج المنطقة التكاملية بما يضمن الحفاظ على مصالح الدول المتكاملة فيما بينها وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي نفس التنسيق يجب أن يمس السياسات النقدية والضريبية والاستثمارية في هذه الدول، وهذا التنسيق في مختلف السياسات الاقتصادية يتطلب وضع مؤسسات متخصصة لمتابعة إجراء التنسيقات اللازمة تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والتي هي في تغير وتطور مستمر وسريع، وبالتالي فإنه من اللازم أن تتمتع المؤسسات المتخصصة في تنسيق السياسات بالصلاحيات اللازمة لأداء عملها على أكمل وجه، كما يجب توفر تشريعات مناسبة وملائمة لدفع العملية الاقتصادية التكاملية داخل الدول المنظمة للتكامل الاقتصادي، وهذا ما يضمن في نهاية الأمر تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة وتوزيع عادل للمكاسب المحققة.

---

[1] العاقر جمال الدين، مرجع سابق، ص84.

الفرع الثاني: الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي

يمكن القول أن الشروط سابقة الذكر هي شروط تختص بالصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي أو ما يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي على غرار التكامل الاقتصادي للدول الأوربية تحت مسمى الاتحاد الأوربي، حيث بدأ هذا التكامل يتدرج ووفقا لشروط معينة كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي للدول الأوربية وغيرها من الشروط، ومع ظهور الصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي والتي لا تخضع لنفس الشروط سالفة الذكر، وقد ظهرت هذه الصيغة الحديثة كنتيجة حتمية للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي على غرار ثورة الاتصالات الجديدة والتطورات التكنولوجية الهائلة.

وقد لوحظ أن الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي اتخذت بعدا قاريا، بعدما كانت الصيغة التقليدية تتخذ بعدا إقليميا واضحا، وهذا ما أدى إلى ازدياد وتيرة تكوين التكتلات الاقتصادية والتجمعات الإقليمية الاقتصادية، ومن هنا برزت فكرة إنشاء فضاءات اقتصادية كبرى تشتمل على دول بمستويات تنمية مختلفة ومتباعدة جغرافيا، لكن هذا لا ينفي وجود تفكير متشابه بين هذه الدول فيما يخص البحث عن طرق متعددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يتشارك فيه جميع الدول في هذا الفضاء الاقتصادي وفقا لقواعد وضوابط معنية تطبق وفق مفهوم التكامل الاقتصادي بصيغته الحديثة.

ويمكن إدراج أهم جوانب التباين بين التكامل الاقتصادي التقليدي والتكامل الاقتصادي الحديث فيما يلي:

أولا: المجال الجغرافي

نلاحظ في التكامل الاقتصادي بصيغته الحديثة أنه لا يستوجب أن تكون الدول المتكاملة متقاربة جغرافيا على عكس الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي والتي تعتبر عنصر التقارب الجغرافي كأحد أهم شروط قيام التكامل الاقتصادي بين الدول، كما أنه في الصيغة الحديثة للتكامل الاقتصادي قد يتكامل اقتصاديا إقليمين أو أكثر متجاورين.

ثانيا: الخصائص الاقتصادية

حسب الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي فإن التجانس بين اقتصاديات الدول يسهل من إتمام خطوات وإجراءات التكامل الاقتصادي بينها لكن المنهج الجديد للتكامل الاقتصادي لا يتطلب ذلك، بل على العكس تماما، حيث أن التكامل الاقتصادي يقوم بين دول تختلف مستوياتها وهياكلها الاقتصادية عن بعضها البعض، وفي هذه الصيغة يتولى قيادة التكتل الدول المتقدمة اقتصاديا.

ثالثا: القيم الاجتماعية والثقافية

في المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي يمثل عنصر تماثل القيم الاجتماعية والثقافية شرط مهم في التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة، لكن حسب الصيغة الحديثة نجد أن إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول لها ثقافات متباعدة دائما متوفرة، حيث تضمن هذه الصيغة الاحتفاظ بالخصوصيات المتعلقة بكل دولة داخل التكامل، بالإضافة إلى اعتمادها على تبادل التفاهم والاحترام بين الدول المتكاملة.

رابعا: عدم اشتراط المعاملة بالمثل

في الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي، كان هذا العنصر مجازا للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والتي تكون أقل تقدما من نظيراتها في هذا التكتل، أما بالنسبة في المنهج الحديث للتكامل الاقتصادي فإن هذا الشرط غير متوفر بتاتا، ويعوض عن طريق تقديم تعويضات للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي الأقل تقدما[1].

خامسا: تحرير عناصر الإنتاج

يكون تحرير رأس المال بشكل تدريجي مع توفير أقصى الشروط للتكامل النقدي ويكون تحرير عنصر العمل في مرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد، هذا بالنسبة لعنصر رأس المال والعمل في الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي.

أما فيما يخص الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي، فإن عنصر رأس المال يتم تحريره منذ البداية بشكل إجباري ويتم من الأعضاء الأكثر تقدما باتجاه الأعضاء الاقل تقدما، لكن عنصر العمل لا يكون متاحا وفق هذا المنهج للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والأقل تقدما.

سادسا: تنسيق السياسات الاقتصادية

يعتبر عنصر تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول المتكاملة شديد الأهمية في المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي، كما تتم عملية تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة من طرف مؤسسات متخصصة في هذا الشأن، وهي مؤسسات فوق وطنية تكون بمشاركة جميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بشكل متساوي، أما في المنهج الحديث للتكامل الاقتصادي فبالإضافة لتطبيق السياسات الاقتصادية بشكل تدريجي كما في الصيغة القديمة يكون هناك وزنا كبير لمطالب الشركات عابرة

[1] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات**، دار الفكر، الأردن، 2011، ص87.

القوميات والأعضاء الأكثر تقدما في التكامل الاقتصادي، وهذا لدورها القيادي المتكامل نحو التطور والحفاظ على أسسه وتقويته.

سابعا: حركة الاستثمارات الأجنبية

نجد أنه في الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي تفرض قيود وشروط على حركة الاستثمار الأجنبي دخولا على المنطقة المتكاملة (تشجيع الاستثمارات البينية) أو خروجا من المنطقة المتكاملة، بينما نجد أن الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي تعتمد على تحرير حركة الاستثمارات المباشرة وتلتزم بحرية قوى السوق.

ثامنا: الدعوى والتوجيه

تقوم السلطات الرسمية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بمهمة الدعوى والتوجيه، وتقوم بطرح توصيات لخدمة التكامل الاقتصادي، هذا كان في الصيغة التقليدية للتكامل، أما في حالة التكامل الاقتصادي بمفهومه الحديث فإن مهمة الدعوى والتوجيه تتركز وتصدر من قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات، كونها المحرك العملاق للاقتصاديات المتكاملة[1].

بالإضافة إلى ما سبق قامت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) بتحديد مجموعة من الشروط والتي يجب توفرها في مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول كالتالي:[2]

أ- ضرورة وجود خطة عمل محددة تكون واضحة الأهداف ومراحل اكتمالها وخطواتها التفصيلية، أي وجود جدول زمني دقيق بحدود عشر سنوات ويمكن أن تكون12 سنة استثناءا في بعض الحالات المتفق عليها.

ج- ضرورة التخلص من كل الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة المقدرة للاكتمال المشروع.

د- ضرورة منح مزايا تعويضية للدول التي قد تواجه بعض المتاعب بسبب قيام التكامل الاقتصادي (الدول الأعضاء الأقل تقدما)، أو في حالة المساس أو الإخلال بالتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة للدول الأخرى في GATT.

---

[1] فلاح خلف الربيعي، **التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة**، الحوار المتمدن العدد 2666/ 2009، على الموقع الالكتروني: *www.ahewar.org* تاريخ الإطلاع: 2012/09/11 .

[2] أحمد عبد العزيز وآخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86/ 2011، العراق ، ص71.

ه- تقوم الدول الأعضاء في المشروع التكاملي بتنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجان المختصة والمؤسسات المسؤولة بتوافق وتعارض المشروع.

مما سبق نجد أن مشاريع التكامل الاقتصادي تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة، حيث يمكن القول أن عولمة جزئية تتم ضمن عملية العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت تشكل جدار حماية من مختلف الأخطار التي تفرزها العولمة الشاملة.

المطلب الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي

توجد أشكال عديدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي ، يعبر عنها البعض بمراحل درجات التكامل الاقتصادي ويتميز كل شكل أو مستوى من هذه الأشكال بمدى قدرته في القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة والدرجة التي يحققها كل شكل في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الدول الأعضاء، وتبدأ هذه الأشكال من مستوى التخفيف في القيود الموجودة على التبادل التجاري بين الدول المتكاملة مرورا بإلغاء هذه القيود نهائيا ووصولا إلى درجة اندماج اقتصاديات دول معنية ضمن وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى درجات التكامل، ويمكن تقسيم هذه المستويات أو الأشكال إلى خمس أنواع.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة

تعتبر هذه أولى المراحل في كثير من الدراسات والأدبيات، نظرا لأهميتها الكبيرة كون المراحل اللاحقة تعتمد بشكل أساسي عليها[1].

ويتم إنشاء منطقة تجارة حرة عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل، كما أن هذا الإلغاء غير مصحوب يفوض اليوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة[2] ،إذ تحتفظ الدول الأعضاء بحق الإبقاء على التعريفات الجمركية المختلفة مع باقي دول العالم.

ومنه يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي:

"هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، حيث يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين دول هذه المجموعة من كافة القيود والحواجز الجمركية فيما بين دول المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة"[1].

---

[1] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا،ص246.

[2] رياض الفرس، الطريق إلى العولمة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الإقليمي، **قسم الاقتصاد – جامعة الكويت، ص7**.

تجدر الإشارة إلى أن عملية إلغاء الحواجز الجمركية يكون ضمن إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة، كما لا تشترط إقامة منطقة تجارة الحرة قيام الدول الأعضاء بتعديل اتفاقياتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة.

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي

يقوم الاتحاد الجمركي عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية فيما بينها بالإضافة إلى استخدام تعريفة موحدة لوارداتها من باقي الدول خارج الاتحاد الجمركي[2].

كما يساهم الاتحاد الجمركي في الحد من مشكلة إدخال السلع إلى الدول ذات التعريفات المنخفضة كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة، وتقوم الدول داخل الاتحاد الجمركي بتقاسم الإجراءات الجمركية فيما بينها عن طريق إنشاء صندوق لجمع الإجراءات الجمركية لهذه الدول وإعادة توزيعها على الأعضاء من اجل التقليل من الاختلافات في الإيرادات الجمركية للدول داخل الاتحاد الجمركي.

في هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي نجد أنه من أصعب التحديات التي تواجه هذه الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي هو الاتفاق على تعريفة موحدة للواردات من باقي دول العالم، كذلك عملية إيجاد آلية مناسبة لإعادة توزيع الإيرادات الجمركية.

يضاف إلى ما سبق أنه يجب على هذه الدول في هذه المرحلة تعديل اتفاقياتها التجارية مع دول العالم من اجل الإبقاء على التزامات هذه الدول مع بعضها البعض داخل الاتحاد الجمركي.

الفرع الثالث: السوق المشتركة

هذه المرحلة هي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي، وتتضمن الحرية التامة لانتقال عناصر الإنتاج (العمالة، رؤوس الأموال)، بين الدول الأعضاء في هذه السوق، حيث تم معاملة استثمارات الدول الأعضاء معاملة الاستثمارات الوطنية وهذا ما يجعلها تحصل على الحقوق والامتيازات نفسها، مما يشجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق من خلال هذه المرحلة يتم القضاء بشكل كبير على التمييز بين الاقتصاديات القومية، هذا يجعل الدول الأعضاء سوقا واحدة ينتقل فيها الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية تامة، وهذا ما يجعل الأفراد يتمتعون بالخدمات الاجتماعية داخل أي نقطة من هذه السوق(كالصحة، التعليم والضمان الاجتماعي) وكذلك تستفيد الشركات المتنوعة من الدعم والإعفاءات الضريبية.

---

[1] العاقر جمال الدين ، مرجع سابق،ص75

[2] رياض الفرس، ص7.

الفرع الرابع: الاتحاد النقدي

هذه المرحلة من أهم المراحل في سلم التكامل الاقتصادي، وتركز بشكل أساسي على توحيد السياسة النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، من أجل الوصول إلى خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء في الاتحاد عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وكذا أسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي[1].

ويجب على الدول الأعضاء السير حسب خطوات وآليات ومعايير محددة ينبغي تطبيقها والالتزام بها من أجل الوصول إلى إنشاء العملة الموحدة لهذه الدول في الواقع.

وبالتالي فإنه يمكن إجمال هذه المرحلة في ثلاث نقاط أساسية[2].

- تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
- تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي

تعتبر هذه المرحلة أخر مراحل التكامل الاقتصادي، ويصل التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات في جميع أبعادها النقدية والمالية والتجارية والجمركية وغيرها وبالتالي يحدث الاندماج الاقتصادي الكلي والذي يتطلب إنشاء سلطة فوق قومية "supranational" بحيث تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء[3].

ومنها فإن أهم نقاط هذه المرحلة هي :[4].

- توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، ص86.

[2] رياض الفرس، ص9.

[3] لعاقر جمال الدين، مرجع سابق، ص87.

[4] رياض الفرس، مرجع سابق، ص9.

- إنشاء هيئة اقتصادية مشتركة عليا.

مما سبق يمكن تلخيص مراحل التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

جدول رقم(2): مراحل التكامل الاقتصادي

	إلغاء التعريفات الجمركية	تعريفة جمركية موحدة	حرية انتقال الموارد	عملة موحدة	هيئة اقتصادية مشتركة عليا
منطقة تجارة الحرة	/				
اتحاد جمركي	/	/			
سوق مشتركة	/	/	/		
اتحاد نقدي	/	/	/	/	
اتحاد اقتصادي	/	/	/	/	/

المصدر: رياض الفرس، الطريق إلى العولمة، التكامل الاقتصادي والإقليم، جامعة الكويت، ص10.

وفي الجدول الموالي سنستعرض أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم كما يلي:

الجدول رقم(3): وحدات التكامل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي

وحدة التكامل الاقتصادي	سنة التأسيس	الدول الأعضاء
مجموعة الاندين andean group	1969	فنزويلا، بوليفيا، كولومبيا، أكوادور ، وبيرو
جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسفيكية(APE6)	1989	الصين، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة ، تايلند، بروناي، استراليا، شيلي، كندا، اليابان، كوريا، بيساو، الفلبين، تايوان، والولايات المتحدة الأمريكة
رابطة جنوب شرق أسيا (Asean)	1967	بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، بورما، الفليبين سنغافورة، وتايلاند
المجتمع الكاريبي والسوق المشتركة (caricom)	1958	جاميكا، انتجوا، باربادوس، جويانا، ترينداد، وتوباجو
الشوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central american common market	1993	جواتيمالا، السلفادور، كوستاريكا، نيكاراجوا، وهندوراس
ولايات الكومنولوث المستقلة (Cis)	1991	روسيا، أوكرانيا، بيلا روس، جورجيا ، اذربيخان ، كازخستان، كيرجيزستان، مولدوفيا، كاجكستان، تركمنستان، أوريكستان، وأرمينيا
الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا(CEEAC)	1980	بورندي، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا وزائير
الجماعة الاقتصادية لدول غرب	1975	موريطانيا، مالي، النيجر، بنين، غانا، غينيا،

أفريقيا (ecowas)		بوركينا، كونديفور،زامبيا، بيساو، ليبريا، سنغال، سيراليون، وتوجو
اتحاد جنوب أسيا(saarc)	1983	بنغلاديس، مالدوفيا، نيبال، باكستان، سريلانكا، والهند
اتحاد تعاون دول أمريكا اللاتينية (laia)		فنزويلا، اوروجواي، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، اكوادور، المكسيك، بارجواي، وبيرو
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي(merco)		الأرجنتين، البرازيو، يارجواي، اوروجواي
منطقة التجارة الحرة الأوربية(efta)	1960	النمسا، فنلندا ايسلندا، النرويج، السويد وسويسرا
الاتحاد الأوربي(european union)		النمسا، ألمانيا، بلجيكا، قلندا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة ، هولندا، وفرنسا.
اتحاد المغرب العربي (arabmaghreb union)		الجزائر، تونس، موريطانيا، ليبيا و المغرب
دول مجلس التعاون الخليجي		الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، قطر، والسعودية
دول البريكس(brics)	2009	روسيا، الصين، الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل

المصدر: داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، بتصرف، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية يومي 8-9 ماي 2004، ص-187-

المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته

إن قيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية يستلزم توفر مجموعة من المقومات تضمن الحصول على انطلاقة جيدة للوصول إلى درجات عليا للتكامل الاقتصادي العربي، سنتناول في هذا المبحث مجموعة من المقومات والتي تعتبر دعائم أساسية نحو بناء التكامل الاقتصادي العربي، وما يقابلها من معوقات تحول دون الوصول لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي غير الاقتصادية

يحتل الوطن العربي موقع استراتيجي في العالم حيث تتوزع دوله على قارتي آسيا وافريقيا وهما قارتان غنيتان من ناحية الثروات الطبيعية والبشرية ، لذا فزيادة على المساحة المعتبرة للوطن العربي فهو غني بمختلف الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة للتناسق الاجتماعي والثقافي الكبير بين دوله .

الفرع الأول: المقومات الجغرافية[1]

يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، تبلغ مساحته 14.291.469 كلم^2 أي بنسبة 10.2% من اليابسة ، يقع بين دائرتي عرض 2° جنوبا و 37.5° شمالا وبين خطي طول 60°شرقا و17°غرباً ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12،ويشتمل على 22 دولة عربية، عشر منها في إفريقيا بنسبة 72.45% من مساحته و 12 في آسيا وهي : سوريا لبنان فلسطين الاردن اليمن الكويت الامارات العربية المتحدة البحرين قطر العراق السعودية سلطنة عمان وهي منتشرة على ما نسبته 27.55% من مساحة الاجمالية للوطن العربي. كما يبلغ أقصى امتداد له من الشرق إلى الغرب 6000 كلم ومن الشمال إلى الجنوب 4000 كلم ، كما يطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهندي شرقاً.

معظم مساحة الوطن العربي مغطاة بالصحاري وأكبرها الصحراء الإفريقية الكبرى وصحراء شبه الجزيرة العربية كما يحتوي الوطن العربي على تضاريس متنوعة وهامة تشكل الهضاب أكثر التضاريس انتشاراً. بينما لا تمثل السهول سوى 6% من المساحة الكلية وهي إما ساحلية أو فيضية.

---

[1] **جغرافية الوطن العربي**، كلية الشريعة، الفصل الدراسي الثاني1434هـ، جامعة ام القرى، السعودية، على الموقع الالكتروني: http://uqu.edu.saK ، تاريخ الاطلاع:03-12-2012.

أما السلاسل الجبلية فهي تمتد في نطاق ضيق مثل سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وجبال الهقار في المغرب العربي وسلسلة الجبال الساحلية في بلاد الشام وسلسلة جبال الحجاز واليمن على امتداد ساحل البحر الأحمر.

يشرف الوطن العربي على عدد من المضايق والممرات المائية: مضيق هرمز والذي تشرف عليه سلطنة عمان وإيران. مضيق باب المندب والذي تشرف عليه اليمن وجيبوتي. قناة السويس والتي تمر عبر الأراضي المصرية. مضيق تيران والذي تشرف عليه السعودية ومصر مضيق جبل طارق والذي تشرف عليه المغرب وإسبانيا وبريطانيا.

بالنسبة للمناخ السائد في الوطن العربي فهو يتأثر بالموقع الفلكي حيث يمكن تمييز الأقاليم التالية:

1. المناخ الصحراوي: يحتل نسبة 80% من المساحة الإجمالية، ويشمل جل مساحة شبه الجزيرة العربية ومعظم مناطق العراق ومصر، وشمال السودان بالإضافة إلى الصحراء الكبرى التي تغطي معظم مساحة المغرب العربي.
2. المناخ المتوسطي: يسود السواحل المطلة والمناطق القريبة من البحر الأبيض المتوسط (كبلاد الشام وشمال كل من مصر والعراق والمغرب العربي).
3. الإقليم الاستوائي: يسود الصومال.
4. الإقليم المداري: اريتريا، جيبوتي، اليمن، جزر القمر وجنوب غرب السعودية وبعض مناطق سلطنة عمان.

الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية

يعتبر الوطن العربي مهد الحضارات وقد تسببت ندرة المياه والجفاف إلى انتقال السكان على طول البحر الأحمر إلى شمال شبه الجزيرة العربية والشمال الافريقي وجنوبا إلى بحر العرب وشرق افريقيا صعودا إلى الخليج .

يبلغ عدد سكان الوطن العربي الكبير 367مليون نسمة في تقديرات عام 2012 ، ويمكن القول أن كافة أقطاره متشابهة اجتماعيا ولغويا وديموغرافيا ويتميز بارتفاع معدلات الزيادة السكانية وزيادة في معدلات الشباب وشيوع الأمية وخاصة بين النساء في الوطن العربي .

أولا: النمو الديموغرافي[1]

بالنسبة للنمو السكاني في الوطن العربي فقد قدر مجموع السكان للدول العربية في منتصف القرن العشرين بحوالي 76 مليون نسمة ووصل إلى ما يزيد عن 144 مليون نسمة سنة 1975 وكانت معدلات الزيادة السنوية تقدر ب 2,5% في تلك الفترة

[1] **التركيبة السكانية للوطن العربي**، الموسوعة الحرة ،على الموقع الالكتروني: .www wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 03-12-2012.

وارتفع هذا المعدل 2,7% بين 1975 و2000 ، ويرجع ارتفاع هذا المعدل بعد فضل الله تعالى إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومات لخفض معدلات الوفاة ، حيث ان التغييرات السياسية الكبيرة التي طرأت على الدول العربية والاستفادة من تجارب العالم الغربي في التأكيد على الصحة العامة والسيطرة على معدلات الوفاة ، فقد عمدت الدول العربية لاتخاذ اجراءات وسياسات من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

كما تشير البيانات إلى ان معدل نمو السكان في الوطن العربي ككل خلال الفترة من 2006- 2010 يقل عن 2% سنويا بعد أن كان يزيد عن 2,2% في الفترة 2000-2006، و2,8% في السبعينات من القرن الماضي .

وبالرغم من كون الاتجاه العام لمعدل نمو السكان في الوطن العربي ككل يميل للانخفاض فهو لا يزال مرتفعا مقارنة بالمناطق الاخرى في العالم باستثناء افريقيا وجنوب الصحراء ومتوسط معدل نمو السكان في مجموعة البلدان النامية الذي بلغ في المتوسط 1,2% خلال الفترة 2006-2010 وما يقل عن 0,08% بالنسبة للدول المتقدمة.

ثانيا: اللغة والدين

اللغة العربية هي لغة معظم الدول العربية حيث أن هناك دولا لا تعتبر اللغة العربية لغتها الوطنية أو اللغة الأم مثل الصومال وجيبوتي وجزر القمر وفي المقابل هناك فئات أخرى من السكان يعيشون في دول غير عربية لكنهم يتكلمون اللغة العربية كما هو حاصل في اقليم الأهواز بإيران ، ارتيريا، تشاد، تركيا، مالي ، اندونيسيا وماليزيا وبالتالي فإن عدد المتكلمين العربية يتجاوز حدود الوطن العربي السياسية وقد وصل عددهم إلى 422,039,637 مليون شخص.

أما الديانات في الوطن العربي ، فإن غالبية سكان الوطن العربي تدين بالإسلام مع وجود أقليات من أديان اخرى كالمسيحية واليهودية ، ويتركز المسيحيون في بلدان المشرق العربي (لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق ومصر)، وأغلبية المسيحيين من الأرثوذكس ثم الكاثوليك وأقلية من البروتستانت والأرمن ، وبعد احتلال فلسطين وتهجير أهلها واستقدام مهاجرين يهود من شتى أنحاء العالم، أصبحت غالبية السكان في فلسطين من اليهود كما توجد أعداد قليلة من اليهود في اليمن والبحرين بالإضافة إلى تواجد يهودي سابق في العراق وسوريا ومصر.[1]

ثالثا: فئة الشباب

كما تتميز الحالة الاجتماعية في الدول العربية بما يعرف بظاهرة تضخم الشباب أي زيادة عدد الشباب في هذه الدول وهذا نتج عن الانخفاض الكبير في معدل الوفيات والتباطؤ في انخفاض معدل الانجاب وهذا ناتج كذلك عن الاجراءات والسياسات

[1] **الدين في الوطن العربي**، الموسوعة الحرة ،على الموقع الالكتروني: www wikipedia.org.، تاريخ الاطلاع: 03-12-2012.

التي انتهجتها الدول العربية سعيا منها لتحسين مستوى المعيشة ، وبالتالي فإن ظاهرة تضخم الشباب هي فرصة وتحدي كبير في نفس الوقت للتنمية في البلدان العربية ، من ناحية أنها فرصة يمكن حصاد ثمارها اذا ما تم تدريبها وادماجها في النشاط الاقتصادي ، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة والابتكار والابداع وهي مميزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الانتاجية والدخل ، وبالنسبة لكون تضخم فئة الشباب هو أيضا تحد كبير ، إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه عادة المختصون "الهبة الديموغرافية" نتائج خطيرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، لأن الاستفادة من هذه الفرصة لا يأتي بسهولة بل يحصل نتيجة استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة وفي الوقت المناسب.[1]

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

تتسم أغلب الاقتصاديات بالتبعية للخارج والاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الصناعي والفلاحي...إلخ، وانعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة أدى إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية للدول العربية، ومن ثم فإن من واجب هذه الدول أن تعيد بناء الهياكل الاقتصادية وإدماجها في المحيطين العربي والدولي.

ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية إلى قسمين:[2] **تحديات داخلية:** تتمثل في الاختلالات المزمنة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، أي في إطار اقتصادي متدهور تثقله المديونية وتطبعه ظروف اجتماعية تتصف بالتناقض والفقر والبطالة وضعف الاستثمار واستغلال إمكاناته البشرية والطبيعية وهشاشة الجهاز الإنتاجي، **تحديات خارجية:** تتمثل في التكتلات الاقتصادية العالمية وخاصة بين الدول العظمى التي تمتلك وتحتكر التكنولوجيا المتطورة، بالإضافة إلى الاختلال الحاد في توزيع الثروة بين أغنياء وفقراء العالم، وهذا ما يجبر الأقطار العربية على القيام بمحاولات جادة من اجل تنظيم اقتصاداتها والتكامل فيما بينها مع بلورة سياسة مشتركة واستراتيجية موحدة في التعامل مع الأقطاب العالمية الكبرى.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الدول العربية

خلال الفترة من1960- 1984 قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد حوالي 2.5 في المائة سنويا، وقد سجلت مجموعة الدول العربية النفطية أعلى متوسط لمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي بلغ حوالي5.5 في المائة سنويا وبمعامل للتباين بلغ 2.1 بينما سجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية أدنى متوسط لمعدل النمو بلغ حوالي0.4 في المائة سنويا وأعلى معدل للتذبذب بمعامل للتباين بلغ18، هذا وقد جاءت مجموعة الاقتصاديات المنوعة في المرتبة الثانية حيث سجلت متوسطا لمعدل نمو السنوي بلغ 3.1 في المائة بمعامل للتباين بلغ2.0.

---

[1] **التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية** ، منظمة العمل العربية، 2012، ص7-8.

[2] طاهر حسين، **اقتصاديات البلدان العربية في مواجهة التدويل والعولمة**، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية) وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، يومي: 30 و 28 أفريل 1997 فندق الأوراسي، الجزائر، ص4.

أما في الفترة من 1985- 1994 سجلت كل من مجموعتي الدول النفطية(متوسط معدل نمو واحد في المائة سنويا)، والمنوعة(متوسط معدل نمو1.4 في المائة سنويا) معدلات نمو موجبة ولكنها متذبذبة (معامل تباين 4و3.3 على التوالي) بينما سجلت الجزائر متوسط معدل نمو سالب بلغ2.1 في المائة سنويا.

أما خلال الفترة 1995- 2000 تراوح متوسط معدل النمو السنوي من أعلى قيمة له في الجزائر بلغت 1.6 في المائة إلى أدنى قيمة له بلغت 0.8 في المائة في كل من مجموعة الاقتصاديات النفطية ومجموعة الاقتصاديات المنوعة بينما سجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية متوسطا لمعدل النمو بلغ1.2 في المائة، هذا وقد كان تذبذب النمو مرتفعا في مجموعة الاقتصاديات المنوعة حيث بلغ معامل التباين 3.4.[1]

أما في سنة 2006، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 5.7 في المائة في المتوسط مقارنة مع 4.6 في المائة ما بين 2000 و 2004 وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لمجموع البلدان العربية 1.2 تريليون دولار في 2006 مقابل 1.06 تريليون دولار في 2005 غير أن النتائج الاقتصادية المحققة تختلف داخل المنطقة من بلد لأخر.

وقد تحسن معدل نمو البلدان غير المصدرة للنفط عموما في عام2006، حيث ساهمت عوامل كثيرة في تحقيق هذه الطفرة منها: النمو الاقتصادي في أوربا التي كانت وراء انتعاش صادرات هذه البلدان، العائدات السياحية المرتفعة، التحويلات المالية للعمالة المقيمة بالخارج، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية التي سجلت رقما قياسيا بالنسبة لبعض البلدان.[2]

وفي عام 2007، حققت الدول العربية أداء اقتصاديا جيدا للعام الخامس على التوالي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم والتي تتمثل في:

- اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة الأزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات.
- ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية.

ويرجع هذا الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى ارتفاع عوائد النفط والمنتجات الأساسية والي الظرفية الدولية وكذا قوة الطلب الداخلي ، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات العربية.

---

[1] علي عبد القادر علي، **مذكرة حول النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة في الدول العربية**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، مارس 2006، ص4.

[2] **التقرير الصناعي العربي** ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد الأول ديسمبر 2007، ص15.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1.45 ترليون دولار خلال عام 2007، وهذا ما أدى إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تزايد من 4188 دولار إلى 4660 دولار، ولقد ظلت نسبية النمو الحقيقي جيدة رغم انخفاضها بنسبة 0.1 بالمائة مقارنة مع العام السابق، حيث بلغت 5.7 بالمائة عام 2007 مقابل 5.8 بالمائة عام 2006.

كما لم يكن لأزمة الرهن العقاري الأمريكي ونتائجها على السوق المالي العالمي إلا تأثيرا محدودا على الاقتصاديات العربية وذلك بفضل عوائد النفط والمواد السياسية من جهة، وقلة اندماج السوق المالي للمنطقة العربية مع السوق المالية العالمية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن نسبة النمو في الدول العربية تختلف من دولة لأخرى.[1]

حققت الدول العربية أداء اقتصاديا جيدا في سنة 2008 على الرغم من وصول الأزمة إلى ذروتها في النصف الثاني من عام2008 ويرجع هذا الأداء الاقتصادي إلى ارتفاع عوائد النفط والمواد الخام الأساسية وقوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات العربية، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية 1.88 ترليون دولار مما أدى إلى تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية من4660 دولار في العام السابق إلى 5896 دولار بواقع 11.3 بالمائة.[2]

تراجعت معدلات نمو الاقتصاديات العربية خلال عام2009 متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية تراجعت من حوالي1.9 تريليون دولار في عام 2008 إلى حوالي 1.7 تريليون دولار في عام2009 مسجلة انكماشا بنسبة 11.9 بالمائة، وانعكس انكماش الناتج المحلي الإجمالي سلبا على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي تراجع إلى 5159 دولار في عام 2009 مقارنة مع 5896 دولار في عام 2008.[3]

أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع عائدات صادرات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من حوالي1.74 تريليون دولار عام 2009 إلى نحو 2 ترليون دولار عام2010 كما ارتفع بدوره نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5159 دولار إلى5708 دولار في عام 2010.[4]

الفرع الثاني: اليد العاملة في الدول العربية

---

[1] نفس المرجع،ص 14.

[2] **التقرير الصناعي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المغرب، 2009 – 2010 ، ص11.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010، صندوق النقد العربي، ص4.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2011، صندوق النقد العربي، ص3.

لا تزال المنطقة العربية متأخرة عم سائر المناطق على صعيد توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وعلى وجه التحديد للنساء والشباب أن المكاسب المحققة من تعليم النساء لم تؤد إلى تحسن كبير في مشاركة في سوق العمل، وتعتبر نسبة السكان العاملين إلى نسبة السكان أهم مؤشر لقياس تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة ، وتحسب هذه النسبة بعدد السكان في سن العمل الذين يعملون في بلد معين ويعني ارتفاع هذه النسبة أن جزء كبير من سكان البلد يعملون كما يعني انخفاضها أن عدد كبير من السكان هذا البلد غير منخرطين بشكل كامل في سوق العمل.[1]

وقد بلغ إجمالي القوى العاملة في الدول العربية نحو95 مليون عامل في عام 2001، بمعدل نمو بلغ حوالي 3 في المائة سنويا، وفي ظل النمو الاقتصادي المتباطئ تستمر مشكلة البطالة كأحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تلقي بظلالها على الكثير من الدول العربية الأمر الذي وضع حلول عملية ملائمة تؤمن تشجيع توظيف استثمارات جديدة وتحقق المزيد من التفاعل لعوامل الإنتاج المختلفة داخل سوق عربي موحد.

من جانب أخر نجحت تسع دول عربية من القضاء 15، كليا على ظاهرة تشغيل الأطفال مادون السن ورغم هذا لا يزال معدل تشغيلهم مرتفعا في السودان 28 بالمائة، موريتانيا 23 بالمائة، اليمن 19 بالمائة ومصر10 بالمائة، وهذا ما يدل على ضياع فرص التعليم لجزء كبير من الشباب في هذه الدول.[2]

يقدر إجمالي عدد القوى العاملة حوالي118 مليون نسمة، يمثل حوالي38.2 في المائة فقط من جملة سكان الوطن العربي في عام 2005 ، ويلاحظ انخفاض حجم العمالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، على الرغم من معدل نموها المرتفع والمتواصل، ويعز السبب وراء انخفاض نسبة القوى العاملة إلى السكان في الوطن العربي إلى ارتفاع عدد السكان دون15 سنة، وبقاء الشباب في النظام التعليمي لمدة أطول وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل برغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

ويعتبر معدل نمو القوى العاملة مرتفعا في معظم الدول العربية، وبلغ متوسط معدل النمو 3.4 في المائة في الفترة 1995-2005، كما أدى النمو العالي للسكان إلى زيادة حجم الفئة العمرية الفتية من العمالة، وتشير البيانات المتوفرة عن التوزيع العمري للقوى العاملة إلى وجود قاعدة اكبر من العمالة الفتية في الأردن، وسورية، والعراق، وفلسطين ومصر، وبالمقارنة مع تونس ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي حيث كانت أكبر الشرائح العمرية هي20- 29 سنة في المجموعة الأولى من الدول و 30- 39 سنة بالنسبة للمجموعة الثانية من الدول.[3]

---

[1] التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، جامعة الدول العربية ،2010، ص13.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، صندوق النقد العربي، ص26.

[3] تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص39.

كما قدر عدد القوى العاملة ، في عام 2008، بحوالي136.4 مليون نسمة حوالي 41.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2008 فنجد أن حوالي 64.9 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ بلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 25 مليون عامل، والسودان حوالي15 مليون عامل والمغرب 14.3 مليون عامل، والجزائر 13.7 مليون عامل، والعراق حوالي11 عامل، ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة 58.1 في المائة من القوى العاملة، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من33.6 في المائة في عام 1995 إلى 24.1 في المائة سنة 2008.

من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 5-14 سنة مازالت تلج إلى سوق العمل رغم تعارضها مع نصوص وتشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع باقي التأثيرات السلبية على تعليم هؤلاء الأطفال وأوضاعهم الصحية وتصل هذه النسبة إلى 49 بالمائة في الصومال و23 بالمائة في اليمن. ويلاحظ كذلك أن حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية لا تزال منخفضة، غذ لا تتجاوز 28.2 بالمائة سنة 2008، وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم وتتدنى حصة المرأة في السنة بشكل كبير في كل من قطر 9.8 في المائة، واليمن 11.8 في المائة، والسعودية 13.2 في المائة، ومصر 22.4 في المائة، والعراق 20.8 في المائة، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نموا.

لقد بلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية نحو 14.8 في المائة وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، ويعتبر ارتفاع مستوى البطالة في الدول العربية عن المستوى الذي كان سائدا في عام 2007 والمقدر حوالي 13.7 في المائة، متماشيا مع اتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الارتفاع، حيث ارتفع المتوسط العالمي للبطالة من5.8 في المائة عام 2008 إلى نحو 6.6 في المائة في عام 2009 ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي14 مليون عاطلا في عام 2009 بما يمثل حوالي7 في المائة من عدد العاطلين في العالم، وتحتل مصر ثم السودان صدارة ترتيب الدول العربية من حيث عدد العاطلين الذي يبلغ مجموعهما حوالي4.7 مليون عاطلا.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى رفع معدلات البطالة في سنتي 2008 و 2009 في بعض الدول العربية مثل الإمارات ، الأردن، مصر، البحرين.[1]

[1] [التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، صندوق النقد العربي، ص30].

ويؤخذ على سكان الوطن العربي مشاركتهم الضعيفة في النشاط الاقتصادي بسبب التدني الكبير لمساهمة المرأة وارتفاع عدد السكان دون سن الخامسة عشرة.

وتبين الإحصاءات المتوافرة أن متوسط نسب المشاركة في القوى العاملة إلى إجمالي السكان في الوطن العربي يتميز بانخفاض كبير إذا ما قورن بالمتوسطات العالمية، حيث بلغت هذه النسبة في 2007 نحو 39 % بينما تجاوز المتوسط العالمي71% كما يظهر هذا المعدل الوسطي للبلدان العربية تفاوتا كبيرا جدا بينها بحيث يصل إلى أكثر من الضعف بين الأدنى والأعلى في المنطقة.

كما تبين الإحصاءات المتوافرة التدني الكبير لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالمعدلات الدولية والإقليمية، وهذا بالرغم من التحسن الملحوظ خلال العقدين الأخيرين.

من الناحية القطاعية، تهيمن الزراعة والخدمات الاجتماعية وعلى توفير مناصب الشغل في العالم العربي، حيث تساهم بأكثر من 60% من إجمالي العمالة، وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي في الدول العربية التي تعتمد في تلبية احتياجات سكانها الغذائية أساسا على الواردات فان نصيبه (القطاع الزراعي) من إجمالي العمالة والناتج الإجمالي للمنطقة ككل عرف تدنيا كبيرا في العقدين الأخيرين، كما يوضح التوزيع القطاعي فروق كبيرة بين الجنسين، حيث يتركز معظم عمل المرأة في قطاع الخدمات بينما مساهمتها في القطاع الصناعي محدود جدا.

كما يظهر دور القطاع الحكومي في مجال فير مناصب الشغل بشكل جلي بالرغم من تزايد برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة للقطاع العام في معظم الدول العربية، حيث تقدر منظمة العمل الدولية نصيب القطاع العام من إجمالي العمالة في المنطقة العربية بنحو 29% ويرى البنك الدولي 2004 انه بالرغم من انخفاض معدلات الأجور في القطاع العام عن القطاع الخاص فان الباحثين عن العمل من كل البلدان العربية يفضلون القطاع العام بحكم انه يوفر العديد من المزايا المادية والمعنوية كديمومة التشغيل والمكانة الاجتماعية والتامين والعطلات المختلفة وغيرها.[1]

وفي هذا الصدد فان مشكلة البطالة تعد من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية، وقد تسبب في تفاقم هذا المشكل عدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاستمرار في سياسات الخوصصة في مختلف الدول العربية وما نتج عنها من تصريف للعمال.
- الضخ المستمر للخريجين من الجامعات مع ثبات عدد مناصب الشغل.
- زيادة الاختلالات الهيكلية في مختلف الاقتصاديات العربية.

[1] . التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، ص9.

- تزايد اختلال توزيع الدخل والثروة.

وتجدر الإشارة الى ان دول الخليج العربي تعاني من نقص كمي ونوعي في العمالة وهذا ما اضطرها لاستيراد العمالة من الخارج، وبالتالي توجد إمكانية كبيرة لامتصاص العمالة الفائضة من الدول العربية الأخرى وهذا ما يساهم في معالجة البطالة ونقص العمالة في الدول العربية بشكل مزدوج.

ومن هنا تنطلق أهمية التعاون العربي في مجال دعم التشغيل والحد من البطالة من طبيعة أسواق العمل المختلفة في الدول العربية، وتعدد أنظمتها، وأمام هذا التعاون مجموعة من الفرص والتحديات والتي يمكن إدارتها بكفاءة مما يثمر نتائج ايجابية مهمة في مجال التشغيل والحد من البطالة وهذا ما يحسن المستوى المعيشي للمواطنين العرب وينعكس إيجابا على الاقتصاديات العربية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

هناك عدة معوقات واسباب تؤدي الى فشل أو عرقلة محاولات اقامة تكامل اقتصادي عربي ، يمكن تقسيمها إلى معوقات اقتصادية واخرى غير اقتصادية كما يلي:

الفرع الأول: معوقات التكامل الاقتصادي العربي الاقتصادية

لطالما اصطدمت جهود الدول العربية في سياق بحثها وعملها باتجاه التكامل الاقتصادي فيما بينها بمجموعة من المعوقات المتعلقة باقتصاداتها نفسها والتي سنتطرق لها كما يلي:

أولا: تباين الاقتصاديات العربية المتكاملة

حيث تستلزم عملية التكامل وجود انسجام وتشابه في أغلب اقتصاديات الدول المتكاملة وذلك تفاديا لاستفادة دولا بشكل أكبر وعلى حساب الأخرى، ويقصد بالتشابه هنا النظم القانونية والاقتصادية، ويلاحظ في حالة التكامل الاقتصادي العربي وجود اختلاف كبير في بنية الاقتصادات العربية المتفاوتة في توزيع القوى والعناصر الإنتاجية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية ، متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة وكان ذلك نتيجة تقسيم عمل دولي غير

---

[1] . بن فرحات ساعد، منصوري سعدان، **التكامل الاقتصادي العربي وأساليب تطويره**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الاوربية، يومي: 08-09 ماي 2004، جامعة سطيف، ص719.

متكافئ وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة فرضت على الوطن العربي في ظل السيطرة الاستعمارية مع سريان قانون النمو والتطور المتفاوت وبالتالي أدى ذلك لتباين الهياكل الاقتصادية في الدول العربية وفي توزيع الموارد والثروات بين أقطاره واختلاف مستوياتها ودرجات نموها ، وأصبح توجه الاقتصادات العربية نحو السوق العالمية بشكل منفرد كان نتيجة حتمية على غرار توقيع اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية وهذا ما أضعف قاعدة التكامل الاقتصادي كونها مشاريع بديلة له.[1]

ثانيا: ضعف الروابط الاقتصادية العربية

يلاحظ كذلك ضعف الروابط التجارية والصناعية على مستوى الوطن العربية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاع الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، ووجود معوقات لتحرك رأس المال العربي بين الدول العربية بفعل الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية .

ثالثا: تخلف البنية الانتاجية في الوطن العربي

إن البنية الانتاجية العربية تتميز بالضعف وعدم مواكبتها للتطورات ، حيث أن اعتماد الدول العربية على الطاقة وعلى عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية، وبقاء الوضع على حاله لا يخدم ابدا مساعي التكامل الاقتصادي العربي.

رابعا: عدم توحيد جهود التنمية في الدول العربية

منذ استقلال الدول العربية مارست كل منها نمطا تنمويا على المستوى القُطري متجاهلة بذلك البعد التكاملي مع باقي الدول العربية نتيجة الانشغال بالقضايا المحلية مما زاد من حدة التبعية للدول الغربية واستمرار التجزئة بالرغم من الرغبة في السير بجدية في طريق التكامل الاقتصادي .

لهذا فإن مظاهر التبعية والتخلف وتشتت الصف العربي من شانه تقييد وإعاقة تجميع الامكانات الاقتصادية العربية وتوجيهها نحو قضية التنمية الاقتصادية العربية الشاملة بما يشجع القواعد التكاملية فيما بينها ، فاختيار الدول العربية مدخل

---

[1] عبد الرحمن تيشوري ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، الحوار المتمدن-العدد: 1368 - 2005 / 11 / 4، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 03-07-2012.

الحرية الاقتصادية بشكل انفرادي على حساب التخطيط العربي المشترك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية هو عقبة رئيسية في مواجهة جهود التكامل الاقتصادي العربي.[1]

خامسا: عدم الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية

من ناحية أخرى نجد عدم الاستقرار الاقتصادي لمعظم البلدان العربية بما يميزه من تضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وافتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق، هذا بالإضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.[2]

سادسا: اهمال ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية

في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية والذي يعتبر من ضروريات التقدم والتطور الاقتصادي نجد فجوة علمية وتكنولوجية عميقة بين دول العربية ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً في خدمة اقتصادها ومصالحها ، ويضطرها لتبعية الغرب في هذا المجال لهذا يجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها مفتاح التقدم والازدهار وحاجة ملحة لإكساب الاقتصادات العربية ميزة تمكنها من اقامة قاعدة متينة للتكامل الاقتصادي العربي خاصة وأن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار.

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي التنظيمية والسياسية

تواجه جهود التكامل الاقتصادي العربي العديد من المعوقات تنظيمية وسياسية إلى جانب المعوقات الاقتصادية وهذا ما زاد من عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

أولا: معوقات تنظيمية

تشير نظريات التكامل الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف وبرامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التكامل الاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها ومعالجتها دون تعطيل مشروع

---

[1] نفس المرجع.

[2] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ،عمّان 2008، ص 292-294.

التكامل، في حين سيكون من الصعب تفادي ذلك إذا ما كانت عملية التكامل يميزها غموض الأهداف وعشوائية الآليات والمراحل[1].

وفي هذا المجال هناك اسباب تنظيمية عديدة شكلت عائقا في طريق الوصول للتكامل الاقتصادي العربي منها:[2]

أ .عدم توفر نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية على الدقة الكافية في تحديد الهدف والوسيلة .

ب .عدم توفر البيانات والاحصائيات عن الانشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.

ج .ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الاخرى ، حتى لو كانت تلك الاتفاقيات تتعارض مع المصالح العربية أو ميثاق الجامعة العربية.

د .ازدواج المهام التي تقوم بها الاجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

فنلاحظ ان جهود التكامل الاقتصادي العربي تركزت في التوصل لمراسيم ووثائق القانونية مجردة حول بناء التكامل الاقتصادي مع اغفال التعمق في مضمونها وكان ذلك بسبب العوائق التي تصيب الجانب التنظيمي في اجراءات التكامل الاقتصادي .

ثانيا: معوقات سياسية

لقد كانت العوامل السياسية الأكثر تأثير في إعاقة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي كونها تركز اكثر على الارادة الحقيقية للدول العربية الراغبة في التكامل بينها ، ويمكن اجمال هذه المعوقات فيما يلي:

أ- **تأزم العلاقات العربية– العربية:** إن أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة مثل معاهدة كامب ديفيد، ومقتل الحريري، وغزو الكويت، وانتشار الفتن الداخلية في العراق، لبنان، السودان والصومال، ظهور ما يسمى ثورات الربيع العربي، وزيادة تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعض الدول العربية أن تكون سيدة قرارها مما ضاعف من شعور الخوف لدى الدول العربية المختلفة بفقدان السيادة الوطنية.[3]

---

[1] حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني**، مجلة الباحث– العدد 10، ورقلة ،2012،ص34.

[2] حامد عبيد حداد، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي–دراسة تحليلية**- مجلة كلية الآداب، العدد 99 ، جامعة بغداد، 2012،ص 656.

[3] أحمد محمد فراج قاسم، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه**، شبكة المعرفة المجتمعية ، الموقع الالكتروني: www. http://kenanaonline.com، تاريخ الاطلاع: 19-04-2013.

ب- نقص الارادة السياسية والأنانية : إن اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية من شأنها أن تكون أسوء ما يمكن أن يتعرض له التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

فنقص الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي من المشكلات الكبرى التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون الترية الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، وتحقيق تنمية شاملة علّها تقلص الفجوة التي تفصل بلدانها، وتقترب من مستويات التطوّر الذي يميز بلدان القارات الأخرى. هذه التحديات كبيرة ومتنوعة يصعب حصرها، ويجب الاهتمام بالأولويات منها.[1]

ج- ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية : وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطيله.

في هذا السياق يمكن أن تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في دولة ما ، وبالتالي تقوم الأطراف الخارجية بتغذية الصراعات في الداخل مستعينة بذلك مع الاطراف الداخلية المستفيدة من افشال جهود التكامل الاقتصادي .، ويحصل هذا بشكل كبير في دول العالم الثالث حيث نجد أن قطاعات الاقتصادية في تلك الدول وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية والاستثمار في يد أطراف لديها نفوذ كبير على السلطة ومدعومة بمجموعات تعيش على الفساد الحاصل في الدولة.[2]

إن عدم فهم العلاقات والارتباطات التي تقوم بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية التي تحكم عملية التكامل الاقتصادي هي من أهم عوامل فشل العرب في تحقيق أهدافهم في تنمية علاقات التعاونية والتكاملية بين الدول العربية فالمشكلة السياسية وحرص بعض الأقطار العربية على التمسك الكامل بسيادتها تجاه الاقطار العربية الاخرى ، وتقلب العلاقات السياسية بين الحكام العرب ، وعدم جدية البعض منهم في تطبيق ما يتفق عليه من خطوات تكاملية ،[3] بالإضافة للإجراءات التنظيمية غير

---

[1] فارس رشيد البياتي، مرجع سابق،ص 294.

[2] حنيش الحاج، مرجع سابق، ص 35.

[3] حامد عبيد حداد، مرجع سابق،ص 656.

الواضحة والمعقدة والتي تحكم عملية التكامل الاقتصادي العربي والتي اعاقته بشكل كبير ، كل هذا جعل عملية التكامل الاقتصادي العربي تخضع لهذه الظروف ، فنجد الاندفاع نحو التكامل حتى يصل الى درجة الوحدة تارة ، والتباعد الى حد القطيعة تارة أخرى.

المبحث الثالث: مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية.

لهذا فقد كان أساس العمل العربي المشترك متمثلا في إنشاء جامعة الدول العربية كسرح لتجميع الأفكار والجهود العربية نحو الوحدة العربية المنشودة وما انبثق عنها من مؤسسات عربية تعمل في اتجاه التكامل العربي في مجالات عديدة أهمها بطبيعة الحال المجال الاقتصادي كونه الداعم الحقيقي والأساسي لمسيرة التكامل العربي .

مع تأسيس جامعة الدول العربية شهد التعاون الاقتصادي العربي المشترك تطورات متتالية ومستمرة في إطارها مدعوما بمختلف مؤسساتها المعنية بالقطاع الاقتصادي والتي تعمل من أجل الوصول للتكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك

مع تأسيس جامعة الدول العربية والاستقلال السياسي للدول العربية بدأ العمل الاقتصادي العربي المشترك حيث ارتكز على وضع أسس التعاون الاقتصادي وفق مفهوم التعامل التفضيلي بين الدول العربية، بما يحفظ سيادة الدول العربية ويعزز استقرارها وقد هذه الأهداف من العوامل الحاسمة في التعاون الاقتصادي العربي بين الدول العربية.

الفرع الأول: معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي

لقد تميز التعاون الاقتصادي في هذه المرحلة بإبرام العديد من الوثائق التأسيسية، وكان ميثاق تأسيس الجامعة في مارس 1945أول وثيقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، والذي أصبح دستورا للعمل الاقتصادي العربي ، المشترك، وتلا ذلك إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في أبريل1950 والتي نصت على إنشاء المجلس الاقتصادي، حيث دفعت رغبة مجموعة من الدول العربية في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصا على استقلالها واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانه الأمن والسلام وتمثل ذلك في توقيعها على

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وكان ذلك في سنة 1950، وشملت هذه المعاهدة كل من الأردن، سوريا، العراق ،السعودية ،لبنان، مصر ، المملكة المتوكلية اليمنية (اليمن حاليا) .

تحرص هذه المعاهدة على دوام الأمن والسلام والاستقرار للدول المتعاقدة و فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية: سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينهما أو في علاقاتها مع الدول الأخرى،[1] حيث يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير واجراءات وتقوم الدول المتعاقدة فيما بينها بالتشاور فيما بينها، بناء على طلب إحداها عندما تتعرض سلامة أراضي أيه واحدة منها أو استقلالها أو أمنها للتهديد. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية تؤثر على السلام في هذه الدول المتعاقدة تبادر على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يتطلبها الموقف[2] .

ومن أجل تنفيذ هذه الالتزامات على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح [3] ، لهذا تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه وتحدد اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك ، وتقوم هذه اللجنة الدائمة برفع تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك .[4]

كما يؤلف مجلس للدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة، ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة[5] .

ومن أجل استكمال أغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، فتعمل الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبشكل عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام الاتفاقات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف[6] .

---

[1] المادة الأولى من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، ص2.**

[2] المادة الثالثة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص2.**

[3] المادة الرابعة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص2.**

[4] المادة الخامسة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص2.**

[5] المادة السادسة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص3.**

[6] المادة السابعة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص3.**

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكى يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف المعاهدة ويمكن للمجلس أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التابعة لجامعة الدول العربية[1] .

كما تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا توقع أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وأن لا تسلك في علاقاتها مع الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة[2]، مع العلم أنه ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أيا من الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي[3] ، ويجوز لأي دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في آخر السنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى[4] .

تجدر الاشارة إلى انه خلال فترة الخمسينات تمحور التعاون الاقتصادي بين الدول العربية على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية التفضيلية وإقامة المجالس الوزارية واللجان الدائمة والموجهة لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي نص عليها ميثاق الجامعة ومحاولات بناء التكامل الاقتصادي، وبالنسبة لأهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة في هذه الفترة نجد اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وقد أقرها مجلس الجامعة في سبتمبر1953 ، وقد اهتمت هذه الاتفاقية بشكل أساسي، بمنح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية ومنح تسهيلات لتجارة الترانزيت بين الدول العربية، ثم اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الموقعة سنة 1957 ، وركزت هذه الاتفاقية على إقامة وحدة اقتصادية بين الدول ، تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وتسهيل حركة النقل والترانزيت وحقوق التملك ، كما نصت الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء للوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة وقد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص في عام 1964بإنشاء السوق العربية المشتركة، ووفقاً لهذا القرار فإن إقامة منطقة تبادل حر بين دول المجلس يكون قد تم إنجازها نظرياً في عام1969 .

---

[1] المادة الثامنة ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص3**

[2] المادة العاشرة من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص3**

[3] المادة الحادية عشرمن ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص4**

[4] المادة الثانية عشر من ميثاق **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري،ص4.**

لقد تجاهلت هذه الاتفاقيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء، رغم أنها مثلت أول مدخل للتعامل التجاري التفضيلي والذي يعتبر أساس التعاون الاقتصادي العربي كما خضعت جداولها التفضيلية للتعديل المستمر، لهذا يمكن القول ان هذه الاتفاقيات لم تكن يوما فاعلة في تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: وضع ميثاق العمل الاقتصادي القومي

عند مطلع السبعينات برزت عدة عوامل سياسية واقتصادية على الساحة العربية أهمها تراكم الفوائض المالية والتي ضاعفت دخل الدول العربية النفطية وكان ذلك بفعل تعديل أسعار النفط العالمية في عام1974 ، وقد تمكنت هذه الدول بفضل هذه الفوائض المالية من توسيع بناء قواعدها الانتاجية وبنيتها الأساسية لهذا فإن العمل الاقتصادي العربي في هذه الفترة عمل على توظيف الفوائض المالية المتراكمة في إقامة مشاريع عربية مشتركة تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك والتنمية الاقتصادية العربية.

لهذا شهدت هذه الفترة تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي بإقامة المؤسسات المالية العربية على غرار المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي . كما تم إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة المشتركة والشركات العربية الدولية المشتركة كآليات لتوظيف الفوائض المالية النفطية في العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

وقد تم وضع ميثاق العمل الاقتصادي القومي في مطلع الثمانينات وبالضبط في نوفمبر 1980 عند انعقاد القمة العربية الحادية عشر بعمان –المملكة الأردنية الهاشمية- وقد كان هذا الميثاق اعترافا بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل العربي المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقاً مادياً له، وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي الذي يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وإدراكا لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي بحيث يكون على قادرا على مواجهة التخلف والتبعية وأن يعبأ في مواجهة العدوان الصهيوني والقوى المساندة له، كما يعزز التزام الدول العربية بمبادئ التكامل الاقتصادي القومي والاعتماد الجماعي على الذات، حيث أنه من الضروري تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الأقطار العربية بشكل فعال من اجل القضاء على أسباب التجزئة فيما بينها، ومن اجل ترسيخ سبل التضامن بينها وبين الدول الإسلامية، والإفريقية، وبقية بلدان العالم الثالث، في سياق الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2004، ص99

وبالنسبة لبنود ميثاق العمل الاقتصادي القومي والتي قررت دول الجامعة العربية الالتزام الكامل بها وبذل ما في وسعم من طاقات وموارد لتنفيذه على اكمل وجه من أجل تعزيز القدرات العربية فقد كانت على النحو التالي:[1]

أولاً: تحييد العمل الاقتصادي

إن القصد من هذا البند هو ضرورة تحييد العمل الاقتصادي العربي عن كل الخلافات التي تقع بين الدول العربية باعتبار أنه الأساس الذي سيتم الانطلاق منه نحو التكامل الاقتصادي العربي ، ويتم ذلك بتعهد جميع الدول العربية ببذل جهدهم من أجل تحقيق الاستقرار وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية ، لهذا فإن أي قطع للعلاقات الاقتصادية العربية أو تقليصها لا يكون إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة.

ثانيا: التعامل التفضيلي المتبادل

في هذا البند نجد أن التعامل التفضيلي المتبادل والذي جرى اقراره يشمل النقاط التالية:

أ – التزام الدول العربية بعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية كأولوية في علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجي.

ب – التكفل بمبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة "ملكية وإنتاجا وإدارة وعملا".

ج – منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية والتكاملية.

ثالثا: خدمة التنمية الاقتصادية العربية

وذلك بالعمل لغرض تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية وتعزيز عملية التنمية العربية وتصحيح مسيرتها.

رابعا: التخطيط القومي المشترك

---

[1] فؤاد الحاج، **حبر على ورق**، مقالة في مجلة المحرر، العدد 219، منشورة بسنة 2005، على الموقع الالكتروني: www.al-moharer.net/moh219/fouad219.htm ، تاريخ الاطلاع : 13-06-2013.

وهذا البند يركز على اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك على النحو التالي:

أ – الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

ب – اشتمال كل خطة قطرية بالإضافة إلى عناصرها القطرية توجها قوميا في يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية.

خامسا: العمل بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي

حيث يتطلب هذا البند الالتزام بما يلي:

أ – ان تتكافل الدول العربية كل بقدر طاقتها وقدراتها في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية وذلك كله بما يتوافق مع اقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ب – التزام الدول العربية بالدعم الكامل لأي دولة عربية اخرى تتعرض لعدوان أجنبي أو لإجراءات اقتصادية مضادة بسبب ممارسة حقوق السيادة الوطنية أو لكوارث طبيعية وفقا لما يقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

سادسا: الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية

1 – تتم معاملة رأس المال والعمل العربي في كل بلد عربي وكأنه رأس مال وطني أي انه لا يختلف عنه في أي شيء بما في ذلك توفر الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

2 – حرية انتقال الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها.

4–تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية.

سابعا: في المال والنقد

فيما يخص مجال المال والنقد نجد أن الميثاق أدرج النقاط التالية:

أ – التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربي.

ب – التوسع التدريجي في استخدام الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف الاقتصادية للوصول للوحدة النقدية.

ج – ربط رأس المال العربي داخل المنطقة العربية بالهدف التمويلي التكاملي.

ثامنا: في التبادل التجاري.

بالنسبة المبادلات التجارية العربية اشتمل الميثاق على النقاط التالية:

أ – تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك في أطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها.

ب – منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية في الأقطار العربية ولاسيما من حيث التمويل والتسويق وفق قواعد يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ج – التنسيق المسبق في دواخل الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفق استراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

د – وضع سياسة عربية للتخزين الاستراتيجي السلعي بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسية المنتجة والمستوردة التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وقد حث ميثاق العمل العربي القومي على تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها وإزالة أية ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في إطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها واتخاذ كافة الوسائل لدعم دورها تحقيق المهام الموكلة إليها.

كما أشار هذا الميثاق إلى ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تقييمها وتطويرها في ضوء المتغيرات العربية والدولية المستجدة على النحو الذي يحقق المزيد من الفاعلية لها لتحقيق أهدافها القومية وعلى أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون عربي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق وحدة اقتصادية عربية.

كذلك شهد عقد الثمانينات ادماج البعد الاجتماعي ضمن مسؤوليات العمل الاقتصادي العربي المشترك وبالتالي الذي أصبح يشمل كافة أشكال العمل العربي المشترك ما عدا المجالين السياسي والأمني ومنه فإن العلاقات العربية ضمن العمل العربي المشترك تشمل العلاقات الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية التي تتم في إطار جامعة الدول العربية وأجهزتها، كما يسمح للدول العربية بتجاوز حدود العمل الاقتصادي العربي المشترك في إقامة علاقات اقتصادية، ثنائية أو متعددة الأطراف على غرار إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

في هذا العقد كذلك تم ابرام اتفاقية تعنى بتنظيم التبادل التجاري بين الدول العربية عرفت باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك في سنة 1981 والتي دخلت حيز التنفيذ في أواخر عام 1982 وقد وقعت في اطار جامعة الدول العربية وتربط بين تربط ما بين الأهداف التنموية وتحقيق الأهداف التجارية ، شكلت هذه الاتفاقية قاعدة قانونية لبناء عملية التكامل الاقتصادي بشكل تدريجي

حيث أنها تتميز بالمرونة وتوفر امكانية تحقيق منطقة تبادل حر والتي بدورها يمكن ان تتطور إلى اتحاد جمركي بين الدول العربية.

من أبرز أهداف هذه الاتفاقية تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود غير الجمركية وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية ومنح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة البينية وتكون هذه الاتفاقية تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمشاركة فاعلة من المؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية .

الفرع الثالث: تطور العمل الاقتصادي العربي إلى وقتنا هذا

لم يشهد التعاون الاقتصادي تطورات لافتة للانتباه في فترة الخمسينات والستينات بحيث لم تتكمن الدول العربية من انجاز الكثير في هذا المجال ربما يعود ذلك كون سقف الطموحات العربية هي هذا الصدد كان عالي جدا وفي اغلب الأوقات غير واقعي ومبني على العاطفة العربية الجياشة والتي تدعو للوحدة العربية لمواجهة التحديات والاخطار التي تواجه الأمة العربية والتجاهل التام لتباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية وضعف القواعد الانتاجية والبنية الاقتصادية وهذه عوامل لا يمكن اغفالها اذا ما أريد إقامة تعاون اقتصادي بين الدول العربية .

نفس الملاحظة يمكننا اسقاطها على العقدين التاليين أي فترة السبعينات والثمانينات حيث أنه سجل فشل ذريع في سياق النهوض بالعمل الاقتصادي العربي المشترك نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود نتيجة لعدة عقبات كان أهمها عدم الالتزام الكثير من الدول العربية بتنفيذ بنود الاتفاقيات الموقعة في اطار الجامعة العربية ولا القرارات المتخذة من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي والتي تعنى بترقيته وايصاله للمستويات العليا ، وبالنسبة لهذه الفترة فإن السبب الرئيسي للفشل كان عدم قدرة

الدول العربية على تحييد العمل الاقتصادي العربي واستمرار ربطه بالواقع السياسي لهذه الدول كذلك نجد تدني مستوى عمل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي وعدم وصولها للمستوى المرجو والذي يكفل المساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي العربي المشترك وارتفاع تكلفة عملها ، وما لبث الأمر حتى أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في هذه المؤسسات وتقييم عملها في محاولة منه لزيادة فعاليتها وجعلها تساهم بجدية في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

بالرغم من هذا الفشل في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك إلا أن الأربع عقود السالفة الذكر كانت ضرورية جدا لوضع الواقع العربي بشكل عام والواقع الاقتصادي العربي بشكل خاص في صورة واضحة من أجل تهيئة الاقتصادات العربية بما يتوافق وضرورات تنفيذ الخطوات اللازمة للوصول لإقامة التكامل الاقتصادي العربي، فقد تم وضع البنية المؤسسية والقانونية للعمل الاقتصادي العربي المشترك خلال الخمسينات والستينات بينما تركزت الجهود العربية في العقدين اللاحقين في التوسع في بناء مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك مما إلى توسع القواعد الإنتاجية للدول العربية وتنويعها.

بعد هذه الفترات العصيبة في تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك همت الدول العربية بإجراء اصلاحات اقتصادية وهيكلية في اواخر الثمانينات ووجهت دفة هذه الاقتصادات نحو اقتصاد السوق و أوكل الدور الأكبر والأهم في هذه الفترة للقطاع الخاص من حيث مواكبته للتطورات الاقتصادية العالمية خصوصا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

لقد دخل العمل الاقتصادي العربي المشترك مرحلة اخرى كان الأساس فيها حرية التبادل التجاري وتحرير حركة رأس المال وانتقال العمالة بين الدول العربية، لهذا فقد تم وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات(1998-2007) ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات أي تنتهي هذه الفترة مع حلول عام 2005 ، وتوصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من عام بعد استكمال البناء المؤسسي وإلغاء القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة مع مراعاة الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة عربية راغبة في الانضمام إلى هذه المنطقة على وجه الخصوص الدول العربية الاقل نموا لتصبح في النهاية السلع عربية المنشأ المتبادلة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

وقد برزت خلال هذه المرحلة المعقبات الحقيقية التي واجهت بناء التكامل الاقتصادي العربي وخاصة تلك التي مست مجال تحرير المبادلات التجارية العربية البينية حيث ان الدول العربية لم تتفق بعد على ازالة الرسوم الجمركية المفروضة وخاصة تلك التي تتعلق بالإجراءات غير الجمركية لحماية إنتاجها الوطني والحد من المنافسة وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانية الدولة، والتعقيدات الإدارية مما أدى، في غالب الأحيان، إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها والتشدد في التحقق من منشأ السلع وتراكم أنواع عديدة من الرسوم وإجراءات التحقق والمطابقة

للمواصفات والمقاييس الوطنية، كذلك نجد اعتماد القطاع الخاص في الدول العربية على الحكومات فيما يخص دعم قراته وحمايته حتى أمام المنتجات العربية المماثلة [1].

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية كحجر كأساس للعمل العربي المشترك

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية، تجمع بين دول العربية وهي بمثابة إطار للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنسيق السياسي فيما بينها، على أساس من احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها والمساواة بينها وذلك وفقا لما نص عليه ميثاقها التأسيسي، الذي تم التوقيع عليه بالقاهرة في 22مارس 1945 (من قبل سبع دول مستقلة آنذاك وهي: مصر، سوريا، الأردن، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية واليمن) والذي يستند في خطوطه الكبرى إلى بروتوكول الإسكندرية الموقع في 7 أكتوبر 1944 من قبل خمس دول (مصر، سوريا ،الأردن، العر اق ولبنان)[2].

المقر الدائم لجامعة الدول العربية هو مدينة القاهرة بمصر وأمينها العام هو نبيل العربي المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة 13,602,171 كم^2 ، بحيث تكون أقل من مساحة روسيا بحوالي 3.47 مليون كم^2.

وقد تخطى عدد سكانها 370مليون نسمة حسب احصائيات سنة 2013 [3]، و يتوزع الكثير من سُكّان الدول العربية حول أماكن تواجُد مصادر المياه، أو في مناطق تتساقط بها الأمطار بشكل كافي، حيثُ يعيش نحو 150 مليون عربي حول مجرى نهر النيل أو الفُرات و دجلة، في حين تتوزع الكثير من المُدن و القرى في القسم الذي يستقبل الأمطار في بلاد الشام أو المغرب العربي ، و مناطق جنوب غرب شبه الجزيرة العربية .

الفرع الأول: نشأة فكرة جامعة الدول العربية

بالنسبة لفكرة انشاء جامعة الدول العربية فعلى الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون إلا أن فكرة إقامة تنظيم عربي واحد يجمع شمل الدول العربية لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية ،حيث شهدت هذه الفترة اتجاها قوميا يدعو لإقامة نوعا من الاتحاد بين الشعوب العربية ، يحقق طموحات الشعوب العربية في حل مشكلاتهم السياسية ولتحقيق رباط اوثق فيما بنهم ، وكانت قضية فلسطين هي المحور الذي اتاح الفرصة للعديد من اللقاءات بين مختلف الاتجاهات الفكرية العربية.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2004، ص 84.

[2] جامعة الدول العربية ،تاريخ المقالة 1428/03/10 ، وزارة الخارجية ، المملكة العربية السعودية، على الموقع الالكتروني: www.mofa.gov.sa/، تاريخ الاطلاع 10-10-2013.

[3] احصائيات سكان الوطن العربي، نشرت بتاريخ 2013/08/14، على الموقع الالكتروني: www ArabiaWeather.com، تاريخ الاطلاع:09-10-2013.

وقد ثبت تاريخيا ان بريطانيا وهي الدولة الاستعمارية هي التي اعلنت تأييدها لقيام اتحاد بين الدول العربية ، وقد كان دافع بريطانيا من وراء ذلك هو تحقيق مصالحها في السيطرة علي المنطقة العربية وكسب ود العرب ، وفي هذا الشأن فمن المهم في تحليل موقف بريطانيا من إنشاء جامعة الدول العربية توضيح حقيقتين بالغتي الأهمية، الحقيقة الأولى أنها لعبت بالفعل دوراً داعماً لتأسيس جامعة الدول العربية مراعاة لمصلحتها ، أما الحقيقة الثانية فهي أن هذا الدور كان دوراً مكملاً أو مساعداً و لم يكن دوراً منشئا أو مبادرا، حيث انه لا يمكن أن تقدر دولة ما مهما كانت مكانتها في العالم وعظمة هيمنتها على نفخ الروح في فكرة من العدم وخصوصا إذا كان هذه الدولة استعمارية بالدرجة الأولى وتسلك سلوكا عدائيا تجاه المنطقة العربية على مر الأزمنة وتسعى دوما لفرض سيطرتها عليها .

وفي هذا السياق فقد جاء خطاب وزير خارجية بريطانيا انتوني إيدن يوم 1941/5/29 والذي أعلن فيه تأييد دولته لتقوية الروابط الثقافية ، السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وبعد أقل من عامين من هذا التاريخ وتحديداً في 1943/2/24 عاد إيدن يصرح في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية "تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمى إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية."

لقد بدأت الخطوات التنفيذية لوضع هدف الوحدة العربية موضع التنفيذ حيث أخذ رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس بزمام المبادرة بعد عام تقريباً من خطاب أنتوني إيدن وقام بدعوة كلا من رئيس الوزراء السوري جميل مردم ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية بشارة الخورى للتباحث معهما في القاهرة حول فكرة "إقامة جامعة عربية لتوطيد العلاقات بين البلدان العربية المنضمة لها" وكانت هذه أول مرة تثار فيها فكرة الجامعة العربية بمثل هذا الوضوح ثم عاد بعد نحو شهر من تصريح إيدن أمام مجلس العموم، ليؤكد استعداد الحكومة المصرية لاستطلاع آراء الحكومات العربية في موضوع الوحدة وعقد مؤتمر لمناقشته وهى الفكرة التي أثنى عليها حاكم الأردن في حينه الأمير عبد الله وعلى أثر ذلك بدأت سلسلة من المشاورات الثنائية بين مصر من جانب وممثلي كل من العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن من جانب آخر وهى المشاورات التي أسفرت عن تبلور اتجاهين رئيسيين بخصوص موضوع الوحدة الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية أو الجهوية وقوامها سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب*. والاتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يظلل عموم الدول العربية المستقلة وإن تضمن هذا الاتجاه بدوره رأيين فرعيين أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية والآخر يطالب بصيغة وسط تحقق التعاون والتنسيق في سائر المجالات وتحافظ في الوقت نفسه على استقلال الدول وسيادتها.

---

* وتعرف أيضا ببلاد الشام، أو سورية كما عُرف في بداية القرن العشرين، أو الأقطار السورية أو الاتحاد السوري، يدل على الوحدة التاريخية في منطقة المشرق العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وتشمل حالياً الأقطار التالية :سورية والأردن ولبنان وفلسطين، بالإضافة إلى العراق والكويت وجزيرة قبرص .تشمل سوريا الكبرى أيضاً أجزاءً ضمت إلى دول مجاورة مثل لواء اسكندرون) حالياً محافظة هاتاي في تركيا (والأقاليم السورية الشمالية التي ضمت إلى تركيا بعد معاهدة لوزان والأحواز في إيران وشبه جزيرة سيناء في مصر، وجزء من صحراء النفوذ في شمال السعودية .المنطقة معروفة أيضاً باسم الهلال الخصيب. (المعرفة)على الموقع الالكتروني: /http://www.marefa.org

وعندما اجتمعت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة 9/25 إلى 1944/10/7 رجحت الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. كما استقرت على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بـــ "جامعة الدول العربية" وآثرته على مسمى "التحالف" و "الاتحاد" كون الأول يشير إلى علاقة عارضة والثاني يعبر عن علاقة تجب الاختصاصات المتفق على تحويلها للمنظمة العربية الناشئة.

الفرع الثاني: برتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية

في يوم 22مارس 1945 تم التوقيع علي ميثاق جامعة الدول العربية في المؤتمر العربي العام من جانب ممثلو الدول العربية الست: سوريا ولبنان و شرق الاردن والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر ، وقد اصبح الميثاق نافذا اعتبارا من يوم 11مايو عام 1945 ، وقد كان أساس هذا الميثاق برتوكول الاسكندرية والذي يعتبر أول وثيقة تخص الجامعة والذى نص على المبادئ الآتية: [1]

أولا– قيام جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.

ثانيا– مهمة مجلس الجامعة هي: مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقات للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية.

ثالثا– قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة ونافذة.

رابعا– لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها.

خامسا– يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها.

سادسا– الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنظمة إلى الجماعة بحدودها القائمة فعلاً. كما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلسطين ركناً هاماً من أركان البلاد العربية وحقوق العرب

[1] برتوكول الاسكندرية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 7أكتوبر1944.

فيها لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

سابعا- وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية.

وقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية وذلك في 1944/10/7 باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتاه في 1945/1/3 و 1945/2/5 على التوالي بعد أن تم رفعه إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحي حميد.

ولقد مثل هذه البروتوكول الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده "أي الميثاق" كل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها ومندوبي الدول العربية الموقعين على بروتوكول الإسكندرية، مضافاً إليهم مندوب عام كل من السعودية واليمن وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية كمراقب وبعد اكتمال مشروع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعا عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية في الفترة بين 2/17 و 1945/3/3 أقر الميثاق بقصر الزعفران بالقاهرة في 1945/3/19 بعد إدخال بعض التنقيحات عليه.[1]

تألف ميثاق الجامعة من ديباجة وعشرين مادة، وثلاثة ملاحق خاصة الملحق الأول خاص بفلسطين وتضمن اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها "أي عن فلسطين" للمشاركة في أعماله لحين حصولها على الاستقلال والملحق الثاني خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وبالتالي غير المشتركة في مجلس الجامعة أما الملحق الثالث والأخير فهو خاص بتعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأول أمين عام للجامعة لمدة عامين، وأشارت الديباجة إلى أن الدول ذات الصلة وافقت على الميثاق بهدف تدعيم العلاقات والوشائج العربية في إطار من احترام الاستقلال والسيادة بما يحقق صالح عموم البلاد العربية.

الفرع الثالث: هيكل جامعة الدول العربية وعضويتها

تتكون جامعة الدول العربية من ثلاثة فروع رئيسية أنشئت بمقتضى نصوص الميثاق، وتلك هي مجلس الجامعة واللجان الدائمة، والامانة العامة، هذا بخلاف الاجهزة التي أنشأتها معاهدة الدفاع العربي المشترك التي أُبرمت في عام 1950، وهى الاجهزة التي سبقت الاشارة اليها، والاجهزة التي تم إنشاؤها بمقتضى قرارات صادرة عن مجلس جامعة الدول العربية من قبيل هيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، ومعهد الغابات العربي.. الخ.

---

[1] ميثاق جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، على الموقع الالكتروني: http://www.lasportal.org/، تاريخ الاطلاع:21-02-2013.

أولا: أجهزة جامعة الدول العربية

كما أنشأت الجامعة أو شجعت على إنشاء منظمات متخصصة بهدف تجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية على أسس فنية وتخليصها، بدرجة أو بأخرى ، من التعقيدات السياسية، هذا بخلاف المجالس الوزارية المعنية بشئون الصحة والسياحة والأمن (الداخلية) وفيما يلى إشارة للأجهزة الثلاثة الرئيسية التي نص الميثاق على إنشائها: [1]

أ- مجلس الجامعة

يعتبر هذا المجلس هو أعلى سلطة داخل الجامعة، ويتكون من ممثلي جميع الدول الاعضاء بما فيهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، ويكون لكل منهم صوت واحد مهما بلغ عدد الممثلين، علما بأن من حق الدول الأعضاء أن تحدد مستوى التمثيل الذى قد يرقى إلى مستوى رؤسائها أو يقل عنه، دون أن يغير ذلك من طبيعة المجلس ويختص المجلس بحسب المادة الثالثة من الميثاق بتحقيق الاغراض الاتية:

1- مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الاعضاء من اتفاقيات في مختلف المجالات.

2- اتخاذ التدابير اللازمة لدفع العدوان الفعلي أو المحتمل الذى قد يقع على إحدى الدول الاعضاء .

3- فض المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية مثل الوساطة والتحكيم.

4- تحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية وبما يحفظ السلم والامن الدوليين.

5- تعيين الامين العام للجامعة.

6- تحديد أنصبة الدول الاعضاء في ميزانية الجامعة وإقرارها.

7- وضع النظام الداخلي الخاص به، وباللجان الدائمة، وبالأمانة العامة

ب- اللجان الدائمة

ينص الميثاق في المادة الرابعة على تشكيل عدد من اللجان الدائمة المعنية بمختلف مجالات التعاون فيما بين الدول الأعضاء ، وهى اللجان التي ظهرت فيما بعد إلى استحداث المزيد منها لمواجهة مستجدات العلاقات العربية-العربية كما كان الحال

[1] هيكل جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية على الموقع الالكتروني http://www.lasportal.org/

بالنسبة اللجنة السياسية التي أنشأتها الممارسة العملية و لم تنشأ بنص صريح من الميثاق. ويجرى التمثيل في كل من اللجان الدائمة بمندوب واحد عن كل دولة ، ويكون له صوت واحد.

ويعين مجلس الجامعة رئيس كل لجنة لمدة عامين قابلين للتجديد وتصدر قرارات اللجان بأغلبية أصوات الدول الاعضاء علما بأن اجتماعاتها لا تصح إلا بحضور اغلبية الدول الاعضاء منها وتتمتع هذه اللجان بحق تشكيل لجان فرعية تعنى بالشئون الفنية المتخصصة ، كما يحق لها أن توصى بدعوة خبراء من الدول الأعضاء في الجامعة للاستفادة بخبراتهم عند الحاجة وفى مجال تقويم أداء هذه اللجان ، يمكن الاشارة إلى دورها في إنجاز العديد من مشروعات الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء والتي تدخل فيها بخلاف اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، واتفاقية الاتحاد العربي ، واتفاقية تسليم المجرمين وبروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية.

ج- الأمانة العامة

تنظم المادة الثانية عشرة من الميثاق وضع الأمانة العامة للجامعة التي أشير إلى أن يتم تشكيلها من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد من الموظفين ، وأن مجلس الجامعة هو الذى يعين الأمين العام بأغلبية الثلثين ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، فيما يتولى الأمين العام- بموافقة المجلس-تعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ولقد تعاقب على منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية سبعة أمناء هم السادة : عبد الرحمن عزام ، ومحمد عبد الخالق حسونة ، ومحمود رياض ، والشاذلي القليبي ، ود. عصمت عبد المجيد ، وعمرو موسى الذى عين أميناً عاماً في عام 2001 وخلفه نيل العربي (إلى يومنا هذا)، ويحدد النظام الأساسي مهام الأمين العام على النحو التالي :

1. المهام الإدارية والفنية، وتشمل متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ولجانها ، وتحديد تاريخ دورات انعقاد مجلس الجامعة، و توجيه الدعوة لعقد اجتماعات مجلس الجامعة واللجان الدائمة ، وتنظيم أعمال السكرتارية ذات الصلة ، وإعداد ميزانية الجامعة.
2. المهام السياسية ، وتتضمن حق حضور اجتماعات مجلس الجامعة والمشاركة في مناقشة الموضوعات المعروضة عليه ، وحق تقديم تقارير أو بيانات شفوية ومكتوبة عن أية مسألة يبحثها المجلس ، وحق توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء في الجامعة إلى مسألة يقدر الأمين العام أهميتها ، وحق تمثيل الجامعة لدى المنظمات الدولية ، وحق التحدث باسم الجامعة والتوجه للرأي العام بالبيانات اللازمة.

والجدير بالذكر أن الشق السياسي من عمل الأمين العام قد تطور تطورا كبيرا مع اتساع أنشطة الجامعة وتعدد أبعاد تلك الانشطة ومجالاتها .

ثانيا: الحصول على عضوية جامعة الدول العربية

نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة على أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة الانضمام إلى جامعة الدول العربية بعد أن تقدم طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب. وتنقسم عضوية الجامعة العربية إلى عضوية أصلية وعضوية بالانضمام، والعضوية الأصلية هي المثبتة للدول العربية المستقلة السبع التي وقعت على الميثاق. والعضوية بالانضمام عن طريق تقديم طلب بذلك بعد توافر عدة شروط منها أن تكون الدولة عربية ومستقلة. وقد أثار انضمام الصومال وجيبوتي إلى الجامعة جدلا بين الدول العربية على اعتبار أن لغتهما الرسمية ليست العربية، ولكن مجلس الجامعة رأى أن أصل الشعبين عربي فقبل عضويتهما كما اعترضت العراق عام 1961 على طلب الكويت بالانضمام مبررة ذلك بأنها جزء من أراضيها وانسحب المندوب العراقي من المجلس احتجاجا على هذا الطلب، فما كان من المجلس إلا أن قبل عضويتها استنادا إلى المادة السابعة من الميثاق التي تقرر أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لمن يقبله.

ويمكن القول إن أحكام ميثاق جامعة الدول العربية اشترطت شروطا شكلية وموضوعية للانضمام إلى عضوية الجامعة .

أما الشروط الشكلية فتتحدد على النحو التالي[1] :

أ- أن تقدم الدولة الراغبة في الانضمام إلى عضوية الجامعة طلبا إلى الأمانة العامة للجامعة متضمنا هذه الرغبة، وجرى العرف أن يتضمن الطلب التعهد باحترام أحكام الميثاق والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيه. ثم يقوم الأمين العام بعرض هذا الطلب على مجلس الجامعة في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

ب- أن يحظى هذا الطلب بموافقة مجلس الجامعة. ولم يحدد الميثاق كيفية صدور قرار الموافقة، هل يكون بالإجماع أم بالأغلبية؟.. إلا أن السوابق المتعلقة بانضمام بعض الدول العربية إلى عضوية الجامعة تشير إلى أنه يكفي لصدور هذا القرار موافقة أغلبية الدول الأعضاء عليه .

أما الشروط الموضوعية الواجب توافرها في الدولة الراغبة في الانضمام إلى عضوية الجامعة، فهي أن تكون هذه الدولة مستقلة وعربية .

---

[1] خالد أحمد عثمان، توسيع عضوية جامعة الدول العربية، صحيف الاقتصادية- النسخة الالكترونية- ،العدد 6305، مقالة منشورة بتاريخ : 15 جانفي 2011،على الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com، تريخ الاطلاع : 19-03-2013.

ونظرا للظروف السياسية والدولية التي تحيط بقضية فلسطين وطبيعة الصراع العربي ـــــ الصهيوني، فقد استثنت الجامعة العربية فلسطين من شرط الاستقلال ومنحت في عام 1976 منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة كممثل للشعب العربي الفلسطيني .

الجدول رقم (4): الحصول على عضوية جامعة الدول العربية

الدول العربية العضو في الجامعة العربية	سنة الانضمام
1- جمهورية مصر العربية	1945
2- جمهورية العراق	1945
3- جمهورية العربية السورية	1945
4- الجمهورية اللبنانية	1945
5- المملكة الأردنية الهاشمية	1945
6- المملكة العربية السعودية	1945
7- الجمهورية اليمنية	1945
8- ليبيا	1952
9- جمهورية السودان	1956
10- المملكة المغربية	1958
11- الجمهورية التونسية	1958
12- دولة الكويت	1961
14- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	1962
15- مملكة البحرين,	1971
16- دولة قطر	1971
17- الإمارات العربية المتحدة	1971
17سلطنة عُمان	1971
18الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1973
19- جمهورية الصومال	1974
20- دولة فلسطين	1976
21- جمهورية جيبوتي	1977
22- جمهورية القمر المتحدة	1993

المصدر: الجامعة العربية، على موسوعة ويكيبيديا على الموقع الالكتروني: www .wikipedia.net، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

الفرع الرابع: الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية على المستوى العربي والعالمي والتحديات التي تواجهها

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسية يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي [1]:

أولا- الإسهام في حصول الدول العربية على استقلالها ، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال في مجال دعم جهود التحرر في دول مثل الجزائر ، وسلطنة عمان ، واليمن الجنوبي (قبل وحدة شطري اليمن) ، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر في اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقدم ، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي سبع دول.

ثانيا- المشاركة في تسوية بعض المنازعات العربية – العربية ، ومن نماذجها النزاع المصري – السوداني عام 1958، والمغربي – الجزائري عام 1963 ، واليمني – اليمني عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها ، وهى نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي– العراقي عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

ثالثا- تشجيع التعاون العربي – العربي عبر مجموعة المنظمات المتخصصة التي تشكلت على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه . ففي إطار الجامعة ، تم إنشاء منظمات اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والشئون العلمية والثقافية ، ووسائل الاتصال والاعلام ، ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد إذاعات الدول العربية ، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة. وخارج إطار الجامعة نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والاطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... الخ.

رابعا- تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنظمة الوحدة الافريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في افريقيا، والصندوق العربي للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا في حقبة السبعينيات .

---

[1] جامعة الدول العربية، التعاون الدولي والاتفاقات التجارية وزارة الاقتصاد و التجارة القطرية على الموقع الالكتروني: http://www.mbt.gov.qa/Arabic/Departments، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

بالرغم من انجازات جامعة الدول العربية فقد واجهت تحديات كبيرة ساهمت في تقليل فاعليتها ، وأهم هذه التحديات: [1]

أ- ضعف أدائها والذي يرجع إلى الخلل الواضح في المستوى البنائي ، وكذلك المستوى الوظيفي .

ب- انتشار ظاهرة الاستقطاب، والتي شملت حتى الوطن العربي، فأدى بالدول العربية إلى الانقسام في اتجاهاته الدولية ما بين الانحياز للمعسكر الغربي ، أو الاتجاه نحو المعسكر الشرقي الاشتراكي وبالتالي زادت الاختلافات العربية مما أسهم في تردي الأوضاع والعلاقات العربية .

ج-ظهور التكتلات العربية داخل المنظومة العربية ، نفسها مثل (مجلس التعاون لدول الخليج العربي) ، (اتحاد المغرب العربي) ... الخ هذه التكتلات ساهمت في خلق حالة من الإهمال باتجاه الجامعة العربية .

د- نشأة وتطور الصراع العربي – الصهيوني، وتكوين دولة: إسرائيل، ككيان غاصب مدعوم دوليا وإقليميا، وما نتج عنه من تفتيت لشمل الدول العربية بسبب اختلاف وجهات النظر حوله ونشوء خيانات عربية داخلية.

ه- الخلافات العربية- العربية، نتيجة لأسباب مختلفة ، والتي قادت في كثير من الأحيان إلى الحروب لاسيما حروب الحدود مما اثبت فشل الجامعة على إيجاد مخرج وحلول ناجحة لإيقاف هذه الحروب بشكل سريع وفعال مثل الصراعات بين المغرب والصحراء الغربية، والخلافات الجزائرية - المغربية – والخلاف العراقي مع الكويت الذي قادت إلى دخول القوات العراقية الكويت عام 1990.

و- الضغوط الدولية المختلفة على الدول العربية، والناتجة عن ما يسمى النظام العالمي الجديد لاسيما ما يفرزه من الضغوطات الأمريكية و الأوربية والتي ساهمت في تحديد مواقف الدول العربية إزاء بعض القضايا العربية المهمة ، حيث يفرض هذا التحدي على الدول العربية على التعامل مع هذا النظام بما يحافظ على الدول العربية والحد من الهيمنة الأجنبية عليها.[2]

مما سبق يمكن ادراك حجم المعوقات والتحديات التي ساهمت في ضعف فاعلية الجامعة كمنظمة تقوم بحل المشكلات ذات الطبيعة التنموية وأمنية في البيئة العربية والحد من قدراتها في سبيل تحقيق أهدافها نحو قيام الوحدة العربية الشاملة.

---

[1] احمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، **المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،العدد5، العراق، بدون سنة، ص 10.

[2] غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،السعودية، 2010،ص56.

المطلب الثالث : دور جامعة الدول العربية في دعم التعاون الاقتصادي العربي

إن الاقتصاد هو الأساس لأي عمل عربي مشترك بخاصة في الوقت الحاضر وهذا ما يستلزم تفعيل مؤسسات وأجهزة جامعة الدول العربية كما يتطلب أيضا سعيها للأخذ بزمام المبادرة في السعي نحو اقامة منطقة تجارة حرة تلغي كافة القيود والحواجز أمام انتقال السلع والخدمات واليد العاملة العربية ورؤوس الأموال على غرار منطقة التجارة الأوربية EFTA ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA قبل أن يتم ذلك مع دول غير العربية وبالتالي تتحقق المنافسة مع الدول غير العربية في مختلف القطاعات بدلا من حصرها مع الدول العربية[1].

لذلك اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن اطار الجامعة من أجل وضع أسس للتعاون الاقتصادي العربي والذي يهدف إلى :[2]

- إنشاء مؤسسات وهيئات تعمل على تطوير العمل الاقتصادي العربي وتسعى لتحقيق اهدافه في سياق الوصول للوحدة الاقتصادية العربية .
- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي العربي وإرساء قواعد متينة يقوم عليها هذا التعاون وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة في الدول العربية وتوظيفها في تنمية الاقتصادات العربية وتحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي.
- تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين دول العربية وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية والعمل على التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الغربية عن طريق دعم التصدير والاستيراد بين الدول العربية والدول النامية.

الفرع الأول : تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لخدمة القطاع الاقتصادي العربي

منذ بدء إنشاء جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 ، حظي العمل الاقتصادي العربي المشترك باهتمام الدول العربية، و من هذا المنطلق فقد تم أنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك و

[1] رغيد الصلح، **تفعيل دور جامعة الدول العربية** ، مجلة دراسات عربية ، العدد 5، دار الطليعة، بيروت، 1998،ص 24.
[2] غالب بن غلاب العتيبي، مرجع سابق،ص169.

التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ليقوم بالعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للجامعة. ويتولى قطاع الشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية الأمانة الفنية للجنة الاقتصادية التابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي[1].

أولا: نشأة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب أحكام المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والي تنص على" ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبنية في المادة السابقة، وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية[2]."

تكون عضوية مجلس الاقتصادي والاجتماعي للوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية والمالية والذين تحددهم حكومات الدول الأعضاء آخذة في عين الاعتبار طبيعة مهام المجلس واهمية استمرار التمثيل وفعاليته ،يكون للمجلس لجنتان رئيسيتان على مستوى الخبراء والفنيين ،لجنة الشؤون الاقتصادية ،لجنة الشؤون الاجتماعية ،يكون للمجلس لجنة لمتابعة نشاط المنظمات والتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، كما يمكن للمجلس أن ينشئ لجان دائمة أو مؤقتة أو فنية وفرق عمل وفق طبيعة عمله والمهام المكلف بها[3].

كما يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الأحكام التي يقررها لذلك.

ثانيا: اهداف المجلس الاقتصادي والاجتماعي[4]

تتمثل أهداف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نقاط عديدة نذكر اهمها:

أ- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تنشيط حركة التجارة بين الدول العربية وإقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، وزيادة الاستثمارات العربية البينية .

ب- انجاز البنية الأساسية في الدول العربية ، وتحقيق الربط بكافة أنواعه (النقل، الاتصالات ، شبكات الربط الكهربائي، شبكة الاتصالات)، بما يعزز ويسهل التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات في جميع المجالات الاقتصادية .

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية على الموقع الالكتروني: http://www.lasportal.org/wps، تاريخ الاطلاع: 07-10-2013.

[2] النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية،2005، ص2.

[3] المادة الثانية، النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005، ص 2.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية على الموقع الالكتروني: http://www.lasportal.org/wps، تاريخ الاطلاع: 07-10-2013.

ج- العمل على تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والمياه، ووضع السياسات التي تضمن إيجاد السكن المناسب للمواطن في الدول العربية.

د- توفير وإتاحة الإحصاءات والمعلومات والدراسات حول الاقتصادات العربية ، ومنها على سبيل المثال التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر سنوياً بالتعاون مع صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الاوبك).

ه- تفعيل دور القطاع الخاص العربي و الغرف التجارية ورجال الأعمال والمجتمع المدني وإدماجه في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية.

و- تعزيز و تنسيق التعاون في مجال الملكية الفكرية لتحقيق مصالح الدول العربية ، وتعزيز الوعي بالتنافسية باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ز- تنسيق السياسات العربية المتعلقة بالتخطيط و المتكامل للطاقة وتوقعات الاحتياجات المستقبلية منها ، وتحديد أولويات برامج العمل منها وفقاً للتطورات العالمية في هذا الشأن، إضافة إلى تعزيز ربط الشبكات الكهربائية في الدول العربية.

ح- تنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالي السياحة والنقل أو بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وبمزيد من الموارد الاقتصادية في الدول العربية.

ط - تابعة أنشطة وبرامج المنظمات العربية والاتحادات العربية النوعية ومؤسسات المجتمع المدني.

ي- متابعة التطورات الاقتصادية العربية الدولية، والإشراف والإعداد للمنتديات العربية الدولية التي أقامتها جامعه الدول العربية مع الدول و التجمعات الدولية، بهدف تعميق العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري و الاستثمارات.

ك- متابعة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني ، وأعمال صندوقي الأقصى والانتفاضة الخاصين بدعم صمود الشعب الفلسطيني .

ثالثا: مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يقوم القطاع بالعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية المبينة في ميثاق جامعه الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والاتفاقية المعقودة في إطار الجامعة العربية ، وله على الأخص: [1]

أ-الإشراف على كافة المجالات الاقتصادية في العمل العربي المشترك والأجهزة العاملة في إطارها

ب- رسم السياسة العامة للتكامل و التعاون الاقتصادي و الاجتماعي العربي و تخطيط البرامج اللازمة لذلك، و متابعة تنفيذها.

ج- وضع الاستراتيجيات المشتركة للعمل الاقتصادي و الاجتماعي العربي لتكون أساسا لتخطيط و تنفيذ و متابعة مجالات العمل الاقتصادي و الاجتماعي العربي المشترك.

د- إعداد الملف الاقتصادي و الاجتماعي الذى يعرض على مجلس الجامعة على مستوى القمة، و يتم رفعة عبر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته التحضيرية للقمة للنظر في أدراجه على جدول الأعمال.

ه- الاشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبنية في مواثيقها و دعوتها للقيام بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

و- تقديم توجيهات للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازنتها و أنظمتها.

ز- متابعه ومراقبة لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ودراسة التقارير التي يقدمها الأمين العام غالى المجلس بشأن نشاط هذه اللجنة و سير العمل بها .

ي- تنفيذ المهام التي يقررها مجلس الجامعة على مستوى القمة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ك- متابعه تنفيذ القرارات والسياسات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واقتراح بنود جدول أعماله ومشاريع القرارات والتوصيات المتعلقة بنشاط كل منهما والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة المنضوية تحت كل منم اللجنتين لعرضها على الاجتماع التحضيري للمجلس.

---

[1] مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المادة الثالثة، النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،2005،ص5.

ل- التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية في موضوعات التعاون الاقتصادي .

م- القيام بمهام الأمانة الفنية للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (والتي تعقد اجتماعاتها برئاسة معالي الأمين العام ومشاركة أكثر من 33 مؤسسة عربية متخصصة) وتختص بتحقيق استمرار قيام التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين جامعه الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاق الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة وذلك لزيادة كفاءة العمل العربي المشترك.

الفرع الثاني: تأسيس صندوق النقد العربي لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية ، ويعد إنشاءه بمثابة ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات.

أولا: تعريف ونشأة صندوق النقد العربي

هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تم إنشاءها وفق اتفاقية التأسيس المحررة بمدينة الرباط بالمملكة المغربية يوم 27 من أفريل عام 1976 ميلادية وبدأ نشاطه عام 1977 ، ويبلغ عدد دول الأعضاء فيها22 دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر.[1]

لصندوق النقد العربي مقر في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ويجوز للصندوق بمقتضى قرار من مجلس المحافظين أن ينشئ له وكالات ومكاتب.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي

تتكون أجهزة الصندوق من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والمدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين ولجان القروض والاستثمار والموظفين والخبراء اللازمين للقيام بأعمال الصندوق.

أ- مجلس المحافظين: يتكون مجلس المحافظين من محافظ و نائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيسا له كل سنة بالتناوب. ويعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق و له جميع سلطات الإدارة. هذا ويعتمد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

[1] تعريف صندوق النقد العربي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، ص6.

يتخذ مجلس المحافظين القرارات المتعلقة بالقواعد والتعليمات واللوائح اللازمة لإدارة شؤون الصندوق، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً على الأقل كما ينعقد إذا طلب ذلك نصف عدد أعضائه أو أعضاء يحوزون نصف مجموع القوة التصويتية أو بناءا على طلب مجلس المديرين التنفيذيين.

كما يحق لمجلس المحافظين أن يضع القواعد اللازمة التي تخول مجلس المديرين التنفيذيين الحصول على موافقة أعضاء مجلس المحافظين في موضوع معين بغير دعوة إلى عقد اجتماع[1].

يقوم مجلس المحافظين بالتعاون في رسم سياساته الخاصة بالتكامل الاقتصادي العربي وتحرير التبادل التجاري وتنميته بين الدول الأعضاء مع المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ب- **مجلس المدريين التنفيذيين:** يتكون مجلس المدريين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيسا للمجلس، و ثمانية مدريين أعضاء غير متفرعين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق و تقديم ما يراه مناسبا من منشورة،

و يباشر مجلس المديرين التنفيذيين السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين وله أن يفوض ما يراه مناسباً منها إلى المدير العام، كما يمكن للمديرين تسمية نواباً لهم يحضرون جلسات المديرين التنفيذيين في حالة غيابهم ويكون لنائب المدير حق التصويت في هذه الحالة.

يستمر أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين في وظائفهم إلى أن ينتخب من يخلفهم، فإذا خلت وظيفة أحدهم لفترة تزيد عن تسعين يوماً قبل انتهاء مدته يختار المحافظون الذين يمثل أصواتهم المدير السابق خلفاً له للمدة الباقية[2].

ج- **المدير العام و الموظفون:** يعين مجلس المحافظين مديرا عاما للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين، و يعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق و المسؤول عن جميع أعماله ، حيث يقدم المدير العام تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي، كما يقدم تقريراً سنوياً عن نشاط الصندوق إلى المجلس الاقتصادي. و يحق للمدير العام حضور جلسات ا لمحافظين ويشترك في مناقشاته دون أن يكون له حق التصويت. و يساعد المدير العام في انجاز أعماله موظفون فنيون دائمون ينتظمون في ست دوائر هي:

1- دائرة الشؤون الإدارية.

2- الدائرة الاقتصادية و الفنية.

---

[1] المادة الثلاثون، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، ص24.

[2] المادة الثانية والثلاثون، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، ص 26.

3- الدائرة القانونية.

4- معهد السياسات الاقتصادية.

5- دائرة الشؤون المالية و الحساب الآلي.

6- الإشهارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، الهيكل التنظيمي مكتبا للتدقيق في اللجان الدائمة وهما لجنتين القروض و الاستثمار و المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشأت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.[1]

ثالثا: أهداف صندوق النقد العربي

يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض التالية[2]:

أ -تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

ب - الحفاظ على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها،

والعمل على إزالة القيود عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

ج -إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

د -إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.

ه -تطوير الأسواق المالية العربية.

و -دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

ز- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

---

[1] المادة الثالثة والثلاثون ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، ص27.

[2] المادة الرابعة ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، ص8.

ح –تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

رابعا: وسائل تحقيق أهداف الصندوق

يعتمد الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه على الوسائل التالية:[1]

1. تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
2. تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
3. تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
4. يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقا للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي اطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.
5. إدارة أية أموال تعهد بها اليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى.
6. عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية السياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية
7. القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.
8. تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

- تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها، وفيما بينها وبين الصندوق لتحقيق أغراضه ويكون على كل عضو بصفة خاصة :

أ– الاقلال من القيود عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف ازالة القيود المذكورة كلية.

ب– العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

[1] وسائل الصندوق، صندوق النقد العربي، على الموقع الالكتروني الرسمي: http://www.amf.org.ae/، تاريخ الاطلاع: 15-04-2013.

ج- يتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة.

د- يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول الى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق،يقوم الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع اية وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه

خامسا: موارد الصندوق ونشاطه [1]

تم تحديد رأسمال الصندوق المصرح به بمقدار (250) مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح)، وحُدّد الدينار العربي الحسابي لأغراض اتفاقية الصندوق بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي ولقد اتخذ مجلس المحافظين عدة قرارات بشأن رأسمال الصندوق منذ عام 1983 كانت نتيجتها رفع رأسمال الصندوق المصرح به إلى 600مليون د. ع.ح ورفع رأس المال المكتتب به إلى 326.50مليون د.ع.ح.

تتكون موارد الصندوق، وفقاً لما نصت عليه المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من العناصر الآتية:

أ -رأس المال المدفوع.

ب -الاحتياطيات.

ج -القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق.

د -أية موارد أخرى يقرها مجلس المحافظين

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه وفي هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء وفقا لأحكام" سياسة وإجراءات الإقراض " المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير . ويصاحب تقديم معظم هذه التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، إجراء المشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية بالإضافة إلى متابعة تنفيذها

تندرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق ضمن إطارين، يتعلق أولهما باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الك لي في موازين مدفوعات الدول المؤهلة للاقتراض، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني . أما الإطار الآخر، فيتعلق

[1] صندوق النقد العربي- النشأة ،الأهداف و نشاطاته- صندوق النقد العربي، يونيو2003،ص11.

بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها، وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار حالياً على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي.

خلاصة الفصل:

تتوفر الدول العربية مجتمعة على مقومات وثروات ضخمة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي من شأنها أن تجعل الاقتصاد العربي من أقوى الاقتصادات في العالم في حالة توحيد اقتصادات الدول العربية المختلفة في هيئة تكتل اقتصادي وتحقيق حلم الوحدة الاقتصادية العربية ، حيث أن هذا التكامل الاقتصادي العربي قادر على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العربي في العالم بشكل كبير مما يساهم في تسريع وتقوية عجلة التنمية الاقتصادية العربية الشاملة والوصول بالمواطن العربي للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .

بالرغم من وجود مقومات عديدة تساهم في عملية التكامل الاقتصادي العربي كما أشرنا فيما سبق فإنه يلاحظ أن العمل الاقتصادي العربي المشترك الهادف للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بقي هامشيا على طاولة حكومات الدول العربية المختلفة نظرا لعدة أسباب اهمها الخلافات السياسية العربية والتي تتطور في احيان كثيرة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية إذا لم تكن حروب مدمرة تؤدي إلى تعميق الحقد بين هذه الدول مما يخدم الأجندات الخارجية على حساب أمل الشعوب العربية في الوحدة ، أضف إلى ذلك عدم واقعية صيغ المشاريع التكاملية العربية بسبب إهمالها أو تجاهلها للواقع الاقتصادي لكل دولة عربية وتبعية معظم الدول العربية للغرب سياسيا واقتصاديا .

لقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بتطورات مهمة في سياق تنسيق الجهود نحو اقامة تكامل اقتصادي بين الدول العربية المختلفة رغم الظروف الصعبة التي احاطت ومازالت تحيط بالوطن العربي ، فيمكن القول أن العمل الاقتصادي العربي المشترك انطلق مع تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 وهي منظمة دولية تهدف الأساس لتنسيق الجهود العربية في مختلف المجالات السياسية ،الاقتصادية الثقافية والامنية....إلخ، وقد كانت أول اتفاقية تعنى بالعمل الاقتصادي العربي هي معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وتوالت الاتفاقيات في هذا المجال منها ما جمد العمل به لأسباب مختلفة ومنها وما تم تطوريها والعمل بها ، و رغم كل ما احاط بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ويحيط بها من صعوبات وعراقيل إلى أن العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يتوقف لا لشيء غير أن ما يجمع الدول العربية أكبر وأقوى من العراقيل التي تشتتها ، لهذا فإن باب تعويض ما فات من فرص ثمينة للتكامل الاقتصادي ما زال مفتوح لجميع الدول العربية.

الفصل الثالث:

الاطار النظري للتجارة العربية البينية

تمهيد:

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مميزة ضمن النظام الاقتصادي لأي دولة نظرا لارتباطه بعامل السيادة ، وفي هذا الإطار يتفق الكثير من الكتاب على تصنيف قطاع التجارة الخارجية ضمن القطاعات الأساسية لأي نظام اقتصادي لهذه تعمد كل دولة على وضع سياسات تجارية تتوافق مع الأهداف العامة التي تضعها الدولة عند تخطيطها للتنمية الاقتصادية الشاملة وكباقي دول العالم فإن الدول العربية تولي قطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة كونه مرآة لاقتصادها منعكسة في تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي لهذا فقد تباينت سياساتها في التجارة الخارجية ما بين التقييد والتحرير في مراحل مختلفة من تطور اقتصاداتها وقد اختلفت كذلك هذه السياسات من دولة عربية إلى اخرى حسب الظروف الاقتصادية العامة المحيطة بها ورغبتها في الانفتاح الاقتصادي والتوجه للاقتصاد الحر .

لطالما اعتبر تحرير التبادل التجاري بين الدول المدخل الطبيعي والمنطقي للتكامل الاقتصادي لهذا فقد عمدت الدول العربية على توجيه مشاريعها التكاملية المبدئية في اتجاه زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية كخطوة صحيحة في طريق الوحدة الاقتصادية العربية .

وفي هذا الاطار قامت الدول العربية بتوقيع اتفاقيات فيما بينها من اجل تنمية المبادلات التجارية بينها وتقديم التسهيلات الضرورية لفتح الاسواق العربية أما المنتجات العربية وبالتالي تشجيع الصادرات العربية والانتاج العربي بصفة عامة وحمله على التنافس خارج الاسواق المحلية للدولة العربية وبالتالي اكتساب قدرات تنافسية اكثر من اجل تسهيل فتح الاسواق العالمية أمام المنتجات عربية المنشأ.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات في التجارة الخارجية العربية وسياساتها

المبحث الثاني: السوق العربية المشتركة

المبحث الثالث: واقع وآفاق منطقة التجارة العربية الحرة

المبحث الأول: الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في الدول العربية

تكمن أهمية سياسات التجارة الخارجية للدول العربية في تدعيم الاقتصادات العربية وتفعيل مشاركتها في الاقتصاد العالمي لهذا سنتطرق في هذا المبحث لتطور سياسات الدول العربية في مجال التجارة الخارجية والظروف المحيطة بها.

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أكثر القطاعات حيوية في أي اقتصاد، نظرا لأهميتها البالغة في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وتوفير الاحتياجات الضرورية للمجتمعات المختلفة، حيث أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم ، فإنها لا توجد دولة تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها ، رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك .

مهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع ، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً[1]، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي :

" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[1]

وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة. تنبع أهمية التبادل الدولي من مبدأين مهمين هما:

---

[1] حمدي عبد العظيم ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13.

أ- مبدأ ندرة الموارد.

ب - مبدأ التخصصية.

حيث أنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب فمثلاً:

- دول الخليج: تمتلك رأس المال والبترول ولكن ينقصها العمالة المدربة، والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية التي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي.

- اليابان: والتي تمتلك التكنولوجيا ورأس المال والعمالة المدربة تنقصها الموارد النفطية حيث تستورد 99% من حاجاتها من الطاقة النفطية.

- الولايات المتحدة والتي تمتلك عناصر الإنتاج بوفرة ولكنها تعاني من مشكلة ارتفاع أجور العمال وتكاليف المعيشة مما يرفع من تكاليف الإنتاج ويقلل من التصدير.

فقد جرت عادة الكثير من الاقتصادين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية [1]:

أولا- فلتجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية ، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم .

ثانيا- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .

ثالثا-التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة ، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد .

رابعا-وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية .

[1] نفس المرجع ، ص 14.

خامسا- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية ، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، المنافسة ، الأنظمة المسيرة لأسواق ...إلخ .

سادسا- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية .

سابعا- اختلاف طرق وأساليب التمويل .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية "، ونقصد بالمعنيين ما يلي:[1]

أ- المعنى الضيق : ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع) .
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .

ب- المعنى الواسع : ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة .
- الصادرات والواردات غير المنظورة .
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال .
- الهجرة الدولية للأفراد .

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها : عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة ، إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات " ، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى ، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بـــ " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـــ " الواردات غير المنظورة " .[2]

---

[1] سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم** ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993 ، ص 36 .

[2] مجدي محمود شهاب وآخرون ،**أساسيات الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998 ، ص 19

الفرع الثاني: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة.

أولا: الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية

توجد ثلاثة أطراف لها علاقة مباشرة في التجارة الخارجية وهي المصدر، المستورد والبنوك التجارية كما يلي:

أ. المصدر: هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

ب. المستورد: هو الذي يقوم بمشروعة في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

ج. البنوك التجارية: يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية , والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات

فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين أي بين المقرضين وبين عرض النقود وطلبها إذ تمول المشروعات بالأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وهي تقوم بوظيفتين هامتين: الأولى نقدية والثانية تمويلية.

تتمثل الوظيفة النقدية في تزويد الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع في حيت تتمثل الوظيفة التمويلية للبنوك في تزويد المشروعات بالأموال اللازمة، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر والمستثمر. [1]

ولقد أنشأت البنوك نتيجة زيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية، عن طريق إصدار الضمانات التي يتطلبها العملاء والتي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم وكذلك تسدد حقوق المصدرين الأجانب عن طريق خصم من حسابات فروع أو مراسلي البنك بالخارج، وذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية والعكس يحدث في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، مقال منشور على الموقع : www.ao-academy.org/docs/edara، تاريخ الاطلاع : 09-02-2014، ص 5

تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، كما أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. وقد اقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية إذ أن عليها الإشراف على تنفيذ الرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

ثانيا: الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية [1]

تتعدد الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية بتعدد الأنشطة المرتبطة بالعمليات التجارية من تأمين ونقل وغيرها كما يلي :

أ- **الناقل:** تلعب عملية النقل دوراً لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي.

ونظراً لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

وهناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها:

- ✓ **النقل الجوي:** عبارة عن نقل البضائع الأكثر أهمية، وذات قيمة معتبرة وحجم صغير، إضافة إلى الطرود والرسائل.
- ✓ **النقل البري:** عبارة عن نقل البضائع براً عن طريق السيارات والشاحنات.
- ✓ **النقل البحري:** يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية، لتوجهها نحو القارات الأخرى.
- ✓ **النقل عبر السكك الحديدية:** تنظم هذه الوسيلة عن طريق الاتفاقية الدولية لنقل البضائع، والتي تحكم العلاقة بين المرسل والمرسل إليه وتنظم طرق السكك الحديدية.
- ✓ **البريد:** لا يمكن أن تكون الحمولة المرسلة تزن أكثر من 2 إلى 5 كلغ.
- ✓ **النقل عبر النهر:** تستعمل بالنسبة للمواد الجد ثقيلة (الرمل، الحصى...).

---

[1] **اساسيات التعامل في قضايا التجارة الخارجية وإدارتها**، مذكرة توضيحية من قبل جمعية الاقتصاديين الكُرد- سوريا، الهيئة الكردية العليا، سوريا، 17/ 2/ 2013 ،ص7.

لهذا يجب مراعاة عدة معايير عند اختيار وسيلة النقل تتمثل فيما يلي:

- **التكلفة:** قبل اختيار وسيلة النقل يجب مراعاة تكلفة النقل، حيث يعرض الناقلين خدماتهم وأسعارهم حسب نوعية ووزن وحجم البضاعة. التسيير المعمول به يتعلق بالوزن الإجمالي" الخام" للبضاعة بما فيها التغليف.

- **سرعة وسيلة النقل:** يجب مراعاة سرعة وسيلة النقل عند اختيار الوسيلة لأن السرعة تؤثر على الوقت المستغرق في النقل لإتمام استلام السلعة في الوقت المحدد.

- **التغليف:** تضاف تكلفة التغليف إلى تكلفة النقل على العموم وتجد التغليف في النقل البحري أكثر تكلفة بالنسبة للنقل الجوي بأربعة أضعاف.

- **تأمين النقل:** بالنظر إلى الظروف الأمنية وكثرة المخاطر في نقل السلع والبضائع، لا بد من تأمين هذه الأخيرة، وقسط التأمين في النقل الجوي أقل منه في الوسائل الأخرى.

- **مصاريف التخزين:** في النقل البحري نجد مصاريف التخزين أكثر مقارنة بالنقل الجوي، لأنه يتطلب مسافات تخزين كبيرة.

- **المناسبة:** مدى تناسب وملائمة وسيلة النقل المستعملة مع طبيعة السلع والبضائع المشحونة.

- **الكفاية:** مدى قدرة وسيلة النقل المعنية على نقل الحمولة من البضائع والسلع.

ب- **التأمين:** نظراً لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التأمين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه.

يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضاً الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع، وتمر عملية التأمين بمراحل هي:

- **الحصول على الوثائق:** تعتبر أول خطوة للقيام بعملية التأمين على البضائع حيث أن الفاتورة التجارية وسند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين.

- **إبرام عقد التأمين:** هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابياً مقابل دفع قسط التأمين من طرف المؤمن له، وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد، وهو بمثابة حماية للأخطار التي يتعرض لها المؤمن له.

ج-**رجل العبور:** يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل. فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلاً لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وبإتمام المعاملات الجمركية وبإجراء عقود التأمين، وإذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجدداً بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين، ومختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور: وكيل النقل ، أو وكيل معتمد لدى الجمارك أو وكيل بالعمولة.

1- **وكيل النقل:** وكيل النقل تاجر يقوم بمقابل سعر جزافي بنقل بضاعة ما من نقطة ليسلمها إلى نقطة أخرى تحت مسؤوليته الكاملة، ويبادر بتنظيم وتحقيق من البداية إلى النهاية لكل عمليات المتتالية بالوسائل التي يراها ملائمة، وهذا لنقل البضائع وتحمل الأخطار المتعرض لها.

الوكيل بالنقل هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته وباسمه الخاص بنقل بضاعة لفائدة زبونه، وهذا في إطار احترام الشروط في القانون التجاري.

2- **وكيل معتمد لدى الجمارك:** هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد والتصدير لفائدة زبون معين مقابل وثائق معينة للقيام بعملية وضع البضائع تحت مراقبة الجمارك ومختلف المهام لوضع ضمان أمام إدارة الجمارك لصالح السمسار البحري.

يعرف الوكيل بأنه: "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم لحساب الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع سواء مارس هذه المهمة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة لنشاط رئيسي، وعلى العموم يشترط في الوكيل المعتمد لدى الجمارك شموله معرفة علمية من مدارس مختلفة، إضافة إلى تجربة ميدانية على مستوى التجارة الدولية والملاحة البحرية".

3- **وكيل بالعمولة:** يتمثل عمله في التوزيع، الشحن، وتفريغ السلع، وهو غير مسؤول عن نقل بضاعة ما بوسيلة أخرى ومن الجهة القانونية لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله ويمكن أن يكون أيضاً كمكلف بالعبور في الميناء، إذ يقوم باستقبال البضائع على عاتقه لوضعها على ظهر السفينة أو تسليمها لأصحابها بعد عملية التفريغ.

وهناك ثلاثة أنواع للعبور نذكر منها:[1]

- ✓ **العبور الدولي:** في هذا النوع من العبور نجد مكتبين للجمارك، مكتب داخلي ومكتب خارجي، حيث في حالة الاستيراد يتم انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى آخر، وهذا بوسائل نقل متعددة سواء كانت جوية أو بحرية كمرور البضائع من المغرب إلى تونس وتكون الجزائر كنقطة عبور.
- ✓ **العبور الإقليمي:** هذا النوع من العبور يكون بين التكتلات الاقتصادية أو التجارية مثل: "اتحاد المغرب العربي (UMA) والمجموعة الاقتصادية الأوربية (MEE)" وهذا النوع من العبور يسمح بمرور السلع المنقولة بين البلدان دون أن تخضع لعملية الجمركة من قبل مصالح الجمارك.
- ✓ **العبور الوطني:** هو انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر داخل التراب الوطني، تحت رقابة أعوان الجمارك وأداء مختلف الإجراءات اللازمة من جمركة، تخزين، نقل...إلخ

الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى " السياسة التجارية ".[2]

و تنقسم أنواع السياسة التجارية إلى نوعين رئيسين هما:

-السياسة التجارية الحمائية.

- سياسة حرية التجارة الخارجية.

أولا: السياسة التجارية الحمائية

---

[1] نفس المرجع، ص10.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر،2001، ص 152

يطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية" ويعتمد المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية على عدة حجج من أهمها:

1. حماية الصناعات الناشئة.
2. تقليل الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.
3. حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الكبرى.
4. زيادة الإنتاج المحلي وتوفير حد أدنى من الغذاء للسكان أو ما يسمى بالهدف الاستراتيجي.
5. زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق التعويضات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.
6. ترقية الاستثمارات وزيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي توفير وتحقيق مستوى أعلى من العمالة

وتعتمد الدولة التي تنتهج هذه السياسة مجموعة من الوسائل في تحقيق هذه الأهداف: منها الوسائل السعرية، الوسائل الكمية، والوسائل التنظيمية كما يلي:[1]

أ- الوسائل السعرية

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن طريق رسوم جمركية، الإعانات، الإغراق، وتخفيض سعر الصرف.

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) ...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية"، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى ما يلي:

- الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- الرسوم المركبة: وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.

---

[1] شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005-2006 ،ص14-16

أما بالنسبة لإعانات التصدير فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشرة ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية...إلخ

وبالنسبة للإغراق والذي سبق تعريفه ضمن أهداف السياسة التجارية فهو يتفرع إلى ثلاثة فروع.

الإغراق العارض "والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، الإغراق قصير الأجل والمؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلا وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

وأخيرا يأتي تحقق سعر الصرف الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ.

ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.

ب- الوسائل الكمية

وتستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها.

ولنظام الحصص أثار اقتصادية إذ يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقع في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

ويتبع هذا النظام – نظام الحصص- نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح بإستراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

ج- الوسائل التنظيمية

وتشمل كلا من المعاهدات والاتفاقات التجارية، أما المعاهدات التجارية فتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة أطور ذات طابع سياسي أو إداري أما الاتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتخفيف القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي "[1].

أ- حجج سياسة حرية التجارة الخارجية

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية في نظام دولي خال من القيود والعراقيل استناداً إلى مجموعة من الحجج أهمها:[2]

-1- الحريـــة تسمـــح بالتخصـــص فـــي الإنتـــاج

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية ، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.

-2- الحريـــة تسمـــح بانخفـــاض أسعـــار السلـــع الدوليـــة

[1] السيد أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية** ، مركز الدراسات السياسية والدولية ، مصر، 1999 ، ص 137.

[2] عادل أحمد الحشيش، مجدي محمود الشهاب ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2005 ،ص293

استناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة ، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع

3- الحريـــة حافـــز للتقـــدم الفنـــي :تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة ، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم ، ويؤدي هذا إلى الابتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة.

4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات :لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له.

5- الحريـــة تساعـــد علـــى ارتفـــاع الإنتـــاج : يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة ، فإذا كان الطلب المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي ، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

ب- **أدوات سياسة الحرية التجاريـــة**

إن لسياسة الحرية التجاريـــة مجموعة من الأدوات سنذكرها فيمـــا يلي :

1- التخفيـــض التدريجـــي للرســـوم الجمركيـــة :إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجـــارة الخارجية منذ نشأة الجات (1947) وحتى إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1995) ، اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية ، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيداً عليها ، إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق.

2- حوافـــز التصديـــر :وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية ، حيث يمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، تحرير واستقرار سعر الصرف ، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات ، خفض تكاليف تمويل الصادرات ، إلغاء حصص الصادرات ، ضمان الصادرات وإيجاد نظام كفء للتأمين عليها.

3- تحريـــر التعامـــل فـــي الصـــرف الأجنبـــي :ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي ، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر

احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي ، كذلك فإن تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي.

4- إزالـــة القيـــود الكميـــة المباشـــرة :في ظل سياسة الحرية التجارية ، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص ، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة.[1]

5- التكامـــل الاقتصـــادي الدولـــي

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه << العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي . »

وتتجسد الأدوات التنظيمية لسياسة الحرية التجارية في أشكال التكامل الاقتصادي التي من بينها:[2]

- **مناطـــق التجـــارة الحـــــرة**

وتتميز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء ولكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج ويلاحظ في هذا الصدد أن تحرير المبادلات يقتصر على المنتجات الوطنية أي المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم أحد الأعضاء ، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال مشكلة التعرف على مصدر السلع ، والبت في مدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية.

- **الاتحـــاد الجمركـــي**

يتضمن الاتحاد الجمركي التعرض للمعادلة التالية:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

ويتضمن الاتحاد الجمركي أيضا الإجراءات التالية:

- ✓ إزالة كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد، وبذلك يتشابه مع منطقة التجارة الحرة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 373

[2] رعد حسن الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، الجزء الثاني** ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2001 ، ص 234 .

- ✓ إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.
- ✓ تعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد.
- ✓ الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

- **السوق المشتركة**

يتضمن مفهوم السوق المشتركة المعادلة التالية:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحديد انتقال عناصر الإنتاج.

نستنتج من المعادلة السابقة التالي:

- ✓ تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق ، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترضها.
- ✓ كشف الوسائل الخاصة بمبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها ، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود ، وبالتالي انتقال رؤوس الأموال بشكل واسع.

- **الاتحـــاد الاقتصـــادي**

يتضمن الاتحاد الاقتصادي المعادلة التالية:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

نستنتج من المعادلة السابقة أن الاتحاد الاقتصادي يجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من جهة ، وتحقيق أدنى حد من تنسيق السياسات الاقتصادية بهدف إزالة التمييز الذي يعود إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من جهة أخرى .

التكامـــل النقـــدي

يعرف التكامل النقدي على أنه " مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملية مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء."

وبذلك يعد التكامل النقدي أهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدي إلى خلق فعاليات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما فيها المبادلات وانتقال العمال ورؤوس الأموال دوليا.

نستنتج من التعريف السابق ما يلي:

- ✓ أهمية وجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة ، وقد تأخذ شكل بنك مركزي
- ✓ اختفاء جميع أشكال الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقديا، إذ أن وجود أي شكل من أشكال رقابة الصرف سيتعارض مع متطلبات التحويل من عملة إلى أخرى.
- ✓ وهكذا فإن الربط بين العملة المشتركة والتكامل النقدي من شأنه أن يتيح إقامة التكامل النقدي الكلي الذي هو أعلى مراحل التكامل النقدي

المطلب الثاني: تطور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية

شهدت السياسات التجارية حول العالم تغيرا دراماتيكيا في السنوات القليلة الماضية ، نفس الشيء بالنسبة للدول العربية والتي تطورت سياساتها في التجارة الخارجية مع تطور أوضاعها الاقتصادية والسياسية الداخلية والتطورات الاقتصادية والسياسية في العالم وضمن إطار عملية التحرير العالمي التي شجعت عليها مفاوضات منظمة التجارة العالمية اتخذت الكثير من الدول المزيد من الخطوات لتعديل سياساتها الاقتصادية والتجارية ، وفي هذا السياق اتجهت الدول العربية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من أجل تكريس توجه تحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي .

الفرع الأول: سياسات التجارة الخارجية العربية ما قبل الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية

عند الحديث عن السياسات التجارية للدول العربية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، فقد انتهجت الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي سياسات تجارية موجهة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية تهدف في الأساس لتحقيق الأهداف التنموية بالدرجة الأولى من خلال خلق صناعات بديلة للاستيراد حيث تضمنت هذه السياسات تقييد الاستيراد بقيود كمية وتعريفات جمركية تهدف لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة غير العادلة وحماية ميزان المدفوعات وتسرب العملة الاجنبية ، كما قامت كل من مصر وسورية والعراق واليمن والجزائر بتأميم مؤسسات التجارة الخارجية فيها وأصبحت الدولة المستورد الوحيد تقريباً لكل أنواع السلع، بينما ظل للقطاع الخاص حيز محدود في التصدير الذي كان هو

الآخر محكوماً بمحددات كثيرة، ودخلت الحكومة أيضاً كمصدرة للسلع التي كانت منتجة لها وهذا على عكس دول مجلس التعاون الخليجي والذي بقي القطاع الخاص فيها يمارس عمليات الاستيراد وتصدير السلع باستثناء النفط طبعا .[1]

تجدر الاشارة إلى ان صادرات النفط الخام تسيطر على أكثر من 90 في المئة من صادرات الدول النفطية بما فيها الخليجية وهي سلعة استراتيجية يتحدد الطلب عليها وعلى أسعارها في الأسواق العالمية كما يتم نقلها وتسويقها في معزل عما يجري للصادرات الأخرى .ولأغراض تشجيع الصادرات غير النفطية قدمت الدول العربية أنواعاً مختلفة من الدعم المالي للصناعات التي تعمل للتصدير.

وفي نفس الفترة الزمنية انتهجت دول المجلس التعاون الخليجي سياسة تجارية مختلفة عن باقي الدول العربية فقد انصب اهتمامها على تحقيق أهداف دولة الرفاهية والتي تهدف في الاساس إلى تقليل التفاوت في ما بين الطبقات والفئات في المجتمع، عن طريق إعادة توزيع الدخل، وبلوغ درجة معينة من العدالة الاجتماعية...ويتم تحقيق ذلك بثلاثة طرائق: إعادة التوزيع العمودي القائم على أساس أنظمة الضرائب (من الأغنياء إلى الفقراء)، إعادة التوزيع الأفقي القائم على أساس دورة حياة الأنسان (التقاعد، مخصصات الأطفال، مخصصات الأبوة...)، وأخيراً إعادة التوزيع على أساس المخاطر) مخصصات الضمان الصحي وحوادث العمل وتعويضات البطالة)". إن هذه الحزمة من الحلول كفيله بالمساهمة في تحسين مستوى الرفاهية للمواطنين، إذا ما ضمن أن يكون المستهدف منها الطبقة الأكثر حاجة والأكثر استفادة من سياسيات دولة الرفاهية، حيث تكون هناك العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي،[2]وكان ذلك من خلال توفير مختلف السلع الاستهلاكية بأسعار رخيصة وقد نجحت فعلا للوصول لأهدافها .

إن التباين الحاصل في السياسات التجارية العربية فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان سبباً رئيساً لتعثر كل المشاريع العربية الرامية لتحرير التجارة البينية فيما ، حيث أن حماية الصناعة المحلية كانت عقبة أمام أي تحرير للسلع المتاجر بها على رغم الالتزام الذي كانت تظهره وفود الدول العربية في اجتماعات الجامعة العربية والتي ترعى رامج تحرير التجارة، هذا و لم تكلل كل جهود الدول العربية بالنجاح فيما يخص خلق صناعات قادرة على إحلال الواردات لأنها تأسست وترعرعت في ظل الدعم المالي والعيني من قبل الدولة من جهة، وفي ظل تقييد أو منع استيراد السلع المنافسة لها من جهة أخرى .

وكجزء من تلك السياسة التجارية المبنية على الانكفاء على الداخل، تجنبت الدول العربية الدخول في اتفاق «الجات» وبالتالي المشاركة في جولاتها التجارية باستثناء مصر والكويت، اللتين أصبحتا عضوين لكن لم يكن لهما حضور يذكر وبتلك

---

[1] ذكاء مخلص الخالدي، **دور السياسات التجارية في تنمية المنطقة**، مقالة منشورة على العربية نت يوم 15-07-2011،على الموقع الالكتروني: http://www.alarabiya.net، تاريخ الاطلاع: 30-03-2012.

[2] إبراهيم الزايدي، **دولة الرفاهية الاجتماعية**، 2012-05-06، على مجموعة MVR الاعلامية على الموقع الالكتروني: http://www.mvr-group.net، تاريخ الاطلاع: 10-05-2013.

السياسة التجارية التي اتبعتها لقرابة ثلاثة عقود، لم تستطع الدول العربية تحقيق تكامل اقتصادي عربي من مدخل التجارة الخارجية ولا تحقيق اندماج في الاقتصاد العالمي،[1] ما حتّم إصلاح مؤسسات التجارة الخارجية والبنية التحتية من إجراءات وممارسات وقوانين وأنظمة مصرفية ومالية. وبذلك يمكن القول إن جزءاً من فشل جهود التنمية في الدول العربية في تلك الفترة كان سببه فشل السياسة التجارية.

الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية العربية بعد اصلاح قطاع التجارة الخارجية

مع تراجع حاد في أسعار النفط وتراجع عائداته بداية ثمانينات ظهرت أزمة ديون الدول النامية رغم سيطرة القطاع العام في تلك الدول على مجمل العملية الاقتصادية والفشل الذريع الذي اصابها ، اضطرت هذه الدول لإحداث تغيير جذري تجاه اقتصاداتها بشكل عام وتجارتها الخارجية بشكل خاص وبالتالي كان تحرير التجارة الخارجية هو الخيار الأنسب إذ لم يكن هو السبيل الوحيد وتعزز ذلك التوجه بعد الانتهاء من جولة الاوروغواي في 1994 التي وضعت الأساس لنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وتأسيس منظمة التجارة العالمية في 1995 وبدء الدول النامية بما فيها الدول العربية الانضمام إليها تباعاً.[2]

وفي هذا الصدد وفي سبيل بحث الدول العربية عن الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية قامت بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوربي وكانت أهمها اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية واتفاقيات اخرى مع باقي الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم .

ومنذ أن بدأت الدول العربية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز انفتاحها مع دول وتكتلات العالم ومواجهة شروط الإصلاح ، قامت بتطبيق إصلاحات عدة منها تطبيق إجراءات تسهيل التجارة وتشمل[3] :الممارسات التجارية والنقل والبنية التحتية والجمارك ودور المصارف وشركات التأمين وتحسين توفير المعلومات التجارية وتطبيق تكنولوجيا الاتصالات. ولكن هذه الإصلاحات ما زالت دون المستوى المطلوب والذي يؤهلها للاستفادة من تحرير التجارة.

- وفي إطار سياسة الاصلاح في قطاع التجارة الخارجية ، قامت كل من الاردن ،تونس ،مصر والمغرب بما يلي:

- تخفيض معدلات التعريفة الجمركية والحواجز غير الجمركية وتقليل الاعتماد على تراخيص الاستيراد.

- اعادة هيكلة التعريفة الجمركية بغية تبسيطها وربطها بنظام الاصلاح الضريبي ، حيث تم استحداث ضريبة ذات قاعدة عريضة كضريبة القيمة المضافة في المغرب وتونس والأردن ، وضريبة المبيعات في مصر.

---

[1] ذكاء مخلص الخالدي، دور السياسات التجارية في تنمية المنطقة، مرجع سابق، ص 30

[2] ذكاء مخلص الخالدي، **تسهيل التجارة من منظور تنموي :تحديات النمو الاقتصادي**، اجتماع الخبراء حول "تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت"، 2011،ص30-31.

[3] نفس المرجع، ص31.

- الغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية واعتماد قابلية تحويل العملة للعمليات الجارية، مما يزيد من قدرات المنتجين المحليين من استيراد السلع الوسيطة ومدخلات الانتاج بالأسعار العالمية على المنافسة الدولية.

- خصخصة المؤسسات الانتاجية للقطاع العام فيما يخص الاستيراد وتصدير السلع وبعض المواد الخام.

➢ وفيما يخص تنفيذ استراتيجية تنويع الصادرات قامت مجموعة من الدول العربية وهي : مصر ،الأردن، تونس والمغرب والدول الخليجية بتقديم عدد من الحوافز :

- نظام Drawback والذي يقضي بإرجاع الرسوم الجمركية المستوفاة على واردات السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج الموجه للتصدير .

- نظام اعفاء الاستيراد المؤقت والذي يقضي باستيراد السلع الخام كالمنسوجات من الدول العربية ثم يتم تصميم الملابس وخياطتها ويعاد شحنها للدول المستهلكة وتستفيد الدول المصنعة بالقيمة المضافة (أجور العمال) هذا النظام قائم في كل من المغرب وتونس والامارات.

- منح المؤسسات التي تصدر انتاجها بالكامل أو غالبيته إعفاءات ضريبية على الدخل والأرباح واعفاءات ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح.

- اقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير من اجل جذب الاستثمارات والمهارات الانتاجية الأجنبية حيث توجد مناطق حرة في كل من : مصر، لبنان، تونس، المغرب، الأردن، الامارات، جيبوتي ،الكويت ،اليمن وسورية.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتبر نظمها التجارية متحررة فقد بدأت بتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة منذ سنة 2003 فيما بينها بواقع 5% وذلك في اطار الاتحاد الجمركي الخليجي، هذا وقد شكل تحرير التجارة الخارجية في اطار الاصلاحات التي قامت بها الدول العربية عاملا شديد الاهمية في تنويع القاعدة الانتاجية العربية وتوجيهها نحو التصدير مما يحرك النمو الاقتصادي لهذه الدول.[1]

- وعلى صعيد السياسة التجارية للدول العربية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وفي إطار مبادرة الولايات المتحدة لإبرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الدول العربية، وقعت كل من الأردن (عام 2001) والمغرب (عام 2004) اتفاقية تجارة

[1] جمال الدين زروق، **تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية**، دراسات اقتصادية ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص15-17.

حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت البحرين من جانبها بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2004.[1]

وفي إطار جولة المفاوضات التجارية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، والتي أطلق عليها "جولة الدوحة" التي بدأت منذ عام 2002 ، حيث تشارك الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وكذلك الدول العربية الأخرى التي هي بصدد الانضمام في هذه المفاوضات ، وكان من المتوقع أن تتوصل جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتفاق شامل لتحرير التجارة العالمية في شتى مجالات السلع والخدمات بحلول عام 2005 ، إلا أن المراجعة النصفية لجولة الدوحة والتي تمت في جويلية 2004 ، تمخض عنها اتفاق يقر أن موعد الانتهاء من جولة الدوحة لن يكون بالإمكان الالتزام به ، غير أن السلطات التفاوضية للدول الأعضاء الرئيسية في المنظمة لديها تفويضات من سلطاتها التشريعية الوطنية تنتهي مدتها مع نهاية عام 2006 ، الأمر الذي سيجعل هذا الموعد آخر موعد ممكن للانتهاء من مفاوضات جولة الدوحة، ومن ثم التوصل إلى اتفاق شامل ومن أهم الموضوعات المطروحة للمفاوضات إلغاء الدعم المقدم للزراعة وبوجه خاص في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ونفاذ السلع المصنعة إلى الأسواق، وتحرير تجارة الخدمات، وتيسير التجارة وقد تكون لنتائج هذه المفاوضات انعكاسات ايجابية على الصادرات العربية الإجمالية مستقبلاً.[2]

بالنسبة لصادرات الدول العربية للمنسوجات والملابس فبعد مضي سنتان منذ منذ جانفي 2005 على نهاية العمل بنظام الحصص المفروضة على صادرات الدول النامية للمنسوجات والملابس ، تأثرت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية لهذه المنسوجات وهي الأردن وتونس ومصر والمغرب، حيث فقدت جزءاً من حصصها التصديرية إلى أسواقها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، بينما حافظت على حصص صادراتها وفي بعض الأحيان ارتفعت صادراتها إلى أسواق الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص زيادة صادرات كل من مصر والأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء الإعفاءات الممنوحة في إطار مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بتطوير القدرة التنافسية للصادرات العربية للمنسوجات والملابس فيعتمد هذا الموضوع على العمل على مستويين أولهما، يتعلق بخفض تكاليف العمالة ورفع الإنتاجية، والمستوى الثاني يتعلق بالنفاذ إلى مستلزمات الإنتاج رخيصة الأسعار نسبياً، فالمستوى الأول وهو خفض تكاليف العمالة تنبع أهميته بالنظر إلى كون تكاليف العمالة في قطاع المنسوجات والملابس في دول مثل تونس والمغرب تعتبر أعلى من الدول الأسيوية المنافسة لهما كذلك فإن إنتاجية العمالة العربية تعتبر أقل من إنتاجية العمالة الآسيوية، وبصفة خاصة في مصر التي لا تزال صناعة المنسوجات خاضعة لسيطرة القطاع العام وما ينتج عنه من ضعف الاستثمارات وكثافة العمالة الزائدة.

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي،2005،ص12.

[2] نفس المرجع،ص13.

أما فيما يخص المستوى الثاني وهو النفاذ إلى مستلزمات الإنتاج رخيصة التكلفة، فتشكل المواد الأولية (كالقماش والخيوط) حوالي 60 في المائة من تكلفة القطعة الواحدة للملابس المصنعة حسب دراسات البنك الدولي ، غير أن الدول العربية كتونس والمغرب تفرضان رسوماً جمركية عالية نسبياً على هذه المستلزمات، بالإضافة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بفرض قواعد منشأ تفضيلية معقدة وصعبة نسبياً أمام المنتجات العربية التي تتمتع بإعفاءات في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مما يساهم بدوره في رفع تكلفة الإنتاج فيهما.

وفي جانب آخر، يلعب الموقع الجغرافي وقربه للدول المصدرة للملابس الجاهزة من أسواقها الرئيسية كالاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في تعزيز الصادرات العربية غير أن الدول العربية المصدرة للملابس لم تنجح بعد في تعظيم استفادتها من الميزة النسبية المتاحة لديها في جانب القرب الجغرافي من أسواقها التصديرية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، حيث لا يزال قطاع صناعة الملابس يحتاج إلى الاستثمارات الضخمة لتطوير التقنية والمهارات فيه، بالإضافة إلى تسريع تيسير التجارة والنقل مع دول الشمال والابتعاد عن تصنيع الملابس ذات القيمة المضافة المتدنية والتي تصنعها الدول الآسيوية بتكلفة أقل ، وفي المقابل فإن التخصص في صناعة ملابس الجودة والموضة الموسمية والتي تعتمد على سرعة التصنيع و ايصالها إلى أسواق مستهلكيها في أوقات قصيرة سيحدث نقلة نوعية في صناعة الملبوسات العربية، وبالتالي زيادة ملحوظة للصادرات العربية لهذه السلع إلى أسواقها الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أيضا[1].

المطلب الثالث: الدول العربية وسياسة تسهيل التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

كانت الدول العربية التي وقعت على اتفاقيات الجات بعد جولة الأوروغواي محدودة العدد وهي: مصر، تونس، الكويت، المغرب، موريتانية، البحرين، الإمارات، وقطر، إلا أن التطورات التي حصلت أو ستحصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلت بعض الدول العربية تعيد النظر في موقفها من تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية، لذلك من المتوقع أن تنضم دول عربية أخرى إلى المنظمة العالمية للتجارة. ومن المتوقع أن يترتب على تنفيذ اتفاقية جولة أوروغواي آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول العربية ومن المتوقع أيضاً أن تختلف هذه الآثار من دولة لأخرى، تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي، واختلاف الهياكل الإنتاجية وموقفها من هذه الاتفاقيات ومن أهم الآثار المتوقعة على المستوى القطاعي لاتفاقيات جولة الأوروغواي تلك الآثار المرتبطة بتحرير التجارة التدريجي في السلع الزراعية والسلع الصناعية أو في تجارة الخدمات.

الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة

[1] **التقرير الاقتصادي العربي** الموحد، صندوق النقد العربي،2006،ص163

تعتبر منظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة ، يحكمها أعضاؤها ومقرها الرئيسي في جنيف وهي وريثة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة بالجات(GATT)وخليفتها وتعتبر الضلع الثالث في مثلث النظام الاقتصادي العالمي والذي يشمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

أولا: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade)

هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن الجات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو[1].

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة " الجات " و التي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 م ثلاثة مواد لتلبية مطالب الدول النامية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي :

- تحرير التجارة.
- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية.
- الحماية من خلال التعريفة الجمركية.

و هكذا فإن الغرض الأساسي من إنشاء الجات هو توسيع التجارة الدولية و تمكين الدولة العضو من النفوذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية و ما يتحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية و بين تدفق و استقرار التجارة الدولية ، و لتحقيق هذا الهدف يلتزم الأعضاء بنوعين من الالتزامات:

أ– التزامات عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية و التي تطبق على كافة الأعضاء ، عدا بعض المرونة الممنوحة للدول الأولى بالرعاية ، و المعاملة الوطنية و الشفافية.

---

[1] **منظمة التجارة العالمية** ،مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك،2003،ص4.

ت- التزامات محددة و يقصد بها قيام الدولة بتثبيت كل أو بعض بنود تعريفتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفة الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى و تعويض المتضررين منهم نتيجة التغيير و ذلك وفقا لنصوص الاتفاقية . و هذه الاتفاقية تختلف من دولة لأخرى و ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية.

لقد أُنشأت اتفاقية الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور، ومع عدم خروج هذا الميثاق إلى حيز التنفيذ، تحولت الجات إلى سكرتارية تقترب كثيرا من أن تكون منظمة دولية، ولكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات حول تحرير التجارة الدولية، وبقيت هكذا إلى أن أعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995.[1]

وتهدف هذه الاتفاقية لتحقيق النقاط التالية:[2]

- إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضى الى رفع مستويات المعيشة و تحقيق مستويات التوظيف الكامل فى تلك الدول.
- تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في الدخل القومي.
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية و العمل على تطويرها.
- تنمية و توسيع الانتاج و المبادلات التجارية السلعية و الخدمية.
- تشجيع انتقال رؤوس الاموال بين الدول.
- سهولة الوصول الى الاسواق.
- تشجيع التجارة الدولية من خلال ازالة القيود و الحواجز.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية –من أوروجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005،ص19.

[2] سماح سيد احمد، **اهداف اتفاقية الجات و مبادئها و جوالاقا، قسم السياسة والاقتصاد** ،جامعة القاهرة، على الموقع الالكتروني: -http://african research.com، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

ثانيا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات (جولة الأورجواي1986-1994) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 01-01-1995 اسم منظمة التجارة العالمية (wto) فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي نشأت عام 1947 م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية .[1]

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية . النتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان، فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم .

وهذا ما يحقق إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام. وكذلك الثقة أي أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنه يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم[2].

ثالثا: المهام المناطة بمنظمة التجارة العالمية

لقد تضمنت نتائج جولة أوروغواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي أولي المهام التالية:[3]

أ- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فيها.

ب- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

ج- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي.

---

[1] إبراهيم الناصر، **منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها** ،جامعة ال سعود على الموقع الالكتروني: *faculty.ksu.edu.sa*، *تاريخ الاطلاع: 19-03-2013،ص3.*

[2] **المنظمة العالمية للتجارة**، على الموقع الالكتروني: http://www.wtoarab.org، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

[3] إبراهيم العيساوي، **الجات وأخواتها –النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002،ص36.

د– متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

ه– التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

رابعا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة والقاسم المشترك لجميع الاتفاقات التي تشرف على تطبيقا ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلعGAT ، أو التجارة في الخدمات GATS ، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية TRIPS، وسنذكر هذه المبادئ في التالي: [1]

أ– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية .

ب– مبدأ الشفافية: يقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين ، والأنظمة ، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .

ج– مبدأ تخفيض العوائق التجارية: يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار علي تخفيض عوائق التجارة مثل) الحصص ، الرسوم الجمركية ... إلخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

د – مبدأ المعاملة بالمثل: يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

---

[1] فهد بن يوسف العيتاني، مدى آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الاعمال النسوي، جامعة الملك سعود، على الموقع الالكتروني: http://faculty.ksu.edu.sa ،تاريخ الاطلاع: 17-03-2013 ،ص12.

ه- مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية: إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، حيث تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا .

و- مبدأ المعاملة الوطنية : ويقضى هذا المبدأ في جوهرة بعدم التمييز بين المنتجات المحلية والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية ، أو الضرائب ، أو المواصفات القياسية ، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية.

تقوم منظمة التجارة العالمية عن طريق أحكامها واتفاقياتها بتغطية مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي : تجارة السلع وعددها 7177 سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT94)، وتجارة الخدمات وتشمل 12 قطاعاً رئيسيا و155 قطاعاً فرعيا وتحكمها اتفاقية الـ (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS)وهذه الاتفاقيات الثلاث هي محور اتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO)، كما يحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من 60 اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم (مطبوعة حاليا في 34 مجلداً) ، وأهمها (28) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل : (في مجال السلع : الزراعة ، المنسوجات والملابس ، العوائق الفنية أمام التجارة ، الصحة والصحة النباتية ، الفحص قبل الشحن ، شهادات المنشأ ، تراخيص الاستيراد ، الإجراءات الوقائية الخاصة ، مكافحة الإغراق، التجارة ، وفي مجال الخدمات (6 اتفاقيات) ، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها[1].

الفرع الثاني : الدول العربية واجراءات تيسير التجارة

يعتبر تيسير التجارة موضوعًا شديد الأهمية من حيث تنوعه وهو يحمل فوائد محتملة لكل من الأنشطة التجارية والحكومة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، يشتمل هذا الموضوع على قضايا سياسية واقتصادية وتجارية وإدارية وتقنية وتكنولوجية فضلا عن قضايا مالية تغطيها كلها الجمارك على الحدود ويجب أخذها في الاعتبار حين يضع البلد أو الإقليم استراتيجيته لتيسير التجارة.

إن المحتويات التي غالبًا ما تكون عالية التقنية لتدابير تيسير التجارة تتطلب مشاركة وتدخل من قبل ممارسين وإداريين ذوي خبرة ، ولقد أثيرت مسألة تيسير التجارة في عام 2001 حين وضعها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية على جدول أعمال التنمية المعتمد في الدوحة من أجل توضيح وتحسين قواعد التجارة المتعددة الأطراف التي تنظم الشفافية وعمليات الجمارك وتجارة المرور العابر (الترانزيت) .

[1] مرجع سابق، ص3

أولا: مفهوم تيسير التجارة : في شهر جويلية من سنة 2004، توصلت منظمة التجارة العالمية إلى توافق صريح في الرأي لبدء مفاوضات بشأن تيسير التجارة على أساس المبادئ والقواعد المنصوص عليها إن الآخذ بنهج منسق لإيصال المساعدة التقنية وبناء القدرات دعماً للمفاوضات وما (حزمة تموز/ يوليه 2004 بعدها ولفهم وتنفيذ سياسات تجارية وطنية وتدابير للتيسير يشكل الأساس لنجاح المفاوضات

والأهم من ذلك أن الوكالات الحكومية والمشاريع والشركات التجارية التي تهتم اهتمامًا مباشرًا بتحسين المعاملات التجارية على الحدود تحتاج إلى التعاون في تخطيط وتنفيذ تدابير الإصلاح والابتكارات والقواعد التنظيمية . وقد برهنت التجربة على أن الشراكات بين العام والخاص لها أهمية حيوية في ال تحديد الدقيق لمتطلبات التجار والحكومة وفي تنفيذ أية تدابير وطنية أو دولية ذات صلة لتحسين المعاملات على الحدود[1].

إن أي إجراء يعمل على تسهيل معاملة تجارية ويؤدي إلى تقليل الوقت والتكلفة في دورة المعاملة هو إجراء يناسب تيسير التجارة وهذا يمكن تحقيقه من خلال إجراءات وعمليات أكثر كفاءة – تزيد من القيمة دون زيادة متناسبة في التكلفة، و/أو من خلال إزالة أي عبء لخسارة اقتصادية أو أوجه إسراف.

ولذلك فإن تيسير التجارة قد تشمل تدابير تتعلق بالآتي :

أ. الشكليات والإجراءات والمستندات واستخدام رسائل نمطية وإلكترونية للمعاملات التجارية .

ب. حركة مادية أسرع للبضائع من خلال إجراء تحسينات في أجهزة الجمارك) شفافة يمكن التنبؤ بها وموحدة وفي الإطار التنظيمي والبنية الأساسية للنقل والاتصالات، فضلا عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأتمتة الجمارك.

ج. مناقشة ونشر المعلومات المتصلة بالتجارة في حينه على كل الأطراف المعنية) التجار، المشاريع، مقدمو الخدمات والوكالات الحكومية(، وذلك مثاليًا من خلال إنشاء آلية للتشاور، مثل هيئة لتيسير التجارة)

أما الأهداف الأساسية فهي تبسيط وتوحيد المستندات والإجراءات والعمليات بغية تنسيق الجمارك والممارسات المحلية) التنظيمية والتجارية (تمشيًا مع الاتفاقات المتعددة الأطراف، سواء المعايير التجارية المُلزمة) مثل قواعد منظمة التجارة العالمية واتفاقيات المنظمة الجمركية العالمية (أو الطوعية) مثل الأعراف والممارسات الموصى بها لغرفة التجارة الدولية[2].

---

[1] أحمد خليل حماد، **تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية**، اجتماع الخبراء حول" تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا"، بيت الأمم المتحدة-بيروت يومي: 1-2مارس2011 ، ص3-4.

[2] دليل تيسير التجارة، الجزء الثاني، **ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية تيسير التجارة**، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، الأمم المتحدة، نيويورك 2006،ص 8.

ثانيا: المجالات والمواضيع المقترحة في مجال تيسير التجارة [1]

وقد تم اقتراح مجموع المواضيع من قبل مجموعة من الأعضاء في مجال تسهيل التجارة نذكر منها:

أ- حرية عبور الترانزيت :"تتضمن التوصيات التي قدمت لمراجعة وتحسين هذه النقطة مقترحات في مجالات توحيد الرسوم المطلوبة في الترانزيت، تحديد مسارات وتوقيتات الترانزيت، المراجعة الدورية للمتطلبات والرسوم فيما يتعلق بنقل الترانزيت.

ب – الرسوم والإجراءات المتصلة بالتصدير والاستيراد: وتم تقديم مقترحات في مجالات إتباع آلية الإفراج المسبق عن البضاعة، اعتماد آلية النافذة الواحدة، المراجعة الدورية للرسوم والمتطلبات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير، ترسيخ التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة داخل الدولة العضو، وأيضًا فيما بين الدول المجاورة، إتباع والاسترشاد بالمعايير الدولية، الحد من استخدام مخلصي الجمارك، اعتماد آلية لتسهيل حركة بضائع التجار المرخص لهم.

ج- نشر وإدارة التشريعات ذات العلاقة بالتجارة: وقد تضمن تقديم مقترحات لتحسين هذه النقطة في مجالات نشر القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة والمؤثرة على حركة التبادل التجاري، نشر إجراءات التقاضي، إنشاء نقاط اتصال وإجابات الاستفسارات، الإبلاغ عن القوانين ذات الصلة بالمعاملات التجارية.

ولكن بسبب تنوع المقترحات المقدمة من الدول المتقدمة والنامية والتعديلات التي جرت عليها أخذت المقترحات شكل التزامات وعبرت الكثير من الدول النامية والأقل نمواً عن قلقها ومخاوفها من هذه التطورات لأنه يصعب عليها الالتزام ببعضها إما لضعف البنى التحتية أو القدرات البشرية أو الفنية .

من الجدير بالذكر أن معظم دول العربية العضو في الاسكوا(لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)* باستثناء فلسطين ، ونذكر على وجه الخصوص مصر، لبنان، الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي قامت بجهود حثيثة منذ تسعينات القرن الماضي لتحقيق تسهيل التجارة استجابة لمتطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات الثنائية

---

[1] أحمد خليل حماد، مرجع سابق، ص5.

* أسست لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (يونيسكوا أو إسكوا) عام 1973. وقد أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التابع للأمم المتحدة بقرار 1818 (LV) كبديل لمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (يونيسوب). وقد تبدل الاسم عام 1985، تضم 14 بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن والسودان.

مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وعضويتها في منطقة التجارة العربية الحرة من جهة ، واستجابة لدعوات منظمات دولية مثل الأونكتاد* واقليمية مثل الاسكوا وجامعة الدول العربية من جهة أخرى.

ثالثا: السياسات العربية في مجال تسهيل التجارة

اتخذت الدول العربية عدداً من الاجراءات نحو الاصلاح الاقتصادي في مجالات الخصخصة ،تحفيز مساءلة القطاع العام وجعله أكثر كفاءة ، تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي و تطوير مناخ الاعمال والاستثمار.

بالرغم من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ومدراء الجمارك بشأن التعامل مع القيود والعوائق غير الجمركية في الدول العربية والتي تواجه تطور وتنمية التجارة الخارجية العربية ، توجد مجموعة من المعوقات الجمركية مثل: معدلات تعرفة جمركية مرتفعة والتي تفوق 19 %، كثرة الحواجز على الحدود، الافراط في عدد الوثائق المطلوبة، عدم وجود نظام منسّق للنقل، نقص في الشفافية حول المعلومات الخاصة بالتجارة و إجراءات ومتطلبات رخص غير واضحة ومطابقة، فضلا عن المعوقات غير الجمركية.

حيث قامت الدول العربية في سياق اصلاحاتها المتعلقة بتحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي بالعديد من الإجراءات لتخفيض العوائق التجارية، منها:

-أ- خفض التعريفات الجمركية وتقليص العوائق غير الجمركية مثل ما فعلت كل من :الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، الضفة الغربية وغزة، سوريا وتونس.

-ب- تعزيز التقدم في تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية والاقليمية:

- اتفاقيات تحرير التجارة مع الولايات المتحدة/ الأردن، المغرب و البحرين.
- اتفاقية أغادير / المغرب، الأردن، تونس ومصر.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

-ج- تعزيز التقدم في تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف.

أ- أهمية نظام النافذة الواحدة

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد تم إنشاءه كهيئة حكومية دائمة في عام1964 ، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية.

لقد أصبح من المطلوب إنشاء نظام النافذة الواحدة لتسهيل التجارة، حيث يسمح هذا النظام لجميع الأطراف المعنية بحفظ آم من البيانات والوثائق بهدف توفير جميع المتطلبات الخاصة بالاستيراد والتصدير والترانزيت وخفض الوقت والتكاليف وتحقيق الشفافية وتوزيع الموارد بشكل أفضل وتسريع عملية التخليص الجمركي ورفع وتيرة كفاءته، كأن تقوم سلطة الجمارك بإعداد كافة البيانات المتعلقة بالتجارة أو إيجاد نظام للمعلومات آما هو معمول به في سنغافورة وغيرها من الدول التي أقامت العديد من التجارب وتقدم هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار زهيدة للمستخدمين من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص أو أن يقوم أحدهم بتمويل هذه الخدمة ليكون استخدامها إجبارياً أو اختياريا حسب النموذج الذي تختاره الدولة.

إن الدول العربية بحاجة إلى تنسيق أكبر بينها وبين المنظمات الدولية كالإسكوا وخاصة في مجال تنفيذ النافذة الواحدة في كل من هذه الدول واستخدام المهارات والخبرات الفنية المتراكمة لتفعيل أدوات وسياسات تسهيل التجارة بين الدول العربية ذاتها وككتلة إقليمية مع أقاليم العالم المختلفة لتنفيذ مشاريع تعمل على تسهيل التجارة العربية البينية وحفز صادراتها بداخل وخارج المنطقة من خلال التجارة مع دول العالم المختلفة وتمكين الوصول إلى الأسواق غير العربية وبالتالي تحفيز التنمية الصناعية المحلية.

قامت العديد من الدول العربية بإنشاء ما يسمى بالنافذة الموحدة للمستثمرين لتسهيل إجراءات الاستثمار فيها مما كان له الأثر الجيد على تحسين سير معاملات المستثمرين .أما بالنسبة للتجارة فلا يزال الوقت والعمليات والإجراءات اللازمة سواء للحصول على التصاريح والرخص والإجراءات الجمركية والوثائق المتعددة وغير اللازمة أحيانا معيقا لانسياب البضائع والسلع من دولة إلى أخرى .المطلوب الآن هو إيجاد نافذة موحدة للتجارة في كل من الدول العرب على غرار النوافذ الاستثمارية كخطوة أولية نحو تحسين كفاءة التجارة والتقليل من آلفتها فعلى الرغم من أن الدول العربية قامت بتخفيض التعريفات الجمركية وتقليص العوائد غير الجمركية وتعزيز التقدم في تحليل التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية كاتفاقية تحرير التجارة ما بين الولايات المتحدة وكل من الأردن والمغرب والبحرين، واتفاقية أغادير بين الاتحاد الأوروبي والمغرب والأردن وتونس ومصر، واتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، غير أن الوقت المستغرق في العراق مثلاً يفوق المائة يوم لإجراءات التصدير ويصل إلى مائة يوم لإنهاء إجراءات الاستيراد، ويليها في ذلك السودان التي يقارب الوقت المستغرق للاستيراد فيها 57 يوم والتصدير 40 يوم، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر هذه الدول كفاءة بالنسبة للوقت المستغرق للاستيراد والتصدير والذي يصل إلى 12 يوما آما أن تكلفة الاستيراد والتصدير) دولار لكل شحنة)تصل ثلاثة آلاف وأربعمائة دولار في العراق، يليها السودان وسورية والجزائر .وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول

العربية كفاءة في هذا المجال، حيث تقل كلفة الاستيراد والتصدير فيها عن خمسمائة دولار لكل شحنة يليها من حيث الكفاءة تونس وهي البلد الصناعي الأول في العالم العربي إذا لم تحتسب الصناعات النفطية[1].

ب- اجراءات الدول العربية في مجال تسهيل التجارة : [2]

يمكن اجمال السياسات الداعمة لتسهيل التجارة في الدول العربية فيما يلي:

- تحديد الحاجات والاولويات (الوطني والإقليمي) في المنطقة العربية.
- رصد آخر التطورات في مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع الدول العربية.
- رسم أطر شاملة لتسهيل التجارة وضمان تطبيقها على جميع منافذ الدخول
- النظر في تبني المعايير العالمية والاتفاقيات المتعلقة بتسهيل التجارة
- متابعة مستمرة وتقوية الروابط بين البعثات العربية في جنيف
- السعي الفردي/ ا لجماعي لتعزيز تسهيل التجارة و السعي للحصول على المساعدة التقنية

وبناء القدرات عن طريق:

- الاستفادة من جهود المنظمات الدولية
- زيادة تبادل المعلومات (الوطني والإقليمي)
- تنسيق التطبيقات والإجراءات المستخدمة بين سلطات الجمارك العربية

- تقوية الروابط بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالأخص مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من وجود أنظمة الكترونية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وادخال تطبيقات النافذة الموحدة.

---

[1] هدى عباس، **التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا،2009،ص 6-7.

[2] نائلة حداد ، **الاسكوا وتسهيل التجارة الحاجات والأولويات وبرامج العمل** ، ورشة العمل الاقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، القاهرة: 11-12 جويلية 2007،ص6-7

- خفض عدد الاجراءات، الوثائق، وا لتواقيع لضمان توفير الوقت وخفض الكلفة.
- تطوير البنى التحتية في المرافئ والنقل.
- إدخال اجراءات فعّالة لتخمين وإدارة المخاطر، والأمن .
- ضمان نوعية الخدمات ألمقدمة للمستوردين والمصدرين.

المبحث الثاني: السوق العربية المشتركة

كانت الدول العربية في محاولاتها المتعثرة تسعى لإنجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهذا معناه الاندماج الاقتصادي الكامل بكل ابعاده وبكل ما يعنيه من تحقيق مكاسب لصالح الدول الاعضاء. وهذا بحد ذاته عامل وعي وادراك لم ستجلبه هذه الوحدة من منافع ومزايا وقوة لهذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وعلى صعيد التنمية والتقدم والازدهار لشعوبها، من أكثر الجهود بالغة الاهمية التي قامت بها الدول العربية نجد السوق العربية المشتركة رغم تعثرها إلى انها تبقى خطوة جريئة في سبيل الوصول للتكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية العربية ما قبل السوق العربية المشتركة

في هذا المطلب سنتعرض أهم الاتفاقيات التي سبقت انشاء السوق العربية المشتركة ودورها في وضع الخطوات الأولى والأساس الذي قامت عليه هذه السوق والمبادئ الرئيسية لكل اتفاقية حيث نجد ان اول اتفاقية اقتصادية وقعت عام 1953 وعرفت باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ثم تلتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والموقعة عام 1962 والتي كانت اللبنة الأولى نحو بناء السوق العربية المشتركة.

الفرع الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية 1953 :

رغبة في تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري والجمارك

وأمور الزراعة والصناعة فقد قامت كل من :الأردن ،سوريا، العراق، مصر، السعودية ،اليمن، ليبيا ولبنان بتوقيع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية في 7 سبتمبر 1953 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على ما يلي:[1]

- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول "أ" الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة.

- معاملة المنتجات الصناعية العربية والتي يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة والمدرجة في الجدول "ب" الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتخضع إلى تعريفة جمركية مخفضة بنسبة 25% من التعريفة العادية المطبقة في البلد العربي المستورد.

- عدم اخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والمستوردة في بلد طرف آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية في البلد المستورد.

- معاملة البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية.

- عدم الإخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة والتي ستبرم في المستقبل بين البلاد العربية من مزايا أخرى.

- عدم تطبيق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومي.

- إن البضائع الممنوع استيرادها أو التي يمنع استيرادها إلى أراضي أحد الأطراف المتعاقدة بموجب الأنظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الأراضي الأخرى ما لم يكن قد استحصل على إذن سابق لنقلها (بطريق الترانزيت) إلى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركي، ولا تعاد البضاعة إلى البلاد التي صدرتها.

- وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد أحد الأطراف المتعاقدة إذا استوردت إلى أراضي أحد المتعاقدين الآخرين وتكلف الدوائر الجمركية في البلد المستورد بإرجاعها إلى البلد المصدر.

- تعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقاً للأنظمة المرعية والقواعد الجمركية في البلد الذي تمر عبره تجارة الترانزيت.

---

[1] **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية 1953** ، منتدى الحقوق، جامعة المنصورة ، مصر، على الموقع الالكتروني: http://www.f-law.net، تاريخ الاطلاع: 05-02-2012.

- ويعتبر نقلاً بالترانزيت عبر الأراضي التابعة لبلد أحد الأطراف، نقل البضائع والأمتعة الشخصية أيا كان منشؤها، سواء انتقلت من واسطة نقل أخرى أم لم تنقل أو أودعت المستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ، مما يؤلف نقلاً كاملاً يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت.

- ويعتبر كذلك نقلاً بالترانزيت نقل المواشي والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الأطراف المتعاقدة إلى بلد الطرف الآخر وذلك وفقاً للأنظمة المرعية.

- إن البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر أراضي أحد المتعاقدين لأراضي دولة ثالثة، يجب تصديرها أو سحبها من الجمارك ضمن ثلاثين يوماً من دخولها الجمرك وإذ لم يحصل ذلك تصادر البضاعة وتباع بالمزاد العلني أو تتلف حسب القوانين المرعية.

- يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الأخرى.

- يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الأخرى المرتبطة بها.

- تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها. وتسرى في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

- يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها إلا إذا أبلغ الأطراف المتعاقدة الأمين العام لجامعة الدول العربية خطياً قبل شهرين على الأقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية رغبته في التعديل أو عدم التجديد ويقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ ذلك إلى الدول الأخرى المنضمة، وتبقى سارية المفعول بشأن الأطراف المتعاقدة الأخرى ويبقى حكمها سارياً في شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التي قدمت قبل نهاية المدة المذكورة.

الفرع الثاني: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية1962

في يوم 2 فيفري من سنة 1957 ، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بإقرار مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، فبعد مشاورات دامت أكثر من ست سنوات أودعت خمس دول عربية وهي: الأردن ،العراق ،الكويت ، مصر وسورية وثائق تصديق هذه الاتفاقية ليتم بعدها التوقيع على هذه الاتفاقية في 6جوان من عام 1962 ومن ثم تصبح سارية المفعول اعتباراً من تاريخ 23أفريل 1964 ثم ارتفع عدد الدول العربية المنضمة لهذه الاتفاقية إلى 13 دولة حتى سنة 1980

وذلك بعد انضمام كل من اليمن الشمالي ثم الجنوبي ، السودان ، ليبيا ، الإمارات ، الصومال ، موريتانيا ، فلسطين ، تجدر الاشارة إلى أن عضوية مصر في هذه الاتفاقية قد جمدت بعد توقيعها على اتفاقية العار كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978 مع الكيان الصهيوني ،وقد انيطت السلطة العليا في إدارة هذه المنظمة بمجلس الوحدة الاقتصادية المكون من ممثلين دائمين للدول العربية الأعضاء والذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء بعد إصدارها، و يتألف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:[1]

أولا- المجلس: وهو الجهاز التشريعي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويمثل أعلى سلطة فنية ويتكون من وزراء الاقتصاد أو التجارة أو المالية في الدول العربية الأعضاء.

ثانيا -اللجان الدائمة والمؤقتة: وهي اللجان المنبثقة عن المجلس، ويتحدد دورها في التمهيد الفني، وإعداد الدراسات الضرورية لاتخاذ المجلس قراراته.

ثالثا- الأمانة العامة: وهي الجهاز القائم على تنفيذ ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس.

وقد نصت الاتفاقية على قيام وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية الأعضاء من أجل ضمان المساواة ، حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات والإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت وحقوق التملك، ويتم ذلك عن طريق إقامة منطقة جمركية واحدة بين الدول الأطراف في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذا توحيد سياسات التجارة الخارجية وتشريعات العمل والضرائب والرسوم ، وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات النقدية والمالية في الدول العربية الاطراف من أجل الأسس المنطقية المؤدية لإقامة عملة نقدية موحدة فيما بيها، لهذا قام مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية باتخاذ مجموعة من القرارات والخطوات كان أهمهما على الإطلاق القرار رقم (17) بتاريخ 13-8-1964 والذي يقضي بإنشاء سوق عربية مشتركة يبدأ العمل بأحكامها اعتباراً من مطلع عام 1965م وتحقق على مراحل تنتهي في نهاية 1974[2].

لقد اعتمدت صيغة مرحلية متدرجة للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية، وحددت لذلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي من شأنها الوصول إلى هذا الهدف، وذلك من خلال تحقيق الحريات التالية:

---

[1] **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة القطرية: http://www.aljazeera.net/ebusiness/page، تاريخ الاطلاع: 12-03-2012.

[2] رمزي سلامة ، **دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة** - ، ورقة عمل مقدمة إلى: النائب / عبدالوهاب الهارون: رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دراسات وبحوث، مجلس الأمة ، الكويت ،فبراير 2001، على الموقع الالكتروني: http://www.kna.kw/clt/، تاريخ الاطلاع: 18-04-2013.

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حرية التملك والإيصاء والإرث.

ويهدف المجلس إلى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول جامعة الدول تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة.

وقد عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ بداية أعماله وحتى شهر جوان 1980 (35)دورة اصدر خلالها 805 قراراً تنص كلها على كيفية اتخاذ أفضل الصيغ المناسبة لتحقيق العمل العربي المشترك ودفعه نحو تجسيد الوحدة الاقتصادية العربية . هذا بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري من كافة القيود الإدارية والنقدية وإعفائه من الرسوم الجمركية بصورة تامة اعتباراً من بداية عام 1971.

ولقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ببذل جهود حثيثة بغية الوصول لأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على غرار القيام بمشروعات عربية مشتركة في مجالات استثمار الثروات المعدنية والزراعية والصناعية و إقامة مجموعة من الاتحادات العاملة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كذلك على إلغاء جميع أشكال التمييز والحواجز على حركة البضائع داخل نطاق هذه السوق الجديدة الموحدة، وكذا توحيد التعريفات الجمركية للأعضاء تجاه دول العالم الخارجي ,أو بالأحرى إنشاء جدار جمركي حول دول الوحدة الاقتصادية العربية.

ومن أجل بلوغ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم وضع مجموعة من الشروط ضمن المادة الثانية من هذه الاتفاقية كما يلي:[1]

– تنسيق السياسات النقدية والأنظمة والتشريعات والقوانين المتعلقة بها في الأقطار والأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها.

---

[1] حسين وحيد عزيز الكعبي، **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية** ، محاضرة في كلية التربية، جامعة بابل، العراق، على الموقع الالكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq، تاريخ الاطلاع: 15-3-2013.

- تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافئ الفرص من أجل تجنب ازدواج الضرائب والرسوم على مواطني الدول العربية الأطراف في هذه الاتفاقية.

- أن تجعل الدول الأطراف أقطارها لمنطقة جمركية واحدة وتقيم جدار جمركي موحد فيما بينها بحيث تخضع لإدارة واحدة , وتطبق تعريفية وتشريعات وأنظمة جمركية موحدة , بعد أن يتم التوحيد بين التعريفات والتشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منهـــا .

- عقد الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة .

- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة مثل أنظمة النقل والترانزيت في كل منها بها لدى كل دولة عربية عضو في هذه الاتفاقية.

- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والداخلية في كل منها ، وتوحيد التشريعات الاقتصادية بما يكفل للذين يعملون من مواطني الأقطار العربية الأخرى شروطاً متكافئة، كما تعمل على تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي للمعمول بها في كل منها.

- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية بين الأقطار المتعاقدة.

بالرغم من هذه الشروط الموضوعة من طرف مجلس الوحدة العربية إلى ان معظم الدول الأعضاء فيه لم تلتزم بها نتيجة لما يلي:

- عدم تضمن نص الاتفاقية لخطة دقيقة وتفصيلية لتطبيقها بين الدول العربية الأطراف كما أن فترة التطبيق غير محددة.

- لم تكن المادة الثانية من الاتفاقية واضحة بشكل كافي لتبين كيف يمكن أن تشكل الدول الأطراف– منطقة جمركية تحكمها إدارة واحدة .

- اقتصار أهداف هذه الاتفاقية على بعض المظاهر التجارية بحيث لم تمس البنية الاقتصادية إلا قليلاً و لم تنص الاتفاقية على ضرورة أن يؤخذ في الحسبان مستوى التطور والشروط الاقتصادية المميزة وأسواق مختلف الأقطار العربية ، لكي يحفز التكامل نحو جميع أجزاء الوطن العربي ، كما لم يقم مجلس الوحدة الاقتصادية بتخصيص إعانات للدول العربية الأعضاء ذات التطور الاقتصادي المحدود أو الضعيف

- إن حرية انتقال الأشخاص والرساميل غير كافية بتاتا لوضع أساس متين للتكامل الاقتصادي العربي حيث أنها لم تسبقها سياسة واضحة للتنمية مبنية على التخطيط الشامل والاستعداد الكامل لدى الحكومات العربية في قبول انتقال الأيدي العاملة العربية إليها ، وإحلالها محل الأيدي العاملة الأجنبية.

هناك من اعتبر أن القرار رقم 17 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة تجاوزا حيث أن الدول العربية الأطراف أخفقت في تنفيذه لتحرير التبادل التجاري ، فإن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981 والتي سنتطرق لها فيما بعد قد جاءت لتجنب هذا القرار، لا سيما وأن معظم الدول العربية بما فيها دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد وافقت ثم صادقت على هذه الاتفاقية فيما بعد، إن هذه الاتفاقية الأخيرة التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أصبحت هي المرجعية في الوقت الحاضر لتحرير التبادل التجاري وصولا إلى سوق سلعية مشتركة كما سيتبين لنا فيما بعد ونجد القصور وواضح في هذا القرار من جهة أنه لم ينفذ ومن جهة اخرى فهو لا يتضمن على أي اشارة فيما يخص تحرير عناصر الانتاج.[1]

لهذا فإننا نجد أن هذه الاتفاقية بحاجة إلى إعادة النظر في مجال أهدافها وبنودها حيث يستلزم أن تكون وسائل تحقيق الوحدة الاقتصادية أكثر إلزامية على الدول العربية الأعضاء ، وتوفير الهيئات والمؤسسات القومية لتنفيذ ذلك هذا ، إضافة إلى إن أهدافها يجب أن تكون أكثر شمولية وجذرية للاقتصاد العربي والأخذ بنظر الاعتبار خصوصيات بعض الأقطار العربية كدرجة النمو الاقتصادي وسعة السوق والأيدي العاملة ومستوى الدخل القومي .

المطلب الثاني: نشأة السوق العربية المشتركة وأهم مبادئها

تعتبر السوق المشتركة كأحد أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث تلتزم الدول الأعضاء فيها بعد التوقيع على الانضمام لهذه السوق على ما يلي:

- إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية على البضائع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء (وفق قواعد يتفق عليها لتحديد صفة المنشأ الوطني).
- وضع تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء تجاه الدول غير الأعضاء.
- توفير حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج (كالعمل ورأس المال والموارد الاقتصادية) بين الدول الأعضاء دون أية ضرائب جمركية أو قيود كمية.

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط2،مكتبة مدبولي، مصر، 2004،ص104

كما يقوم مفهوم السوق المشتركة على عدة أركان أساسية هي حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء ،تحديد انتقال رؤوس الأموال والأفراد واليد العاملة ،تنسيق السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى اقامة هيئات مستقلة تتولى ادارة عملية التكامل ، وبهذا المنحى فإن السوق المشتركة تهدف في الأساس إلى توسيع حجم السوق ، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الانتاج والاستغلال الجيد للطاقات دون ان ننسى خفض معدلات البطالة وتحسين معدلات التبادل التجاري .

الفرع الأول: نشأة وأهمية السوق العربية المشتركة

إن طرح فكرة السوق العربية المشتركة جاء كنتيجة حتمية للظروف السياسية التي سادت المنطقة العربية في تلك الفترة من تحدي عربي للاستعمار الصهيوني والذي بلغ اوجه خلال تلك الفترة وفي غمرة هذه الروح الجياشة وجدت هذه الاتفاقية طريقها إلى الظهور لإيجاد وحدة اقتصادية شمولية تدعم نداءات الوحدة السياسية التي كان يتردد صداها في أرجاء الأمة العربية ، ولقد ظهرت هذه الاتفاقية في ظل هذه المظاهر و لم تأخذ في الحسبان الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء.

أولا: نشأة السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة الى عام 1964 وقد جاءت تنفيذا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والموقعة سنة 1962، حيث اصدر مجلس الوحدة العربية التابع لجامعة الدول العربية قراراً تحت رقم (17)في 13أوت من عام 1964 يقتضي بإنشاء هذه السوق التي انضمت إليها في البداية أربعة أقطار عربية هي العراق والأردن وسورية ومصر . ثم أعلنت كلا من ليبيا والسودان في عام 1977 رسميا انضمامها إلا إن السودان لم يستكمل الإجراءات الرسمية اللازمة للتصديق على الانضمام ، وبعد ذلك ، أعلنت كل من جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية وموريتانيا وكذلك السودان عن نيتها الانضمام في موعد أقصاه نهاية 1979 أو بداية عام 1980.

خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها عبارة عن منطقة تجارة حرة و لم تتطور الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة بالرغم من تحقيقها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول . ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة الاستسلام بينها وبين الكيان الصهيوني ، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية .

إن الدول العربية مؤهلة أكثر من غيرها لإنشاء سوق مشتركة فيما بينها لأنها تتوفر على مقومات النجاح الأساسية في هذا المجال ، الأمر الذي يستدعي العمل بجدية من أجل الدفع نحو تحقيق هذا الهدف الذي من شأنه تحقيق آمال العرب في الوحدة، حيث أن إنشاء سوق عربية مشتركة أصبح ضرورة .

إذا نظرنا إلى الصعيدين السياسي والاقتصادي نجد ان الدول العربية تعاني من اوضاع حرجة ، ففي المجال الاقتصادي نجد انظمة غير متناسقة و اسواق ضيقة ويخضع انتاجها لمنافسة البضائع الاجنبية وليس لكل نظام منها بمفرده اي وزن تفاوضي او تعاقدي على الصعيد العالمي مع الكتل الاقتصادية الكبرى كما لو كانت كتلة واحدة ، وهي مستهدفة من قبل الدول الصناعية المتطورة، من أجل تعميق تبعيتها لها بأن تبقيها في خانة بلدان (العالم الثالث) التي تعتبر مصدِّرة للخامات والمواد الاولية رخيصة الثمن، ومستوردة للسلع الصناعية المتقدمة مرتفعة الاثمان ، أما في المجال السياسي فنجد ان زرع سرطان الأمة العربية الكيان الصهيوني وتواطؤ مجموعة من الدول العربية معه في التآمر على الدول العربية كان ولا يزال العقبة الأكثر بروزا في طريق الوحدة العربية ، فنجد أن هذه القوى الصهيونية ومن يدعمها قوى عالمية مهيمنة تراهن على بقاء الدول العربية منقسمة من أجل اخضاعها للمصالح الصهيونية والاجنبية وجعل ثرواتها واموالها عرضة للنهب .

اما عمليا فقد أظهرت معظم الدراسات الاقتصادية عدم قدرة الاسواق الصغيرة على الاستيعاب حتى للإنتاج المحلي فأي مصنع فيها ذو انتاجية عالية لا يمكن ان يعمل بكامل طاقته ما لم تتوفر له السوق الكبيرة، كذلك اي زراعة واسعة ومتخصصة لا يمكن ان تقوم وتتطور الا بوجود أسواق لها ثم ان اتساع السوق هذا يساعد على الانتاج بمقياس أعلى وبالتالي يساعد على التخصص في الانتاج، وكلما زاد حجم انتاج المصنع انخفضت التكاليف وبالتالي سعر السلعة المنتج، ومما لا شك فيه بأن المؤسسات الكبيرة التي تضمن تصريف انتاجها في سوق كبيرة هي بكل تأكيد الأقدر في مجال التطور التقني وتحسين طرق الانتاج ومجالات البحث العلمي من المؤسسات الصغيرة، ان زيادة الانتاج وتخفيض اسعار الكلفة وازالة الحواجز الجمركية امام حركتي التصدير والاستيراد في دول السوق ستنعكس ايجابا على اوضاع المواطنين في هذه الدول من حيث رفع مستواهم المعيشي[1] .

ثانيا: أهمية السوق العربية المشتركة

إن الدول العربية لها مقومات السوق الكبيرة من عدة نواحي، حيث أنها تزخر بمختلف الثروات الطبيعية مثل البترول والغاز والمنتجات الزراعية و ثروات بشرية هائلة هي بحد ذاتها توفر سوقا استهلاكية كبيرة للمؤسسات الانتاجية الكبيرة، مع توفر في القوى العاملة على اختلاف مستوياتها اضافة الى توفر رؤوس الاموال العربية خصوصا في الدول النفطية ، ولهذا فإن إقامة السوق العربية المشتركة من شأنه أن يحقق المنافع التالية: [2]

---

[1] **السوق العربية المشتركة حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي**، مجلة الدفاع الوطني، العدد الصادر في :01-04-2002، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، على الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb، تاريخ الاطلاع: 17-06-2013.

[2] حسين حسين شحاتة، **الموجبات الشرعية والاقتصادية لإنشاء السوق العربية المشتركة**، سلسلة بحوث ودراسات فى الفكر الاقتصادي الإســـلامى ، كلية التجارة – جامعة الأزهر، مصر، ص3.

- أ- حرية انتقال العمالة بين الدول العربية وتسهيل ظروف العمل الحر، مما يؤدي لخفض معدلات البطالة بين الشباب العربي .

ب- حرية انتقال رؤوس الأموال واستثمارها فى الدول العربية لما فيه الخير للدول العربية إذا ما توفر المناخ الاستثماري المناسب لجذبها.

ج- حرية انتقال المنتجات والخدمات بين الدول العربية والإسلامية، وإزالة الحواجز المصطنعة بينها.

د- سهولة وانسياب تبادل البيانات والمعلومات الاقتصادية الهامة والنافعة للشعوب ولا سيما بين المنظمات والهيئات والاتحادات التجارية والاقتصادية في الدول العربية و هذا سوف يقوي مواثيق التعاون والتكامل بينهما بما يساهم في تحقيق التنمية .

ه- تحقيق التكامل والتعاون بين أسوق الأوراق المالية (البورصات) بما يساعد على انتقال الاستثمارات والمحافظة عليها وأن تكون في مصلحة الدول العربية .

الفرع الثاني: مبادئ السوق العربية المشتركة

نلاحظ أنه في أحكام القرار 17 لسنة 1964 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة لم تشر أي مادة من مواده إلى ان المقصود هو إنشاء سوق مشتركة في معناها المعروف كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي او إحدى درجاته ، فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة حرة للتجارة، فقد عالجت أحكام القرار حصرا تحرير انتقال السلع الزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول الاطراف دون ان يتضمن أي نص يعالج حرية انتقال عناصر الانتاج الأشخاص ورؤوس الاموال وممارسة النشاط الاقتصادي والعمل والاقامة .

هذا وقد ادخل مجلس الوحدة الاقتصادية اضافة في جانفي 1970 وكانت عبارة عن القرار رقم 411 والذي يتعلق بموضوع التعريفة الجمركية الموحدة وتضمينها للقرار رقم 17 الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة، والنص على تاريخ تنفيذها اعتبارا من 01-01-1973،فنفهم أن المجلس اراد تطوير منطقة التجارة الحرة والانتقال منها إلى اتحاد جمركي وفي هذا السياق سعت اللجنة الجمركية إلى وضع القانون الجمركي الموحد الذي يتألف من 294 مادة لمعالجة كافة جوانب توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الاعضاء إزاء العالم الخارجي ونقصد به هنا اقامة الجدار الجمركي ،[1] ومع هذا فقد اهمل هذا القانون تماما لا لسبب غير ان منطقة التجارة الحرة لم تتحقق بين الدول الاطراف فكيف إذن يتم توحيد التعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.

[1] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص103.

وقد قامت السوق العربية المشتركة على عدة مبادئ أهمها:[1]

- العمل بجدية نحو تحقيق السوق العربية المشتركة في المدة المتفق عليها (10سنوات): حيث يجب القيام بما يلي:

– التدرج في التخفيض بنسبة 25% سنوياً إلى أن يتم تحقيق الإعفاء الكامل بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية العربية و10% بالنسبة للمنتجات الصناعية .

– توسيع نطاق السلع الداخلة في الجداول الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري كل سنة .

– إلغاء جميع القيود الإدارية على السلع المتداولة بين الدول العربية على ثلاث مراحل بحيث يتم هذا الإلغاء بنسبة الثلث في كل مرحلة ، على أن تكون مدة المرحلة الأولى أربع سنوات , وكل من الثانية والثالثة ثلاث سنوات .

- التنسيق الجمركي فما يختص بالسلع المتداولة بين الدول العربية وذلك حسب المراحل الثلاث السابقة بالإضافة إلى التنسيق الجمركي فيما بينها وبين العالم الخارجي أو اقامة جدار جمركي إزاء دول العام الخارجي.

- تنسيق السياسة التجارية العربية بين الدول الأطراف في السوق العربية المشتركة لمواجهة العالم الخارجي ويكون هذا التنسيق على وجه الخصوص في السلع المهمة كالنفط والقطن والفوسفات والكبريت والتمور .
- تنسيق السياسات الصناعية بين الأقطار العربية الأعضاء في السوق , سواء في الصناعات القائمة حالياً أو التي سيتم إنشاؤها فيما بعد مع التركيز على الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة .
- عدم دخول أي دولة عربية عضو في السوق العربية المشتركة إلى أي تكتل آخر خارج هذه السوق إلا بموافقة المجلس الاقتصادي العربي.

وقد اعتبر الكثيرون أن السوق العربية المشتركة بالشكل الذي خرجت فيه شكلت خطوة إلى الوراء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، ذلك أن التركيز فيها تم على التبادل التجاري أكثر من التكامل ،وبالتالي إقامة منطقة حرة للتجارة يجري تنفيذها على مراحل كي تصل إلى اتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء وإقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي.[2]

واذا كانت السوق العربية المشتركة قد قطعت مراحل متقدمة من السير في خطوات متقدمة في مجال إقامة الاتحاد الجمركي، ولاسيما في مجال التشريعات، إلا انه حصل تباطؤ في التطبيق وفي تنفيذ احكام السوق، وكان هذا التباطؤ

---

[1] حسين وحيد عزيز الكعبي، **السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي** ،محاضرة في كلية التربية الأساسية، جامعة بابل العراق ، نظام التعليم الالكتروني على الموقع :http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture_file.aspx?fid=11&lcid=34223 ، تاريخ الاطلاع: 15/01/2013.

[2] جميل طاهر ، **التكامل الاقتصادي العربي : بين الشرق اوسطية والشراكة المتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، المجلد 26، العدد4،1998،ص19.

لظروف عربية عامة ومحلية، اضافة إلى ضعف الارادة السياسية العربية تجاه العمل العربي المشترك، [1]غير أن جامعة الدول العربية سارعت بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية من خلال اجراء تعديل على اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجاري، إذ يتم فيها تحرير التجارة على مدى عشر سنوات يتم خلالها تخفيض تدريجي بنسبة 10 من الرسوم الجمركية سارية المفعول.

لقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي سنة 1998لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و 30% في جانفي 2001 وأخيرا 30% في جانفي 2002 .

تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات ، أما العراق فلا يزال تحت الحصار الاقتصادي ، أما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار . أما ليبيا فقد ألغت الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة .

وفي ظل التغيرات المتسارعة الحاصلة في الاقتصاد العالمي ، وانتشار العولمة بمختلف أنظمتها نجد أنه يجب على الدول العربية تفعيل السوق العربية المشتركة، لأننا في زمن نحتاج فيه إلى كل دقيقة من أجل العمل المستمر لبناء اقتصادنا العربي من خلال السوق العربية المشتركة كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية. ان قيام وحدة اقتصادية، ومن ثم وحدة سياسية بين دول هذه الأمة سينشئ قوة اقتصادية وسياسية لها دورها الفاعل والمؤثر على مسرح الحوادث الدولية.

المطلب الثالث: العقبات والتحديات التي تواجه السوق العربية المشتركة

لقد واجهت السوق العربية المشتركة مجموعة من العثرات أو العقبات والتي جعلت منها خطوة فاشلة في طريق بناء التكامل الاقتصادي العربي ، حيث تكاتفت عدة عوامل ساهم كل منها بصورة أو بأخرى في عرقلة التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية ، ومن ذلك التفاوت الواضح في النظم السياسية والاقتصادية وغيرها وعدم تدارك هذه العقبات بإصدار التشريعات اللازمة لتخطيها ، ومن أجل القاء نظرة شاملة وموجزة عن اهم هذه العقبات التي تواجه جهود إنشاء السوق العربية المشتركة قمنا بتقسيمها إلى قسمين عقبات اقتصادية واخرى غير اقتصادية.

الفرع الأول: العقبات غير الاقتصادية التي تواجه السوق العربية المشتركة

---

[1] خليل التقي ، **تفعيل السوق العربية المشتركة**، صحيفة الوسط البحرينية – العدد 58 – الأحد 03 نوفمبر 2002م .
http://www.alwasatnews.com/58/news/read/120785/1.html، تاريخ الاطلاع: 27-01-2012.

هناك العديد من العقبات والتي نصنفها هنا على أنها عقبات غير الاقتصادية والتي كانت سببا وجيها في تعثر السوق العربية المشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر وجعلت من تحقيق أهداف هذه السوق بالأمر شبه المستحيل نوجزها فيما يلي:

أولا: اختلاف النظم السياسية في الدول العربية وتبعيتها للخارج

إن تعدد الدول العربية واختلاف الأنظمة السياسية السائدة في معظمها وتبعيتها للدول الأجنبية نتيجة حيث أن الكثير من الدول العربية مازالت تحتفظ بروابط ومصالح اقتصادية بدول كبرى او بالأحرى تابعة لها تتيح لهذه الأخيرة أن تمارس ضغوطا من شأنها عرقلة نجاح السوق العربية المشتركة في التطبيق إذا ما وجدت في هذه الاتفاقية مساسا بمصالحها التقليدية في هذه الدولة العربية .

ثانيا: ضعف فاعلية القرار السياسي داخل الدول العربية

لهذا نجد أن ضعف فاعلية القرار السياسي وانعدام روح الالتزام به من جانب الدول العربية المعنية ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغييب الجماهير العربية عن المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (و منها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة) من شأنه طرح قضية بالغة الأهمية وهي غياب الديمقراطية الحقيقية (أي تداول السلطة السياسية بين مختلف الأحزاب) وما يترتب على ذلك من صعوبة إنجاح أي عمل عربي مشترك.

ثالثا: تخوف الدول العربية من فقدان سيطرتها

كما انه من الممكن أن تكون العرقلة من طرف الدولة العربية العضو وهذا إذا وجدت ان عضويتها في هذه السوق ستفقدها أو ستحد من سيطرتها على توجيه تجارتها الخارجية أو أن زيادة نسبة معاملتها في إطار السوق على حساب علاقتها المفتوحة خارج السوق تخلو من أي مضمون اقتصادي حقيقي.[1]

رابعا: تردي العلاقات العربية– العربية وانعكاساتها على العمل العربي المشترك

كذلك يلاحظ حالات التردي التي وصلت إليها بعض العلاقات السياسية الثنائية بين الدول العربية العضو في السوق المشتركة، وعدم الرضوخ لصوت الحق للفصل فيما بينهما عند الأزمات، الانفاق الكبير على التسليح، واستعمال السلاح

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **السوق العربية المشتركة–قضايا اقتصادية معاصرة** –،عالم الكتب، مصر،2003، ص118.

أحياناً فيما بينها وعدم احترام المعاهدات الجماعية والثنائية يعتبر هذا من أبرز العقبات السياسية أمام تحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادي فيما بينها، لذلك فقد أثر عدم استقرار الجو السياسي العربي تأثيرا بعيداً (وسلبيا في معظم الأحيان) على حركة التعاون الاقتصادي (تجميد عضوية مصر منذ 1987م والغزو العراق لدولة الكويت في 1990 ، والنزاع العربي الإسرائيلي وتداعياته .

خامسا: التخلف العلمي لدول السوق العربية المشتركة

يتسم عالم اليوم بتزايد وانتشار التقنية يوما بعد يوم لكن هذا التوجه نحو الاهتمام بالمعلومة والتقنيات المتطورة لم يمس الدول العربية بالشكل المطلوب فبقي نصيب الدول العربية من هذا التفوق ضئيل جداً إذا ما قيس بما عليه من سبقنا في هذا المضمار، والعرب أصبحوا مستهلكين لإنتاج الدول المتطورة ، وليس لهم في هذا العالم سوي أنهم سوقاً مفتوحة تستغل خيراتهم وتستنزف ثرواتهم من قبل الغير.

سادسا: تفضيل تعامل الدول العربية مع غير العرب

هناك بعض الدول العربية تغلب عليها طبائع الأنانية والاعتماد على نفسها، كما أن البعض يفضل التعامل مع الدول غير العربية بدعوى أن الجودة والتقدم لا تتوفر إلا في الدول المتطورة غير العربية وغير ذلك وهذا يقف حجر عثرة في طريق إنشاء السوق العربية المشتركة، ونحن هنا لا نقصد من ذلك أن الدول العربية تستطيع الاستغناء تماماً عن غيرها ولا تتعامل مع الدول الأجنبية ولكن لا يجوز أن تكون دائماً دولاً استهلاكية لإنتاج غيرها و تبقى هي معتمدة على ما تجنيه من ثمن الموارد المستخرجة من أراضيها بمجهود غيرها. [1]

لهذا فإن الأمة العربية في حاجة ملحة إلى التضامن و التشاور السياسي الذي يسمو على هذه الخلافات وزيادة التعاون المخلص وتحقيق مبدأ التكامل والتنسيق الاقتصادي فيما بين هذه الدول لاستغلال إمكاناتها في مختلف مجالات الاستثمار، وبامتصاص اليد العاملة المدربة، والأموال الفائضة المجمدة والثروات المعطلة.

الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية التي واجهت السوق العربية المشتركة

تتنوع العقبات الاقتصادية التي تواجه السوق العربية المشتركة بتنوع مسبباتها فهناك العقبات الناتجة عن الانظمة الاقتصادية بصفة عامة في الدول العربية ومختلف هياكلها وهناك من العقبات ما هو متعلق بقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص في هذه الدول بالإضافة إلى النقائص الموجودة في فكرة السوق العربية المشتركة نفسها .

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سابق،ص8.

أولا: اختلاف الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية وتبعيتها للغرب

إن الأنظمة الاقتصادية في الدول العربية تنقسم ما بين الاشتراكية وبين الرأسمالية وبين خليط منهما، كما تصنف تلك الدول ضمن الدول الأقل تطورا اقتصادياً رغم انها تزخر بالثروات الاقتصادية الهائلة، حيث يترتب على هذا الاختلاف اختلاف في طبيعة الدور الذي تقوم به كل من الأجهزة الحكومية في تلك الدول والقطاع الخاص في اقتصادات هذه الدول بالرغم من ان هذا الاختلاف لا يحول دون قيام السوق العربية المشتركة إلا انه سيلقي بظلاله على آليات عمل السوق .

وبما أن اقتصادات الدول العربية تعاني من مشاكل جمة جعلتها في تصنيف الدول النامية فهي دول منتجة للمواد الأولية فقط و لا تستفيد من إنتاجها مباشرة و دوما هي بحاجة لأسواق خارجية، فتعمد إلى بيع منتجاتها الخام للدول الصناعية والمتطورة وهذا ما يعرف بالتبعية الاقتصادية بدل ان تكون علاقة اعتماد المتبادل ، حيث تقوم هذه الأخيرة بين أطراف تتقارب أو تتساوى ظروف كل منهم وحاجة كل منهم للآخر .[1]

أما علاقة التبعية فتعني أن أحد أطراف التبادل الدولي يكون دائما اكثر حاجة للطرف الآخر ولذا يتم التبادل دائما في صالح الطرف الآخر ، وترجع علاقة التبعية الاقتصادية للغرب للعهد الاستعماري البائد حيث عمدت الدول الاستعمارية على استغلال المواد الاولية في تلك الدول المستعمرة من اجل جعلها في متناول النشاط الصناعي للدولة ، لهذا فإن مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول العربية والتي كانت مستعمرة فيما مضى في ارتفاع مستمر بسبب ازدياد الطلب الخارجي على المواد الأولية وازدياد التقدم الفني والتكنولوجي في الدول المتطورة والصناعية والتي كانت استعمارية في الماضي ويمكن القول انها لازالت لكن استعمارها في وقتنا الحاضر جاء بأشكال مختلفة وتحت مسميات عديدة.

ثانيا: عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول العربية الأعضاء واختلال هياكلها

إن تفاوت موارد الاقتصادية من دولة عربية الى اخرى شكل ظاهرة انعكست على حجم المعاملات في السوق العربية المشتركة حيث أن الدولة ذات الاقتصاد القوي والموارد الضخمة هي الأوفر حظا من ناحية تحقيقها لمعدل نمو اقتصادي يتجاوز ما يتاح للدول الأخرى بلوغه وهذا ما يعمق الإحساس بتحقيق نمو اقتصاديات بعض الدول على حساب غيرها، الأمر الذي يفرض مبدأ التدرج في التطبيق مع وضع اطار زمني واقعي كأحد الأركان الأساسية لآليات عمل السوق المشتركة.[2]

---

[1] المرسي السيد حجازي، **تقويم السوق العربية المشتركة**، محاضرة ألقيت ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة : طريقنا الى التضامن والوحدة ، بنادي متخرجي جامعة بيروت العربية في طرابلس، لبنان، بتاريخ: 2002/3/22،ص9.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص117.

ومن جهة اخرى نجد أن اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية والذي يتضح من خلال اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة وفي الغالب تكون مادة أولية أو عدد قليل من السلع لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل، أو تحقق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير. ولقد استمر هذا الاختلال منذ الحرب الثانية إلى يومنا هذا وجعل هذا معدلات التنمية الاقتصادية بالدول العربية خاصة غير البترولية منخفضة وهذا ما يبين أن الدول العربية تفتقر الى القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الإنتاجية أو ما يسمى بالمقدرة على التحول [1]، فنلاحظ ضعف الهياكل الإنتاجية العربية وعدم قدرتها على مد السوق العربية بصادرات تتفوق على مثيلاتها الأجنبية من حيث الجودة والالتزام بالمواصفات والمقاييس التي يتم الاتفاق عليها .

لهذا فإن الهياكل الاقتصادية العربية أقرب ما تكون بدائل لبعضها البعض وليست مكملة فإذا قمنا بالربط بين المصالح الاقتصادية لكل دولة عربية وضعف المقدرة على التحول نجد أن تلك الهياكل تدعو الى التفكك لا إلى التكامل.

ثالثا: بنية قطاع التجارة الخارجية في الدول العربية [2]

في حالة ما إذا كانت صادرات احدى الدول الأعضاء العربية إلى العالم الخارجي هي الوسيلة الوحيدة لحصولها على العديد من السلع غير المتوفرة في أي دولة عربية عضو في السوق العربية المشتركة مثل المعدات الانتاجية أو بعض المواد الخام فإنها ستجد أن دخولها السوق العربية المشتركة و توجيه صادراتها داخل السوق على حساب الانتقاص من الموجه منها إلى العالم الخارجي اذا تعذر عليها زيادة طاقتها الانتاجية في المدى أو المتوسط سيؤدي الى الحد من قدرتها في الحصول على من السلع والمعدات التي كانت تستوردها من الدول خارج نطاق السوق المشتركة كالمعدات ذات التقنيات المتقدمة وغيرها.

وعلى صعيد التعريفة الجمركية والتي تعتبر التعريفة الجمركة كمصدر أساسي وهام في ايرادات معظم الدول العربية لهذا فإن التخوف من نقص الحصيلة الجمركية إذا ما دخلت السوق المشتركة هو هاجس من شأنه عرقلة تنفيذ هذه الاتفاقية على الرغم من أن عوائد تحرير التجارة يمكن أن يكون أكبر بكثير من عوائد الرسوم الجمركية، هذا وبالرغم من ان دخول احدى الدول الى المنظمة العالمية للتجارة ستلتزم بالجدول الزمني المتعلق بالتخلص من الضرائب الجمركية في ظل وجود آلية لمراقبة مدى التزام تلك الدول بتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومع هذا فالدول العربية تتسارع للانضمام إلى المنظمة وتعرض عن الدخول في السوق العربية المشتركة.[3]

---

[1] المرسي السيد حجازي مرجع سابق، ص7.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق، ص 118-119.

[3] المرسي السيد حجازي مرجع سابق ،ص7

وفي السياق ذاته ، يستلزم نجاح السوق العربية المشتركة و احداث زيادة في حجم التبادل بين الدول الأعضاء أن تكون بنية التجارة الخارجية (والذي يجب أن يعكس بنية الهياكل الانتاجية وأنماط الاستهلاك) للدول الأعضاء بالصورة التي يمكن معها أن ينجح الإعفاء الجمركي في تنشيط حجم المبادلات التجارية فيما بينها أما إذا كان بنيان الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء لا يتيح هذا التوسع ،فإن إلغاء الحواجز الجمركية في نطاق السوق لن يجدي في زيادة المبادلات بين هذه الدول حيث أن وجودها أصلا لم يكن عقبة في طريق تحقيق هذه الزيادة.

رابعا: فكرة السوق العربية المشتركة في حد ذاتها

وبالنسبة لهذه العقبات فهي ناتجة عن فكرة السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتي تعتبر الأساس الذي قامت عليه هذه السوق ، ويمكننا ايجاز أهم هذه العقبات فيما يلي:

- إن الطموح الشديد والذي يغلب عليه الجانب العاطفي الذي ابدته الدول العربية الأطراف لتحقيق الوحدة الاقتصادية في فترة قصيرة نسبيا مع تجاهلها للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاص بكل دولة عربية عند إبرام الاتفاقية خصوصا ما يتعلق منها بحرية انتقال العمال أو رؤوس الأموال كان بمثابة عقبة بارزة والتي أفضت الى عدم دخول العديد من الدول العربية فيها .

- رفض مجلس الوحدة الاقتصادية ضم أي بلد عربي للسوق ما لم يوقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بحجة أن عدم توقيع الاتفاقية بشكل مخالفة صريحة للأحكام التي بنيت عليها السوق وفقداناً للانسجام القانوني بين الدول الأعضاء وبين سلطة السوق التشريعية . وقد جعل هذا الشرط السوق العربية المشتركة جزئية و ' مغلقة ' مما يهدد وجودها ويبعدها كثيراً عن أهدافها الاقتصادية .

- وفي جانب آخر نلحظ غياب الوضوح والدقة في التنفيذ، حيث إن عدم احتواء هذه الاتفاقية على مراحل تنفيذ واضحة واجبة الاتباع وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة . و كذلك عدم تضمنها على الاجراءات العقابية الواجب فرضها على المخالفين أدى إلى افساح المجال للدول الموقعة على الاتفاقية لعدم الانضباط في التنفيذ، حيث أن خلو الاتفاقية من آلية لتنفيذ قرارات المجلس من قبل هذه الدول الأعضاء قد شجع على التهرب من تطبيقها ومن منع الدول من أن تصدر في أراضيها أية قوانين أو قرارات تعارض أحكام الاتفاقية .[1]

[1] نفس المرجع، ص8.

- ونلاحظ كذلك تقاعس الدول العربية في تقديم البيانات والمعلومات عن حركة التجارة والنقص الشديد في الخدمات المساعدة مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات التسويقية والتعبئة والتغليف...إلخ بالإضافة إلى افتقار السوق العربية المشتركة حتى الآن إلى أداة لتسهيل تسوية قيم المعاملات بينها أي صندوق للمدفوعات.

- استمرار تعقيد الاجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير في الدول العربية من حيث الإجراءات التجارية والجمركية والتي تبدد الكثير من الوقت والجهد والمال وترهق المصدرين والمستوردين وتضعف تدفقات التجارة .

- افتقار تجربة السوق العربية المشتركة لعنصر التكافؤ بين المنافع والأعباء في التكامل الاقتصادي وعدم إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية المتضررة من نقص إيراداتها خصوصا في مرحلة الانتقال ، ولعل ذلك كان من مقومات نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة في حين استخدمت الدول العربية أسلوب المساعدة للدول المتضررة مما جعل المساعدة تعتمد على الأهواء السياسية المتقلبة للدول العربية.[1]

المبحث الثالث: منطقة التجارة العربية الحرة – الأسس ،المبادئ والمقومات–

شهد مجال التجارة الخارجية في العالم أجمع تطورات هائلة في اطار الانفتاح التجاري، وعلى صعيد الدول العربية كانت إقامة منطقة التجارة من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية، كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة العربية الحرة

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة متطورة هدفت إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة الاستثمارات الوافدة العربية والأجنبية و حل مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة بإزالة جميع الرسوم الجمركية و غير الجمركية ذات الأثر المماثل وجميع المعوقات التي تحد هذا التبادل.

الفرع الأول: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981

[1] رمزي سلامة، **دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة**، مجلس الامة الكويتي ،2001، على الموقع الالكتروني: http://www.kna.kw/clt، تاريخ الاطلاع: 11-06-2013.

بعد فشل اتفاقية عام 1953 واثرها المحدود في تنشيط المبادلات التجارية و تعثر مشروع السوق العربية المشتركة بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية ، تم التوصل الى ابرام اتفاقية جديدة لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 و فيما يتعلق بهذه الاتفاقية نشير اولا الى ظروف ودواعي وضعها واهم المبادئ التي تقوم عليها ففي سنة 1973 تقدمت دولة الكويت بمذكرة الى المجلس الاقتصادي العربي من أجل إعادة النظر في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية والموقعة عام 1953 وذلك بغية معالجة الصعوبات والعقبات التي ظهرت في التطبيق او وضع مشروع اتفاقية جديدة يتلاءم مع تطور الاوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبالتالي اصدرت لجنة تقييم العمل الاقتصادي العربي المشترك المشكلة في اطار جامعة الدول العربية توصية بضرورة استبدال اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت باتفاقية اخرى حيث أن الاتفاقية الأولى أصبحت لا تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية في العالم العربي بسبب التطورات التي لحقت بالهياكل الانتاجية والدخول والانماط التنموية والعلاقات الاقتصادية خلال العقود الماضية ولهذا قامت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالاستعانة بمجموعة من الخبراء العرب والذين توصلوا لوضع مشروع اتفاقية جديدة قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرارها فيما بعد يوم 1981/2/27.

يمكن اعتبار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 اول اطار تعاقدي يضع التبادل في اطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية حيث أنها تترجم المبادئ الاساسية التي تضمنتها وثيقتا استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتين اقرتهما قمة عمان الحادية عشرة [نوفمبر 1980] ، فقد تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من الاعفاءات والافضليات للسلع والمنتجات العربية بالإضافة لتوفير الحماية للسلع العربية في مواجهة السلع الاجنبية المثيلة او البديلة ومواجهة حالات الاغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية،

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من المبادئ والاحكام في مجال تحرير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية اهمها:[1]

1- تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا للأسس الاتية:

أ- تحرير كامل لبعض المنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على هذه المنتجات .

ب- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة ، المفروضة على بعض السلع والمنتجات المتبادلة الاخرى.

[1] **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس، ص7-17.

ج- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة او البديلة .

2- الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الاخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

3- تيسير تمويل التبادل الجاري بين الدول العربية وتسوية الدفوعات الناتجة عن هذا التبادل.

4- منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالمبادلات التجارية بين الدول الأطراف.

5- الاخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

6- مراعاة الظروف الانمائية لكل الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الاخص اوضاع الدول الاقل نموا منها.

7- التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية .

ونشير إلى ان أهم نقطة تمحورت حولها هذه الاتفاقية هي انشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجرى انتقائها سنويا وفقا لأولويات وضوابط(مثل حجم الانتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع ومنتوجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربي فيها والاهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي)من أجل تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الادارية والاجراءات الداخلية وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الاجنبية المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركي المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق في السوق العربية.

من الجدير بالذكر ان هذه الاتفاقية تمثل خط قوة اكثر تقدما من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام 1953 من قرار انشاء السوق العربية لمشتركة عام 1964 وذلك للأسباب الاتية:[1]

- ان هذه الاتفاقية تربط بعمق و وضوح بين تحرير التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي

  الذي تنظر اليه كوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة.

- انها تلزم الدول الاعضاء بعدم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية في مجال التجارة إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

- أقرت هذه الاتفاقية وجوب تحييد التبادل التجاري بين الدول العربية وعزله عن التقلبات السياسية بين حكومات هذه الدول.

[1] تقي عبد سالم، **مستقبل التجارة العربية البينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون 2011، ص25.

- هدفت الاتفاقية الى الربط بين تحرير التجارة وتطوير الانتاج وبالتالي فان هذه الاتفاقية لا تسعى فقط إلى زياده حركه المبادلات التجارية بين الدول العربية بل تسعى كذلك الى تنميه التجارة من خلال تطوير القدرات الانتاجية للدول العربية.

من الملاحظ أن هذه الاتفاقية اعتمدت على آلية التفاوض في تحرير التجارة بموجب قوائم سلعية يتفق عليها ويجرى اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي عن طريق لجنه المفاوضات التجارية ، وعلى الرغم من ذلك فقد واجه تنفيذ هذه الاتفاقية العديد من العقبات إذ لم تتجاوز قائمة السلع المحررة او المعفاة عبر التفاوض من كافة القيود والرسوم الجمركية وغير الجمركية العشرين سلعة صناعية اما القائمة الثانية المكونة من 36 سلعة فظلت رهن التفاوض في لجنة المفاوضات التجارية و لم تتوصل اللجنة الى اتفاق بشأن تحريرها.

ان آلية التفاوض هذه لتحرير التجارة العربية لم تؤد الى نتائج سريعة في تطبيق الاتفاقية ازاء عدم حماس الدول الموقعة لتحرير سلعها طبقا لجدول زمني محدد كما ان السماح للدول المتفاوضة باختيار قوائم السلع المحررة من شأنه ان يؤدى الى تحيز الدول في حصر الاعفاءات في سلع لا تنافس السلع المصنعة محليا وبما ان الهياكل الانتاجية للدول العربية متشابهة الى حد كبير فأنه توجد فئة قليلة من السلع المصنعة التي ليس لها مثيل في الصناعات العربية لتكون مؤهله للإعفاءات.

من المآخذ التي وردت في اتفاقية عام 1981 انها لم تحتوى على آلية لتعويض وتعزيز تكافؤ المكاسب والفرص من تحرير التجارة البينية وأدى غياب آلية كهذه الى تثبيط بعض الدول عن الاسراع في تحرير تجارتها البينية[1].

الفرع الثاني: مفهوم منطقة التجارة العربية الحرة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا ، ويرجع قرار تأسيسها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (القرار رقم 1317 د .ع.59) بتاريخ 19-2-1997، خلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة.

ولقد كان قرار تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران 1996 الذي فوّض المجلس الاقتصادي الاجتماعي للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية 1981 لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول

---

[1] **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/acpss/، تاريخ الاطلاع: 11-02-2012.

العربية والتي اعتبرت إطارًا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية متكاملة تشمل جميع الدول العربية و تتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية ، وتضم مجموعة الدول الأعضاء التي طبقت التخفيض التدريجي للتعرفة منذ عام 1998 سورية – الإمارات المتحدة – الأردن – لبنان – تونس – العراق – البحرين – السعودية – قطر – عمان – الكويت – مصر – المغرب – ليبيا.[1]

وقد نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية فيما يخص تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة على ما يلي:

– الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر سنوات ابتداء من تاريخ 1-1-1998.

– الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية في صيغته المرفقة.

– تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة ،وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يتناسب مع تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج ، إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر ، وتعرض تقاريرها أولا بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– تكليف المنظمات العربية المتخصصة ، والمؤسسات المالية العربية المشتركة ، والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه متابعة تنفيذ هذا القرار ، والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتناسب مع تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية ، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام 1998 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي .

– دعوة اللجنة السداسية الوزارية بمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أي عقبات تعترض تطبيقه.[2]

الفرع الثالث: أهداف منطقة التجارة العربية الحرة

تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية :

أولا– تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة .

---

[1] **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية** – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 17.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية وتطبيقية–قضايا اقتصادية معاصرة** –،عالم الكتب، مصر،2003، 87.

ثانيا- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

ثالثا- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.[1]

رابعا- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .

خامسا- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية و لتطوير البنية التحتية للاستثمار

سادسا- الاهتمام بمقاييس الجودة و النوعية لتحقيق المنافسة السعرية و زيادة الحصص التسويقية

سابعا- إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى خلق وحدة اقتصادية متكاملة.[2]

الفرع الرابع: مقومات نجاح منطقة التجارة العربية الحرة

رغم فشل وتعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة بسبب عدة عقبات فإن التوصل لإقامة منطقة تجارة عربية حرة يعد نقطة هامة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لتوفر عدة مقومات تخدم هذا المشروع العربي والتي تتمثل أهمها فيما يلي:[3]

أولا- توفر الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك من أجل مواكبة التطورات في العالم والتي تتجه لإنشاء التكتلات الاقتصادية ، حيث عبرت قمة القاهرة لسنة 1996 بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي في ظل هذه المتغيرات التي تحيط بالعالم العربي.

ثانيا- إرساء أسس و قواعد " الجات " والتي عملت بدورها على تشجيع قيام التكتلات الإقليمية.

ثالثا- الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أن تأسيس هذه المنطقة استند لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة سنة 1981 والتي أصبحت السند القانوني لهذا المشروع التكاملي.

رابعا- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[1] تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية** ،مجلة الباحث ،العدد 06-2008 ، جامعة ورقلة ،ص187.

[2] **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- دراسة موقف الجمهورية العربية السورية** – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 3.

[3] معراج هواري، **منطقة التجارة الحرة العربية خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، قدم بتاريخ 25سبتمبر2007 ،ص9.

خامسا- تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.

سادسا- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

سابعا- تشكل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة، وتوفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وذلك نتيجة لإنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة.

ثامنا- تقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول العربية، والذي يسهل بدوره عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة عند قيامها.

تاسعا- التوجه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية التي تعتبر من الخطوات الهامة والتي تؤدي إلى الإسراع بإقامة واستكمال منطقة التجارة العربية الحرة ولذلك من خلال التمرين على تحرير التجارة الثنائية لذلك يراها القادة العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة.

كما تجدر الاشارة إلى أن الالتزام التام بتطبيق بنود البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري من شأنه أن يعزز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتالي وضع أهم حجر في طريق انجاز التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة والية التنفيذ

تبنى المجلس الاجتماعي الاقتصادي لجامعة الدول العربية في شباط 1997 البرنامج التنفيذي لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية وجدولها الزمني حسب اتفاقية 1981 الخاصة بتسهيل وتطوير التجارة العربية، وضمن هذا البرنامج يتم التبادل التجاري للبضائع العربية بين الدول الأعضاء حيث تعامل معاملة البضاعة الوطنية من جهة قواعد المنشأ والمقاييس والخصائص والمعايير الصحية وشروط الحماية الأمنية والضرائب المحلية والرسوم،. وطبقًا لقواعد الاتفاقية يمكن لأي بلدين عربيين عضوين في هذه المنطقة أن يقوما بتبادل الامتيازات التجارية بينهما بشكل أسرع من المدة المحددة في الجدول الزمني للبرنامج التنفيذي.

الفرع الأول : البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة[1]

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، عام 2004 صفحة 199

يتصف البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة بالمرونة المطلوبة من اجل منح الدول العربية الأعضاء فيها الفرصة الكافية لتخفيف متطلبات التحرير على مختلف القطاعات الاقتصادية وبما يضمن حماية مصالح الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية المنضمة لهذه المنطقة .

أولا: أسس البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة

لقد اعتمدت خطة العمل والبرنامج التنفيذي على الأسس والقواعد التالية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الآتي:[1]

- تتم معاملة المنتجات العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة المنتجات الوطنية.
- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية حسب مبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات ويمكن أن تتفق الدول الأعضاء أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري .ويجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في نطاق البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما يكن.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراء الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة.
- تحديد أسلوب المتابعة والتنفيذ وفض أي منازعات تنشا عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

وفيما يلي البضائع العربية التي ستعفى من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل كما ستعفى من العوائق غير الجمركية :[2]

---

[1] هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، ،العدد 22، 2011،ص 139.

[2] **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية** – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.، ص 3.

- الإنتاج الزراعي و الحيواني
- الخامات المعدنية و غير المعدنية
- المنتجات نصف المصنعة و المتضمنة في القائمة المصدقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا اعتبرت بضائع صناعية
- البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

وقد راعى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية وجوب تماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عددا من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها، وكذلك ضرورة أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة.

وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن 17 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن، وقد انضمت الجزائر للاتفاقية بداية من عام 2009.

تبرز جدية الدول العربية في تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية بصورة عامة من خلال قيام الدول الأعضاء في هذه لمنطقة باتخاذ خطوات ايجابية خلال فترة البرنامج التنفيذي و تتجلى هذه الخطوات في إصدار تشريعات عديدة تستهدف تفعيل تلك الاتفاقية فعلى سبيل المثال بالنسبة للقطاع الصناعي فقد قامت الدول الأعضاء بإزالة الدعم والحماية عن منتجاتها الصناعية وفتحت أسواقها للمنافسة، وقامت كل الدول الأعضاء باستثناء العراق بتسليم هياكل التعريفة التي تتضمن أنواع التعريفة والرسوم المشابهة التي كانت مطبقة عندها بتاريخ 1-1-1998وفق النظام المنسق إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي سيتم على أساسها تخفيض الرسوم الجمركية فيما بعد .ولكن سورية سلمت هيكل التعريفة وفق نظام تعريفة بروكسيل وليس وفق النظام المنسق كما هو مطلوب حيث قامت الأمانة العامة بتوزيعه على الدول الأعضاء وتعهدت سورية بتسليم هيكل التعريفة وفق النظام المنسق بالسرعة الممكنة.

وهناك دول أعضاء في المنطقة قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية منحها معاملة الدول الأقل نموًا وكان هذا في عام 2000 وهذه الدول هي اليمن، السودان ،وفلسطين و بالنسبة لهذه الدول الثلاث الأخيرة فتتم معاملتها كالآتي:

-وعلى هذا فقد سمح لكل من السودان واليمن بتأجيل تطبيق تخفيضات التعريفة والرسوم المشابهة حتى تاريخ 1-1-2005 ومن ثم تطبيق نسبة تخفيض تعادل % 20 سنويًا للسودان و 16% سنويًا لليمن على أن تتم إزالة التعريفة والرسوم المشابهة تمامًا في كلا البلدين بتاريخ 1-1-2010 .

– أما بالنسبة لفلسطين فهي معفاة من تطبيق أي تخفيضات على وارداتها إلى الدول الأعضاء، وهذا راجع لظروفها السياسية والجغرافية.

وقد انضمت الدول العربية الكبرى خلال شهور السنة الأولى من بدء تنفيذ البرنامج التنفيذي، حيث أنها حرصت على الانضمام عام 1998، ويعود ذلك إلى العوامل التالية:[1]

– رغبة الدول العربية الانضواء تحت راية تكتل عربي قادر على الحفاظ على المصالح الاقتصادية لهذه الدول بما يسمح لها التعامل بسهولة مع تغييرات نظام التجارة العالمية.

– إن الدولة التي تتأخر بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية بعد سنوات سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت له الدول التي سبقتها في الانضمام من تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وبالتالي فإن الانضمام في السنة الأولى يسهل عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء.

– الاستفادة من السوق العربية الواسعة وميزة المنافسة بشكل متدرج (التخفيض الجمركي 10%سنويا) مع المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي والسوق العربية التي تجمع الدول الأعضاء في المنطقة، وهذا التدرج في المنافسة يعطي شركات الإنتاج الزراعي والصناعي فرصة التكيف وفق المزايا النسبية.

ثانيا: الروزنامة الزراعية

فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، ظهر تخوف الدول الزراعية في المنطقة من عملية التحرير هذه وذلك في كونها يمكن أن تؤثر سلبا على قطاعات الزراعة المحلية، مما ستشّكل عائقًا أمام تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التكامل الاقتصادي العربي لأسباب ترتبط بتشابه الإنتاج من جهة والاختلاف في إمكانيات الإنتاج ومستوى التطور الزراعي من جهة أخرى، لذلك لم تلتزم تلك الدول بتحرير المنتجات الزراعية.

ومن هنا حاول البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة معالجة هذه المسألة بالسماح للدول الأعضاء بالإبقاء على الرسوم الجمركية المطبقة قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعض المنتجات الزراعية التجارية وفق فترات محددة في روزنامة زراعية(وتطبيق تخفيض التعرفة في الفترات الأخرى) شريطة أن ينتهي العمل بالروزنامة الزراعية في التاريخ المحدد لتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتهدف الرزنامة الزراعية في مجمل الأمر إلى إعطاء فرصة للدول العربية للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق،ص95.

وبناء على ذلك يسمح لكل دولة عضو وضع قائمة تتكون من10 منتجات حساسة كحد أقصى لاستثنائها من تخفيض التعرفة وتحديد الفترات التي ستكون فيها محمية في كل سنة على أن لا تتجاوز فترات الحماية 45 شهرًا للسلع العشر مع القيام بالإعلان عن روزنامتها لبقية الدول الأعضاء والالتزام بها.

وفي سنة2001 وبالضبط في الجلسة 68 قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخفيض عدد السلع الزراعية التي يحق لكل دولة استثنائها فتغيرت الرزنامة الزراعية لكل دولة عضو من 10 سلع إلى 7 في كل قائمة وتخفيض فترة الحماية من 45 شهرًا إلى 35شهرًا لسلع القائمة الجديدة مع عدم اغفال ضرورة التقيد بالأسس والمعايير المحددة للسلع التي يمكن إدخالها في الروزنامة الزراعية وهي:

- وجوب أن تكون السلع الزراعية المعنية منتجة ضمن ظروف طبيعية تقليدية، ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة، والتي يتم فيها التحكم في ظروف الإنتاج.
- تحدد في الرزنامة الزراعية السلع الزراعية العربية الطازجة فقط؛ وبذلك لا يدخل في نطاق هذه السلع تلك المصنعة أو المجهزة سواء بالحفظ أو التغليف أو التخليل بهدف تنظيم فترة الحماية أو إطالتها.
- أن تمثل فترات الإنتاج للسلع الزراعية المحددة بالروزنامة الزراعية العربية مواسم ذروة الإنتاج. ولا تمتد لتشمل طوال فترة الحصاد أو الجني أو الجمع للمحصول.
- أن لا تتضمن الروزنامة الزراعية العربية أصناف الخضر الورقية بأنواعها، باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام.
- لا تدخل الروزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية الأخرى.[1]

من هنا فإن الرزنامة الزراعية تهدف بشكل عام إلى تخفيض التأثيرات السلبية المحتملة وضبط نظام الإنتاج الوطني خلال فترة التطبيق وقد سُمح لكل بلد عضو أن يحتفظ بقائمة من الاستثناءات من برنامج تخفيض التعريفة وذلك حتى 16-09-2002.[2]

الجدير بالذكر أنه لا يمكن استخدام هذه الاستثناءات لمنع استيراد أي منتج و لكن خلال الفترة المحددة في الروزنامة فإن استيراد المنتجات المحددة يخضع لنظام التعريفة الكامل و الذي كان مطبقًا قبل اتفاقية منطقة تجارة الحرة.

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، صندوق النقد العربي، 2000 ،صفحة 202-203.

[2] رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 23 العدد الأول-2007،ص 2006.

بالرغم من التزام الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية إلا أنه حدوث بعض التجاوزات من خلال الاتفاقيات الثنائية وارد ، وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية وإنما تمتد أيضاً للسلع الأخرى فهناك حالات يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية وفي حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك، وحددت مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة مواسم الإنتاج وعدم اللجوء إلى استخدام المنع بصورة آلية

أما فيما يخص السلع غير الزراعية نجد أحياناً الاتفاق على منع استيراد بعض السلع في إطار هذه الاتفاقيات الثنائية في حين أنها غير واردة في قائمة الاستثناءات ا لمتفق عليها بين الدول أعضاء المنطقة، وعليه فلا بد من توفر الانسجام التام بين ما يتم الاتفاق عليه في إطار الاتفاقيات الثنائية وما تم الاتفاق عليه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . وأن يشكل ما يتم الاتفاق عليه في إطار هذه المنطقة الحد الأدنى الذي تنطلق منه الاتفاقيات الثنائية وإتاحة ميزات من خلالها تفوق تلك الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأمر الذي يمكن أن يجعل من الاتفاقيات الثنائية عاملاً مساعداً للإسراع في استكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

ثالثا: قواعد المنشأ التفصيلية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة

أثناء تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية برزت اختلافات في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول تفاصيل قواعد المنشأ الملائمة لظروف البلاد العربية ،لهذا تم اقتراح مسودة صيغة قواعد منشأ لتطبيقها ابتداءً من ديسمبر2002 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكن كان هناك وجهتي نظر مختلفتين حيث أن بعض الدول مثل مصر وتونس والمغرب وسورية أكدت على الحاجة لتبني صيغة قواعد منشأ تميل للتشدد من أجل حماية الصناعة العربية من منافسة السلع الأجنبية واقترحت أن تكون القيمة المضافة بنسبة 60% حتى تعتبر ذات منشأ محلي، في حين طالبت دول أخرى مثل الأردن ولبنان والإمارات بصيغة قواعد منشأ أكثر مرونة وطالبت بأن تكون القيمة المضافة بنسبة 40 % وهي النسبة المقترحة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. [2]

ومن أجل التوصل إلى حل مناسب يرضي جميع الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتشكيل فريق من الخبراء لصياغة مسودة جديدة لقواعد منشأ بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية واستعان الخبراء فيما يتعلق بالتصنيع والمعادن بقواعد المنشأ المعتمدة من الاتحاد الأوربي عند تعامله مع شركائه التجاريين والتي تستند إلى مقدار المدخلات الأجنبية الموجودة في السلعة وليس على القيمة المضافة .ومن جانبها حثت الأمانة العامة على أن يتم تركيز

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، صندوق النقد العربي، 2000، ص321.

[2] **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية** – ورقة العمل رقم 8، المركز الوطني للسياسات الزراعية napcالتابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي السورية.ص 17

الخبراء عند وضع قواعد المنشأ فقط على قطاعات الإنتاج المهمة اقتصاديًا للدول الأعضاء وأن لا تتوسع حاليًا في وضع قواعد منشأ للتجهيزات العالية الدقة والتي تتطلب تقنيات عالية لا تتوفر لدى الدول الأعضاء لإنتاجها .إلا أنه مازال لدى بعض الدول الأعضاء اعتراضات على قواعد المنشأ التي أعدتها اللجنة مما جعل الأمانة العامة تقرر إعطاء مهلة لهذه الدول لدراسة قواعد المنشأ الجديدة وبيان اعتراضاتها عليها واقتراح ما هو مناسب بشأنها للوصول إلى الصيغة النهائية المرضية لقواعد المنشأ المطلوبة.

في الوقت الحالي مازالت مسألة قواعد المنشأ لم تحل و لم يتم التوصل إلى صيغة مرضية لكل الدول الأعضاء رغم كونها تشكل عقبة أمام قيام تجارة حرة بين الدول الأعضاء لان ما يحدث عند وجود اعتراض على أي وثيقة تتعلق بقواعد المنشأ فإن الإجراء المتبع إما رفض السلعة أو إلزام التاجر بدفع تعرفة كاملة عنها .ومن جهة أخرى فإن عدم وضوح صيغة قواعد المنشأ يؤدي إلى تسرب سلع أجنبية إلى الأسواق العربية تستفيد من التخفيضات الجمركية وتنافس السلع المحلية وربما تهدد الصناعات الوطنية[1].

لغرض تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة تعتبر المنتجات التالية لها صفة منشأ الدول العربية العضو المصدرة:

- المنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل داخل تلك الدولة في نطاق مفهوم المادة 4 من هذه القواعد.
- المنتجات التي يتم الحصول عليها داخل تلك الدولة وتحتوي على مواد لم يتم الحصول عليها بالكامل داخلها بشرط أن يكون قد تم اجراء عمليات تجهيز أو تشغيل أو تصنيع كافية على هذه المواد داخل تلك الدولة طبقا لمفهوم المادة 5 من هذه القواعد.

ويمكننا اعتبار المنتجات على أنها تم الحصول عليها بالكامل داخل الدولة العربية العضو إذا كانت كالتالي:[2]

أ- المنتجات التعدينية المستخرجة من أراضيها أو من قاع بحرها.

ب- المنتجات الزراعية التي تم جنيها أو حصادها هناك.

ت- الحيوانات التي ولدت وتربت هناك.

ث- المنتجات من الحيوانات الحية التي تم تربيتها هناك.

---

[1] **المادة 2 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية، ص 5.

[2] **المادة 4 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية، ص7.

ج- الحيوانات التي تم الحصول عليها بالصيد هناك أو صيد الأسماك.

ح- منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم صيدها او الحصول عليها من بحار خارج اقليم الدول العربية العضو بواسطة سفنها.

خ- الخردة الناتجة عن العمليات التصنيعية التي تتم داخل الدول العربية العضو.

د- منتجات تم تصنيعها على ظهر سفن مصانع من المنتجات صيد البحار ، ونقصد هنا بالسفن المصانع التي تتوفر فيها الشروط التالية:[1]

- أن يكون قد تم تسجيلها أو قيدها في الدولة العربية العضو.
- أن تبحر تحت علم تلك الدولة العضو .
- أن يمتلك 50% منها على الأقل مواطنون من تلك الدولة العربية العضو ، ورئيس مجلس ادارتها أو المجلس المشرف عليها و يكون أغلبية أعضاء تلك المجالس مواطنون من تلك الدولة العربية العضو.

تستمر صلاحية شهادة المنشأ ستة أشهر من تاريخ اصدارها في الدولة المصدرة و يجب تقديمه خلال تلك الفترة لسلطات الجمارك أو الجهات المختصة بالدولة المستوردة وفقا للإجراءات المطبقة في تلك الدولة .[2]

المطلب الثالث: الأسس التنظيمية لمنطقة التجارة الحرة العربية وآلية فض النزاعات.

تستهدف اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مجموعة من الأحكام العامة والموضوعية تهدف لتنظيم اجراءات تعتمد منطقة التجارة العربية الحرة في تأسيسها وتحكم وتنظم اجراءات عملها على عدد من الوثائق القانونية شأنها شأن أي نظام تجاري متعدد الأطراف اخر في العالم .

---

[1] **المادة 5 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية، ص 7.

[2] **المادة 20 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية،ص15.

الفرع الأول: الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى

تستهدف اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ما يلي :[1]

أولا- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً للأسس الآتية:

-أ- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

-ب- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

-ج- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة .

ثانيا- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها

ثالثا- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل

رابعا- منح تسهيلات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف

خامسا- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف .

سادسا- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.

سابعا- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

الفرع الثاني: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

هناك مجموعة من الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى نستعرضها فيما يلي :

---

[1] **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية**" - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (2003)، على الموقع الالكتروني: http://www.gucciaac.org.lb/، تاريخ الاطلاع: 12-6-2013

أولا- تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد:[1]

أ-السلع الزراعية والحيوانات سواء في شكلها الأول أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

ب- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأول أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.

ج- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية .

د-السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

ه- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

ثانيا- التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس.

ثالثا- يكون التخفيض النسبي متدرجاً ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

رابعا- عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1 و 2 من هذه المادة السابعة للبرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية والتي تنص على أن تمنح منتجات الدول الأطراف التي يقرها المجلس على انها اقل نمواً معاملة تفضيلية وفقاً للمعايير والحدود التي يقرها .

خامسا- لأي دولة طرف الحق في منح ميزات إضافية لدولة أو دول عربية أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً او غير طرف في هذه الاتفاقية.

سادسا- لا يجوز ان تمنح دولة طرف أي ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

سابعا- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التي تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بذلك قرار من المجلس كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت أخر بالتشاور مع الدول المذكورة.

---

[1] **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية**" – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (2003)، على الموقع الالكتروني: http://www.gucciaac.org.lb/، تاريخ الاطلاع: 12-6-2013

ثامنا- تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعياً في ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة .

تاسعا- للمجلس ان يقرر أية إجراءات أخرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في المادة الثامنة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التميز التي قد تتخذها الدول غير العربية .

عاشرا- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطي احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام المادة الثامنة.

الفرع الثالث: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومراعاة سيرها

من أجل تفعيل التعامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية وزيادة الثقة بين أعضائها يستلزم وجود نظام قانوني متفق عليه بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة والذي يهدف إلى معالجة الخلافات والتجاوزات التي يمكن أن تحصل في إطار تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ، ومن هنا كان يجب وضع آلية معينة وواضحة لفض المنازعات بين المتعاملين في هذه المنطقة ويجب أن تتميز هذه الآلية بالشفافية والنزاهة دون إغفال سرعة البت في النزاعات التي تحصل من أجل حماية المصالح الاقتصادية للمتعاملين في هذه المنطقة من الضرر الذي قد يقع .

وقد تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع" لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة هو السرعة في البت في المنازعات ومن خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيادية والنزاهة.

كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات التجارية سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حالياً إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وقد استندت اللائحة على ثلاثة نصوص أساسية وردت في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وحسب ما ورد في نص المادة الثالثة عشر فإن المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية تعرض على المجلس للفصل فيها وله ان يحيلها الى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته كما له ان يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع.[1]

---

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، 2004،ص 77.

تجدر الاشارة كذلك إلى أن أجهزة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي من تتولى تجميع المعلومات اللازمة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجاري بين الدول الأطراف وبينها وبين الدول الأخرى وتلتزم الدول الأطراف بتوفير جميع البيانات التي تراها الأمانة العامة ضرورية لتحسين تطبيق الاتفاقية ، ويتم تبادل السلع بين الدول الأطراف بشكل مباشر وبدون وساطة طرف عربي اخر، ولا يجوز إعادة تصدير السلع والمنتجات التي يجري تبادلها وفقاً لهذه الاتفاقية الى أي بلد أخر غير طرف إلا بموافقة بلد المنشأ.

كما تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى أو المنظمات والتكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية بشكل ثنائي او مشترك وتعمل على اتخاذ مواقف موحدة في المؤتمرات والندوات الدولية بما يتفق مع مصالحها المشتركة ولا يجوز لأي دولة طرف أن تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف أحكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها.

المطلب الرابع: معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

إن إقامة منطقة التجارة العربية الحرة يهدف في الأساس لإدماج الاقتصاديات العربية عن طريق تشجيع وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية بشكل تدريجي لهذا فإن منطقة التجارة الحرة العربية تقوم بتعزيز اقتصاديات الدول الأعضاء من خلال ما يلي:[1]

1- إنشاء سوق تجارية كبرى ومتجانسة ومن ثم جذب استثمارات أجنبية مباشرة سواء كانت اقليمية أو أوروبية أو دولية .

2- زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء رغم ان بعض تلك الدول تقوم بإنتاج نفس البضائع كما انها تتنافس على السواق المصدرة، كما انها تكمل بعضها البعض في قطاعات مختلفة مثلا تستطيع تونس والمغرب ومصر تصدير المنسوجات والسلع الزراعية إلى دول الخليج والجزائر وليبيا.

3- تخفيض تدفق البضائع المهربة التي لا تخضع للضرائب وتضر في الغالب بالإنتاج المحلي وميزان المدفوعات .

4- تقوية وتعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء أثناء التعامل مع التكتلات الإقتصادية القوية مثل الاتحاد الأوروبي وفي المنتديات الدولية مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية .

---

[1] ندوبويسي مارسيلنس نوارو(نيجيريا)، **العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول**، ورقة عمل مقدمة في في الاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي ،المنامة ـــــ مملكة البحرين،27 ـــــ 28 أكتوبر 2010م،ص21.

الفرع الأول: معوقات منطقة التجارة العربية الحرة غير الجمركية

وهي مجموعة المعوقات التي تتعلق بمختلف المجالات المالية ،النقدية ،...وغيرها سنذكر أهمها فيما يلي:

أولا– غياب التنسيق في السياسات الاقتصادية العربية ، حيث ان لكل دولة سياستها الاقتصادية فبعضها تتبع سياساتها الاقتصادية الموجه والبعض الآخر يتبع سياسة الاقتصاد الحر والبعض الآخر يعتمد على سياسة الاقتصاد المغلق.[1]

ثانيا– تشديد الرقابة على النقد و زيادة القيود على إجراءات تحويل العملات بين الدول العربية، كما توجد كذلك مشكلة عدم قابلية التحويل بالنسبة للكثير من العملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحيانًا.

ثالثا– المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي ت فرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق القنصلي ، ورسم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

رابعا– ندرة المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وبالقوانين والتشريعات التجارية المنظمة للأسواق العربية، وكذلك تلك المتعلقة بالتسهيلات التجارية وعدم شفافيتها كالخدمات الجمركية وخدمات التخزين والنقل والترانزيت وخدمات التأمين والخدمات المصرفية إضافة إلى نقص المعلومات المتعلقة با لأسواق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس [2]،كما أن هناك بعض المعوقات الأخرى التي تتعلق بارتفاع تكاليف النقل، وتباين أسعاره من دولة لأخرى وخاصة بين دول ا لمشرق ودول المغرب العربي الأقرب إلى أوروبا منها إلى دول المشرق، وكذلك عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور بالنسبة لرسوم الترانزيت.

خامسا– عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وشبكة نقل برية او بحرية منتظمة بين الدول العربية تربط المشرق العربي بالمغرب العربي وعدم التزام بعض الدول الاعضاء بتطبيق قرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الخاصة بتنفيذ ما يصدر من قرارات وأحكام والتي تتعلق بالمنطقة .

سادسا– طول فترة بقاء الشاحنات التي تحمل السلع في المراكز الحدودية مما يسبب تلف البضائع بسبب عدم منح السائقين التأشيرات اللازمة لدخول إلى الوجهة المطلوبة وتعقيد الاجراءات الحدودية، مما يشكل العائق الأساسي أمام وانسياب المبادلات التجارية بين الدول العربية.

---

[1] علوان داود سلمان، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وآثارها "**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع، العدد 30، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2002،ص130.

[2] نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة–(الحالة الفلسطينية)**،مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010 ، المجلد 12 ، العدد1،ص 964.

سابعا– قصور بعض الانظمة المصرفية على توفير الخدمات اللازمة لحاجات التبادل التجاري اضافة الى عدد من القوانين التي تحكم بيئة العمل المصرفي في بعض البلدان والتي لا تراعي الديناميكية التي تحتاجها العمليات التجارية من جهة ومن جهة اخرى فهي لا زالت تخلق حواجز امام التحويلات المصرفية، من حيث التشديد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية وعدم تنسيقها مع بعضها البعض .[1]

ثامنا– استمرار العمل بالأسلوب القديم للمراجعة المستندية وما يسببه من تأخير في إنجاز العمل وعدم الاعتماد على الحلول الإلكترونية في عمليات التخليص والإفراج عن الشحنات.

تاسعا– التخوف لدى بعض العاملين في القطاع الإنتاجي من فقدان الحماية والآثار السلبية المحتملة لإنشاء المنطقة على اقتصادات الدول الأقل نموا التي تبرز الحاجة لها إلى أيجاد آلية مناسبة لتعويضها عن الخسائر التي قد تلحق بها.[2]

الفرع الثاني: معوقات منطقة التجارة العربية الحرة الجمركية

هي مجموعة القيود والعراقيل التي تحول دون تسهيل التجارة العربية البينية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة ، ويمكننا ادراج اهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا– تعدد الفحوصات التي تخضع لها المنتجات وتأخير ظهور نتائجها مع ارتفاع تكلفتها وعدم اعتماد نتائج فحص الجهات في بلد المنشأ.

ثانيا– عدم اعتماد شهادة المنشأ للمنتجات الوطنية المصدرة للدول العربية الصادرة عن الجهات المعنية وهي الشهادات المعمول بها بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وطلب التأكيد على القيمة المضافة مع عدم وجود إجراء يسهل انتقال السلع لحين ورود التأكيد.

ثالثا– المبالغة في اشتراطات الإفراجات الصحية والبيئية ، كاشتراط التركيبة الكيميائية ونسبها (وهو ما يدخل في نطاق المعلومات السرية للتاجر).

رابعا– عدم اعتماد الشهادات والوثائق الإلكترونية العربية بما فيها شهادة المنشأ الإلكترونية.

---

[1] محمد النسور، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورشة العمل الاقليمية حول" تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة**، الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (11-12 -07-2007، القاهرة، ص22-27.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، 1998،ص177.

خامسا- المبالغة في فرض الرسوم غير الجمركية بطريقة تخالف المبدأ المتفق عليه عالميا وهو التناسب بين الرسوم المستوفاة والخدمة المقدمة، كالرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل (رسوم المرور والسير على الطريق، ضريبة الديزل).[1]

سادسا- عدم اكتمال البنى التحتية في الدول العربية، وذلك على صعيد المراكز الحدودية الجمركية ومختبرات الفحص وأماكن الوقوف والانتظار بالنسبة للشاحنات بالإضافة إلى قصر ساعات العمل الرسمية.

سابعا- التنسيق والتقريب بين المواصفات المعتمدة في الدول العربية وصولاً إلى مواصفات عربية موحدة مستقبلاً ويدخل ضمن ذلك عدم التشدد في اعتماد شهادات المطابقة وتسهيل استخدامها.

وقد اقترحت غرفة لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، إنشاء موقع إلكتروني متكامل يشرف عليه الاتحاد العام للغرف العربية يتم من خلاله وضع جميع الإجراءات التي تقوم بها الإدارات المعنية بتسيير عملية التجارة العربية البينية، بالإضافة إلى التعريف بالوثائق والمستندات المطلوبة لضمان سير العمل من حيث الاشتراطات الصحية والبيئية والإعلامية، وكذلك تعريف التاجر العربي بكافة القرارات التي تصدر عن المجلس الاقتصادي، والمتعلقة بمنطقة التجارة الحـــــرة العربية الكبرى.

الفرع الثالث: سبل تذليل معوقات منطقة التجارة العربية الحرة

من أجل تعزيز عمل منطقة التجارة العربية الحرة وتذليل المعوقات الجمركية وغير الجمركية سابقة الذكر ينبغي على البلدان العربية مراعاة الامور التالية:

أولا- ضرورة تبسيط الإجراءات الحدودية من خلال العمل بنظام الإفراج المسبق للبضاعة قبل وصولها والإفراج المؤقت لح ين استكمال إجراءات الفحص الفني بالنسبة للسلع سريعة التلف.

ثانيا- التخلي عن اجراءات التحكم بالتجارة ذات العلاقة بالرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل والإجراءات الفنية والتحكم بالكميات والأسعار والإجراءات الاحتكارية والترخيص والإجراءات المالية المقيدة .

---

[1] **المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، غرفة صناعة وتجارة الكويت، على الموقع الالكتروني: http://www.kuwaitchamber.org.kw، تاريخ الاطلاع: 14-09-2013.

ثالثا- إعادة تطوير البنية التحتية للنظام الجمركي الحالي وتوفير نظام متكامل مزود بأحدث تقنيات الربط بين المنافذ الجمركية للقيام بعملية التخليص الجمركي كليا من أجل توفير وتسهيل الحصول على المعلومات التجارية الصحيحة في المكان المناسب والوقت المناسب والسعر المناسب ومعرفة كيفية استخدامها.[1]

رابعا- تطبيق بعض الوسائل التكنولوجية الفاعلة في اختصار الوقت حيث يجب الاستفادة من التجارب المختلفة للدول العربية في تطبيق بعض الوسائل التكنولوجية الفاعلة في اختصار الوقت للكشف سواء على جسم الشاحنة أو حمولتها، كذلك فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة من شأنه عدم تكرار أعمال الكشف والمبالغة في التأكد من سلامة البضائع .وبالتالي تسهيل التجارة عند منفذ الدخول .

خامسا- أهمية إيجاد حلول إيجابية لمشكلة الدول العربية الأقل نمواً المتضررة من تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (السودان ، اليمن ، ..... وغيرها)، حيث أن حجم الضرر اللاحق بهذه الدول يتطلب إيجاد قواعد لكيفية تعويض الدول المتضررة من وصول الجمارك إلى الصفر بعد الفترات الاستثنائية الممنوحة . [2]

سادسا- إن كفاءة التجارة تعتمد بشكل أساسي على النظام الجمركي واجراءاته ،الممارسات التجارية ، النقل ، البنوك ،التامين ، توفر المعلومات الصحيحة والواضحة وتوفر الاتصالات المكثفة واللازمة لتسهيل المبادلات التجارية وأي خلل في اداء هذه المكونات يتسبب في تعطيل التجارة وكفاءتها ، لذلك يجب ان تكون ارضية التجارة مبنية على سياسات تجاريه تحرريه واقتصاد يقوم على الية السوق وان تكون الممارسات التجارية غير معيقة لحركة التجارة تبني مفاهيم وطرق حديثة في العمل مثل العمل بنظام النافذة الواحدة أو صالة التخليص الواحدة لكافة الجهات المعنية بالتصدير والاستيراد في كافة المنافذ الجمركية وتوحيد اشتراطات الاستيراد والتصدير فيما يختص بالقوائم والمستندات المطلوبة بين الدول وتبادل قوائم الممنوعات والسلع المقيدة بين الدول الأعضاء ، وتوفير أجهزة كشف إليه وحديثة في المنافذ الرئيسية للعمل على سرعة تخليص البضائع.

سابعا- وجوب تعظيم منافع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تستطيع الدول العربية من خلالها ان تدخل بصورة جماعية للتفاوض مع التكتلات الاقتصادية العالمية لغرض تحسين وضع الميزان التجاري العربي الذي يعاني العجز المستمر مع تلك التكتلات إلى جانب تسريع الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة وإيجاد صيغة قانونية للربط بينها وبين السوق العربية المشتركة القائمة حاليًا في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية.[3]

---

[1] محمد النسور، مرجع سابق، ص27.

[2] **تقريـــــر وتوصيـــــات الندوة العربية حول " انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التنمية الصناعية فى الدول العربية** " المنعقد في القاهرة يومي 1-2010/11/3، ص5.

[3] انتصار رزوقي وهيب، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع – المعوقات – الآفاق)**، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2009،ص12.

خلاصة الفصل :

نظرا لما يمثله قطاع التجارة الخارجية في اقتصادات الدول العربية من أهمية بالغة انتهجت الدول العربية سياسات تجارية متباينة من دولة لأخرى ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الخليجية تسعى لتحقيق أهداف دولة الرفاهية كانت باقي الدول العربية تبحث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض باقتصاداتها المتعثرة حيث أن معظم هذه الدول خرجت من حقبة الاستعمار محاولة الوصول للإعمار لكنها عانت وما زالت تعاني من آثار التبعية الاقتصادية للدول الغربية ، وفي صدد بحث الدول العربية عن سبل الانفتاح الاقتصادي وتطوير قدراته التنافسية في مواجهة الاقتصادات العالمية المتطورة لجأت معظمها لتحرير تجارتها الخارجية وتعزز هذا التوجه بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية والتي تهدف لتحرير المبادلات التجارية بين دول العالم أجمع ، وهذا ما يؤدي بنا للقول أن السياسات التجارية العربية تخضع بشكل تام للتخطيط القطري وبعيدة كل البعد عن العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي يجب أن يسبقه دوما تخطيط اقتصادي عربي مشترك يدرس كافة الاحتمالات ويعمل لما فيه الفائدة للدول العربية مجتمعة .

بالرغم من هذا لا يمكننا أن ننكر أن الدول العربية استوعبت تدريجيا فكرة أن المدخل الأساسي والمنطقي للتكامل الاقتصادي هو تنمية التجارة العربية البينية ، فبادرت لتوقيع عدة اتفاقيات في هذا الاطار ولتي تهدف لتحرير المبادلات التجارية العربية البينية وتنميتها على غرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية والموقعة سنة 1953، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية1962 والتي قامت السوق العربية المشتركة تنفيذا لبنودها سنة 1964 ونتيجة لظروف سياسية عامة ورغبة الدول العربية آنذاك في تحدي الاستعمار الصهيوني عن طريق الوحدة الاقتصادية العربية، و لم تأخذ هذه الاتفاقية في الحسبان الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء مما أدى لعرقلة هذا المشروع التكاملي، وفي سياق ذاته تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة1981 والتي يمكن اعتبارها اول اطار تعاقدي يضع التبادل في اطاره السليم كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية حيث أنها الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تأسست عام 1998، على أن تكتمل خلال عشر سنوات من تاريخ تأسيسها، وبالرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من نجاح هذه المنطقة إلى أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يتكثف يوما عن يوم في سبيل تذليل هذه الصعوبات وإنجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

الفصل الرابع:

ثأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

تمهيد:

وقعت الدول العربية المتوسطية على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي بشكل منفرد بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في مجالات مختلفة ، وبعد تطبيق هذه الاتفاقات ظهرت الحاجة إلى وجود تعاون بيني للدول المشاركة في شكل تكتل يعمل على الاسراع من التأثير الفعال للتعاون مع الاتحاد الأوربي .

ومن هنا بادرت كل من مصر، الأردن، تونس والمغرب بتوقيع اتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوربي وهي ما يعرف باتفاقية أغادير ، وهي اتفاقية اقليمية لإنشاء منطقة حرة تسمح بإزالة كافة العوائق التجارية وتحقيق التكامل باعتبار أن التجارة هي المحفز الرئيسي لتسريع عجلة التنمية والمساهمة في الاستقرار، وتتبنى الاتفاقية قواعد المنشأ الأورو متوسطية التي تسمح بتراكم المنشأ بين الدول الأربعة بغرض التصدير فيما بينها وإلى الاتحاد الأوربي كذلك.

تجدر الاشارة إلى ان الدول الأربعة السالفة الذكر هي دول أعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة و تهدف هذه الأخيرة بدورها إلى زيادة المبادلات التجارية البينية بين الدول العربية ككل في محاولة جادة منها للوصول إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي العربي.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير)

المبحث الثاني: التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية والمتوسطية

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

المبحث الأول: منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية أغادير)

يعتبر إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية هدف جوهري في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ، وقد قامت كل من مصر ، الأردن، تونس ومصر وهي دول عربية متوسطية تجمعها اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي بالتوقيع على انضمامها لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية وهذا ما عرف باتفاقية أغادير.

المطلب الأول : نشأة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية أغادير)

تأتي اتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذي يقضى بخلق منطقة تجارة حرة أورو متوسطية، حيث تم إطلاق إعلان أغادير بالمغرب في ماي 2001 و أعلنت كل من الأردن، تونس، مصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها و ذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقد قامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على اتفاقية أغادير بالرباط المملكة المغربية في 25 فيفري 2004، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 6 من جويلية 2006 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة، ومن ثم بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.

تتوافق اتفاقية أغادير مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية WTO والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها، كما تأتي اتفاقية أغادير اتساقاً مع ميثاق جامعة الدول العربية والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى عدم تعارضها المبدئي مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تعتمد اتفاقية أغادير على قواعد المنشأ الأورو متوسطية والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول" الافتا"(أيسلندا ، ليختنشتاين، النرويج، سويسرا) وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في من هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها الى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي[1].

---

[1] **اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اغادير)**،وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، على الموقع الالكتروني: http://www.mit.gov.jo، تاريخ الاطلاع: 11-01-2014.

الفرع الأول: أهداف منطقة التجارة الحرة المتوسطية العربية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

- تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع .
- دعم الشراكة العربية المتوسطية وتحقيق أهداف إعلان برشلونة بشأن إقامة المنطقة الأورو متوسطية للتبادل الحر .
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة فيما بين البلدان الأعضاء وجعل فضائها الاقتصادي أكثر اندماجا وجذبا للاستثمارات الخارجية.
- تتمتع كل المواد المتبادلة في إطار هذه الاتفاقية بالإعفاء التام من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
- تنص الاتفاقية على مبدأ المعاملة الوطنية المتمثل في معاملة الواردات معاملة السلع المنتجة محليا من حيث الضرائب الداخلية.[1]
- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورو متوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك.

[1] **منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية–اتفاقية اغادير**– وزارة التجارة والصناعة التقليدية ،تونس، على الموقع الالكتروني:www.commerce.org.tn، تاريخ الاطلاع: 18-01-2014

الفرع الثاني: ترتيبات تحرير التجارة بموجب اتفاقية أغادير

ويخضع تحرير التجارة بموجب هذه الاتفاقية إلى مجموعة من الترتيبات حسب نوع السلع كما يلي:[1]

أولا– التجارة في السلع الصناعية: إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

ثانيا– التجارة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة: إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

ثالثا– التجارة في الخدمات: تلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ويمكن النظر لاحقاً في توسيع تلك الالتزامات، ولا تسرى أحكام الاتفاقية على السلع الواردة في القوائم المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

الفرع الثالث: أهمية اتفاقية أغادير

تأتي أهمية الاتفاقية من المزايا التي تتيحها للدول الأعضاء مثل تبني بروتوكول قواعد المنشأ الأورو متوسطي، وتطبيق تراكم المنشأ، وحرية تنقل السلع بواسطة شهادة منشأ اليورميد حيث السماح لصادرات أي من الدول الأطراف بالتجول بحرية في أسواق 30 دولة، وذلك باستخدام شهادة منشأ اليوروميد.

وتعمد هذه الاتفاقية للعمل على إزالة كافة التحديات التي تقف حائلًا أمام انسياب حركة التجارة بين دول اتفاقية أغادير، التي تضم تونس ومصر والمغرب والأردن، خاصة أنها تمتلك فرصًا جيدة ويجب العمل على استثمارها لتحقيق أكبر استفادة من تلك الاتفاقية خلال المرحلة المقبلة.

تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بمراجعة الاتفاقية علي أساس التطورات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية، وتخضع النتائج المنبثقة عن الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه للمصادقة عليها من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حسب التشريعات الخاصة لكل منهما الانضمام.

---

[1] الموقع الرسمي للاتفاقية العربية للتبادل الحر الأورو متوسطية ، الوحدة الفنية لاتفاقية اغادير ، على الموقع الالكتروني : http://www.agadiragreement.org، تاريخ الاطلاع : 18-01-2014.

يحق لأى دولة عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة العربية الكبرى وترتبط مع الاتحاد الأوربي باتفاقية مشاركة طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية ويتم ذلك بعد موافقة الدول الأطراف في اتفاق أغادير.

الفرع الرابع: الاشراف على تنفيذ منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

من أجل متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية تم تشكيل ما يسمى بالوحدة الفنية لاتفاقية أغادير وهي منظمة إقليمية ذات صبغة اقتصادية مقرها الدائم بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية)، تشرف على تنفيذ إطار قانوني يهدف إلى تطوير الشراكة في مجال التجارة والاستثمار بين الدول العربية الأعضاء(تونس، المغرب، الأردن ومصر) من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وقد بدأ عمل هذه الوحدة الفنية بشكل رسمي يوم 8 أفريل 2007، وقد قامت هذه الوحدة بإخطار مفوضية الأوربية بدخول اتفاقية أغادير حيز التنفيذ في 12أفريل 2007، حيث نشر بالجريدة الرسمية للاتحاد الأوربي يوم 27أفريل من نفس العام.

تقوم هذه الوحدة بمجموعة من الأنشطة الفنية لدعم الدول الأعضاء خاصة ،كما تسعى هذه الدول لتوقيع اتفاق تعاون مشترك بين سلطات وهيئات الجمارك الأربعة لتسهيل التجارة في ضوء تشكيل اللجنة الجمركية المشتركة لدول أغادير، وتقوم باستكمال استراتيجيات التدريب التي تهدف إلى رفع مهارات وقدرات موظفي الدول الأربعة المعنيين بتطبيق الاتفاقية من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية؛ حيث تم تصميم ورشات عمل لمد الأطراف المعنية بآخر التطورات والمعلومات حول برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد وتطبيقاته في الاتحاد الأوربي ومنظمة الجمارك العالمية، وتمكين ممثلي دول أغادير من مقارنة المعلومات حول تلك الموضوعات بالتطورات في بلدانهم، بالإضافة إلى تقديم قواعد وسياسات المنظمة المتعلقة بالمشغل الاقتصادي المعتمد وأفضل التجارب العالمية في هذا المجال من خبراء منظمة الجمارك العالمية.

ويهدف برنامج عمل الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير عموما إلى ما يلي : [1]

- إشراك أكبر للقطاع الخاص من دول أغادير في البرامج الهادفة إلى التطبيق العملي على مستوى الترويج والتدريب والدراسات.
- جعل المشاركة الجماعية للمؤسسات الاقتصادية لدول أغادير في المعارض المهنية المتخصصة بأوروبا وبالدول الأعضاء آلية ملائمة لترسيخ التقارب بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين بلدان أغادير مع نظيراتها الأوربية.

[1] **تقرير حول أنشطة الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير خلال الفترة (2010-2011)**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الأردن ، جانفي 2012،ص 28.

- تطوير الملتقيات الاقتصادية الاقليمية لرجال الأعمال في فضاء أغادير نحو ملتقيات شراكة أورو متوسطية سنوية قطاعية (يتم تنظيمها بصورة دورية في دول أغادير) يتم خلالها برمجة لقاءات بين الشركات من دول أغادير ونظيراتها من دول الاتحاد الأوربي.

- إدراج منتدى للاستثمار سنويا ينظم بالتنسيق مع الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار في دول أغادير ودول الاتحاد الأوربي.

- تنظيم معارض مهنية بالتناوب في الدول الأعضاء تخص القطاعات التي تمسها هذه الاتفاقية مثل قطاعي النسيج والملابس والمركبات السيارة ويتم تنظيم هذه المعارض بالتنسيق مع مؤسسات تشجيع الصادرات المعنية في دول اتفاقية أغادير.

- متابعة المواضيع المدرجة باتفاقية أغادير: التحكيم وفض النزاعات ، الخدمات، الملكية الفكرية، الصفقات العمومية ، النفاذ إلى الأسواق....

- إنشاء مركز معلومات ومرصد إحصائي يعنى بجمع الاحصائيات من الدول العربية الأعضاء في هذه الاتفاقية ودول الاتحاد الأوربي والتي تهم تحليل نتائج تنفيذ هذه الاتفاقية وتسهيل حل المشكلات التي تعرقل مسيرتها.

وقد لعب تشكيل اللجنة الجمركية بين دول أغادير والتي عقدت أول اجتماعاتها بعمان في مارس 2014 فرصة جيدة للتعاون بين سلطات الجمارك في الدول الأربعة، إلى جانب العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول.

حيث أن المشغل الاقتصادي المعتمد برنامج شراكة طوعي يمنح مصلحة الجمارك للشركات ذات الفعالية في سلسلة تزويد التجارة الدولية سواء مستوردين أو مصدرين أو ناقلين مستخلصين، وأيضا الشركات الملتزمة بالقوانين واللوائح التي تستوفي جميع معايير القبول الخاصة بالبرنامج لتحصل على حزمة من المميزات لخفض زمن الإفراج مع مشاركة الجهات الحكومية المعنية الأخرى في تلك المنظومة.

ويعتبر تبني الجمارك هذا النظام ذو مردود إيجابي على سلسلة تزويد التجارة الخارجية من خلال العديد من المميزات التي يتيحها ومن أهمها تقليص زمن الإفراج، حيث أن سلطات الجمارك تلعب دورا هاما في تسيير حركة المبادلات التجارية ليس فقط في إطار أغادير ولكن بصفة عامة، وكلما تطور الأداء الجمركي من خلال تطبيق الأساليب الحديثة في العمل كلما أدى ذلك إلى التسيير على حركة التبادل التجاري وزيادتها.

المطلب الثاني: تراكم المنشأ الأورو متوسطي وخطوات التصدير ضمن اتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطية

يعتبر المنشأ الجنسية الاقتصادية للبضائع المتداولة وهناك نوعين من المنشأ هما غير التفضيلي والتفضيلي من حيث المعاملة الجمركية (مثل الاعفاء من الرسوم الجمركية) للسلع المستوردة .

ومن هنا فإن كل اتفاقيات التجارة الحرة تحدد كل قواعد المنشأ التي تحكم المعاملة الجمركية التفضيلية لواردات كل منها .

الفرع الأول : مفهوم تراكم المنشأ الأورو متوسطي

تتيح اتفاقية أغادير الاعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء ودول الاتحاد الأوربي التي تمتثل لقواعد المنشأ الأوربية المتوسطية التي تسمح بتراكم المنشأ القطري بين الدول العربية الأعضاء ودول الاتحاد الأوربي للمنتجات ذات القيمة المضافة.

وبالنسبة لمفهوم تراكم المنشأ الأوربي المتوسطي والذي أظهر حديثا إمكانات غير مستغلة لتراكم المنشأ القطري بين الشركاء الأوربيين والمتوسطين ، لكن هذا النظام يتطلب مواءمة قواعد المنشأ وفقا للقواعد الأوربية المتوسطية وكذلك توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الدول المعنية .

ولهذا فإن مبادرات دول أغادير واهتماماتها تتمحور حول هذا المجال مما يوسع بالتالي امكانيات تراكم المنشأ من خلال تبادل المواد الخام والمنتجات بين دول اغادير الأربعة (الأردن، مصر، تونس والمغرب) وبالتالي تصدير المنتجات النهائية إلى الاتحاد الأوربي.

يتم العمل بتراكم المنشأ بين أكثر من دولتين بشرط أن تكون الدول قد وقعت اتفاقيات تجارة حرة تنص على قواعد منشأ متماثلة بالإضافة إلى اتاحة تراكم المنشأ فيما بينها ،وعلى نحو مماثل للتراكم الثنائي ، تستفيد المنتجات أو المواد ذات المنشأ فقط من التراكم القطري .

ومن أجل اعتبار السلع ذات منشأ في منطقة أغادير يجب أن تكون السلع متحصل عليها بالكامل في احدى دول أغادير أو عبر تطبيق عمليات تصنيعية كافية على المواد ذات المنشأ.

ويحدد برتوكول قواعد المنشأ الأوربية المتوسطية مفهوم "المنتجات ذات المنشأ " في مادة تحدد بالتفصيل جميع المنتجات التي تعتبر متحصل عليها بالكامل في احدى دول اتفاقية أغادير والتي تشمل المنتجات الزراعية والمعدنية المستخرجة من احدى دول اتفاقية أغادير.

سيتم اعتبار المنتجات غير متحصل عليها بالكامل منتجات خضعت لعمليات تصنيع كافية أو منتجة كليا إذا استوفت شروط محددة ، ومع العلم أنه يمكن استخدام المواد غير ذات المنشأ اذا حققت كذلك شروط معينة ولكن يجب أن:[1]

- لا تتجاوز قيمتها الاجمالية 10% من ثمن المنتج النهائي عند المصنع.
- لا يتم تجاوز قيمة أي من الحدود القصوى للنسب المئوية الواردة في قائمة الحد الأقصى لقيمة المواد غير ذات المنشأ المحددة مسبقا في الشروط.

يحدد ملحق بروتوكول المنشأ العمليات اللازم تنفيذها للتمكن من الاستفادة من مبدأ المنشأ الأكثر تفضيلا . وفي طرق التصنيع الحديثة أصبح من الشائع جدا أن يتم استخدام مصدرين مختلفين او اكثر من دول مختلفة لإنتاج السلع النهائية ويصبح تحقيق تراكم المنشأ ممكنا في الحالات التي تعمل بها دولتين أو أكثر على نفس قواعد المنشأ وتجمعها اتفاقيات تجارة حرة.

الفرع الثاني: المنهجية المتبعة التي تحدد فرص تراكم المنشأ عند التصدير إلى الاتحاد الأوربي

هناك فرصة لتراكم المنشأ القطري حين تقوم دولة من دول أغادير باستيراد مواد خام أو منتجات نصف مصنعة من دولة من دول أغادير لاستخدامها في تصنيع منتجات تامة الصنع تقوم بتصديرها بالتالي إلى دول الاتحاد الأوربي في حال استوفت الشروط التالية :[2]

- يجب أن تكون الكميات المصدرة من المنتج المعني كبيرة وذات أهمية عالية في واحدة أو اكثر من دول اتفاقية أغادير.
- أن تكون إمكانات تنمية حجم صادرات هذا المنتج عالية (نسبة نمو عالية للفترة ما بين 2005-2009).
- أن يكون حجم الطلب العالمي على المنتج كبيرا .
- أن تكون الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ "الدولة الأكثر رعاية" أكثر من 1,30% في المتوسط ، تعتبر المنتجات النهائية المصدرة إلى الاتحاد الأوربي والخاضعة لرسوم جمركية غير مرتفعة وفقا للمبدأ سابق الذكر غير مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالاستفادة من تراكم المنشأ للتصدير إلى الاتحاد الأوربي ، واذا كانت الرسوم وفقا لمبدأ "الدولة الأكثر رعاية" صفر أو قريبة من الصفر ، فإن ذلك يعني أنه ليس هناك اهتمام خاص باستيراد هذه المنتجات من دول أغادير ، مع العلم أنه لن يؤدي الاستيراد من أي مكان كالاستيراد من الصين أو من أي دولة أخرى غير دول أغادير إلى دفع مبالغ اضافية كرسوم جمركية.

---

[1] **بروتوكول تعريف مفهوم المنتجات التي لها صفة المنشأ وأساليب التعاون الاداري**، المادة الأولى والثانية، الملحق الثاني، ص 5-7

[2] **دليل المصدر إلى قواعد المنشأ الأورو متوسطية**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الأردن، ص 6-8.

- المنتجات التي تحتاج تراكم المنشأ مع أي دولة من دول أغادير لاستيفاء الشروط المحددة بحيث يتم ادخالها إلى الاتحاد الاوربي باعتبارها منتجات خضعت لعمليات تصنيعية كافية أو مصنعة بالكامل ، نذكر على سبيل المثال لقواعد المنشأ للاتحاد الأوربي يحصل أي منتج للأحذية على صفة المنشأ عند استخدام أي مواد من غير ذات المنشأ في تصنيع المنتج باستثناء تجميع المكونات العلوية ومكونات النعال وبناء على ذلك سيحصل أي منتج للأحذية أو الأجزاء العلوية المصنعة في تونس أو المغرب أو الأردن أو مصر على صفة المنشأ بغض النظر عن منشأ الجلد المستخدم لتصنيع الحذاء .

وبالتالي سيتمكن مصنعو الأحذية من استيراد الجلود من اي مكان سواء من دول أغادير أو غيرها والحصول على صفة المنشأ وبالتالي تصديره إلى الأسواق الأوربية كسلع معفاة من الرسوم الجمركية .

إن المواد المستخدمة في التصنيع يجب أن تستوفي الشروط التالية :

- يجب أن يكون حجم صادراتها كبير ومهم في دولة أو أكثر من دول أغادير.
- أن تكون إمكانات تنمية حجم صادرات هذا المنتج عالية (نسبة نمو عالية للفترة 2005-2009).
- يجب أن يكون حجم واردات دول اتفاقية أغادير والدول العربية من هذه المواد كبيرة.

في المنطقة الأورو متوسطية تتحكم القاعدة المعروفة بـــ" الهندسة المتغيرة" في تطبيق التراكم القطري للمنشأ وتنص هذه القاعدة على ان بلدان هذه المنطقة لا يمكنها مراكمة المنشأ إلا إذا كانت اتفاقات التبادل الحر المتضمنة للبرتوكول الأورو متوسطي للمنشأ قابلة للتطبيق على هذه البلدان ،من ثم لا يمكن البلد الاستفادة من التراكم إن لم يرتبط بباقي بلدان المنطقة باتفاقيات للتبادل الحر ، أما الشرط المقدم للاستفادة من التراكم فهو وجود اتفاق للتبادل الحر موقع بين بلد التصنيع وبلد الوجهة متضمنا لقواعد منشأ متطابقة وهكذا يتضمن قواعد منشأ متماثلة مع قواعد البرتوكول الأورو متوسطي.[1]

الفرع الثالث: خطوات التصدير في اطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

بشكل عام يمكن للمنتجين والتجار في دول اتفاقية أغادير التصدير إما خارج أو ضمن نطاق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، فإذا كان الاختيار في إطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) والاستفادة من الاعفاءات الجمركية المتاحة من خلالها فيجب اتباع مجموعة من الخطوات والتي تضمن الاستخدام الأمثل للمزايا التي تتيحها هذه الاتفاقية ، وفيما

[1] **اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية –اتفاقية اغادير–دراسة انشاء آليات لمساندة المؤسسات ص و م لبلدان اتفاقية اغادير لمساعدتها على تطبيق متطلبات تراكم المنشأ** – التقرير النهائي،سنة2011، ص 26-30.

يلي عرض للخطوات الأساسية للتصدير ضمن دول اتفاقية أغادير أو للتصدير من هذه الدول إلى سوق الاتحاد الأوربي ، وتتمثل الخطوات الواجب اتباعه عند التصدير ضمن منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية فيما يلي:[1]

أولا: معرفة الرمز المنسق (الجمركي) للمنتج

ان تحديد الرمز المنسق للمنتج النهائي ومدخلات الانتاج هو أول الخطوات الضرورية لقراءة وفهم اتفاقية التجارة الحرة والتصدير ضمنها ويمكن تحديد الرمز الصحيح من خلال اللجوء إلى دائرة الجمارك في البلد المعني العضو في الاتفاقية للمساعدة في اعطاء الرمز الصحيح والمحدد للمنتج النهائي الخاص بالمُصدر بالإضافة إلى رموز كافة المنتجات والمواد اللازمة في عملية التصنيع.

ثانيا: معرفة التعرفة الجمركية على المنتجات المعنية

بعد تحديد الرمز المنسق للمنتجات يجب تحديد التعرفة الجمركية لكل منتج وذلك على النحو التالي :

- التعرفة الجمركية المفروضة على المنتج النهائي في البلد المستهدف للتصدير .
- التعرفة الجمركية المفروضة على مدخلات الانتاج في البلد المحلي (بلد المصنّع أو المصدر) .

هذا ويمكن تحديد التعرفة الجمركية للمنتجات من دائرة الجمارك أيضا.

ثالثا: معرفة نطاق اتفاقية أغادير واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي

يجب مراجعة نصوص اتفاقية أغادير واتفاقية الشراكة لمعرفة ما إذا كانت المنتجات المعنية مشمولة بالإعفاءات الجمركية ، ويمكن الحصول على نسخ الاتفاقيات من الوزارات المكلفة بالصناعة والتجارة الخارجية ومن الجمارك أيضا .

[1] **دليل المصدر إلى قواعد المنشأ الاورو متوسطية** ، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، ص 15

رابعا: تحديد اذا كان المنتج يحقق قاعدة المنشأ

يجب تحديد إن كان المنتج النهائي يحقق قاعدة المنشأ المنصوص عليها في نص الاتفاقية ، وهذا يضع المُصدر أمام الخيارات التالية:[1]

- إن كان المنتج النهائي متحصل عليه بالكامل في بلد المصدر ،فبإمكانه تصدير منتجه معفيا من الرسوم الجمركية إلى أي من دول اغادير أو الاتحاد الأوربي .

- إن دخل في تصنيع المنتج النهائي مكونات من أي من دول أغادير أو الاتحاد الأوربي وفقا للشروط التي حددها بروتوكول المنشأ فبإمكانه أيضا تصدير منتجه معفيا من الرسوم الجمركية إلى أسواق دول أغادير أو الاتحاد الأوربي .

- إن دخل في تصنيع المنتج النهائي مكونات من دول أخرى فيجب على المصنّع معرفة العمليات المصنعية التي يجب اضافتها على هذه المكونات حتى تحقق المنشأ المحلي ويتمكن بالتالي تصديره إلى أسواق دول اتفاقية أغادير أو الاتحاد الأوربي ، ولمعرفة هذه المكونات يجب مراجعة نص الاتفاقية (الجزء الخاص بقواعد المنشأ) وتحديدها من خلال الرمز الجمركي للمنتج .

ومن ثم يجب على المصدر مراجعة السلطات الجمركية أو الحكومية المختصة لإصدار شهادة الحركة الأورو متوسطية (euromed) أو بيان الفاتورة المتوسطية لإثبات المنشأ والمضي قدما في عملية التصدير ، ومما سبق إن محاولة توفير المواد الأولية و مدخلات الانتاج من أي دول من دول اتفاقية أغادير سيوفر أفضلية مميزة جدا للمصنّع المحلي في هذه الدول تتمثل فيما يلي:

- انخفاض تكاليف الانتاج من خلال إعفاء مستورداته من المواد الخام ومدخلات الانتاج من الرسوم الجمركية عند استيرادها من دول أغادير (بشرط تحقيقها لشروط المنشأ المحلي في هذه الدول).
- تنافسية السعر للمنتج النهائي عند إعادة تصديره إلى دول أغادير أو الاتحاد الأوربي من خلال إعفاءه من الرسوم الجمركية في بلد الاستيراد .

✓ تتضح أهمية أغادير والفرص التي توفرها للمنتجين والمصدرين في كل من الأردن ، تونس ، مصر والمغرب من خلال منحهم أفضلية تنافسية عند التصدير فيما بينهم أو إلى الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى ما تساهم به من تعزيز التكامل

[1] مرجع سابق ، ص 16.

الصناعي والتجارة المتبادلة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات المشتركة للاستفادة من المميزات التي توفرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالتصدير إلى الاتحاد الأوربي ، كما يتضح أهمية الدور الذي تقوم به الجمارك العامة ووزارات الصناعة والتجارة وغرف الصناعة في تقديم المعلومات للمنتجين ومساعدتهم في الاستفادة من مزايا اتفاقية أغادير ، وهذه الجهات على أتم الاستعداد للتعاون مع المنتجين المحليين لتقديم النصح والمساعدة في استيفاء المتطلبات اللازمة للاستفادة من الاعفاء الجمركي.

المطلب الثالث: أهم خصائص التجارة الخارجية لدول اتفاقية اغادير مع الاتحاد الاوربي

يعتبر الاتحاد الأوربي الشريك الأساسي لدول أغادير ، كما يجتمع معها في علاقات اقتصادية متينة على الرغم من الاختلافات الهيكلية في اقتصاديات دول أغادير ونظيرتها الأوربية، سنتطرق في هذا المطلب لأهم المميزات الاقتصادية لدول أغادير وعلى وجه الخصوص المتعلقة منها بالجانب التجاري ومقارنتها مع دول الاتحاد الأوربي.

الفرع الأول : الجهود المبذولة من طرف دول اتفاقية اغادير في اطار تشجيع التجارة الخارجية

لقد بذلت الدول الأربع الموقعة على اتفاقية أغادير جهود حثيثة من اجل تحسين مناخ الاستثمار والنهوض بالقطاعات التصديرية لديها وذلك بغية الرفع من قدراتها التنافسية إلى مستويات التنافس في الاتحاد الأوربي المشرف على هذه الاتفاقية من أجل احقاق شراكة أكثر استفادة للأطراف كافة .

أولا: الجهود المصرية

لقد تم سن الكثير من القوانين لتحسين مناخ الاستثمار في مصر والنهوض بالقطاعات التصديرية في البلاد من خلال وضع وتنفيذ الأنظمة وخلق إطار مؤسسي فاعل ضمن إطار الجهود المبذولة لإعادة هيكلة الاقتصاد المصري ككل ودعم القطاع الخاص على وجه الخصوص.

وقد وضعت أهداف معينة لتحديث الصناعات المصريّة لتأهيلها أن تتنافس عالميا وتم توضيح أهداف البرنامج بوضوح في الاتفاقية بين الاتحاد الأوربي و وزارة الصناعة و التجارة الخارجية، وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي: [1]

- رفع المهارات التكنولوجية المصرية إلى المقاييس الدولية.
- تحسين أداء القوى العاملة.

[1] برنامج تحديث الصناعة المصرية ، مركز تحديث الصناعة على الموقع الالكتروني :http//www.imc-egypt.org،20تاريخ الاطلاع: 20-02-2014.

- خلق فرص للاستثمار.

- خلق مناخ تجاري مناسبًا لفاعلية أفضل.

- معونة تطوير المجتمع و سياسة التعاون في البلاد المشتركة.

وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية المصرية عموما تنشط ضمن مناخ يحفز على تحرير الاقتصاد وتخصيص القطاعات التنافسية حيث أن الحكومة المصرية عهدت للقطاع الخاص عن طريق الاتحاد المصري للصناعات بتسيير برامج الدعم للصادرات من تنظيم المعارض وتدريب ودعم مالي بالإضافة لما تقوم به المنشآت الوطنية المكلفة بالتدريب والاستثمار وبالصادرات، ويلاحظ تحسن عمليات التخليص الجمركي للبضائع عند التصدير بحيث لا تتجاوز مدة العملية اليومين وهذا من بين نتائج الإصلاح على مستوى القطاع التصديري.

ثانيا: الجهود الأردنية

يقوم القطاع الخاص في الأردن بدفع القطاع الصناعي بشكل أساسي حيث أن البنوك العاملة في الأردن هي بنوك خاصة كذلك أسواق العملات الأجنبية والصرف والنقل أسواق حرة لهذا تعتبر السوق الأردنية أكثر الأسواق انفتاحا من بين الأسواق النامية مع حصة أكبر للقطاع الخاص طبعا، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، فهذه أكبر ميزة تنافسية للأردن مقارنة مع الصين ودول أوروبا الشرقية والمغرب وتونس كذلك.

بعد إنشاء برنامج تحديث الصناعة الممول من طرف الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ، تمكنت ما يقارب عشرون مؤسسة مصدرة للملابس من القيام ببرنامج تأهيل لمؤسساتهم وتم كذلك دمج برنامج التأهيل بالمؤسسة الأردنية لتنمية المشاريع الاقتصادية، ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:[1]

- تحسين الإنتاجية وتطوير جودة المنتج وتقليل كلفة الإنتاج .

- تمكين الشركات من مواجهة المنافسة في أسواقها المحلية والخارجية .

- زيادة حصة الشركات في أسواقها التقليدية وتمكينها من اختراق أسواق تصديرية جديدة.

- تحفيز الشركات على استخدام المقارنات مع أفضل المعايير المرجعية وإتباع أفضل الممارسات الدولية.

---

[1] **برنامج دعم الصناعةJUMPI** ،المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على الموقع الالكتروني : http://www.jedco.gov.jo، تاريخ الاطلاع: 20-2-2014.

- مساندة الشركات في التوجه نحو خيارات استراتيجية تحددها متطلبات الأسواق .

- رفع كفاءة الموارد البشرية .

- استبدال مدخلات الإنتاج المستوردة بمنتجات محلية .

وقد أسهمت الاستثمارات الموسعة في مختلف القطاعات على غرار النقل الدولي التسهيلات الجمركية وتقنيات المعلومات (الانترنيت، الحكومة الإلكترونية) في تقليل المسافة بين المشترين والبائعين ووقت التسليم، كما ينتظر أن تتزايد الثقة بين المستوردين والمصدرين وبالتالي تزداد موثوقية التسليم غير أن ضيق ميناء العقبة قد يحول دون تسريع عملية التسليم.

وعلى صعيد فتح أسواق تصديرية للمنتجات الصناعية الأردنية، فقد أبرم الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة حيث يسمح بموجبها بدخول الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية بالتدرج في مدة عشر سنوات حسب قوائم للمنتجات إذا كانت المنتجات تلبي متطلب ان يضيف الأردن قيمة لا تقل عن 35% من إجمالي القيمة المقدرة للمنتج.

كما تتمتع عدة منتجات خاصة الألبسة المصنعة من القطن بالإلغاء الفوري للرسوم الجمركية، في حين أن الألبسة المصنوعة من الألياف الصناعية والتركيبية أعفيت تماما من الرسوم الجمركية سنة2010 فقط عند الدخول إلى السوق الامريكية لكن مع وجود بعض الاستثناءات بطبيعة الحال.

وفي نفس السياق قام الأردن بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي يستطيع من خلالها تصدير منتجات معفاة من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الاوربي وتكون مصنعة بالكامل في الأردن باستخدام مدخلات محلية أو مدخلات الأوربي تعتبر أردنية.

ثالثا: الجهود التونسية

لقد قامت تونس بوضع منظومة إصلاحية شاملة دُعمت خلال العشرية الفارطة وتقضي بمواصلة سياسة التحرير والحذف التدريجي للحماية تماشيا مع تعهدات تونس في نطاق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتزاماتها اطار المنظمة العالمية للتجارة، اضافة الى تطوير المراكز الفنية والزيادة في عددها وتركيز نظم الجودة.

وبعد إقرار سياسة تهيئة الأراضي الصناعية بسنوات تم إنهاء أشغال تهيئة 5 مناطق صناعية خلال (2002- 2004) على مساحة 109 هكتار، ويتواصل إنجاز 10 مناطق أخرى على مساحة كلية في حدود 401 هكتار إضافة إلى إعادة تهيئة عدد من المناطق الصناعية المتواجدة.

ولهذا فإن سعي الحكومة حسب برامجها المعلنة ينطوي على العناصر التالية:[1]

- تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الصناعية عبر مساعدتها في مواكبة تطورات الاقتصاد.

- وضع إطار تشريعي يتلاءم مع مقتضيات السوق وهذا ما يضمن خلق مناخ مشجع للاستثمار، بالإضافة إلى دعم الصناديق الموجهة نحو تشجيع الاستثمار الصناعي والتخفيض في العمليات الجمركية على التجهيزات الموردة والتحكم في تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال دعم الشراكة.

- انتقاء الأنشطة التصديرية الواعدة وتعزيز موقعها الاستراتيجي في الأسواق التصديرية والعمل على استمر ارها وتطويرها.

رابعا: الجهود المغربية

في سبيل خلق مناخ ملائم للاستثمار ، قام المغرب بتشجيع القطاع الخاص للانخراط في منظومة التأهيل للنسيج الإنتاجي والصناعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة إضافة إلى وجود منظومة محترفة جيدة وإدارات عامة تقدم دعما فعالا للقطاع الصناعي التصديري.

وفي إطار السياسة الصناعية الجديدة تم وضع خطوط الإصلاح الرئيسية على ثلاث محاور وهي:

* تغيير المحيط العام: ويشمل تأهيل القضاء وخلق محاكم تجارية وإرساء قانون تنظيم المقاولات والشركات وتبسيط الأنظمة الإدارية والمالية، وسن مدونة الشغل.

* نظام تحفيز الصناعة: من خلال تهيئة وتجهيز المناطق الصناعية وخلق المراكز الجهوية للاستثمار.

* تأهيل النسيج الإنتاجي: وذلك بخوصصة عدد من المؤسسات والوحدات الإنتاجية العمومية وتشجيع اعتماد المعلوماتية والتقنيات الحركية.

ويعتبر انضمام المغرب للمنظمة العالمية للتجارة عامل رئيسي في تحرير الاقتصاد وتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد كان إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حافزا هاما لتنمية صادرات المغرب يتكامل معه توقيع اتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) الذي يمكن من تراكم المنشأ مع البلدان الثلاثة الاخرى، كما يخدم اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية أيضا دعم الصادرات المغربية خصوصا الصادرات النسيجية.

[1] **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، المجلد الثاني، منشورات وزارة التنمية والتعاون الدولي، تونس، 2012،ص34.

خامسا: مقارنة معيارية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوروبي

عند المقارنة بين دول الاتحاد الأوربي ودول اتفاقية أغادير في مختلف الجوانب نجد اختلافات بينهما فمثلا في بيئة الأعمال و توحيد معايير واجراءات الجودة وأنظمة التجارة الخارجية للوصول إلى تكامل الأسواق نجد ان الاتحاد الأوربي يطبق أفضل الممارسات الدولية بينما تمتثل دول اتفاقية أغادير لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وهي بحاجة إلى توحيد معايير واجراءات الجودة وأنظمة التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي ،أيضا بحاجة إلى الحد من الروتين في هذا الجانب.

يبين الجدول التالي مقارنة معيارية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوربي في جوانب بيئة الأعمال ومدى توحيد الاجراءات مع انظمة التجارة الخارجية بالإضافة إلى أدوات المساندة المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (5):مقارنة معيارية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوربي

	دول اتفاقية أغادير	الاتحاد الأوروبي
بيئة الأعمال	الامتثال لاتفاقية منظمة التجارة العالمية	أفضل الممارسات الدولية
توحيد معايير واجراءات الجودة وأنظمة التجارة الخارجية للوصول إلى تكامل الأسواق	بحاجة إلى توحيد معايير واجراءات الجودة وأنظمة التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي ،أيضا بحاجة إلى الحد من الروتين	أفضل الممارسات الدولية
تنفيذ قانون الاتحاد الأوربي للمشاريع الصغيرة	البدء بالإصلاحات لتمهيد عملية التنفيذ	مطبقة
الاقتصاد المدفوع بالعوامل/الاقتصاد القائم على المعرفة	تنفيذ الإصلاحات للتحول من الاقتصاد المدفوع بالتكلفة المنخفضة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة	اقتصاد قائم على المعرفة
أدوات تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة	محدودة	ذات اهمية
التحديات التي تواجه برامج مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة	تعد برامج مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة متاحة ولكن محدودة فيما يتعلق باحتياجات هذه المؤسسات ولا تساند تكامل دول اتفاقية أغادير	أفضل الممارسات الدولية
التحديات التي تواجه تطوير البحث	مبادرات تطوير الأبحاث وابتكار منتجات جديدة تعتبر محدودة	أفضل الممارسات الدولية

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة تقارير

أما فيما يخص تنفيذ قانون الاتحاد الأوربي للمشاريع الصغيرة فإنه مطبق كليا في الاتحاد الأوربي، لكن على مستوى دول اتفاقية أغادير فقد بدأت بالإصلاحات لتمهيد عملية التنفيذ، وبالنسبة لأدوات تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة فهي محدودة في دول اتفاقية أغادير في حين أنها ذات أهمية بالغة في الاتحاد الأوربي وكذلك التحديات التي تواجه برامج مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فنجد أن برامج مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول اتفاقية أغادير متاحة ولكن محدودة فيما يتعلق باحتياجات هذه المؤسسات ولا تساند تكامل دول اتفاقية أغادير بينما يطبق الاتحاد الأوربي أفضل الممارسات الدولية.

كما يلاحظ أن مبادرات تطوير الأبحاث وابتكار منتجات جديدة داخل دول اتفاقية أغادير تعتبر منتجات جديدة ومحدودة في نفس الوقت يتبع الاتحاد الأوربي أفضل الممارسات الدولية .

الفرع الثاني : الأنظمة الجمركية في دول اتفاقية أغادير ودورها في تسهيل التجارة

في هذا الفرع سنتطرق لمقارنة التجارة عبر الحدود في كل دول من دول اتفاقية أغادير وكذا التجارة عبر الحدود لكل من الصين وتركيا وهما منافسان مهمان لدول اتفاقية أغادير.

أولا: النقاط المشتركة بين الانظمة الجمركية المعتمدة ببلدان أغادير

الدول الاربعة في اتفاقية أغادير تبنت مصطلحات مختلفة للأنظمة الجمركية التقليدية وهي : نظام العبور، نظام المستودع الجمركي ، نظام التحويل الفعال و نظام القبول المؤقت .[1]

أ- نظام العبور:

عرّفت مجمل بلدان أغادير نظام العبور على انه النظام الذي يمكن من نقل البضائع ذات المنشأ الاجنبي اما من نقطة دخول حدودية الى نقطة خروج اخرى أو من مكتب جمارك الى آخر، يتم هذا النقل بتوقيف الرسوم و الضرائب وكذلك التدابير الأخرى الاقتصادية أو الجبائية أو الديوانية المطبقة على هذه البضائع.

يعتمد نظام العبور على ركيزتين اساسيتين وهي : المراقبة الجمركية و الضمانات المالية ، حيث تعتمد المراقبة الجمركية اساسا على ثلاث نقاط جوهر : التصريح الجمركي لدى مكتب الدخول المعاينة الفعلية للبضاعة و لوسيلة النقل و تسوية النظام بمكتب الوصول.

[1] **دليل الأنظمة الجمركية المطبقة في بلدان اتفاقية أغادير**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير ،2010 ،ص 198.

يتم نقل البضائع الموضوعة تحت نظام العبور تحت غطاء ضمانات مالية تغطي مجمل الرسوم و الضرائب المستوجبة، اجازت التشريعات الجمركية للبلدان الاربع في اتفاقية أغادير نقل البضائع تحت نظام العبور تحت غطاء سندات نقل دولية و يمكن القول بان بلدان اتفاقية أغادير استنبطت نفس الآليات التي تحكم نظام العبور يعرف نظام العبور في تونس خاصية وهي انقسامه الى ثلاث اصناف :العبور الديواني، النقل الساحلي و اعادة الشحن.

تشترط التشريعات في الدول الأربعة في اتفاقية اغادير ان تنقل البضائع في اطار هذا النظام تحت الترصيص الجمركي باستثناء مصر، اقتضت احكام التشريعات الجمركية للبلدان الاخرى، مرافقة البضائع كآلية اضافية لضمان حسن سير النظام.

ب- نظام المستودع الجمركي

يمكن تعريف نظام المستودع الجمركي بالنظام الذي يمكّن من الوضع لمدة محددة في محلات خاضعة لرقابة ادارة الجمارك لبضائع خاضعة عند التوريد لرسوم جمركية أو لتدابير أخرى اقتصادية أو جبائية أو جمركية ، تفرق التشريعات الجمركية للبلدان الاربع لاتفاقية أغادير بين صنفين من المستودعات :المستودع العام و المستودع الخاص

ويقسم المستودع الخاص حسب التشريعات الجمركية في بلدان اتفاقية أغادير إلى نوعين باستثناء التشريع المصري، كما هو موضح في الجدول التالي:**الجدول رقم (6): نظام المستودع الخاص في دول اتفاقية أغادير**

المستودع الخاص		
تونس	المستودع الخاص لحساب الغير	المستودع الخاص للحساب الشخصي
المغرب	المستودع الحر العادي	المستودع الحر الخصوصي
الأردن	المستودع الخاص بالتبغ المستودع الخاص بالسيارات	

المصدر: دليل الأنظمة الجمركية المطبقة في بلدان اتفاقية أغادير، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير ،2010

تعتبر البضائع المودعة في المستودعات داخل التراب الجمركي كأنها مازالت في البلد الاجنبي أي كأنها لم تدخل إلى هذا التراب ، يمكن القول ان نظام المستودع يسهل عمليات التجارة و الوساطة و يمكّن من تكوين اسواق و اماكن لإعادة التوزيع و ذلك عبر السماح للتجار على التراب الجمركي من امتلاك بضائع اجنبية قابلة الى ان تكون موضوع صفقات خارجة عن الجمارك، أما فيما يخص البضائع المتأتية من السوق الداخلية المخزنة تحت مراقبة الجمرك، فان هذا النظام يمكن الشركات

الصناعية و التجارية من ضمان التزود بالبضائع باقل التكاليف وذلك عبر امكانية الشراء بكميات كبيرة في احسن الاوقات و باقل سعر ممكن .

حدد كل بلد بالنسبة للمستودع الخاص الشروط الخاصة بالأشخاص الذين يمكنهم استغلال عمليات الخزن، بالنسبة لمصر و الاردن يوجد صنف فقط والمتمثل في نشاط الخزن للحساب الخاص، بينما خصصت كل من تونس و المغرب صنف ثان لأنشطة الخزن لحساب الغير مستغلة من قبل ذوات طبيعية او معنوية غير عمومية

بالنسبة لنظام المستودع العمومي، حدد كل بلد الشروط الخاصة بالأشخاص الذين يمكنهم استغلال عمليات الخزن، و قد اقتصر استغلال المستودع العمومي في تونس و المغرب على الهيئات العمومية :المدن، البلديات، غرف التجارة و المؤسسات ذات المساهمة العمومية ، واشترط الاردن لمنح استغلال المستودع العمومي راس مال أدنى للهيئة المستثمرة .

تبنت التشريعات الجمركية لبلدان اتفاقية اغادير نفس الاليات لسير هذا النظام : المراقبة الجمركية، الضمانات المالية، آجال المكوث، العمليات المسموح بها، تصفية النظام

ج- نظام التحويل الفعال:

خصصت التشريعات الجمركية للبلدان الاربع لاتفاقية اغادير تحت تسميات مختلفة نظاما يسمح بالتوريد على التراب الوطني لبضائع من غير ذات المنشأ قصد إعادة تصديرها في شكل منتجات تعويضية، دون ان يتم اخضاع هذه البضائع الى الرسوم عند التوريد او الى التدابير غير التعريفية عند التوريد ، كما تتمتع كذلك هذه المنتجات من ميزة تعليق الرسوم و التدابير غير التعريفية المطبقة عند التصدير .[1]

إن الهدف الاقتصادي من هذا النظام هو تشجيع انشطة التصدير الوطنية بفضل حلول اوسع للاستفادة من النظم الوطنية المخصصة للتحويل و من تمكين المؤسسات من مواجهة الاسواق العالمية في ظروف منافسة اكثر ملائمة بالنسبة لتونس و المغرب، تقتصر الاستفادة من نظام التحويل الفعال على الاشخاص المتوفر لديهم او الذين يمكن ان يوفروا الاعتدة اللازمة لتصنيع المنتج النهائي، مع امكانية ان يقوم شخص آخر بعمليات التحويل الفعال ان الركائز الاساسية التي يعتمدها هذا النظام هي نفسها في بلدان اتفاقية اغادير :المراقبة الجمركية، محاسبة المواد، تصريح وضع المواد تحت النظام ، تصريح التسوية ، و قد ادخلت كل من المغرب و تونس تسهيلات جديدة :تسوية النظام بالتصدير المسبق و امكانية اللجوء الى التحويل غير الفعال التكميلي بالخارج.

[1] **نظام التحويل الفعال** ، الفصل 218،الأنظمة التوقيفية والأنظمة الديوانية الاقتصادية والتصدير المؤقت، مجلة الديوانة، تونس، بدون سنة النشر.

يتم تسوية النظام بإعادة التصدير المنتج المتحصل عليه او بوضعه بالمستودع او بوضعه بالمنطقة الحرة، و استثنائيا بوضعه للاستهلاك، التنازل عليه لفائدة الادارة او بإتلافه ، يمكن ان نذكر من بين التسهيلات التصفية الجزئية للالتزامات المكتتبة بحسب الكميات المصدرة.

د- نظام القبول المؤقت

القبول المؤقت هو نظام يسمح بالتوريد على التراب الجمركي مع وقف الرسوم و الضرائب المطبقة ببعض الشروط:

- الأشياء التي يحملها المسافرون الذين لهم محل إقامة اعتيادي بالخارج القادمون للمقام مؤقتا بالتراب الجمركي.

-الأعتدة والمنتجات الممكن تصديرها على حالتها دون أن تجري عليها تغييرات باستثناء التآكل العادي الناتج عن استعمالها المرخص فيه تحت هذا النظام.

لا يشمل نظام القبول المؤقت الا العمليات التي تكون فيها البضائع موجهة للتصدير على حالتها ، ويجب ان تكون البضائع من الممكن التعرف عليها و ان يكون استعمالها قابلا للمراقبة من طرف الجمارك ، وقد صنفت البضائع المقبولة تحت هذا النظام إلى صنفين :

-الاعتدة، الآلات، التجهيزات غير السيارات

- السيارات

لقد خصصت تونس و المغرب ضمن هذا النظام معاملة جبائية خاصة للآليات المقبولة مؤقتا للقيام بأشغال، و تتمثل هذه المعاملة في الاعفاء الجزئي من الرسوم و الضرائب و ذلك بفرض الرسوم حسب مدة المكوث على التراب الجمركي .

يقتصر الانتفاع بنظام القبول المؤقت على الذوات الطبيعية و المعنوية التي تستعمل او تكلف من يستعمل تحت مسؤوليتها البضائع الموردة ، كما يخضع وضع هذا النظام حيز الاستغلال، لإيداع طلب مسبق يحتوي على المعلومات المتعلقة بالعملية المراد القيام بها، و الى الحصول على ترخيص يشمل الشروط التي يخضع اليها استعمال النظام خلال تواجدها تحت نظام القبول المؤقت، تكون البضائع تحت تصرف المستفيد، و لكن لا يمكن للبضائع ان تستعمل في غير الغرض المنصوص عليه بالترخيص.

ثانيا: مقارنة التجارة عبر الحدود بين دول اتفاقية أغادير والصين وتركيا

يستغرق وقت التصدير في دول اغادير ما بين 12 و14 يوم وهو أقل مما تستغرقه الصين (21يوم) وهذا شيء ايجابي لهذه الدول بينما تتماثل زمنيا مع تركيا ، كذلك فغن الوثائق المستخدمة للتصدير نجد أن مصر وتونس تستخدمان أقل عدد من الوثائق في دول اغادير وكذلك أقل من الصين وتركيا.

وبالنسبة لتكلفة التصدير فإن دول أغادير تلاقي منافسة شديدة من طرف تركيا حيث أن تكلفة التصدير في هذه الأخيرة تبلغ 500 دولار أمريكي للحاوية الواحدة وهي تكلفة منخفضة عن الموجودة في كل دول اغادير ، بينما تتمتع مصر بالتكلفة الأكثر انخفاضا (613 دولار امريكي للحاوية الوحدة) بين دول اتفاقية أغادير.

الجدول رقم(7): مقارنة التجارة عبر الحدود بين دول اتفاقية أغادير والصين وتركيا

عناصر المقارنة	مصر	تونس	المغرب	الأردن	الصين	تركيا
الترتيب	21	30	80	77	50	76
وثائق التصدير (العدد)	6	4	7	7	7	7
وقت التصدير(الأيام)	12	13	14	14	21	14
تكلفة التصدير(دولار أمريكي لكل حاوية)	613	773	700	825	500	990
وثائق الاستيراد(العدد)	6	7	10	7	5	8
وقت الاستيراد(الأيام)	12	17	17	18	24	15
تكلفة الاستيراد(دولار أمريكي لكل حاوية)	698	858	1000	1335	545	1063

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال 2011

وبالنسبة لعمليات الاستيراد داخل دول اغادير فإن وقت الذي تستلزمه هذه العملية يقل في مصر(12 يوم) عن باقي أغادير وحتى أقل من تركيا والصين ، بينما تستلزم هذه العملية 17 أو 18 يوم في كل من المغرب ،تونس والأردن ، كذلك نفس الشيء بالنسبة للوثائق اللازمة لإتمام هذه العملية فإن مصر تشترط 6 وثائق فقط بينما باقي دول اغادير ما بين 7 و10 وثائق .

تكلفة الاستيراد عالية جدا في كل من المغرب والأردن 1000، 1335 دولار أمريكي للحاوية الواحدة على الترتيب وأقل تكلفة استيراد في دول أغادير في مصر (689 دولار للحاوية) وهي أقل من تركيا كذلك لكنها أعلى من تكلفة الاستيراد في الصين .

المبحث الثاني: التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية والمتوسطية

عملت الدول العربية على تنمية المبادلات التجارية البينية والخارجية وذلك ضمن تجمعات اقتصادية مختلفة أُنشأت في سبيل تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي وذلك بين دول عربية مختلفة مثل دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي أو على صعيد العالم العربي أجمع مثل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومشروع التكامل الاقتصادي العربي ، وفي ذات السياق وضمن تعاونها وشراكتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية وأهمها الاتحاد الأوربي الذي يعتبر الشريك الرئيسي لكثير من الدول العربية ، وقعت الدول العربية الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي وكنتيجة لذلك تم إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والتي ضمت إلى جانب الاتحاد الأوربي أربع دول عربية وهي: مصر، الأردن ،تونس والمغرب والتي تعرف بدول اتفاقية أغادير.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة

لقد عرفت التجارة الخارجية العربية تطورات مهمة على مرّ السنوات ارتبطت بشكل وثيق بالتطورات والظروف العامة التي أحاطت بالاقتصادات العربية ورغبة هذه الدول في تنمية تجارتها الخارجية والبينية من أجل تطوير وتنمية اقتصاداتها والرقي بها لمستويات الاقتصادات العالمية العظمى، وقد كان مشروع منطقة التجارة العربية الحرة خطوة هامة في هذا الصدد لأجل تنمية التجارة البينية العربية في محاولة لاستكمال مشروع التكامل الاقتصادي العربي .

الفرع الأول: التجارة الخارجية العربية الاجمالية ومكانة الاتحاد الأوربي فيها

تشكل التجارة الخارجية عاملا مهما لكل دول العالم بما فيها الدول العربية لما لها من أهمية بالغة في تصريف منتجاتها السلعية والخدمية للأسواق الخارجية وتوفير احتياجاتها من السلع والخدمات من العالم الخارجي وكذا الحصول على العملة الصعبة ، وتحتل التجارة أهمية بالغة، حيث تمثل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي احدى أبرز النسب التي يتم النظر اليها لقياس درجة تطور القطاع الخارجي وأهميته في الدول.

أولا : تطور التجارة الخارجية العربية الاجمالية في الفترة 2005-2013

أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والخام وكمياته المصدرة إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الاجمالية من حوالي 566 مليار دولار في عام 2005 إلى أكثر من 675مليار دولار في عام 2006 أي بنمو نسبته 18 في المائة ، غير أن ذلك كان أقل من النمو الذي تحقق في 2005 والبالغ 39.6 في المائة، ولقد ساهم هذا التراجع بشكل أساسي تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط الخام في عام 2006 عن مستوى نموها القياسي عام 2005، غير ان حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية ارتفعت بصورة طفيفة إلى 5.5 في المائة في عام 2006.

وقد استمرت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الخام والوسيطة للسنتين اللاحقتين كذلك مما أدى إلى استمرار زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 675.6 مليار دولار في عام 2006 إلى 796مليار دولار، 1081.2 مليار دولار في عامي 2007 و2008 على التوالي أي بنمو نسبته 16.1 في المائة سنة 2007 وهي نسبة منخفضة كذلك عن التي تحققت سنة 2005،ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 32,5 في المائة سنة 2008 ، كما يعزى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية لسنة 2008 بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الفترة جانفي - جويلية 2008 حيث تصاعدت هذه الأسعار من مستوى 88.4 دولار للبرميل ووصلت إلى أعلى مستوى لها يوليو 2008(131,2 دولار للبرميل)، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك لتبلغ أدنى مستوى لها في ديسمبر 2008(38,6 دولار للبرميل)

وبعد دخول الاقتصاد العالمي لنفق الأزمة المالية العالمية انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في عدة جوانب. حيث أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى عام 2009 ، إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة، هذا بالإضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

وكنتيجة حتمية لهذه العوامل فقد تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في عام 2009 ، حيث بلغت قيمتها حوالي 731 مليار دولار مقارنة مع نحو 1081 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض نسبته 32 في المائة في المتوسط، وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6 في المائة في عام

2009 ، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7 في المائة عام 2008 إلى 5.8 في المائة في عام 2009.

الجدول رقم (8): تطور الصادرات الاجمالية العربية 2005-2013

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات العربية	566	675.6	796.1	1,067.8	730.9	915.7	1,195.8	1,321.9	1,319.2
الصادرات العالمية	10,370.5	12,005.2	14,012	16,132	12,531	15,254	18,217	18,404.0	18,784.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية%	5.5	5.6	5.7	6.7	5.8	6	6.6	7.2	7.0

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات(2006-2014)

مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي 2010 و 2011 انعكس على أداء التجارة الخارجية العربية حتى سنة 2011 حيث ارتفعت الصادرات العربية الاجمالية في هذه السنة مسجلة زيادة بنسبة 30.6في المائة لتبلغ حوالي 1,195.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 915.7 مليار دولار في عام 2010، وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في عام 2011 ، الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 في المائة مقابل 6.0 في المائة سنة 2010.

في ظل بقاء اسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة، الامر الذى نجم عنه ارتفاع الصادرات العربية بنسبة 8.7 في المائة لتصل الى 1321,9مليار دولار سنة 2012، على الرغم من تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية حيث أن الطلب على النفط استمر في الارتفاع خلال عام 2012 وان كان بمعدل طفيف بلغ حوالى 0.9 في المائة، ونتيجة لارتفاع الصادرات الإجمالية العربية بمعدل اكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات العالمية خلال عام 2012 ، فقد ارتفع وزن الصادرات الإجمالية العربية في الصادرات العالمية ، ليصل إلى 7.2 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 6.6في المائة مسجلة في العام السابق.

وقد عرفت قيمة الصادرات العربية الاجمالية انخفاضا سنة 2013 بنسبة 0,2 في المائة لتصل إلى 1319.2 مليار دولار مقارنة بـــ 1321.9 مليار دولار لسنة 2012 ، وهذا كنتيجة للتراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات انتاجه في عدد من الدول العربية بالإضافة إلى تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو الشريك الرئيسي لعدد من الدول العربية وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول.

أما الواردات العربية الاجمالية فقد ارتفعت من حوالي 334.5 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 382.5 مليار دولار سنة 2006، أي نمو بنسبة 14,7 في المائة وقد بقيت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية عند مستوى 3 في المائة الذي تحقق في عام 2005.

وواصلت قيمة الواردات العربية الاجمالية ارتفاعها في السنوات اللاحقة فقد ارتفعت من حوالي 382.5 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 535.9 مليار دولار في عام 2007 ، أي بزيادة نسبتها 32.8 في المائة، وهو أكبر من ضعف معدل نمو الواردات عام 2006 ، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة وأسعار النفط وأسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار التي انعكست على أسعار كافة السلع المصنعة. وقد أدى هذا النمو الكبير في الواردات العربية الإجمالية إلى ارتفاع حصتها في الواردات العالمية إلى 3.5 في المائة عام 2007 ، مقابل 3.1 في المائة عام 2006 .

الجدول رقم(9) :تطور الواردات الاجمالية العربية من 2005–2013

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات العربية	334.5	382.5	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	826.5	874.1
الواردات العالمية	10,747.9	12,448.9	14,311	16,536	12,733	15,457	18,381	18,608	18,874
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية%	3.1	3.1	3.7	4.1	4.8	4.3	4.1	4.4	4.6

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات(2006–2014)

وفي سنة 2008 سجلت الواردات العربية الاجمالية ارتفاعاً آخرً حيث بلغت قيمتها 674.4 مليار دولار وبالنسبة للعوامل المؤثرة في زيادة قيمة الواردات العربية، فقد أتت هذه الزيادة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي ودعم النمو الحاصل في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد كل من النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، والسلع الغذائية التي تعتبر غالبية الدول العربية مستورداً صافي لها.

ويلاحظ تراجع قيمة الواردات العربية الاجمالية في سنة 2009 لكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 613.8 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 674.4 مليار دولار في عام 2008، ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.1 في المائة في عام 2008 لتصل إلى 4.8 في المائة في عام 2009.

عاودت الواردات العربية الاجمالية ارتفاعها سنة 2010 لكن بشكل طفيف فقد سجلت زيادة قدرت بنسبة 10,2 في المائة في عام 2010 لتبلغ 667,1 مليار دولار بعدما كانت 613,8 مليار دولار سنة 2009 ، ولقد تأثرت الواردات الاجمالية العربية بارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة ، وبهذا انخفضت حصة الواردات العربية من الواردات العالمية إلى 4,3 في المائة سنة 2010 بعدما كانت 4,8 في المائة سنة 2009.

كما بلغت قيمة الواردات الإجمالية العربية في عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6مليار دولار، وفي سنة 2012 ما يقدر بنحو 826.5 مليار دولار ، وتجدر الاشارة أن أهم العوامل التي ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية هي ارتفاع واردات الدول المصدرة للنفط في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية.

لقد نمت الواردات العربية الاجمالية إلى حوالي 874.1 مليار دولار سنة 2013 و انخفض معدل نمو الواردات من نحو 11,5 في المائة خلال 2012 إلى 5,8 في المائة خلال عام 2013، ويأتي هذا التراجع في معدل نمو الواردات العربية الاجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول ، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في أسعار النفط العالمية والذي حد من قيمة واردات النفط بالدول العربية المستوردة له خلال العام.

ثانيا: اتجاهات التجارة الخارجية العربية ومكانة الاتحاد الأوربي فيها

من خلال الجدول التالي يتبين ان الاتحاد الاوربي من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث بلغت نسبة الصادرات العربية نحوه 23,7 % سنة 1998 وقد زادت هذه النسبة بشكل تدريجي حيث بلغت 26,4% ،28,9% ،33,8 % في السنوات 1999, 2001,2000على التوالي ، كما يلاحظ تطور الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الاعوام (1998-2001) بشكل تدريجي ومستمر حيث بلغت نسبة الصادرات العربية للولايات المتحدة الأمريكية 9,2% ،9,9%، 11,5%،11,8% على الترتيب.

الجدول رقم(10) : اتجاه الصادرات العربية من سنة 1998 إلى 2004

الوحدة: النسبة المئوية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية	9,3	8,2	6,2	7,3	8 ,5	8,4	8 ,7
الاتحاد الأوربي	23,7	26,4	28 ,9	33,8	37,6	36,8	32,2
الولايات المتحدة الأمريكية	9,2	9 ,9	11,5	11,8	11	12,1	11, 7
دول شرق اسيا	26,9	29,4	25,7	25,6	25 ,3	25,7	25,9
باقي دول العالم	30,9	26,1	27,7	21,5	17,6	17	21 ,5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحد لسنوات 2002-2005

بالنسبة لصادرات الدول العربية لدول آسيا فهي على درجة عالية من الاهمية فقد بلغت نسبتها 26,9 % سنة 1998 لترتفع في السنة الموالية إلى 29,4% وتتوجه أغلب هذه النسبة لدولة اليابان حيث بلغت الصادرات العربية نحوها سنتي 1998و 1999 نسبة 16,8%،17,8% من اجمالي الصادرات العربية نحو الدول الآسيوية، أما فيما يخص اتجاه التجارة الخارجية العربية نحو الدول العربية فقد عرفت تراجعا بشكل تدريجي خلال السنوات من 1998-2001 من نسبة قدرت ب 9,3% في السنة الاولى وصولا إلى 7,3% سنة 2001.

وبالعودة لصادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوربي فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا بلغ 37,8% سنة 2002 لتعود للانخفاض مجددا بشكل تدريجي في السنتين اللاحقتين إلى 36,8%و 32,2% بالترتيب وبالرغم من هذا بقي الشريك الرئيسي للدول العربية في حين بقيت نسبة الصادرات العربية للدول الآسيوية في حدود 25% في نفس السنوات مع بعض التغيرات الطفيفة وقد ارتفعت بدورها حصة الصادرات العربية لليابان من 18,1% سنة 2002إلى 18,4% سنة 2003 من اجمالي صادرات الدول العربية لدول آسيا ،كما بقيت صادرات الدول العربية نحو الولايات المتحدة الامريكية سنوات من 2002إلى 2004 في نفس المستويات السابقة منذ السنتين السابقتين أي ما بين 11% و12% نفس الشيء ينطبق على الصادرات العربية باتجاه الدول العربية نفسها فقد ظلت في نفس المستوى اي تتأرجح بشكل طفيف عند 8% في السنوات ما بين 2002و2004.

الجدول رقم(11) : اتجاه الصادرات العربية من سنة2005إلى 2013(الوحدة: النسبة المئوية)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	7,7	8,5	8,3	8,3	10,3	8,6	8	8,7	8,6
الاتحاد الأوربي	23,5	22,1	18,3	17,6	15 ,8	15,3	12,7	13,5	13,2
الولايات المتحدة الأمريكية	11,3	11,5	9,8	10,7	8,7	7,7	7,7	8,1	6,8
دول شرق اسيا	38,1	38,4	35,3	37,7	40,3	42,4	38,9	42,9	47,8
باقي دول العالم	19,4	19,5	28,3	25,7	24,8	26	32,7	26,6	23,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحد لسنوات 2006-2014

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن حصة الاتحاد الاوربي تراجعت بشكل ملحوظ في سنة 2005 إلى نسبة 23,2% بعدما كانت في سنة 2004 عند 32,2% وقد استمر هذا التراجع في السنوات الثلاثة اللاحقة حيث بلغت النسب 1, 22 %،18,3% ،17,6% على التوالي وانخفضت سنة 2009و2010 إلى 15% وواصلت الانخفاض إلى 12,7% سنة 2011.

وقد لوحظ كذلك خلال هذه السنة انخفاض الصادرات العربية نحو الدول العربية نفسها والولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم حيث انخفضت الصادرات العربية البينية إلى 7,7% أما حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات

العربية تعرضت لانخفاض طفيف وقدرت ب 11,3% وانخفضت كذلك الصادرات العربية إلى باقي دول العالم إلى 19,4% بعدما فاقت في سنة 2004 نسبة 21% ،لكن تجدر الاشارة إلى أن الصادرات العربية نحو الدول الآسيوية ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2005 وقد بلغت 38,1% حيث شكلت قفزة كبيرة وتطور ملحوظ في التبادل التجاري العربي مع الدول الآسيوية شهدت قيمة الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة من مجمل صادرات الدول العربية تجاه الدول الأسيوية .

وفي العام الموالي نلاحظ تطورا طفيفا في الصادرات العربية البينية وتجاه باقي دول العالم باستثناء الاتحاد الأوربي والذي تراجعت حصته رغم أنه أول شريك تجاري للدول العربية، من 23,5 في المائة في عام 2005 إلى 22,1 في المائة في عام 2006، بينما ارتفعت حصة اليابان في الصادرات العربية من 14.0 في المائة ف ي عام 2005 إلى15.7 في المائة في عام 2006 كما ارتفعت أيضا حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 11,3في المائة إلى 11,5في أما حصة الصادرات البينية العربية في الصادرات العربية الإجمالية فقد ارتفعت من 7,7 في المائة في عام 2005 إلى 8,5في المائة في عام 2006،وارتفعت حصة باقي دول العالم بشكل طفيف لتبلغ نسبة 19,5 في المائة.

وبالنسبة لسنة 2007 نلاحظ ترجعا خفيفا في صادرات الدول العربية البينية والتي انخفضت نسبتها إلى 8,3% والتي بقيت نفسها في السنة الموالية وواصلت حصة الاتحاد الاوربي من الصادرات العربية في التراجع لتصل لنسبة 18,3% ،17,6 في سنتي 2007و2008 ،نفس الشيء بالنسبة للصادرات العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية انخفضت إلى 9,8%،35,3% بالترتيب ،لتعود وترتفع في سنة 2008 إلى 10,7% ،37,7% بالترتيب .بينما ارتفعت صادرات الدول العربية لباقي دول العالم بشكل ملفت للانتباه إلى 28,3% بعدما كانت في السنة السابقة 19,5% ولكن عادت لتنخفض في عامي 2008و2009 إلى 25,7% ،24,8% على التوالي.

بالعودة لصادرات العربية البينية فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 2009 حيث وصلت لنسبة 10,3% لكنها تدهورت مجددا في السنيين اللاحقتين لتصل إلى حدود 8% سنة 2011، اما حصة الاتحاد الاوربي من الصادرات العربية فهي في تراجع مستمر حيث وصلت إلى 12,7% سنة 2011.

ساهمت اسعار النفط المرتفعة في زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين .فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، والتي تعتبر الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، فقد حققت أعلى نسبة ارتفاع بلغت 21في المائة في عام 2012 وتركزت في الصادرات الى اليابان والصين .وقد جاءت الصادرات العربية الى الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بنسبة زيادة بلغت 16.7 في المائة .كما شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيض اً بلغت نسبتها 16.1 في المائة .أما الصادرات العربية البينية فقد زادت بنسبة 5.4 في المائة خلال عام 2012.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العربية لتمثل 13.5 المائة و 10.5 في المائة على التوالي في عام 2012 ، وذلك مقارنة مع 12.6في المائة و 9.4في المائة على التوالي خلال العام السابق .وسجلت حصة كل من الولايات المتحدة والصين زيادة طفيفة في الصادرات العربية لتصل إلى 8.1 في المائة و 8.6 في المائة على التوالي خلال عام 2012 أما حصة الصادرات البينية العربية فقد تراجعت بشكل طفيف من 9 إلى 8.7 في المائة خلال العام.

انعكس التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين خلال 2013، حيث أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي بنسب بلغت حوالي 16,5 في المائة و2,1 في المائة على الترتيب.

هذا بينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا الوجهة الأساسية للصادرات العربية بنسبة بلغت نحو 12 في المائة خلال نفس العام ، وتجدر الاشارة إلى أن الصادرات العربية إلى اليابان قد ارتفعت بقدر طفيف بلغ حوالي 0,4 في المائة في حين تراجعت تلك الصادرات المتجهة إلى الصين بنسبة 5,5 في المائة كما سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2013 نسبة زيادة بلغت 2,3 في المائة.

وبالحديث عن حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية واليابان لتصل لمستويات 8,6 في المائة و 10,5 في المائة على التوالي خلال سنة 2013 وذلك عند مقارنتها بمستويات بلغت 8,4 في المائة و10,4 في المائة خلال سنة 2012، في المقابل تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين لتصل إلى 6,8 في المائة،13,2 في المائة و8,1 في المائة على التوالي خلال سنة 2013.

الجدول رقم(12) : اتجاه الواردات العربية 1998–2004 (الوحدة: النسبة المئوية)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية	8,4	9 ,4	10,5	10,6	11,8	10,7	10,8
الاتحاد الأوربي	39,6	41	46,5	38,1	32,9	44,2	40
الولايات المتحدة الأمريكية	12,2	14,2	10,9	9 ,5	8 ,6	7,9	6,9
دول شرق اسيا	13,4	14,9	16,4	17,7	18,9	25,7	28,8
باقي دول العالم	26,3	20,5	15,7	24,1	27,8	11 ,5	13,5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحد لسنوات 2002–2004

شهدت واردات الدول العربية من شركائها التجاريين الرئيسين تطورا ملحوظا في الفترة من1998 إلى 2004 فقد تحسنت الواردات العربية البينية من سنة لأخرى ولو بشكل طفيف ومتأرجح على الأغلب بين الارتفاع والانخفاض ، نلاحظ ان نسبة الواردات البينية ارتفعت تدريجيا خلال السنوات من 1998إلى 2002 لتصل ل 11,8% بعدما قدرت سنة 1998 ب 8,4% لكنها انخفضت في سنتي 2003 و2004 لتصل إلى 10,8 % و10,7% على التوالي.

بالنسبة للاتحاد الأوربي فقد حافظ على صفة الشريك الرئيسي الاول بالنسبة للدول العربية من ناحية الاستيراد منه في الفترة 1998- 2004 بالرغم من أن نسبة استيراد الدول العربية من هذه الكتلة ليست في ارتفاع دائم بل تعرضت أحيانا لانخفاض ملحوظ فنجد انه في سنة 2000 وصلت النسبة إلى 46,5% بعدما كانت 39,6% في سنة 1998 لكنها عادت لتنخفض في السنتين اللاحقتين لتصل إلى 32,9% سنة 2002 ثم ارتفعت مجددا في السنة الموالية لنسبة 44,2% لكن هذا الارتفاع كذلك لحقه انخفاض في سنة 2004 وقد وصلت النسبة في هذا العام إلى 40% .

وعند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الشركاء الرئيسين الموردين للدول العربية نجد أن أعلى نسبة استيراد من الولايات المتحدة خلال الفترة 1998-2004 تحققت في سنة 1999 وقد بلغت 14,2% وأدنى نسبة خلال نفس الفترة كانت سنة 2004 وقد انخفضت إلى نسبة 6,9% .

لكن نلاحظ في الجدول السابق ان حصة الواردات العربية من دول أسيا عرفت تطورا مستمرا بصفة عامة وعلى وجه الخصوص كانت معظم هذه الواردات من الصين والتي زاد استيراد الدول العربية منها بشكل ملحوظ على مر السنين فقد وصلت نسبة الاستيراد منها إلى 28,8% سنة 2004 في حين كانت 13,4% سنة 1998، أما حصة واردات الدول العربية من باقي دول العالم فكانت متفاوتة خلال هذه الفترة بين الارتفاع لنسبة 27,8% سنة 2002 وأدنى نسبة كانت في السنة الموالية وقد وصلت إلى 11,5% .

الجدول رقم (13): اتجاه الواردات العربية 2013-2005(الوحدة: النسبة المئوية)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول العربية	12,4	13,3	12,1	11,1	11,2	11,8	12,3	13,4	13,1
الاتحاد الأوربي	39,2	35,7	36	31	28,9	26,3	24,7	26,5	28,2
الولايات المتحدة الأمريكية	8,2	9,2	9,2	8,5	8,7	8,7	8	8,7	8,8
دول شرق اسيا	29,1	33,6	33,3	28,6	33,8	32,8	34,3	34,3	33,5
باقي دول العالم	11,1	8,2	9,4	20,8	17,4	20,4	20 ,7	17	16,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحد لسنوات 2005-2013

في الفترة من 2005إلى 2011 نلاحظ حصة واردات الدول العربية من الاتحاد الأوربي تراوحت بين الزيادة والنقصان حيث انخفضت سنة 2006 إلى 35,7% بعدما سجلت في سنة 2005 نسبة تجاوزت 39% سنة 2005 لترتفع بشكل طفيف سنة 2007 لنسبة 36% ثم عاودت الانخفاض بشكل مستمر ووصلت ل 24,7% سنة 2011.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد ارتفعت في مجملها خلال هذه الفترة لكن تخللها بعض الانخفاض حيث وصلت ل 12,1 % سنة 2007 بعدما كانت 13,3% في السنة التي تسبقها واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2008 ووصلت ل 11,1% ثم تحسنت النسبة تدريجيا في السنوات الثلاث اللاحقة وقدرت ب 11,2%،11,8%،12,3% على التوالي.

لقد تراوحت حصة واردات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية بين الارتفاع والانخفاض وقد سجلت أدنى نسبة سنة 2011 وقد بلغت 8% أما أعلى نسبة فقد تحققت في سنتي 2006و2007 وقد بلغت 9,2% . نفس الملاحظة تنطبق على واردات الدول العربية من الدول الآسيوية حيث كانت أعلى نسبة سنة 2008 وقدرت ب 28,6% أما أعلى نسبة فقد بلغت 34,3% سنة 2011.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية خلال عام 2012 وسجلت الولايات المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بلغت 17.2 في المائة تلتها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة زيادة بلغت 16.3 في المائة، كما ارتفعت الواردات العربية من الصين واليابان بنسب بلغت 15.8 في المائة و 13.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012 أما الواردات العربية البينية فقد ارتفعت بنسبة 7 في المائة.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2012 ، استمرت آسيا باستحواذها على الحصة الكبرى بنسبة 34.4 في المائة من بينها الصين واليابان بنسبة 12.7 في المائة و 3.9 في المائة خلال عام . 2012كما ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتصل إلى 26.5 في المائة و 8.7 في المائة على التوالي .في حين تراجعت حصة الواردات العربية البينية بصورة طفيفة لتمثل حوالي 13.4 في المائة خلال عام 2012.

على صعيد الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال سنة 2013 ، فقد ارتفعت قيمة الواردات من معظم المصادر الرئيسية للواردات العربية وكانت أكبر نسبة زيادة مسجلة في الواردات العربية من الاتحاد الأوربي حيث بلغت نحو 12,2 في المائة وتبعتها الصين بنسبة زيادة بلغت 9,3 في المائة وارتفعت أيضا الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية والواردات العربية البينية بنسب 8,1 في المائة و5,9 في المائة على التوالي خلال 2013 بينما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة بلغت 10,8 في المائة.

لقد تواصل تحقيق آسيا لأكبر حصة من الواردات العربية على الرغم من تراجعها بشكل طفيف حيث استأثرت بنسبة 33,3 في المائة من إجمالي الواردات العربية وشكلت الواردات من الصين الجزء الأكبر من الواردات العربية من آسيا بنسب بلغت 13,1 في المائة من اجمالي الواردات ، في المقابل ارتفعت الواردات العربية من كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية لتشكل نحو 28,2 في المائة 8,8 في المائة على التوالي.

الفرع الثاني: تطور التجارة العربية البينية في الفترة (1998-2013)

بلغت قيمة التجارة العربية البينية في التسعينيات من القرن الماضي ما قيمته 22.7 مليار دولار عام 1990 كانت الصادرات منها 13.9مليار دولار والواردات 8.8 مليارات دولار ومثلت التجارة البينية ما نسبته 9.4% فقط من إجمالي التجارة العربية، وقد تحسن حجم التجارة العربية البينية عام 1994 وبلغ بشكل إجمالي 24.1 مليار دولار وكانت تمثل 9.7% من إجمالي تجارة الدول العربية وظلت نسبة التجارة العربية البينية قاصرة عن تحقيق أي زيادة مأمولة إذ بلغت 9.4% عام 1990.[1]

[1] سامح هناندة، **التجارة العربية بين الطموحات الاقتصادية والمعوقات السياسية** ،مقال منشور على الجزيرة نت بتاريخ 01 جويلية 2007 على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 14سبتمبر 2014.

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل 80% من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، حيث أن توجيهات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 الصادرة بتاريخ 2003/12/31 و الذي حدد نسبة التخفيض التدريجي لسنة 2004 بنسبة 20% ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% ثم إلى 100% في بداية2005.

و في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة نسبيا في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية العربية .

الجدول رقم(14): تطور التجارة العربية البينية للفترة 2005–2013(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التجارة العربية البينية	46,2	56,1	67,6	82,5	74.6	91,15	100,85	109	113,6

التجارة العربية البينية = الصادرات +الواردات/2

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات 2006–2014

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998 (بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004،بنسبة146.1%.

إن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية و الصناعية العربية المنشأ معفاة من كل الرسوم الجمركية و الضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي، خلال السنوات القليلة الماضية لينتقل حجم التجارة العربية من 56,1مليار دولار العام 2006 إلى 82,5مليار دولار لعام 2008، مع ارتفاع تدريجي.

أما نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10.72% في عام 2009، مقارنة ب 9,87% عام 2008، و هذا بناء على بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2010 ،كما يلاحظ أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهدت نموا للعام الرابع على التوالي من بداية التحرير الكلي للسلع و الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، حيث ارتفعت بنسبة 22% عام 2008 مقابل 2007.

تأثر اداء التجارة العربية البينية باستمرار آثار التحولات السياسية التي شهدت بعض الدول العربية وذلك بالإضافة الى استمرار التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تأزم الاوضاع في سورية، و بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة .حيث تأثرت حركة التجارة البينية بين بعض الدول العربية وخاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والغذائية بتلك التداعيات، ناهيك عن استمرار

تراجع الانشطة الاقتصادية الانتاجية بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية .فقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2012لتحقق ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة لتصل الى نحو 111.7 مليار دولار، مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالى15.5 في المائة خلال عام 2011 وجاء هذا التباطؤ كمحصلة لتراجع كل من معدل نمو الصادرات البينية ليصل الى 5,4 بالمائة عام 2012 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالى 9.9 في المائة مسجلة في العام السابق، ومعدل نمو الواردات البينية ليصل الى 7 في المائة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 22.2 بالمائة خلال عام2011 .

ولقد استمر تأثر أداء التجارة العربية البينية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثر الأنشطة الانتاجية لهذه الدول ومن ثم أثرت سلبا على مستويات التجارة العربية البينية ، كذلك قد تأثرت التجارة العربية البينية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وبانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط تأثرت التجارة العربية البينية ، وقد بلغت قيمتها سنة 2013 ما يقدر بـــ 113,6 مليار دولار بمعدل نمو 4,2 في المائة مقابل معدل 8,1 في المائة عام 2012 وهو انخفاض ملحوظ .

الجدول رقم (15): تطور الصادرات العربية البينية في الفترة 1998–2004(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات العربية البينية	13,72	14,12	16,05	17,25	20,9	25,47	34,67
نسبة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات العربية الاجمالية(%)	9,2	8,1	6,2	7,3	8,5	8,4	8,7
معدل نمو الصادرات العربية البينية (%)	-12.7	3,6	13,7	7.5	21.3	21,7	36,1

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات 1999–2005.

كما ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من 13,7 مليار دولار عام إعلان المنطقة إلى 14,1 مليار دولار عام 1999، و إلى 16 مليار دولار العام 2000 إلى ما يفوق 34 مليار دولار عام 2004،ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه، إلا أنه يلاحظ و حسب التقرير الموحد لسنة 2005 أن نسبة إجمالي الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية قد انخفض من 9,2% سنة 1998 إلى 8,7% سنة 2004 و وصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6,2%، و تأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات .

بالنسبة لمعدلات النمو في الصادرات العربية البينية في عام 2004 كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات العربية البينية 36.1%،في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات30.4%،و في أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.

الجدول رقم (16): تطور الصادرات العربية البينية في الفترة 2005-2013(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات العربية البينية	48,3	58,6	71,0	86,8	76.8	98,5	103,1	110,4	112,9
نسبة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات العربية(%)	8,5	8,5	8,8	8,7	10,28	10,8	8,6	8,4	8,6
معدل نمو الصادرات العربية البينية	33 ,8	21,32	21,16	22,25	-19.1	1.2	9,9	5,4	2,3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات 2006-2014.

لقد كان ارتفاع قيمة الصادرات تدريجي في الفترة2005-2007 ، ثم ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008 بنسبة 22.2%لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار، بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007، لقد واصلت قيمة الصادرات العربية ارتفاعها بشكل تدريجي حيث بلغت 98,5 مليار دولار سنة 2010 وقد تميزت نسبة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات العربية لهذه السنة بأنها الأكثر ارتفاعا في هذه الفترة حيث بلغت 10,8 في المائة بمعدل نمو بلغ 1.2 في المائة

وهو معدل منخفض بالمقارنة مع سنوات 2005-2008 ولكنه أعلى بكثير مما تحقق في سنة 2009 ، وقد ارتفع هذا المعدل في السنة اللاحقة بشكل لافت ليصل إلى 9,9 في المائة وكانت قيمة الصادرات في هذه السنة 103,1 مليار دولار ، لتسجل بعد ذلك معدلات نمو الصادرات العربية البينية انخفاض ملحوظ في السنتين الأخيرة في هذه الفترة 5,4 ، 2,3 في المائة على التوالي مع بلوغ قيمة الصادرات العربية البينية 110,4 ، 112,9 مليار دولار لعامي 2012 و2013 على التوالي.

الجدول رقم (17): تطور الواردات العربية البينية في الفترة 1998– 2005(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الواردات العربية البينية	12,27	13,62	15,7	17,08	20,16	21,87	29,75
نسبة الواردات البينية من اجمالي الواردات العربية الاجمالية (%)	7,9	9,7	10,5	10,6	11,8	11,2	12,2
معدل نمو الواردات العربية البينية	0,8	4,9	15,3	8,8	18,0	8,0	36,3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات 2006–2014.

أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 12,2 مليار دولار عام 1998 إلى 13,6 مليار دولار عام 1999 و إلى ما يقارب 29,7 مليار دولار عام 2004 بنسبة نمو قدرت ب 33%، كذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9% سنة 1998 إلى 12,2% عام 2004، و تأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تلتها السعودية.

أما الواردات البينية للدول العربية فرادى ، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق، وذلك تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي الذي يشهده العراق منذ الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار في تطوير قطاع النفط ،كما تضاعفت واردات الجزائر من مصر بنحو225%، ومن سوريا131%، ومن

الإمارات82%. ولقد تراوحت نسب التراجع بين12.7% للسودان و71% لليمن، ويعزى هذا التراجع بالنسبة لليمن إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها.

الجدول رقم (18): تطور الواردات العربية البينية في الفترة 2005-2013(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات العربية البينية	44,1	53,6	64,2	78,2	72.4	83,8	98,6	107,6	114,3
نسبة الواردات البينية من اجمالي الواردات العربية (%)	12,6	13,11	12,0	11,04	11,2	12,7	13,3	13	13,1
معدل نمو الواردات العربية البينية	39,7	21,54	19,77	21,80	16.6-	6.5	22,2	7,1	6,3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات 2006-2014.

شهدت السنوات من 2005- 2008 ارتفاع قيمة الواردات العربية البينية وقد بلغت سنة 2008 ما يقدر بـــ78,2 مليار دولار ، وقد كانت نسبة الواردات العربية البينية من اجمالي الواردات العربية الاجمالية 11,04 في المائة وهي نسبة منخفضة عن السنوات السابقة ، وقد انخفضت قيمة الواردات العربية البينية في سنة 2009 بشكل طفيف وكانت القيمة 72,4 مليار دولار لتعاود هذه القيم في السنوات اللاحقة .

كما سبق و أشرنا إلى تأثر التجارة العربية البينية بما شهدته بعض الدول العربية من تحولات سياسية أدت بدورها إلى تداعيات اقتصادية هائلة ومع بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة حيث تأثرت حركة التجارة البينية بين بعض الدول العربية فقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام ، حيث بلغ معدل نمو الواردات البينية ليصل الى 7,1في المائة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 22.2 بالمائة خلال عام2011 ، وتواصل هذا الانخفاض في السنة الموالية لتصل إلى 6,3 في المائة وبلغت قيمة الواردات العربية البينية 114,3 مليار دولار .

ويلعب النفط دورا بالغ الأهمية في المبادلات الخارجية للدول العربية ،حيث تعتبر الدول العربية كمجموعة دول مصدّرة للنفط في المقام الأول، و من أجل توضيح دور النفط في التجارة الخارجية العربية يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين على أساس الدور الذي يؤديه النفط في هيكل تجارتها:[1]

- الدول العربية الرئيسية المصدّرة للنفط والغاز، وتضم كلاً من :الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، والكويت، وليبيا، وعُمان، وقطر، وتختلف أهمية النفط ودوره داخل هذه المجموعة، إلا أنه يشكّل النسبة الأكبر في هيكل صادراتها، ويميل الميزان التجاري لتجارة النفط في هذه الأقطار دائماً إلى مصلحة صادراتها.
- الدول العربية المستوردة للنفط، وتضم بقية الأقطار العربية وتعتبر معظمها أقطاراً مستوردة للنفط، مع الإشارة إلى أن بعضها يصدّر النفط، كمصر وسورية واليمن والسودان، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ميزان تجارة النفط لا يزال يميل دائماً نحو الاستيراد.

الجدول رقم (19): التجارة العربية البينية للبترول الخام(2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة التجارة العربية البينية للبترول الخام(مليون دولار)	9,743	10,876	10,163	10,437	9,539
حصة التجارة ع البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة العربية البينية(%)	12.1	11.9	10.1	9.6	8.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2014، صندوق النقد العربي، ص 185.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض حصة التجارة العربية البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة العربية البينية في الفترة 2009-2013 ، حيث بلغت سنة 2013 ما يعادل 8,4 في المائة وهي نسبة منخفضة عن السنوات السابقة ، وبالحديث عن الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال سنة 2013 ، نجد أن حصة الصادرات العربية البينية للبترول الخام تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام .

[1] توات عثمان، **أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية**، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 428 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ص 58.

بالنسبة لكل من السعودية ، الامارات، الجزائر وهي من الدول المصدرة الرئيسية كانت حصتها 1,4 في المائة ،1,7 في المائة، 2,3 في المائة على التوالي، وفيما يخص الدول العربية المستوردة للبترول الخام نجد الأردن يستوفي جميع احتياجاته من البترول الخام من الدول العربية أما مصر فتستورد ما نسبته 75,7 في المائة من هذه السلعة من الدول العربية ، 58في المائة ، 98,1 في المائة هي واردات كل من ن المغرب ولبنان على التوالي.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية في إطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

تهدف اتفاقية أغادير إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية متوسطية ، وتعتبر خطوة أساسية لذلك ومع أنها مفتوحة أمام دول حوض المتوسط الأخرى ،إلا أنها تهدف بصورة خاصة إلى ايجاد تكامل اقليمي ديناميكي من خلال الالغاء الكامل والفوري للحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك الغاء الحصص بين الدول الأربع الموقعة وتفكيك الرسوم الجمركية والضرائب داخل منطقة اغادير لم يحدث إلا في الآونة الاخيرة بما انه دخل حيز التنفيذ في 27 مارس 2007 وبالتزامن مع تفكيك الرسوم الجمركية داخل منطقة اغادير ، حيث يتوقع أنه في حالة تراكم المنشأ بينها يمكن للمنتجات المصنعة داخل منطقة أغادير الدخول إلى السوق الأوربية بما في ذلك دول رابطة التجارة الحرة الأوربية (سويسرا، النرويج، ايسلندا) معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وبالتالي فإن هذه الاحكام ترتبط بصورة وثيقة مع نظام تراكم المنشأ القطري في جميع أنحاء المنطقة الأور و متوسطية الذي تم تأسيسه بين المجموعة الاوربية ورابطة التجارة الحرة الأوربية ودول حوض المتوسط.

الفرع الأول: تطور التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير في الفترة 2007-2013

سجلت المبادلات التجارية بين الأعضاء في اتفاقية أغادير تطورا هاما خلال الفترة 2007-2013 أي خلال السنوات السبعة التي تلت تنفيذ الاتفاقية (مارس 2007)، وقد بلغ معدل نمو المبادلات التجارية 129% (2007-2010) وقد سجلت كل دول اتفاقية أغادير زيادة هامة في صادراتها نحو باقي الدول الأعضاء ولكن بنسب متفاوتة ، حيث بلغت مصر نموا في صادراتها بنسبة 126% تليها الأردن 119% بعدها المغرب 85% ثم تونس 20%.[1]

أولا: المبادلات التجارية الاجمالية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوربي

يعاني الاتحاد من أجل المتوسط من الصعوبات نفسها التي يواجهها مسار برشلونة، لهذا تهدف اتفاقية أغادير الى تحقيق نجاح متكافئ بين الجميع وان كان مقتصراً على أربع دول فقط هي: مصر، الأردن، تونس والمغرب، من أجل التوصل تدريجياً الى تعزيز الاتفاقية استناداً الى فرص تنموية حقيقية وملموسة، الأمر الذي يتناسب مع "سياسة الخطوة خطوة" التي يتبعها عادة

[1] تقرير حول أنشطة الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير (2010-2011)، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الأردن، جانفي 2012، ص 32.

الاتحاد الأوروبي، وبدلاً من ان تشكو من حجم تبادل تجاري منخفض بين الدول العربية ، قرّرت الدول الموقعة على اتفاقية أغادير المراهنة على عامل النمو هذا .

ترتبط كل دولة من دول اتفاقية أغادير بعلاقات مميزة مع الاتحاد الأوربي ، حيث يعتبر الشريك التجاري الأول عند معظمها وهذا حتى قبل أن تُنشأ منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية التي تجمع الطرفين في فضاء تجاري واحد.

عرفت الصادرات الاجمالية لدول العربية الأعضاء في اتفاقية اغادير نحو الاتحاد الأوربي استقرار نسبي في حدود 13.000 يورو في فترة ما بين 2000 و2002 لكن عرفت هذه القيمة انخفاض إلى 12.867 يورو في سنة 2003 لترتفع القيمة في الفترة التالية إلى أن وصلت لحوالي 18.168 يورو سنة 2006.

بالنسبة لواردات نفس الدول من الاتحاد الأوربي فقد كانت في انخفاض من سنة 2000 إلى غاية 2003 ووصلت إلى ما يقارب 18.000 يورو لترتفع تدريجيا في السنة الموالية وتصل إلى 23.290 يورو، لهذا فإن الميزان التجاري لدول أغادير مع الاتحاد الأوربي عانى عجز طوال هذه الفترة (2000-2006).

الجدول رقم (20): المبادلات التجارية بين دول اتفاقية اغادير والاتحاد الأوربي 2000-2006

الوحدة: ألف يورو

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	13.384	13 .200	13 .275	12.867	14 .385	15.999	18.168
الواردات	21.087	20.323	19.490	17.948	19.314	21.602	23.290
Volume	34.472	33 .523	32.765	30.816	33.700	37.600	41.458
الميزان التجاري	-7.703	-7 .123	-6 .214	-5.080	-4 .929	-5.603	-5 .122

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على منشوراتEUROSTAT

ثانيا: المبادلات التجارية بين مصر ودول اتفاقية أغادير

ارتفعت حصيلة التجارة الخارجية لمصر خلال السنة المالية (2013 / 2014) بمعدل 1.5% مقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل لنحو 85.9 مليار دولار.

وأوضح البنك المركزي المصري في إحدى تقاريره أن حصيلة التجارة الخارجية لمصر زادت بسبب ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل 3.7% لتبلغ نحو 59.8 مليار دولار، وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بمعدل 3.2% لتبلغ نحو 26.1 مليار دولار.

و أضاف التقرير أن انخفاض حصيلة الصادرات السلعية جاء محصلة لانخفاض كل من الصادرات البترولية بمعدل 4ر4% لتصل إلى نحو 12.4 مليار دولار (47.7 % من إجمالي الصادرات)، والصادرات غير البترولية بمعدل 2.1% لتصل إلى نحو 13.7 مليار دولار (52.3 %من إجمالي الصادرات).

وأظهر التقرير أن دول الاتحاد الأوروبي استمرت في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية بما يمثل 38.8 %من إجمالي الصادرات، ويعتبر البترول الخام والمنتجات البترولية والآلات والأجهزة الكهربائية والأسمدة من أهم الصادرات إليها.[1]

بالنسبة لمصر عرفت صادراتها البينية ضمن اتفاقية أغادير ارتفاعا مستمرا تجاه باقي الدول الأعضاء خصوصا باتجاه الأردن فهي تعتبر الوجهة الأولى للصادرات المصرية من بين الدول الأعضاء في الاتفاقية فقد ارتفعت من 302.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 935.37 مليون دولار سنة 2009 لتنخفض في العام الموالي وتعاود الصعود مجددا في السنوات الثلاثة اللاحقة ، بعد مصر تأتي المغرب كثاني وجهة للصادرات المصرية وقد بلغت قيمة الصادرات سنة 2013 ما قيمته 404,5 مليون دولار وأخيرا تونس تعتبر الأقل استيرادا من مصر خلال هذه الفترة،اما بالنسبة لمستوردات مصر من دول اتفاقية اغادير فنجد الأردن هي الدولة المصدرة الأولى لمصر من بين الدول الثلاثة الباقية الأعضاء في هذه الاتفاقية فقد بلغت سنة 2011 ما قيمته135.6 مليون دولار وهي أعلى قيمة لواردات مصر من الأردن في فترة الدراسة في حين بلغت 123,6 مليون دولار سنة 2013.

الجدول رقم (21): التجارة البينية لمصر و دول اتفاقية أغادير (مليون دولار)

الصـــــــــــــــــــادرات							
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	302.1	725	935.37	732	807.9	691	849,9
تونس	126.81	222.5	254.44	209	183.3	269	225,2
المغرب	169.82	343.3	359.76	411	481.49	396	404,5
الـــــــــــــــــــواردات							
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	66.03	108.7	73.13	123	135.6	206	123,6
تونس	15.33	94 .5	48.1	67.3	72.6	295	66
المغرب	23.27	38 .6	44.6	67.8	49	102	70

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الموقع الرسمي لاتفاقية أغادير :http://www.agadiragreement.org

[1] ارتفاع حصيلة التجارة الخارجية لمصر، مقال منشور بتاريخ 09-12- 2014 على موقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية على النت : http://www.uabonline.org، تاريخ الاطلاع: 19-12-2014.

ثالثا: المبادلات التجارية بين تونس ودول اتفاقية أغادير

بالنسبة لأهم الأسواق التي تتزود منها تونس تأتي في مقدمتها الدول الأوربية بنسبة تقارب بلغت 54% ثم البلدان الآسيوية بحوالي 13% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5% ثم البلدان المغاربية بنسبة تقارب 4% ، أما الواردات من بلدان اتفاقية أغادير فهي حدود 0,6% فقط من مجموع الواردات التونسية.

أما الأسواق التصديرية لتونس تأتي الدول الأوربية في المقدمة بنسبة تقارب 83% تليها دول المغرب العربي بنسبة 7,5% ثم البلدان الآسيوية 4% والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 2,5% ، أما الصادرات الموجهة لبلدات اتفاقية اغادير فهي في حدود 1,7% فقط.

مما سبق ذكره نلاحظ أن الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الاساسي لتونس إذ يستحوذ على 66% من المبادلات التونسية في حين أن المبادلات مع بلدان اتفاقية اغادير لا تتجاوز 1,07% وذلك حسب احصائيات سنة 2010.

يلاحظ من الجدول التالي أن صادرات تونس لبلدان اتفاقية اغادير ضعيفة جدا بالمقارنة مع صادراتها للاتحاد الأوربي ويحتل المغرب المرتبة الأولى في صادرات تونس لدول اتفاقية اغادير تليها مصر والأردن، وذلك ربما يعود لاعتبارات جغرافية في الأساس.

وبالنسبة لواردات تونس من دول اتفاقية اغادير فهي ضعيفة جدا مقارنة بوارداتها من الاتحاد الأوربي، وفي المقابل تحتل مصر المرتبة الأولى في واردات تونس من بلدان اتفاقية أغادير تليها المغرب والأردن ، وتجب الاشارة هنا إلى أن المبادلات بين تونس والأردن تكاد تكون معدومة.

الجدول رقم (22): التجارة البينية لتونس و بلدان اتفاقية أغادير(2007-2013) الوحدة: مليون دولار

الصـــــــــــــادرات							
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	2,97	15	15,72	14	11,5	18	13,3
مصر	97,1	118,5	74,34	241	61,4	77,4	61,6
المغرب	192,84	215,3	177,4	105	209,6	200	174
الـــــــــــــواردات							
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	18,12	19,6	22	22,3	20	21	18,6
مصر	227,69	230,5	152,4	103	145,4	240	223,6
المغرب	84,44	82,6	55,7	423	82,1	122,5	90,8

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الموقع الرسمي لاتفاقية أغادير :http://www.agadiragreement.org

رابعا: المبادلات التجارية بين الأردن ودول اتفاقية أغادير

انتهج الأردن في العقود القديمة الماضية سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وقد فتح الاردن اقتصاده أمام التجارة الدولية والاستثمار العربي والأجنبي بهدف زيادة فرص النمو؛ اضافة الى الدخول في اتفاقيات اقليمية جماعية وفردية وفق اعتبارات سياسية.

وبالنسبة لأبرز الشركاء في التجارة الخارجية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية بشكل واضح إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها العراق، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الهند، ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها بلغاريا.

وقد ارتفعت قيمة المستوردات من الدول الآسيوية غير العربية ومن ضمنها الصين الشعبية، ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها إيطاليا، فيما انخفضت قيمة المستوردات بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ضمنها السعودية الذي يمثل النفط معظم المستوردات منها، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

في العام 1999 بلغ حجم الصادرات الاردنية لدول الاتحاد الاوروبي حوالي 86 مليون دولار أمريكي، في حين ان المستوردات من دول الاتحاد الاوروبي كانت بحدود 1.2 مليار دولار امريكي، هذا وفي العام 2009 بلغت قيمة الصادرات الاردنية الى دول الاتحاد الاوروبي حوالي 142 مليون دولار مسجلة نمواً مقداره حوالي 65% عما كانت عليه الصادرات الاردنية في العام 1999. ومن جانب أخر بلغت المستوردات من دول الاتحاد الاوروبي في العام 2009 حوالي 3.0 مليار دولار وبنمو مقداره 150% تقريباً عما كان عليه في العام 1999. هذه الارقام في عرضها المبسط أنف الذكر تشير الى الاثر المحدود لاتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية على مستوى الصادرات الاردنية الى دول الاتحاد الاوروبي وما تشير إليه أرقام الصادرات في العام 2009 الى أنها ما زالت دون حدود الامكانيات والقدرات للقطاع الصناعي الاردني[1] .

ومن بين الدول الأعضاء في الاتفاقية تعتبر مصر الشريك التجاري الأول للأردن، حيث وصلت صادرات الأردن لمصر 124 مليون دولار سنة 2010 وهي أعلى قيمة في الفترة ما بين 2007-2013 في حين بلغت 117 مليون دولار سنة 2013، أما الواردات الأردنية فقد بلغت فاتورتها 859,011 مليون دولار من مصر سنة 2009 وهي أعلى قيمة في هذه الفترة أما سنة 2013 فبلغت 702 مليون دولار.

الجدول رقم (23): التجارة البينية للأردن و دول اتفاقية أغادير(الوحدة: مليون دولار)

الصـــــــادرات							
الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	10,7	26	33,644	34,4	19,74	18	15,5
مصر	64	104,2	88,271	124	112	120	117
المغرب	3,8	12,7	10,334	13	15,51	12	8,4
الـــــــواردات							
الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	5	44,3	19,124	11	8,4	13	76,6
مصر	589,7	731,7	859,011	693	757	826	703
المغرب	26,4	32,35	34,137	33,5	17	17	20

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الموقع الرسمي لاتفاقية أغادير :http://www.agadiragreement.org

[1] محمود الشعلان، **تطورات التجارة الخارجية الاردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني في الفترة 2000-2011** ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأردن،2012، ص 16.

خامسا: المبادلات التجارية بين المغرب ودول اتفاقية أغادير

تمثل التجارة الخارجية للمغرب مع الاتحاد الأوربي ما نسبته 53% من اجمالي النشاط التجاري و10,6% مع جميع البلدان العربية و6% مع الولايات المتحدة الأمريكية في حين لا تتجاوز 1,8% مع دول اغادير، حسب احصائيات سنة 2010، تجدر الاشارة إلا أن أضعف تبادل تجاري بين المغرب ودول اتفاقية أغادير يتمثل في المبادلات التجارية مع الأردن والذي يمكن وصفه بشبه المعدوم بالمقارنة مع مبادلات المغرب التجارية مع كل من مصر وتونس .

خلال سنة 2007، بلغت نسبة صادرات المغرب، اتجاه الدول الثلاث 0.63 % من مجمل الصادرات المغربية الاجمالية ، في حين سجلت الواردات القادمة من هذه الدول نسبة 4.25 % من مجمل الواردات المغربية الاجمالية.[1]

سجلت الإحصائيات هيمنة واضحة للواردات على الصادرات المغربية نحو هذه الدول، حيث بلغت نسبة تغطية الواردات للصادرات 18.1 في المئة سنة 2013، مقابل 32.2 في المئة في 2012، وارتفعت واردات المغرب من هذه الدول في 2013 بنسبة 16.4 في المئة.

لقد أشار رئيس الجمعية المغربية للمصدرين عبد اللطيف بلمدني ، أن هناك عدة مشاكل تحول دون التطبيق السليم للاتفاقية وما هذا ما أثر سلبا على استفادة المغرب من هذه الاتفاقية ، وأعطى مثالا بمشكل تسويق سيارة «لوكان» المصنعة في المغرب خصوصا بمصر، حيث رفض السوق المصري دخولها لمدة أربع سنوات.

[1] سعيد الطواف، **المغرب أقل الدول استفادة من اتفاقية أغادير**، مقال نشر يوم نشر في يوم 30 - 05 – 2008 على الموقع الالكتروني : http://www.maghress.com، تاريخ الاطلاع : 12-08-2014.

الجدول رقم (24): التجارة البينية للمغرب و دول اغادير في الفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دولار

الصـــــــــادرات							
الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	34,51	36,6	36,6	45,4	42,2	42	26,3
تونس	82,91	86,9	67,84	145	104,7	122	86,8
مصر	42,23	46,5	99,4	105	68,8	140	116,5
الـــــــــواردات							
الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	7,7	14	14,24	13,7	18,18	15	11,5
تونس	206,74	234,5	210,511	257,8	257,6	242	221,7
مصر	349,1	393,9	347	423	447,8	470	493,7

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الموقع الرسمي لاتفاقية أغادير :http://www.agadiragreement.org

الفرع الثاني: هيكل الصادرات السلعية لدول اتفاقية أغادير

على الرغم من إعلان الكثير من الدول العربية بما فيها دول اتفاقية أغادير خلال العقود الماضية على أهمية تطوير الصناعة وتبني العديد من البرامج لتحديثها والعمل على بناء قاعدة صناعية متطورة في الدول العربية ، ومع هذا لم يظهر ذلك الأثر المرجو، واستمرار اعتماد ها الدول العربية في صادراتها على النفط وبعض المواد الخام والتي تشكل الهيكل الأساسي للصادرات العربية.

أولا :السلع المصنعة كثيفة العمالة

فيما يخص تطور صادرات السلع المصنعة كثيفة العمالة في بعض الدول العربية، فيلاحظ تراجعها في مصر في حين ارتفعت في الاردن، وتونس والمغرب وذلك خلال عام 2009 مقارنة بعام2002.

انخفضت الصادرات في مصر، فقد تراجعت بمعدل بلغ حوالي 2.1 في المائة لتبلغ 2.3 مليار دولار خلال عام 2009 مقارنة مع 2.4 مليار دولار خلال عام 2002 وذلك نتيجة لتراجع الصادرات من كل من المنسوجات والزجاج ومصنوعاته، والإسمنت، وأغطية الأرضيات والأثاث

الجدول رقم(25): تطور السلع المصنعة كثيفة العمالة في دول أغادير (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الدول	مصر		الأردن		تونس		المغرب	
الصناعات	2002	2009	2002	2009	2002	2009	2002	2009
الجلود ومصنوعاتها	101	341	2	0	28	192	107	181
أخشاب ومصنوعاتها	4	38	9	36	19	34	53	55
الورق ومصنوعاته	100	234	93	55	47	121	32	49
المنسوجات ومصنوعاتها	743	43	21	175	287	403	136	149
أغطية الأرضيات	302	212	4	5	220	4	108	11
الاسمنت ومواد الانشاء	139	64	46	6	115	94	206	16
مصنوعات معدنية	315	1	2	1	19	8	49	876
الزجاج ومصنوعاته	328	13	4	6	26	7	26	10
الفخار	19	50	174	269	14	23	5	19
أثاث	88	10	3	37	37	738	73	35
ملابس جاهزة	236	1,322	505	832	2,757	3,350	2,391	3,100
أحذية	0	1	4	0	409	31	33	6
لعب أطفال	0	0	3	2	351	21	278	2

الاجمالي	2377	2328	870	1427	4329	5027	3496	4511

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الامم المتحدة comtrade

في الأردن، فقد ارتفعت الصادرات من تلك المجموعة السلعية بمعدل 64 في المائة لتصل الى 1.4 مليار دولار خلال عام 2009مقارنة مع حوالي 870 مليون دولار خلال عام 2002 وجاء ذلك نتيجة ارتفاع صادرات كل من الملابس الجاهزة، والمنسوجات ومصنوعاتها، والفخار.

أما في تونس فقد ارتفعت الصادرات من السلع كثيفة العمالة بمعدل بلغ حوالي 16 في المائة لتصل إلى 5 مليار دولار خلال عام 2009 مقارنة مع 4.3 مليار دولار خلال عام 2002 وذلك نتيجة لارتفاع صادرات كل من الملابس الجاهزة، والمنسوجات ومصنوعاتها والجلود.

اما في المغرب ارتفعت الصادرات من تلك المجموعة السلعية بمعدل بلغ حوالي 29 في المائة لتصل إلى 4.5 مليار دولار خلال عام 2009 مقابل 3.5 مليار دولار خلال عام 2002 ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من الملابس الجاهزة بمعدل بلغ حوالي 30 في المائة لتصل إلى 3.1 مليار دولار، وتضاعفت الصادرات من المصنوعات المعدنية لتصل إلى حوالي 876 مليون دولار مقارنة مع 49 مليون دولار خلال عام2002 كما ارتفعت الصادرات من الجلود، الورق ومصنوعاته، والمنسوجات ومصنوعاتها.

ثانيا :السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة

لقد تضاعفت قيمة الصادرات في كل من تونس، مصر، الأردن ، المغرب وذلك خلال عام 2009مقارنة بعام 2002 ففي تونس تضاعفت قيمة الصادرات من السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة لتصل إلى 646 مليون دولار خلال عام 2009 مقارنة مع122 مليون دولار خلال عام 2002 وقد جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لارتفاع الصادرات من مصنوعات الحديد والصلب، والمصنوعات المعدنية الأخرى.

الجدول رقم (26): تطور السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة في دول اتفاقية اغادير(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الصناعات	مصر		الاردن		تونس		المغرب	
	2002	2009	2002	2009	2002	2009	2002	2009
مصنوعات حديد وصلب	241	660	35	143	34	271	50	128
كونتينرات معدنية للتخزين	2	13	12	151	7	49	2	7

مصنوعات معدنية أخرى(مسامير و منتجاتها....)	31	624	21	49	59	207	30	65
عربات وقاطرات ، سكة حديدية ومعداتها	0	16	6	10	11	89	6	13
منتجات سباكة وصرف صحي	23	99	3	4	12	28	27	40
الاجمالي	297	1413	77	358	122	646	115	254

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الامم المتحدة comtrade

وفي مصر فقد تضاعفت أيضا قيمة تلك الصادرات لتصل إلى 1.4 مليار دولار خلال عام 2009مقابل 297 مليون دولار خلال عام 2002 ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات من مصنوعات الحديد والصلب، والمصنوعات المعدنية الأخرى.

كما تضاعفت الصادرات من السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة في كل من الأردن والمغرب لتبلغ 358 مليون دولار، 254 مليون دولار على التوالي خلال عام 2009 مقابل 77 مليون دولار، 115 مليون دولار على الترتيب خلال عام 2002 وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات من مصنوعات حديد وصلب، ومعدات التخزين، والعربات والقاطرات للسكك الحديدية ومعداتها.

ثالثا :مجموعة السلع ذات المهارات والتكنولوجية المتوسط

فقد تضاعفت الصادرات من تلك المجموعة السلعية في كل من مصر، المغرب، الأردن وتونس، فقد ارتفعت الصادرات من السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المتوسطة في مصر من 111 مليون دولار خلال عام 2002 لتصل إلى 1.3 مليار دولار خلال عام 2009 ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع الصادرات من كل من أجزاء دوائر وتوزيع كهربائية، والمصنوعات من البلاستيك، والسيارات والشاحنات لنقل البضائع، وآلات للتبريد والتسخين.

وفي المغرب فقد ارتفعت الصادرات لتلك المجموعة من 484 مليون دولار خلال عام 2002، لتصل إلى 1.9 مليار دولار بما يمثل حوالي 13.6 في المائة من إجمالي الصادرات خلال عام 2009 وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات من كل من أجزاء دوائر وتوزيع كهربائية والسيارات والشاحنات لنقل البضائع والمصنوعات من البلاستيك، المطاط ومصنوعاته.

كما ارتفعت الصادرات من تلك المجموعة في كل من الأردن وتونس من259 مليون دولار، 1.1 مليار دولار، على التوالي خلال عام 2002 لتصل إلى868 مليون دولار، و 3.2 مليار دولار على الترتيب، أي بما يمثل 14.2 في المائة، 22.2في المائة من إجمالي الصادرات خلال عام 2009 على الترتيب.

ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من كل من أجزاء دوائر وتوزيع كهربائية، والمطاط ومصنوعاته، ومولدات بخارية وكهربائية وأجزائها، وآلات ومعدات إنشائية، وسيارات وشاحنات لنقل البضائع، ومصنوعات من البلاستيك.

الجدول رقم(27): تطور مجموعة السلع ذات المهارات والتكنولوجية المتوسط(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الصناعات	مصر		الأردن		تونس		المغرب	
	2002	2009	2002	2009	2002	2009	2002	2009
المطاط ومصنوعاته	35	60	10	91	41	175	21	40
مولدات بخارية وكهربائية	5	9	8	85	15	138	6	36
آلات ومعدات زراعية	0	2	0	2	2	2	0	3
آلات ومعدات انشائية	11	64	9	36	31	109	4	23
آلات ومعدات للنسيج والجلود	1	2	2	6	2	3	0	2
آلات ومعدات الطباعة	1	1	2	3	1	1	0	2
آلات ومعدات لصناعة الأغذية	0	1	1	0	0	4	0	1
آلات للتبريد والتسخين	3	124	26	75	32	43	1	6
مضخات	2	17	28	25	17	62	4	5
معدات مناولة و أجزائها	16	13	10	24	12	19	2	18
أجزاء غير كهربائية للآلات	4	17	6	10	15	63	4	24

معدات قوى كهربائية	0	10	1	6	98	85	4	22
أجزاء دوائر وتوزيع كهربائية	5	491	35	172	475	1758	373	1,410
أجهزة كهربائية منزلية	1	11	1	11	1	11	1	11
موتورات كهربائية	2	23	5	26	129	275	1	18
سيارات وشاحنات لنقل البضائع	6	130	91	201	126	256	51	218
مصنوعات من البلاستيك	20	299	21	95	68	206	10	65
الاجمالي	111	1273	259	868	1066	3210	484	1903

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الامم المتحدة comtrade

رابعا :مجموعة السلع ذات المهارات والتكنولوجية العالية

فيلاحظ أنها تضاعفت في كل دول اتفاقية أغادير (مصر، الأردن، تونس، المغرب)، وبالنسبة لمصر فقد تضاعفت صادراتها من مجموعة السلع ذات المهارات والتكنولوجية العالية بأكثر من عشرة أمثالها خلال عام 2009 مقارنة مع عام 2002 حيث ارتفعت من 311 مليون دولار خلال عام 2002 لتبلغ حوالي 3.2 مليار دولار، ما يمثل حوالي 14 في المائة من إجمالي الصادرات المصرية خلال عام 2009 وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات من كل من الأسمدة، الحاسوب واجهزة الاتصالات ومعدات الطائرات ، والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية ومنتجاتها، اللدائن ومصنوعاتها، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات والزيوت والروائح العطرية كما ارتفعت الصادرات من تلك المجموعة بما يقرب من ثلاثة أمثالها في الأردن لتبلغ حوالي 2مليار دولار، بما يمثل حوالي 23.3 من إجمالي الصادرات خلال عام 2009 ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات من الأسمدة والمنتجات الصيدلانية والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية.

الجدول رقم (28): تطور السلع المصنعة ذات مهارات وتكنولوجية عالية لدول اتفاقية أغادير

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصناعات	مصر		الأردن		تونس		المغرب	
	2002	2009	2002	2009	2002	2009	2002	2009
مواد كيمياوية عضوية وغير عضوية	98	579	133	291	273	598	477	1,038
منتجات صيدلانية	66	244	218	522	7	31	20	66
منتجات زيوت وروائح عطرية ومنظفات	44	342	80	86	47	73	32	102
أسمدة	43	1,141	90	787	289	661	332	700
لدائن ومصنوعات من البلاستيك	41	449	29	42	22	89	13	23
مبيدات حشرية	0	12	21	36	2	1	1	1
منتجات كيمياوية متنوعة	11	359	16	27	11	20	1	4
معدات مكتبية (حاسب آلي)	1	19	15	40	6	89	4	56
منتجات من أجهزة صوتية ومرئية	3	7	9	8	2	163	0	8
أجهزة اتصالات	1	12	23	48	36	297	18	16
منتجات الكترونية أخرى	0	7	3	0	13	69	502	522
أجزاء من الطائرات	0	2	8	44	10	10	4	148
أجهزة بصرية ومنتجات بصرية	0	1	2	2	71	18	6	1
أجهزة طبية	1	29	7	22	13	82	1	7
أدوات قياس ومعايير	0	44	9	13	23	110	50	37

أجهزة تصوير سينمائي وفوتوغرافي	3	1	1	4	0	1	6	1
ساعات	0	0	0	3	8	10	6	1
الاجمالي	311	3,248	664	1,975	833	2,323	1,474	2,729

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات الامم المتحدة comtrade

كما تضاعفت الصادرات من تلك المجموعة في كل من تونس، المغرب، إذ بلغت حوالي 2.3 مليار دولار، 12.7 مليار دولار، 2.7 مليار دولار أي بما يمثل حوالي 16.1في المائة، 6.9 في المائة، 19.5 في المائة من إجمالي الصادرات في تلك الدول على الترتيب خلال عام 2009 ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات في كل من اللدائن ومصنوعاتها والأسمدة، والمواد الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنتجات والزيوت والروائح العطرية، وأجهزة الاتصالات، وأجزاء من الطائرات.

المطلب الثالث : برنامج تمويل التجارة العربية ودوره في تمويل وتنمية التجارة العربية البينية

مع ترسخ القناعات بأهمية التجارة كمحفز أساسي للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في الدول العربية وبالنظر إلى أن العديد من هذه الدول يعاني من أوجه قصور متعددة في البنى الأساسية الضرورية للتجارة، وضعف استجابة جانب العرض للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الدولية، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة الجهود العربية من أجل تمويل وتنمية التجارة العربية عن طري مختلف البرامج ، نركز في هذا الصدد على برنامج تمويل التجارة العربية كونه برنامج عربي المنشأ أسس من طرف صندوق النقد العربي بهدف تقديم العون للدول العربية بما يتوافق وتوجهات تحرير التجارة العربية وتنمية التجارة العربية البينية.

الفرع الأول : ماهية برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية

هو مؤسسة مالية عربية مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، لها كافة الحقوق ومنها على الأخص حقوق التملك والتقاضي والتعاقد وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال، تأسس هذا البرنامج من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم 4 لسنة 1989 ويتخذ هذا البرنامج من مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة مقرا له.[1]

أولا: هيكل برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية وموارده

يتكون الهيكل التنظيمي للبرنامج من الجمعية العمومية والتي تضم المساهمين بجميع فئاتهم ومن مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس مجلي الإدارة الرئيس التنفيذي : ويتكون الجهاز التنفيذي من ثلاث إدارات رئيسية هي : إدارة تطوير وتنمية التجارة ،إدارة عمليات التمويل والائتمان، الإدارة المالية والإدارية.

تتكون موارد البرنامج من رأس مال والاحتياطات ويجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية إذا دعت الحاجة لذلك وذلك عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية ، ويبلغ رأس مال البرنامج المصرح به والمدفوع 500 مليون دولار أمريكي موزعة على 100ألف سهم بقيمة اسمية 5ألاف دولار أمريكي للسهم الواحد، ويبلغ عدد المساهمين في رأس مال البرنامج 49 مساهما يمثلون عددا من المؤسسات العربية لمشتركة والبنوك المركزية والبنوك التجارية العربية والبنوك العربية الأجنبية المشتركة ،ويتصدر قائمة المساهمين كل من

[1] برنامج تمويل التجارة العربية، **المادة الأولى من النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية**، الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 30 مارس2000،ص 1.

صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اللذان يملكان 54,810 سهما و21,924 سهما على التوالي.[1]

كما يصنف المساهمون في هذا البرنامج إلى ثلاث فئات :[2]

الفئة أ: تشمل صندوق النقد العربي، مؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية، تبلغ مساهمتهم بما لا يقل عن 51 في المائة من مجموع أسهم البرنامج.

الفئة ب: تشمل المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول العربية ، وتقدر مساهمة هذه الفئة بما لا يزيد عن 35 بالمائة من مجموع أسهم البرنامج.

الفئة ج: تضم المؤسسات المالية المصرفية العربية و الدولية المشتركة وتبلغ مساهمتهم بما لا يزيد عن 14 بالمائة من مجموع أسهم البرنامج.

ثانيا: أهداف برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية

يهدف برنامج تمويل التجارة العربية لتحقيق مجموعة من النقاط كالتالي:[3]

-المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي.

- يتيح البرنامج التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع العربية المؤهلة ويسعى إلى إيجاد فرص جدية للسلع ذات المنشأ العربي كما يتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية غير عربية المنشأ والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإنتاجية في الدول العربية.

- يوفر البرنامج التمويل للتجارة العربية بأسعار وشروط ميسرة وتنافسية .

- يقوم البرنامج بوصفه مؤسسة عربية متخصصة بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.

---

[1] برنامج تمويل التجارة العربية، **المادة الثانية عشر من النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية**، الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 30 مارس2000،ص6.

[2] برنامج تمويل التجارة العربية، **المادة الرابعة من النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية**، الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 30 مارس2000،ص3.

[3] برنامج تمويل التجارة العربية، **المادة الثانية من النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية**، الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 30 مارس2000،ص2

– يسعى البرنامج إلى توفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التسهيلات لعملائها من المصدرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية.

– إن العدد الكبير من المساهمين في برنامج تمويل التجارة العربية يتيح خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية .

– يعمل البرنامج على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المختلفة غير التمويل والمتصلة بتنمية التجارة العربية مثل :توفير المعلومات عن الأسواق العربية وكيفية المتاجرة فيها والمتعاملين في التجارة العربية وكذلك القيام بعمليات الترويج للتجارة العربية في إطار لقاءات المصدرين والمستوردين العرب.

الفرع الثاني: تمويل التجارة العربية البينية بواسطة برنامج تمويل التجارة العربية

من أجل الإسهام في مجال تنمية التجارة البينية، جاء هذا البرنامج لتحقيق أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية، وفي سبيل ذلك يسعى البرنامج لتوفير التمويل للتجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي، ولهذا يعمل البرنامج لتوفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية من خلال خطوط الائتمان التي يقدمها إلى وكالاته الوطنية بتكلفة وشروط ميسرة في السنوات الأولى لبدء عمل البرنامج لم يتم التوصل إلى تحقيق تغيير إيجابي لتصحيح ميزان التجارة العربية كما كان متوقعا، ويرجع البعض ذلك إلى أن المتقدم للحصول على خط الائتمان يحاصر بمجموعة من القيود والمتطلبات الروتينية واتخاذ القرار بالكثير من التخوف وعدم تحمل المسؤولية مما جعل العملية صعبة على المستثمر ويدفعه ذلك في النهاية للتوجه إلى مصادر أخرى في السوق أكثر سهولة في التعامل.

– من أجل تحسين أداء البرنامج في تمويل التجارة العربية تم السماح بتمويل الصادرات العربية للدول غير العربية سنة 2000 ، وذلك ليتوافق عمله مع تطلعات الدول العربية التي تسعى لإقامة شراكات مع العديد من التجمعات الاقتصادية العالمية وانضمام الكثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العربية.[1]

حيث أن هذه التطلعات التجارية الخارجية للدول العربية تفرض عليها الالتزام بفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية وبالتالي فإن تلك السلع تستفيد من الأسواق العربية رغم أن تمويلها حاصل من مؤسسات عالمية في المقابل لا تحظى السلع العربية بتسويق هام في الأسواق العالمية، فتجد المنتجات العربية صعوبات جمة في الأسواق الأجنبية.

[1]Sherif abdel khalek, Arab trade financing program, trade finance workshop (OPEC) fun for in international developement (OFID) Vienna – Austria (6-7 march 2008) p19.

ولهذا وجب على برنامج تمويل التجارة العربية دعم المنتجات العربية في الأسواق غير العربية كونه يمتلك موارد مالية مهمة يمكن الاعتماد عليها من أجل حصول المنتجات العربية على نصيب في الأسواق العالمية من خلال حصولها على تسهيلات ائتمانية في الدول غير العربية لتسويق منتجاتها.[1]، وقد تم زيادة حجم تمويل الصفقات إلى 100 % للصفقة مقابل 85 % من السقف التمويلي المتاح لها وبهذا يزداد التمويل الذي يقدمه البرنامج بنحو 15 % وهذا ما نتج عنه زيادة طلبات تمويل المقدمة للبرنامج[2]،وقد لقيت خطوات البرنامج تجاه تمويل المنتجات العربية في الخارج ورفع نسبة التمويل إلى 100 % تشجيعا كبيرا من قبل الوكالات الوطنية والحكومات والمؤسسات والبنوك والشركات والمصدرين العرب.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تمويل التجارة العربية يقدم التمويل اللازم للمنتجات العربية في القطاعين العام والخاص على السواء، كما يوفر البرنامج عن طريق وكالاته الوطنية طرق تمويل مختلفة أهمها التمويل وفق الشريعة الإسلامية ، التمويل المباشر لتقاسم الأخطار مع الوكالات الوطنية والتمويل الجزافي (Forfaiting) ، وتتراوح فترة سداد برامج التمويل من 6 أشهر إلى 60 شهرا لتكون هناك الفرصة الكاملة لكل مستثمر في اختيار انسب البرامج له.

الجدول رقم (29): ملخص العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2005– 2013)

السنة	قيمة طلبات التمويل إلى البرنامج(مليون دولار أمريكي)	عدد خطوط الائتمان الموقع عليها	قيمة السحوبات من خطوط الائتمان (مليون دولار أمريكي)	رصيد خطوط الائتمان بنهاية العام (بعد السداد)
2005	546	40	554	408
2006	576	32	567	440
2007	727	40	729	486
2008	794	36	774	416
2009	780	31	776	512
2010	754	38	745	533
2011	755	30	751	474
2012	790	29	796	586
2013	845	32	842	608

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنوات: 2005 إلى 2013.

---

(1) مغاوي شلبي، صندوق النقد الدولي، الطموح لا يكفي، مقالة منشورة يوم 2001/3/4 على الموقع الالكتروني www .islamonline .net//http ،تاريخ الاطلاع: 30-01-2014

(2) توقعات ارتفاع حجم تمويل التجارة العربية إلى مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8295 ليوم 9 جويلية 2001 ،على الموقع الالكتروني : www.awsat.com، تاريخ الاطلاع: 30-01-2014.

منذ بدء البرنامج نشاطه مطلع عام 1991 حتى نهاية عام 2013، بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل 10,970 مليون دولار أمريكي لصفقات تجارية قيمتها 119, 14 مليون دولار أمريكي، وقد وافق البرنامج على تمويل ما قيمته 544 , 10 مليون دولار أمريكي، وتم توقيع 651 اتفاقية خط ائتمان بقيمة إجمالية بلغت 523 , 10 مليون دولار أمريكي وتم سحب مبلغ 039 , 10 مليون دولار أمريكي مقابلها وسدد مبلغ 9,431 مليون دولار أمريكي.[1]

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ استمرار برنامج تمويل التجارة العربية في أداء نشاطه التمويلي بمستوى جيد، لقد عرفت قيمة طلبات التمويل المقدمة إلى البرنامج تطورا في الفترة 2005 إلى 2008، فقد بلغت سنة 2005 546 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى 794 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ، ومع تراجع حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 بالإضافة إلى زيادة تكلفة ضمان ائتمان الصادرات في ضوء تزايد المخاطر شهد تمويل التجارة العربية بواسطة هذا البرنامج تباطؤا ملحوظا حيث نلاحظ أن قيمة السحوبات من خطوط الائتمان انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2010 إلى 745 مليون دولار أمريكي مقابل 776 مليون دولار أمريكي سنة 2009 بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

[1] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2013 ، صندوق النقد العربي، ص 15.

الجدول رقم (30): الدول المستفيدة من توقيع اتفاقيات خطوط الائتمان (2005– 2013)

عدد الوكالات المستفيدة									
الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	3	4	2	3	2	4	2	2	2
الإمارات	2	3	4	4	3	5	6	4	4
تونس	1	1	1	1	1	–	1	1	1
السعودية	1	1	2	2	1	1	1	1	–
سلطنة عمان	1	–	2	1	1	2	1	–	1
الكويت	4	4	4	5	3	1	–	1	2
لبنان	9	9	12	11	11	11	14	9	9
مصر	9	6	3	3	2	5	3	5	5
موريتانيا	4	1	–	1	–	1	–	–	–
المغرب	1	–	–	–	1	1	1	1	3
اليمن	2	–	–	–	–	–	–	–	–
البحرين	–	3	4	2	–	3	1	1	2
قطر	–	–	1	1	1	1	–	2	1
سورية	–	–	2	1	1	1	–	–	–
السودان	–	–	–	–	2	1	–	1	1
انجلترا	2	–	–	–	–	–	–	–	–
فرنسا	–	–	–	–	–	1	–	1	–

من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية من 2005 إلى 2013.

وقد تراوح عدد خطوط الائتمان الموقع عليها في الفترة من 2005 إلى 2013 ما بين 29 خط إلى 40 خط ائتمان لصالح دول عربية وغير عربية للاستفادة من التمويل عن طريق الوكالات الوطنية في تلك الدول.

وحسب الجدول السابق الذي يوضح تطور استفادة الدول من التمويل عن طريق البرنامج نجد أن الكثير من الدول العربية استفادت من خطوط الائتمان التي يقدمها البرنامج بإضافة دولتين أجنبيتين هي فرنسا وإنجلترا، حيث استفادت هذه الأخيرة من خطي ائتمان سنة 2005، قدما لكل من البنك العربي البريطاني والبنك الأردني المحدود في المملكة المتحدة، واستفادت فرنسا من ثلاث خطوط ائتمانية في السنوات 2010 – 2012 – 2013 لصالح اتحاد المصارف العربية الفرنسية يوباق- فرنسا.

كما يلاحظ ترأس لبنان قائمة أكثر الدول العربية حصولا على التمويل من برنامج تمويل التجارة العربية حسب عدد الوكالات المستفيدة من هذا البرنامج على مستوى التراب اللبناني.

وفي ضوء الدور الهام الذي تقوم به الوكالات الوطنية من خلال انتشارها الجغرافي فقد وصل عددها في نهاية عام 2013 إلى 204 وكالة وطنية توزعت على 19 دولة عربية و5 دول أجنبية.

لقد ساهم البرنامج في تمويل صفقات تجارية اشتملت على سلع استهلاكية مثل المواد الغذائية، الأدوات المكتبية والكتب، الملابس، المفروشات، الأدوات الكهربائية المترلية، وسلع وسيطة مثل المنتجات البتروكيماوية، قضبان الحديد والألمنيوم ، مواد البناء، ألواح الكرتون، مواد خام مثل: القطن، الفوسفات، الأسمدة، المواد الكيماوية، والبترول الخام ، سلع إنتاجية ورأسمالية مثل: المحولات الكهربائية، معدات الاتصالات الهاتفية والباصات.

والجدول التالي سيعرض مجموعات السلع الممولة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية في الفترة من 2005- 2013 بشكل أكثر تفصيلا.

الجدول رقم (31): مجموعات السلع الممولة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية في الفترة من 2005– 2013

السنوات	السلع الاستهلاكية
2005	المواد الغذائية– الأدوات المكتبية – الكتب– الملبوسات– المفروشات– المبردات.
2006	المواد الغذائية– الأدوات المكتبية – الكتب– الملبوسات – المفروشات–الأدوات الكهربائية.
2007 و 2008	المواد الغذائية– الكتب– المفروشات– المنتجات القطنية.
2009	المواد الغذائية– سكر أبيض– الكتب– مشتقات بترولية – مفروشات– منتجات قطنية.
2010	منتجات غذائية– سكر أبيض– ارز – كتب وقرطاسية – مجوهرات – ألبسة– مستلزمات طبية– مفروشات ومنتجات قطنية– مشتقات بترولية.
2011	منتجات غذائية– شكولاطة ومستلزمات–سمسم – كتب وقرطاسية– مجوهرات– ألبسة– أدوية ومستلزمات طبية– صابون– مبيدات حشرية– أدوات منزلية– مفروشات – أدوات صحية – منتجات قطنية – مشتقات بترولية.
2012	مشتقات بترولية، منتجات غذائية، شكولاطة ومستلزماتها، سمسم، كتب، مجوهرات – ألبسة– أدوية ومستلزمات طبية – مبيدات حشرية – مواد تنظيف – بطاريات– أجهزة وأدوات منزلية – مفروشات– منتجات قطنية.
2013	مشتقات بترولية– منتجات غذائية– شكولاطة ومستلزماتها، سمسم، كتب، ألبسة، أدوية ومستلزمات طبية– مبيدات حشرية – مواد تنظيف– بطاريات– أجهزة وأدوات منزلية – مفروشات – منتجات قطنية ومنتجات ورقية استهلاكية.
السنوات	السلع الوسيطة
من 2005 إلى 2008	المنتجات البتروكيماوية– قضبان الحديد والألمنيوم – مواد البناء– ألواح كرتون.
2009	المنتجات البتروكيماوية– قضبان الحديد والألمنيوم – نحاس– منتجات كيماوية– مواد البناء ومواد التغليف– ألواح زجاج– عبوات زجاجية– أصباغ.
2010	المنتجات البتروكيماوية– منتجات ألمنيوم وحديد وصلب – منتجات كيماوية وقضبان نحاس– مواد بناء – مواد تغليف – ألواح زجاجية – ألواح كرتون – عبوات زجاجية– أصباغ.
2011	المنتجات البتروكيماوية– منتجات ألمنيوم وحديد وصلب – منتجات كيماوية وقضبان نحاس– ألواح عازلة من الفايبر جلاس، مواد بناء– مواد تغليف – ألواح زجاج – ألواح كرتون– عبوات زجاجية– كبريت وأصباغ.
2012	منتجات البتروكيماوية– منتجات ألمنيوم وحديد وصلب – منتجات كيماوية وقضبان نحاس–، كابلات وأسلاك كهربائية– بلاط سيراميك– أنابيب، مواد بناء– مواد تغليف– ألواح زجاج – ألواح كرتون– عبوات زجاجية– كبريت– غراء وأصباغ.

2013	منتجات البتروكيماوية- منتجات ألمنيوم وحديد وصلب – منتجات كيماوية وقضبان نحاس- كابلات وأسلاك كهربائية- بلاط سيراميك – أنابيب- مواد بناء- مواد تغليف- ألواح زجاج- ألواح كرتون- عبوات زجاجية – كبريت – غراء وأصباغ.

السنوات	المواد الخام
2005	القطن- الفوسفات- أسود الكربون- الأسمدة – البترول الخام.
2006، 2007 و 2008	القطن- الفوسفات- المواد الكيماوية – الأسمدة – البترول الخام.
2009، 2010 و2011	القطن- الفوسفات- أسمدة عضوية – البترول الخام.
2012و2013	القطن- فوسفات – أسمدة عضوية – قار – بترول خام .

السنوات	سلع انتاجية ورأسمالية
2006	المحولات الكهربائية- معدات الاتصالات الهاتفية – الباصات.
2007 و 2008	المحولات الكهربائية – معدات مصانع- الباصات
2010	معدات وبيوت زراعية- معدات مصانع-محولات كهربائية- غسالات كهربائية
2011	معدات وبيوت زراعية – معدات مصانع – محولات كهربائية – أجهزة مترلية.
2012	معدات زراعية- معدات مصانع- محولات كهربائية
2013	معدات مصانع- محولات كهربائية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير برنامج تمويل التجارة العربية للسنوات 2005 إلى 2013.

وقد طرأت تطورات على السلع وفترات تمويلها حيث تميز تمويل البرنامج بأسعاره المنافسة وبفترات التمويل المناسبة والتي ترتبط بطبيعة السلع الممولة، ويمكن للبرنامج أن يعيد التمويل للفترات التالية:[1]

- السلع الاستهلاكية حتى 12 شهرا.

[1] بلقاسم فيلالي خيرة، **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية (1980– 2010)** – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3) 2011 – 2012 ، ص 172 .

- المواد الخام حتى 18 شهرا.
- السلع الوسيطة حتى 24 شهرا.
- السلع الإنتاجية والرأسمالية حتى 60 شهرا.

وقد سمح البرنامج بتمويل الواردات من السلع الرأسمالية من الدول غير العربية لأول مرة سنة 2004 بعدما كان يقتصر تمويل الواردات على تمويل الواردات من السلع العربية من الدول العربية فقط.[1]

كذلك قام برنامج تمويل التجارة العربية سنة 2004 لأول مرة منذ إنشائه بتمويل النفط الخام والذي يمثل أهم صادرات الوطن العربي بفائدة مماثلة للفوائد الميسرة التي يحصل عليها البرنامج من تمويل الصادرات الأخرى.

ويرجع سبب استثناء صادرات النفط الخام من التمويل بواسطة البرنامج سابقا إلى التخوف من استنفاذ الصادرات النفطية للدول العربية لكل موارد البرنامج، ويشترط في تمويل النفط الخام أن تكون الكميات مصدرها الدول العربية حصرا من أجل الحرص على تثبيت دور البرنامج في تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية .

والسماح بتمويل النفط الخام عن طريق برنامج تمويل التجارة العربية ينسحب كذلك على تمويل الغاز، وهذا في سياق التوجه الشامل للبرنامج لتطوير عمله في مختلف المراحل وفق دراسات يقوم بها وتلبية لتطلعات الوكالة الوطنية التي تمثل البرنامج في مختلف الدول العربية[2].

الفرع الثالث: جهود برنامج تمويل التجارة العربية في تنمية التجارة العربية البينية

يعتبر هذا البرنامج تتويجا فعليا للجهود المكثفة التي بذلها صندوق النقد العربي لإيجاد الوسيلة المناسبة لتوفير عنصر التمويل للتجارة العربية البينية، حيث استهدف البرنامج بالإضافة إلى التمويل، تقديم عدد من الخدمات الهادفة إلى تلبية احتياجات المنتجين والمصدرين في الدول العربية ودعم قدراتهم التنافسية وعلى رأس هذه الخدمات توفير المعلومات الموثوقة لهم من خلال شبكة معلومات التجارة العربية البينية " والتي أنشأت لهذا الغرض، حيث يقوم البرنامج بتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين والمستوردين في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانات المتوفرة في الأسواق وطرق الاستفادة منها وتطويرها، إضافة إلى الترويج للتبادل التجاري في السلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للمنتجات العربية كما يحرص البرنامج على التعاون والتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الإقليمية والمحلية لتوفير الغطاء التأميني اللازم للمبادلات التجارية في السلع العربية.

---

1. Sherif abdel khalek ,op .cit,p20.

2. بلقاسم فيلالي خيرة، مرجع سابق، ص 173 .

ويذكر أنه بجانب الصندوق، فإن عددا من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، إضافة إلى عدد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصرفية العامة والخاصة والمشتركة في الدول الأعضاء تساهم في رأس مال البرنامج، في هذا الشأن تمت مراعاة توسيع قاعدة المساهمة عند إعداد النظام الأساسي للبرنامج بهدف إتاحة الفرصة لمشاركة كافة الجهات المهتمة بتنمية التجارة العربية البينية لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون وتنسيق الجهود بين هذه الجهات في هذا النشاط الحيوي[1].

أولا: استخدام البرنامج للشبكة المعلوماتية لدعم نشاطاته

في سبيل تعزيز جهود برنامج تمويل التجارة العربية من أجل الرفع من القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي، تم إنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بهدف توفير المعلومات بصفة مستمرة وبدقة متناهية للمتعاملين والمهتمين بقطاع التجارة والأعمال في الدول العربية.

وفي هذا الصدد استكمل البرنامج بناء المركز الرئيسي للشبكة في مقره وربطه بـــ 30 نقطة ارتباط على مستوى جميع الدول العربية (باستثناء الصومال والعراق) من أجل إيصال خدمات الشبكة إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية، وتقوم هذه الشبكة بتوفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها إلى جانب التركيز على فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين بالإضافة غلى خدمات معلوماتية متفرقة أخرى، ويتم تأمين البرنامج لخدمات الشبكة لمختلف المستفيدين عبر موقع بالأنترنت على العنوان :

www.atFp.org.ae "، إلى جانب وسائل الاتصال الأخرى والتي تختلف باختلاف توفرها في الدول العربية المختلفة من : فاكس، هاتف، بريد عادي، بريد إلكتروني ، وهذا من أجل ضرورة إبقاء الشبكة دليلا آنيا إلى الأسواق العربية.

كما دأب برنامج تمويل التجارة العربية كل سنة على تحديث قواعد بيانات شبكة معلومات التجارة العربية المتاحة آنيا من خلال موقعها الالكتروني، حيث تم إدخال بيانات 1690 مؤسسة تعمل في مجال التصدير والاستيراد والتصنيع في كل من : مصر، السعودية، فلسطين، الإمارات، المغرب، الأردن، تونس والجزائر بالإضافة إلى إثراء قواعد بيانات الشبكة خلال عام 2013 بـــ 950 فرصة تجارية أتيحت إلكترونيا.

من جهة أخرى، قام البرنامج خلال نفس السنة بتحديث المعلومات الخاصة عن السوق " Market profile" لكل من المغرب، الأردن، البحرين، الكويت سلطنة عمان وذلك بالتعاون مع نقاط ارتباط الشبكة في الدول المعنية.

[1] بالاعتماد على التقارير السنوية لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنوات من 2005 – 2013.

فيما يتعلق بملف إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية، قام البرنامج بتحديث ملفات إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية المتوفرة في قواعد بيانات الشبكة والتي تم استقاؤها من البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي وكذلك المتوفرة من جانب مركز التجارة الدولية لسلسلة الأعوام 2008 ، 2012.

ثانيا: أنشطة البرنامج في مجال ترويج التجارة العربية[1]

في إطار حرص برنامج تمويل التجارة العربية على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، يقوم البرنامج بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة وواعدة، وتعتمد لقاءات المصدرين والمستوردين على إجراء مطابقة لاهتمامات الشركات المصدرة والمستوردة التي تعمل ضمن قطاع معين، حيث يتم ترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها ودراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق والتعرف على فرص التمويل وضمان الصادرات والاستثمارات المتاحة من خلال مشاركة الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج ومؤسسات التمويل والضمان العربية والإقليمية في تلك اللقاءات.

إن عملية اختيار القطاعات ذات الأهمية للمصدرين والمستوردين تتم بناء على تحليل التدفق التجاري بين الدول العربية وتقييم مسوحات العرض والطلب بهدف معرفة وتحديد القطاعات الواعدة والقابلة للتنمية وزيادة التبادل التجاري في ها، ولهذا فقد تم في مرحلة سابقة اختيار قطاعات مختلفة تمثلت أساسا في :

قطاع النسيج، قطاع الصناعات الغذائية، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع الصناعات الدوائية، قطاع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، قطاع مواد البناء، قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وقطاع الأثاث ومستلزماته.

وفي هذا السياق أشرف البرنامج على تنظيم عدة لقاءات بين المصدرين والمستوردين العاملين في هذه القطاعات من أجل الترويج للتجارة العربية وزيادة التبادل التجاري العربي.

- ولأن هذه اللقاءات تمت بناء على تطابق اهتمامات المشاركين فقد تم خلالها بحث إمكانية التبادل التجاري فيما بينهم و تغير التعاون المشترك في مجال التسويق، كما قامت الوكالات الوطنية المشاركة بإتاحة خدماتها التمويلية وتسهيلاتها الممنوحة لتمويل الصفقات التي قد يتم التوصل إليها، ومن أهم هذه اللقاءات التي عقدت في الفترة ما بين سنة 2005 إلى 2013 نذكر التالي:

[1] بالاعتماد على تقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنتي 2007 و 2009 ، ص 17 و 19.

- **قطاع الصناعات الغذائية والأغذية الزراعية:**

- بالتعاون مع غرفة التجارة وصناعة أبو ظبي والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لقاء المصدرين والمستوردين العاملين في مجال الأغذية الزراعية وذلك بمدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 7- 8 ديسمبر 2005 ، وقد شارك في اللقاء 41 شركة ومؤسسة تعمل في مجال الأغذية الزراعية بالإضافة إلى 8 جهات تمثلت بغرف تجارة وصناعة واتحاد غرف ومراكز تنمية الصادرات و 14 بنك من الوكالات الوطنية المعتمدة لدى البرنامج في الدول العربية ،ويعتبر هذا اللقاء الثالث من نوعه في مجال الأغذية والثالث عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينظمها البرنامج، وقد عقدت الشركات 307 لقاء ثنائيا فيما بينها خلال اللقاء.[1]

- كما تم خلال الفترة 19- 20 ماي 2010 ببيروت – لبنان وبالتعاون مع مركز معلومات التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان تنظيم لقاء للمصدرين والمستوردين العاملين في مجال المواد الغذائية، بمشاركة 66 شركة ومؤسسة عربية عاملة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية بالإضافة إلى 6 وكالات وطنية و 16 جهة متعاونة ويعتبر هذا اللقاء الرابع من نوعه في هذا المجال والسابع عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين برعاية البرنامج على المستوى الإقليمي للدول العربية، وعقدت الشركات في هذا اللقاء ما يقارب 726 لقاءا ثنائيا خلال اليومين.[2]

- **قطاع المنسوجات والملابس:**[3]

نظم برنامج تمويل التجارة العربية بالتعاون مع مركز النهوض بالصادرات التونسية CEPEX لقاء يجمع المصدرين والمستوردين العاملين في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة وتزامن ذلك مع المعرض اليورو متوسطي للملابس الجاهزة TEXMED والذي ينظمه المركز خلال نفس الفترة بتونس وقد شارك في هذا اللقاء 34 شركة ومؤسسة عربية تعمل في مجال الملابس والمنسوجات إضافة إلى 3 جهات تمثلت بنقاط ارتباط شبكة معلومات التجارة العربية في كل من سوريا، الأردن ومصر و 4 بنوك من الوكالات الوطنية المعتمدة لدى البرنامج في الدول العربية .

ويعتبر هذا اللقاء هو الثالث من نوعه في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة والرابع عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينظمها البرنامج، وعقد خلاله 317 لقاء ثنائيا بين الشركات المشاركة خلال يومي اللقاء.

---

[1] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2005 ، ص 19.

[2] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2010 ، ص 19.

[3] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2006 ، ص 19.

- **قطاع البناء والتشييد:**

في هذا المجال عقد لقاء في شهر ماي من سنة 2007 بمدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي واتحاد المقاولين العرب، وقد شارك في هذا اللقاء 43 شركة ومؤسسة عربية تعمل في مجال البناء والتشييد بالإضافة إلى 9 وكالات وطنية و3 جهات متعاونة، ويعتبر هذا اللقاء هو الثاني من نوعه في مجال البناء والتشييد والخامس عشر في سلسلة لقاءات المصدرين والمستوردين التي ينظمها البرنامج.[1]

- **قطاع الأدوية والمستلزمات الصيدلانية:**[2]

فيما يخص هذا القطاع نظم البرنامج لقاء بين المصدرين والمستوردين العاملين في مجال الأدوية والمستلزمات الصيدلانية خلال الفترة 31 ماي إلى 1 جوان 2009 في العاصمة المصرية القاهرة بالتعاون مع نقطة التجارة الدولية المصرية والبنك المصري لتنمية الصادرات، وشاركت 26 شركة عربية عاملة في هذا المجال إضافة إلى 4 وكالات وطنية وجهتين متعاونتين في هذا اللقاء، ويعتبر هذا اللقاء الثالث من نوعه في هذا المجال والسادس عشر ضمن سلسلة اللقاءات التي ينظمها البرنامج بين المصدرين والمستوردين، وتم خلال عقد 207 لقاء ثنائي بين الشركات خلال اليومين.

ثالثا: عقد الندوات التعريفية للبرنامج

كما يقوم برنامج تمويل التجارة العربية إلى جانب عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين في الدول العربية من أجل تنمية التبادل التجاري العربي، بتنظيم ندوات تعريفية حول خدماته المتاحة للتاجر العربي وسبل الاستفادة منها وذلك بدولة المقر، وفي الدولة العربية المختلفة، ويشارك في هذه الندوات التعريفية مختلف الشركات العربية على اختلاف قطاعات نشاطها وممثلي المصارف في الدول العربية وغير العربية المهتمة بالتجارة العربية وغرف التجارة في الدول العربية وكافة المهتمين بمجال التبادل التجاري، وتهدف هذه الندوات إلى تعظيم الاستفادة من موارد البرنامج والخدمات التي يوفرها للتجارة العربية، وتعتبر هذه الندوات فرصة للتشاور بخصوص المواضيع المتعلقة بنشاط البرنامج التمويلي، ودور الوكالات الوطنية في تعريف عملائها بتسهيلات البرنامج مع تزايد الطلب على موارده.

إن مشاركة البرنامج وتنظيمه لعدد من الورشات والندوات التعريفية وتواصله مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية التي تتعامل في مجالات تمويل التجارة وترويجها من شأنه العمل على تأطير وتفعيل التعاون معها بهدف استفادة المتعاملين في التجارة العربية من الموارد والخدمات التي يتيحها تحقيق لأهدافه والمساهمة في تنمية التجارة العربية، على سبيل المثال نذكر:

---

[1] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2007 ، ص 19.

[2] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2009 ، ص 19.

- المنتدى الاقتصادي العربي – الأوربي الثاني بالعاصمة الأردنية عمان، حيث نظم هذا المنتدى من طرف الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالتعاون مع البنك الأوربي للاستثمار والمفوضية الأوربية وغرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن تحت شعار " نظرة جديدة إلى الشراكة من أجل نمو وتنمية أفضل "[1].

- في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من صندوق النقد العربي والبنك الأوربي للإنشاء والتعمير (EBRD) والتي تضمنت الاتفاق على التعاون في مجال تمويل التجارة بالدول العربية التي تم إدخالها مؤخرا ضمن نطاق عمل البنك في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، شارك البرنامج في مؤتمر برنامج التجارة الخاص بالبنك الأوربي للإنشاء والتعمير في اسطنبول بتركيا، وقد حضر المؤتمر 237 مشاركا من 31 دولة وكان التركيز في هذا المؤتمر على دراسة وتبادل الخبرات حول عمليات تمويل التجارة والتطورات العالمية في هذا المجال.[2]

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

إن مسألة انضمام الدول العربية لكل من منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية أو بمعنى آخر السير على مسارين منفصلين يتضمن كل منهما أهداف وخطط مستقلة مطروحة ضمن مشروعين مختلفين الأول قومي عربي يهدف لإقامة تكامل اقتصادي عربي من أجل تجسيد الحلم العربي المتمثل في الوحدة العربية الشاملة والآخر اندماجي ضمن فضاء غربي بعيد عن الوطن العربي وذلك من خلال دعم التقارب الاقتصادي العربي الأوربي في فضاء متوسطي شامل يعتبر تحدي كبير للدول العربية الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: أثر اتفاقية التبادل الحر الاورو متوسطية على أهم القطاعات التصديرية في دول اتفاقية أغادير

لقد كان لاتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطية الموقعة بين كل من مصر ، الأردن ، تونس والمغرب (دول اتفاقية أغادير) من جهة ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى أثر بالغ على قطاعات تصديرية مهمة في هذه البلدان سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : قطاع الأنسجة والملابس فيدول أغادير

إن الدول المنتجة الرئيسية لصادرات هذا القطاع في العالم هي الصين والهند وبنغلاديش وهونغ كونغ واندونيسيا وفيتنام وتايلند كما تعتبر كل من اليابان وكوريا وتايوان من كبار المصدرين بالنسبة للنسيج ويوجه ثلث الصادرات الآسيوية إلى سوق أمريكا الشمالية ، والربع إلى أوربا وثلث آخر يصدر داخل المنطقة الآسيوية نفسها .

---

[1] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2013 ، ص 18.

[2] التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لسنة 2012 ، ص 17.

يعتبر قطاع الأنسجة والملابس في الدول الأربعة لاتفاقية أغادير قطاعا أساسيا لإحداث توازن اقتصادي واجتماعي ، وتواجه جميعها منافسة دولية، لذا من الضروري إيلاء اهتمام كبير لوضعها ومشاكلها لتجنب حدوث اختلالات قد يكون لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد العام لتلك الدول.

هذا القطاع موجه للتصدير بصورة كبيرة في الدول الأربعة ، تونس والمغرب إلى الاتحاد الأوربي حيث تعتبران المزود السابع والثامن على التوالي في سنة 2006، فيما تصدر الأردن بصفة حصرية تقريبا للولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر أحد المزودين الرئيسين ، أما مصر فتصدر للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية معا، وتتركز صادرات الدول الأربعة في الملابس بصورة رئيسية.

تستورد الدول الأربعة بكميات كبيرة ، وتهدف المستوردات بشكل أساسي لتغطية احتياجات مصنعي الملابس الجاهزة من الأقمشة ، تستورد مصر والأردن من الصين بينما تستورد كل من تونس والمغرب من الاتحاد الأوربي ،لا تتمتع أي من الدول الأربعة باكتفاء ذاتي في مجال الأقمشة الأمر الذي يعتبر مشكلة رئيسية لهذا القطاع .

إن القوى العاملة كبيرة في الدول الأربعة ويصل العدد إلى حوالي مليون عامل في الشركات التي توظف أكثر من 10 موظفين ، ويصل على الأرجح إلى 1,5مليون موظف في جميع الشركات ، بما في ذلك الشركات التي توظف أقل من 10 موظفين .

وتعتبر الرواتب الحقيقية بما فيها ضرائب الرواتب منخفضة جدا بالمقارنة مع الرواتب الحقيقية في كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فالراتب البالغ 100 في الولايات المتحدة الأمريكية يقابله 130 في فرنسا ، 16 في المغرب،12 في تونس و6 في مصر.

يبلغ متوسط التكلفة في الدقيقة الواحدة 8 سنت من اليورو في المغرب ،7,5سنت في تونس،5,5 سنت في الأردن ،4,5 سنت في مصر، أما عوامل التكلفة الأخرى (المياه ، الغاز ، الكهرباء ، الوقود ، النقل....)هي الأكثر تكلفة في المغرب والأقل تكلفة في مصر ، أما في الأردن فهي أكثر تكلفة بضعفين كمتوسط عنها في مصر.

تتمتع كل من الدول الأربعة بمزايا مهمة في مجال المنافسة الدولية كما يلي :

- أهم المزايا التي تتميز بها مصر هي تكاليف الانتاج والمناطق الصناعية المؤهلة والمناطق الحرة التي تجتذب إليها أعداد متزايدة من المستثمرين الأجانب وإنتاج القطن طويلة التيلة.
- أما الأردن فاهم ميزة لها هي الاتفاقيات التفضيلية التي تجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي استفادت منها كثيرا وتكاليف الانتاج وان كانت أكثر بضعفين من مثيلتها في مصر.

- الميزة الرئيسية لكل من المغرب وتونس هي قدرتهما على تلبية متطلبات السوق من حيث الاستجابة والمرونة ونظام التوزيع المختصر.

كما تعاني هذه الدول من عائق كبير وهو العرض الوطني غير الكافي من الأقمشة سواء من حيث التنوع أو السعر، وهذا العائق موجود حتى في مصر والتي اضررت للاستيراد من الصين لتغطية احتياجات مصنعي الملابس الجاهزة ، أما الدول الثلاث الباقية فتعتمد كلية على المستوردات من الدول الأجنبية لتغطية احتياجاتها.

كما تشترك الدول الأربعة في كون أنشطتها تتجه على نطاق واسع نحو المناولة (مع أن الأوضاع تتجه نحو الاتجاه الصحيح، أي نحو التعاقد المشترك والمنتج النهائي والأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى)، مما يعرضها بصورة مباشرة للمنافسة الآسيوية والصينية على وجه الخصوص.

الدول الاربعة منتجة رئيسية للملابس ،وجميعها منتجة للألبسة الرياضية إلا لكل منها مجالات متخصصة فعلى سبيل المثال تونس تنافسيتها كبيرة في الملابس النسائية الداخلية وملابس السباحة، والملابس المهنية ، اما المغرب فتنافسيتها في الأزياء النسائية (القمصان النسائية والسترات والتنانير والفساتين ، والأردن في القطع الخفيفة من الملابس المصنرة الخارجية والبنطلونات الرياضية ، ومصر تنافسية في خيوط القطن والمنسوجات القطنية والألبسة الرجالية وقمصان بولو وقمصان التي- شرت والبنطلونات القطنية.

يتم ممارسة معظم أنشطة تصنيع الملابس في الدول الأربع عن طريق المناولة لصالح مقدمي الطلبات الصناعيين الموزعين الغربيين ، ويتم بذل جهود حثيثة في الدول الأربع لتوجيه الأنشطة التجارية نحو القيمة المضافة الأعلى على شكل التعاقد المشترك أو انتاج المنتجات النهائية مع "دمج التصميم"، في حال كانت الحاجة قائمة للتصميم مع الخدمات ويعتبر هذا التغيير ضروريا في الدول الأربعة لمواجهة المنافسة الآسيوية، ولكنه يصطدم بمشاكل عدة متعلقة بالمهارات المهنية مثل التصميم وبإتقان دمج تقنيات المعلومات الجديدة والمسائل المالية (الاحتياجات من رأس المال العامل لمنتج منتجات نهائية أكبر بسبعة أو ثمانية أضعاف من احتياجات المتعاقد من الباطن).

هناك اختلافيين رئيسين يمكن استغلالهما في الاغراض التكاملية بين الدول الأربعة:[1]

- صناعة النسيج في مصر قطاع رئيسي ، على عكس الدول الثلاثة الأخرى ويمكنها تزويد تلك الدول بخيوط القطن والمصنرات والأنسجة القطنية وبالقطن الخام بحيث تكون ملائمة من حيث السعر والجودة.

[1] الطاهر بن عمر ، jean françois liminteur، **امكانيات التكامل المتاحة في قطاع الأنسجة والملابس ببلدان الاتفاقية العربية المتوسطية**، التقرير الختامي ،الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، ماي 2008، ص 135-140

- تحتل تونس والمغرب مكانة كبيرة في السوق الأوربية ومكانة ضعيفة في السوق الأمريكية وتحتل الأردن مكانة كبيرة في السوق الأمريكية ومكانة ضعيفة في الأوربية ، أما مصر مكانتها متوسطة في السوق الأربية والأمريكية ، وبالتالي يمكن أن يكون هناك تكامل بصورة شاملة لتعزيز مكانة الدول الأربعة في هذه الأسواق.

تواجه الدول الأربعة التحدي المزدوج نفسه :

- تحدي العولمة الناتجة عن فتح الأسواق الأوربية والأمريكية أمام المصدريين الآسيويين خاصة الصينيين ،وقد كان لهذا الانفتاح تأثير سلبي على انشطتها الصناعية وصادراتها.

- تحدي المتطلبات الجديدة للأسواق الغربية، التي تتجه أكثر فأكثر نحو نظام التوزيع المختصر بالإضافة إلى الطلب المتزايد المصاحب له على التعاقد المشترك والمنتج النهائي من الموزعين وما يتطلبه من تحسين قدرات البلدان الأربعة على مستوى التسويق ، الابتكار والتصميم والجودة والانتاجية.

من الواضح أن للدول الأربعة قدرة تنافسية كبيرة والتي سيؤدي استغلالها بصورة أكثر فعالية إلى أن يصبح الصناعيين في المنطقة في وضع أفضل لمواجهة تحديات المنافسة الدولية والتصدي لها بنجاح.

الفرع الثاني: قطاع الجلود والاحذية في دول أغادير

يتركّز تصنيع المنتجات الجلدية بشكل أساسي في الشرق، بينما توجد أغلب الأسواق الرئيسية في الغرب وتعتبر أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر الأسواق الاستهلاكية للمنتجات الجلدية في العالم، حيث تمثّل هاتان المنطقتان الأسواق المستهدفة من قبل عديد مصنعي المنتجات الجلدية الذين يطمحون لأن يصبحوا مصدّرين.

وتوفر الصعوبات التي تعاني منها أوروبا، وإلى حد ما تلك التي تعاني منها الصين، فرصة للمصنعين في دول اتفاقية أغادير لكسب مستهلكين جدد و استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة فالاتجاه السائد في السوق هو الاستجابة لطلبات شراء صغيرة و متكرّرة، وبموديلات وتصاميم مختلفة، ولأن دول أغادير قريبة من أكبر سوق في العالم وترتبط بعلاقات قوية مع إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، وبشكل أقل مع ألمانيا والمملكة المتحدة ودول البنلوكس(بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)والبرتغال، يمكن للمصنّعين في دول اتفاقية أغادير تعويض التزويد من الشرق الأقصى بمنتجات يتمّ إنتاجها في مناطق أقرب إلى السوق باعتماد تقنيات إنتاج مرنة ولكن لتطوير المزيد من فرص التعامل المباشر مع الشركات في أوروبا، يعتبر الوقت عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة لدول اتفاقية أغادير قبل أن يعيد المزودون من الشرق الأقصى/الهند تجميع صفوفهم.

يبين الجدول التالي ملخصاً لأهم الخصائص والمزايا للدول الأربع الموقعة على اتفاقية أغادير، حيث يمكن المقارنة بينها من حيث عدد المنشئات وحجم العمالة (الذي قد يشكل فرصة لزيادة التبادل التجاري والتكامل الصناعي فيما بينها).

الجدول رقم (32): أهم الخصائص والمزايا للدول الأربع الموقعة على اتفاقية أغادير في مجال الجلود والأحذية لسنة 2008

	مصر	الأردن	المغرب	تونس
عدد المؤسسات	4139(منها حوالي600 مؤسسة عضو في غرفة صناعة الجلود)	137(منها 53 مؤسسة عضو في الجمعية)	1500	450
صادرات الجلود(ألف دولار أمريكي)	92826	8692	25509	28247
مستوردات الجلود(ألف دولار أمريكي)	10531	624	106204	285545
صادرات المنتجات الجلدية(ألف دولار أمريكي)	5297	3220	61685	94.346
مستوردات المنتجات الجلدية(ألف دولار أمريكي)	65176	17861	40167	27.222
صادرات الأحذية(ألف دولار أمريكي)	21069	4225	348641	608039
مستوردات الأحذية(ألف دولار أمريكي)	126968	41876	95312	141.624
العمالة	55095	1800	17865	40000
الإنتاجية	5	غير متوفرة	5.9	10.6
الأجر/الساعة	1.1	2.7	1.67	1.39
كيلوواط/الساعة	0.048	0.06	0.13	0.1

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات موجودة على الخارطة التجارية لمركز التجارة العالمي، على الموقع الالكتروني: *www.trademap.org*

تواجه دول اتفاقية أغادير تحديات جمّة ضمن هذا القطاع وفي سياق دعم منتجاته التصديرية ، ويمكن إجمال هذه التحيات في النقاط التالية[1]:

- أمام المغرب وتونس تحدٍ كبير للمحافظة على مزاياهما التنافسية بسبب تزايد الطلب في المستقبل على الجلود المدبوغة التي يجب أن تكون متوفرة محلياً لمواكبة بيئة الإنتاج المرنة الجديدة.
- تحتاج المجموعة إلى تطوير صناعة المكونات وتطبيق تقنيات جديدة لتصنيع الأحذية في مجال الإنتاج والتجميع، من

[1] تقرير الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير بخصوص قطاع الجلود والأحذية لدول الاتفاقية لسنة 2009، ص 86.

أجل خفض التكاليف.

- هناك حاجة ملحة لوجود مشرفين على ورش الإنتاج في جميع الدول الأربع .وتحتاج هذه المشكلة إلى معالجة فورية لأن الهند قد تلحق بسهولة بركب دول أغادير في مجال التدريب والبحوث.
- هناك حاجة لتحديث صناعة الدباغة في دول أغادير من أجل تمكينها على مواصلة جهودها في مجال إنتاج جلود مدبوغة عالية الجودة.
- لا بد من رفع مستوى القدرات التصديرية للشركات الموجهة نحو السوق المحلية.
- ضرورة توسيع سلسلة القيمة في تصدير منتجات تامة الصنع وتعزيز قدراتها في مجال التسويق والتصميم.
- ضرورة تحسين قدراتها في التصنيع بحيث تشمل خيار الأتمتة.

وقد خلصت الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير في هذا الصدد عن طريق دراسة قطاعية تفصيلية متعلقة بإمكانيات التكامل والاندماج الاقتصادي في قطاع الجلود والأحذية لبلدان اتفاقية أغادير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار نقاط محددة عند اعداد استراتيجية مشتركة لهذه الدول من أجل النهوض بالقطاع التصديري في مجال الجلود والأحذية كما يلي:[1]

- مقارنة مع تركيا فإن أداء تونس والمغرب ومصر أفضل إلا أن لدى تركيا تزويد أفضل للمكونات.
- إن تونس والمغرب بصفتهما الأكثر تطوراً في هذه الصناعة من بين بلدان أغادير؛ وذلك عائد لتعاملهما مع حلفائهما الأوروبيين على مبدأ المناولة(المقاولة من الباطن)تملكان ميزة تنافسية وتسويقية يجب استغلالها في المستقبل في تطوير المنتجات حيث يتابعان آخر صرعات الموضة من شركائهما الأوروبيين، إضافة إلى قدرتهما على الانتاج المرن وقربهما من أوروبا الأمر الذي يعطيهما ميزة تنافسية على فيتنام والهند(والصين.)
- لكن تونس والمغرب في خطر في حال لم تستثمرا ميزاتهما التنافسية بسبب ازدياد الطلب في المستقبل على الجلد المدبوغ وأهمية توفيره محلياً لتحقيق شروط الانتاج المرن وتقصير أوقات التسليم. ويجب عليهما كذلك تطوير صناعة المكونات وتوفيرها، وتطوير تصميم وهندسة الحذاء وأساليب الانتاج وذلك لتخفيض التكاليف.

---

[1] محمود قطوس، **الدراسة القطاعية التفصيلية المتعلقة بإمكانيات التكامل والاندماج الاقتصادي في قطاع الجلود والأحذية لبلدان اتفاقية أغادير**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،2010،ص 177-178.

- لقد استثمرت كل من تونس والمغرب في التدريب ومراكز البحث العلمي المرتبطة بهذه الصناعة وهما يتقدمان على فيتنام والهند في هذا المجال، إلا أن هناك حاجة لإعادة تقييم خططهما ومناهجهما التدريبية في ضوء التوجهات الجديدة في التصنيع. وعليهما القيام بذلك قبل أن تلحق بهما الهند في مجال البحث والتدريب.

- لدى مصر ميزة توفير الجلود بكميات تكفي لصناعتها وربما تزويد دول المجموعة، وهي تمتلك بذلك ميزة على فيتنام وإلى حدٍ ما تركيا (وكذلك الصين). إلا ان الهند قد بدأت بتطوير صناعة الدباغة، ومصر بدأت كذلك بإنشاء مدينة متخصصة للجلود. بالتأكيد سيكون سباقاً بينهما على من يستطيع تحقيق ميزة تجارية هامة أولاً.

- تمتلك مصر فرصة واعدة لتصبح دولة منتجة بتكاليف منافسة (منخفضة) إذا ما ركزت على تطوير خبراتها الصناعية، فالجلد متوفر بكثرة إلا أن عليها تبني أساليب جديدة في الانتاج لتواكب التطورات في فيتنام والهند اللتين تركزان على الانتاج، فلديهما انتاجية أعلى للعمالة مما يمكنهما من المنافسة في السوق الدولية. و على مصر كذلك الاستفادة أكثر من قربها من أوروبا.

- إن الصناعات الجلدية في الأردن هي الأضعف بين بلدان أغادير الأربعة فهي تأتي بمرتبة خلف جميع البلدان التي تمت المقارنة والمقاربة معها في جميع المجالات تقريباً ولكن مع ذلك، فهي تمتلك ميزة تسويقية لأن تصبح المركز لتوزيع المنتجات في المنطقة المجاورة وخاصة العراق ودول الخليج العربي.

الفرع الثالث: قطاع صناعات السيارات في دول أغادير

السوق المحدد من خلال اتفاقية أغادير يمثل حاليا 125 مليون نسمة ، وأخذ بعين الاعتبار هذا العدد ونسبة امتلاك السيارات التي تناهز 57 سيارة بالنسبة لـــ 1000 ساكن ، يمكن استنتاج أن سوق المنطقة تبقى صغيرا نسبيا وتعرف تطورا ضئيلا.

الجدول رقم (33): تطور الطلب في سوق السيارات بدول أغادير لسنة 2006

الطلب	مصر	الأردن	المغرب	تونس	المجموع
حضينة السيارات بالمليون	3,2	0,7	2,1	1,2	7,2
نسبة امتلاك السيارات	41	128	68	120	57
مبيعات السيارات الجديدة بالآلاف	172	60	100	50	382

تمثل حضينة السيارات ما يفوق 7 ملايين سيارة ، 72 % منها سيارات خاصة ، بلغت المبيعات السنوية برسم سنة 2006 ما يناهز 382,000 سيارة جديدة مسجلة بذلك نموا هاما بالنسبة لدول أغادير برسم نفس السنة، وبالتالي فأسواق دول منطقة اغادير ، كل على حدا تعتبر أسواق ذات أحجام صغيرة لا يمكنها جلب مصنعين.

الجدول رقم (34): خصائص سوق السيارات في دول أغادير

قطاع السيارات	دول أغادير
عدد الشركات	445
عدد المستخدمين	122450
الانتاج (مليون يورو)	4080
التصدير (مليون يورو)	1536

المصدر: عدنان برباش سري، دراسة حول قطاع أجزاء وقطع الغيار وأنشطة تجميع السيارات، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،الأردن،2008.

العرض المتعلق بالسيارات بالنسبة للدول الأربعة ممثل في 445 شركة تشغل 122 ألف مستخدم وتنتج ما يناهز 4 مليارات يورو ، كما تصدر 1,5 مليار يورو، هذا العرض يمثل أهمية بالغة خصوصا بالنسبة لإحداث مناصب الشغل والتصدير : تمثل صادرات القطاع 6 في المائة من مجموع صادرات دول أغادير ، مع العلم أن القطاع موجه أساسا للأسواق المحلية.

يتحتم على دول المنطقة اعتماد سياسة فتح الحدود والاندماج الاقتصادي لتشكيل سوق سيارات أكثر استيعابا وقادرة على الاستقطاب مصنعين ومجهزين عالميين ، مع جعل عرض المنطقة فيما يتعلق بالتجهيزات أكثر تنافسية بالنسبة لدول أغادير.

منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تم تمتيع السلع المتبادلة في اطار هذا الاتفاق بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية ، ولكن هذا الإعفاء لم يعط النتائج المنتظرة و لم يظهر جليا تأثيره على دينامية المبادلات بين دول أغادير ، فقد تم تعويض الرسوم الجمركية بقيود غير جمركية تعيق انسياب الصادرات بين دول المنطقة ونخص بالذكر:

- النظام التعريفي.
- السياسات التعويضية والضرائب المحلية.
- القيمة المحلية الدنيا .
- المراقبات المطابقة المعمول بها .

- الاجراءات الادارية المعقدة .
- آجال المراقبة طويلة وتعيق عملية الاستيراد داخل بلدان أغادير .

هذه القيود غير الجمركية ، مهما أنها تعمل على حماية صناعة السيارات المحلية ببلدان أغادير ، فهي تساهم أيضا ، في تقليص حجم الأسواق والحد من توسعها.

استراتيجية تطوير صناعة السيارات في اطار منطقة اغادير لا يمكنها أن تتحقق في ظل غياب اندماج حقيقي للأسواق الوطنية ، عبر احداث سوق مشتركة ومنفتحة بين دول المنطقة.

يتجزأ سوق منطقة أغادير أيضا إلى :

- التركيب الأولي وتبديل الأجزاء الأصلية .
- التبديل الحر.

يمثل سوق التركيب الأولي حاليا من 28 شركة تجميع تنتج 123 ألف سيارة ، موجهة في غالبيتها إلى السوق المحلية ، يمكن الرفع من مستوى السوق (التركيب الأولي والتبديل الأصلي) بالنسبة للمجهزين عبر تموضع مصنعين جدد ، هذا التموضع رهين بالاستراتيجية المتبعة لاستقطاب المصنعين العالميين.

فيما يتعلق بالتبادل الحر، ويهم الأمر أيضا التبديل الحر الأوربي، فإن الموضوع مرتبط بالأسعار ، مما يستوجب نجاعة كبيرة بالإنتاج ، اقتصادات الحجم....وبداخل هذا السوق ، يتواجد المجهزون من منطقة أغادير تحت ضغط منافسة مباشرة مع بلدان أخرى كالصين مثلا.

تبلغ صادرات منطقة أغادير حاليا ما يفوق 1,4 مليار يورو، وتوجد فرص جد هامة متعلقة بما يلي:

- بموجب التوريد الاجمالي
- بتطوير الطلب بالبلدان الناهضة وتطوير السيارة الاقتصادية بشرط مواءمة العرض مع متطلبات المصنعين العالميين والمجهزين من الرتبة الأولى.

الجدول رقم (35): مقارنة صناعات السيارات داخل منطقة أغادير والمصدرة للاتحاد الأوربي

الاتجاه	التركيب الأولي	تبديل المصنع	التبديل الحر
داخل منطقة أغادير	امكانيات مرتبطة باستقطاب مصنعين جدد	امكانيات محدودة	منافسة مباشرة من قبل الصين
التصدير نحو الاتحاد الأوربي	امكانيات هامة	امكانيات هامة	منافسة مباشرة من قبل الدول الآسيوية وخصوصا الصين

المصدر : عدنان برباش سري، دراسة حول قطاع أجزاء وقطع الغيار وأنشطة تجميع السيارات، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير ، الأردن، 2008.

إضافة إلى مناخ ماكرو اقتصادي وسياسي مستقر ، يتوجب على منطقة أغادير توفير الشروط التالية :[1]

- سوق بأحجام كافية وفي تطور : مما يحتم على بلدان المنطقة ادماج أسواقها وإحداث سوق مشتركة ، وهذا ما يعني تحريرا فعليا للمبادلات وإلغاء كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية .

- نظام التواصل يتسم بالنجاعة : فبالرغم من فتح الحدود وتحرير المبادلات داخل منطقة اغادير ، فلا يمكن الحديث عن سوق جهوية بدون وضع بنيات تحتية (نقل بري، بحري وجوي) بين دول المنطقة وفي اتجاه بلدان الاتحاد الاوربي : مدة النقل لا يجب ان تتجاوز 3 أيام وبدون بنيات تحتية فعالة ، لا يمكن لبلدان اتفاقية أغادير الاستفادة من القرب الجغرافي من الاتحاد الأوربي،

- عوامل التكلفة المنخفضة .

- يد عاملة مؤهلة .

- وأخيرا نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعالة والقادرة على المنافسة في مجال صناعة السيارات المحلية والتي يمكن أن تتحول إلى شركات التجهيز من الرتبتين 2و3.

[1] عدنان برباش سري، **دراسة حول قطاع أجزاء وقطع الغيار وأنشطة تجميع السيارات**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،2008 ،ص 156-157.

المطلب الثاني: مساهمة منطقتي التجارة الحرة العربية والمتوسطية في التجارة الخارجية العربية والتحديات التي تواجهها

تتيح كل من منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية فرصا مهمة في سياق تحرير المبادلات التجارية العربية وتنميتها لكن ضمن اطارين مختلفين الأول يضم معظم الدول العربية والآخر يشتمل على أربع دول عربية فقط(مصر ،الأردن، تونس والمغرب) إلى جانب دول الاتحاد الأوربي ، في نفس الوقت تواجه هاتين المنطقتين تحديات جمة تعرقل تحقيق معدلات تبادل عالية بين هذه الدول.

الفرع الأول : مساهمة التجارة البينية العربية في اطار التجمعات الاقتصادية

تتوفر لبعض الدول العربية فرصاً مهمة يمكن استثمارها في تنشيط التجارة البينية، ويبرز هذا بشكل جلي في حالة الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حسب الجدول التالي والذي يحتوي على نتائج مؤشر التوافق التجاري لصادرات وواردات بعض الدول العربية لسنة 2012 ، وقد تم اختيار هذه المجموعة للدول العربية تلك نظراً إلى الأهمية النسبية لها في التجارة البينية، وهي تعكس درجات تنوع مختلفة على صعيد الصادرات والواردات.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن دول اتفاقية أغادير تمتلك أعلى قيم للمؤشر في ما بينها، وحتى مع بقية الدول العربية، الأمر الذي يعني أن لها إمكانات كبيرة لإحلال وارداتها وصادراتها بين بعضها البعض.

بالنسبة لتونس مثلاً نجد أنها تمتلك فرصاً مهمة لتنمية تجارتها البينية مع كل من الأردن، وسورية، ولبنان، ومصر، وبدرجة أقل مع الإمارات، علماً أن هذه الدول ليست شريكة أساسية لتونس في التجارة البينية التي تعتبر كل من الجزائر وليبيا شريكتان تجاريتان رئيسيتان لتونس ، وهذا التوسع التجاري في حالة تحققه سيغيّر إلى حدّ كبير النمط المميّز للتجارة البينية للدول العربية.

وفي حين تضع نتائج المؤشر ضعف الهياكل التصديرية وتواضعها في دول أخرى في قفص الاتهام، باعتبارها أحد الأسباب التي تعيق تنمية التجارة البينية لهذه الدول، والأمر أكثر وضوحاً بين الاقتصادات الأقل تنوّعاً، وهي من الاقتصادات التي تتميّز بتركّز عالٍ لصادراتها في منتجات قليلة أهمها النفط والغاز، كما يظهر في حالة الجزائر، مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبين هذه الأخيرة وبعضها البعض إلا أن قيم المؤشر تبرز امتلاك هذه الدول إمكانية أن تنشط صادراتها، وتخلق لنفسها فرصاً لنفاذها إلى أسواق الدول العربية الأكثر تنويعاً من جهة، واستيفاء احتياجات أسواقها عبر الاستيراد من هذه الدول من جهة أخرى، وهذا يتفق مع نتائج تقديرات المؤشرات السابقة التي تشير إلى أن الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء متكاملة أكثر منها متماثلة، وحتى بالنسبة إلى الاقتصادات المتشابهة في هياكلها الإنتاجية، فإن أمامها إمكانية لتشجيع التبادل التجاري، من خلال تنويع هياكلها الإنتاجية، وتحقيق تمايز المنتجات والارتقاء بالجودة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً في تنشيط التجارة البينية.

الجدول رقم(36): مؤشر التوافق التجاري بين بعض الدول العربية للعام 2012

الصادرات / الواردات	الدولة	الجزائر	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	السعودية	سورية	لبنان	مصر	المغرب
	الجزائر		0,40	0,17	0,14	0,31	0,09	0,27	0,45	0,31	0,24
	الأردن	0,23		0,41	0,39	0,49	0,31	0,51	0,50	0,56	0,29
	الامارات	0.03	0,39		0,18	0,32	0,09	0,26	0,63	0,30	0,26
	البحرين	0,04	0,39	0,28		0,33	0,09	0,28	0,51	0,32	0,27
	تونس	0,19	0,41	0,33	0,31		0,25	0,49	0,51	0,52	0,36
	السعودية	0,05	0,43	0,21	0,20	0,38		0,34	0,50	0,38	0,32
	سورية	0,33	0,32	0,47	0,46	0,41	0,40		0,40	0,64	0,22
	لبنان	0,27	0,45	0,46	0,41	0,47	0,32	0,56		0,59	0,29
	مصر	0,13	0,39	0,28	0,27	0,46	0,20	0,37	0,49		0,28
	المغرب	0,24	0,40	0,38	0,37	0,50	0,31	0,50	0,48	0,57	

المصدر: توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 428 تشرين الأول/ أكتوبر 2014

على صعيد مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية ، تم احتساب مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية بحسب الاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية خلال عام 2012 ، وهي منطقة التجارة العربية الكبرى، اتفاقية دول أغادير بالإضافة إلى اتحاد دول المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، من جانب الصادرات خلال عام 2012 ، كانت أعلى وأوضح بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ عام 2005 ، وإن كان أداء اتفاقية أغادير يبدو جيداً، حيث يلاحظ تضاعف الصادرات البينية مرتين بين عامي 2005 و 2012 ويبدو أن الزيادة المطلقة في حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا تعكس اعتماداً تجارياً متزايداً بين هذه الأقطار بقدر ما يعزى ذلك ربما إلى عوامل أخرى.

الشكل رقم(1) : أعمدة بيانية توضح مساهمة التجارة البينية للتجمعات الاقتصادية العربية في اجمالي التجارة الخارجية في الفترة (2011-2013)

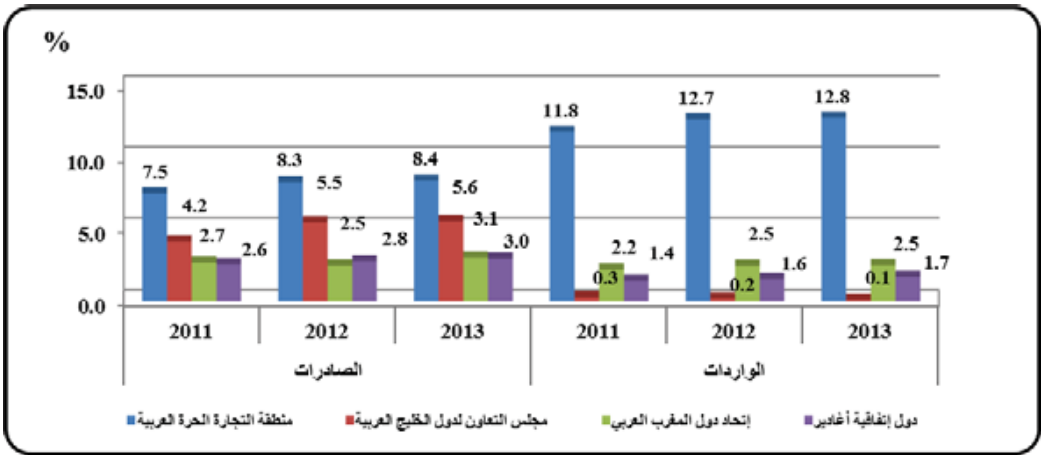

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سنة 2014

عند الحديث عن تطور مساهمة الصادرات البينية في اطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) ومنطقة التجارة العربية الحرة نسبة للصادرات العربية الاجمالية نجد أنها في ارتفعت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة حيث وصلت إلى 3 %، 8,4% على الترتيب سنة 2013 بعدما كانت 2,6% ،7,5 % على التوالي سنة 2011 ، نفس الملاحظة بالنسبة لتطور مساهمة الواردات البينية ضمن هذين التجمعين الاقتصاديين للدول العربية نسبة للواردات العربية الاجمالية، فقد وصلت نسبة الواردات البينية 1,7% ،12,8% لكل من منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ومنطقة التجارة العربية الحرة بالمقارنة مع النسبة المحققة سنة 2011، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات البينية لهذين المنطقتين 1,4% ، 11,8% على الترتيب.

خلال سنة 2013 لوحظ ارتفاع الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت حوالي 43.9 في المائة كما ارتفعت الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد دول المغرب العربي بنسبة 19 في المائة و 17.1 في المائة على الترتيب بينما ارتفعت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة اقل بلغت حوالي 6.5 في المائة خلال عام 2012 وفيما يتعلق بتطور حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لهذه التجمعات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية لكافة التجمعات ولكن بقدر ضئيل خلال عام 2013 ، وذلك فيما عدا اتحاد دول المغرب العربي الذى سجل تراجعا بنسبة بلغت حوالى 0,2 في المائة.

إذا أردنا ترتيب هذه التجمعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية ، يتبين ان التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل الحصة الأكبر ثم تتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من ان كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتها دولا تتصف اقتصاداتها

بالتنوع في الانشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر ، الأردن ، تونس والمغرب الا ان الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الاجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الاخرى في الدول النامية مثل تجمع الاسيان .

الشكل رقم : أعمدة بيانية توضح الهيكل السلعي للتجارة البينية في التجمعات الاقتصادية العربية في اجمالي التجارة الخارجية في الفترة (2011–2013

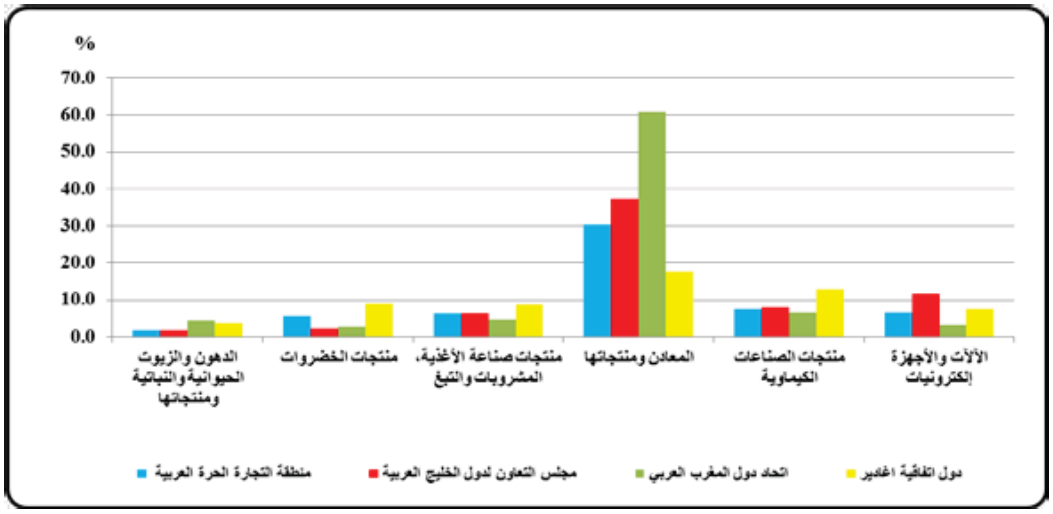

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، سنة 2014

وحسب الشكل السابق وعلى صعيد الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في إطار التجمعات الاقتصادية السالفة الذكر وترتيب أهم السلع المتبادلة عند الحديث عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نجد أن أهم السلع المتبادلة تتمثل في المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والاجهزة الالكترونية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ.

وعلى نطاق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية اغادير) فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والأجهزة . الالكترونية، والورق ومنتجاته، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في اطار تجمع دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثلت في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات ، الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والسيارات ووسائل النقل، أما اتحاد دول المغرب العربي فقد تمثلت السلع المتبادلة في نطاقه في كل من المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والأجهزة الالكترونية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، ومن أجل اظهار أهم السلع المتبادلة بين الدول العربية في كل من منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ومنطقة التجارة العربية الحرة أوردنا الجدول التالي والذي يتطرق لهذه السلع بشكل اكثر تفصيلا من خلال حساب المتوسط الحسابي لحصة كل سلعة في الفترة من 2010 إلى 2013 كما يلي:

الجدول رقم(37): أهم السلع المتبادلة في التجارة العربية البينية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطي

(حساب المتوسط للفترة 2010-2013)

الوحدة النسبة المئوية%

الابواب السلعية حسب التصنيف المنسق	**منطقة التجارة العربية الحرة**	**منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي**
الحيوانات الحية ومنتجاتها	4,8	2,9
منتجات الخضراوات	5,6	9,0
الدهون والزيوت النباتية ومنتجاتها	1,7	3,8
منتجات صناعة الأغذية ، المشروبات والتبغ	6,4	8,7
المعادن ومنتجاتها	30,4	17,6
منتجات الصناعات الكيماوية	7,6	12,7
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	7,3	4,4
الجلود الخام ومنتجاتها	0,1	0,2
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0,3	0,4
الورق ومنتجاته	3,6	6,4
المنسوجات ومصنوعاتها	2,1	3,3
الاسمنت ومصنوعاته	2,9	3,7
الاحجار الكريمة	3,6	1,2
الآلات والأجهزة الالكترونية	6,7	7,4
السيارات ووسائل النقل	3,4	2,3
أجهزة البصريات	0,2	0,2
المصنوعات الأخرى	1,3	1,4

السلع المتبادلة= صادرات+الواردات/2 المصدر: **www.trademap.org**

بالتركيز على هيكل التجارة البينية الإقليمية للدول العربية وعلى وجه الخصوص في كل من منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الأورو متوسطية، وذلك من خلال أهم القطاعات التي يجري التصدير فيها بين البلدان العربية على الرغم من محدودية القاعدة التصديرية فيها واعتماد معظم الدول العربية على البترول كأهم سلعة تصديرية ، لهذا يمكن استنتاج أن حصة

التجارة الإقليمية بين الدول العربية ليست ضعيفة كما يبدو للوهلة الأولى وذلك بالنظر إلى ما وراء الصورة الإجمالية، حيث يكشف التحليل التفصيلي عن عدة حقائق مختلفة، فباستبعاد النفط من الصورة بمفهومه الواسع بما يشمل البترول والغاز ومشتقاتهما الخام، يظهر أن التجارة البينية للدول العربية تسجل مستويات تقارب لبعض المناطق الأخرى في العالم وخصوصاً في الدول النامية[1] .

ويلاحظ من الجدول التالي ازدهار التجارة البينية أكثر في المنتجات الزراعية، كما يظهر على مستوى مجموعة الدول العربية في منطقة التجارة العربية الحرة ، رغم أنها الأضعف من حيث المساهمة في الهيكل الإجمالي للصادرات الإجمالية والبينية، على حد سواء، وقد تعزى هذه النسبة المرتفعة من التجارة البينية في المنتجات الزراعية في حالة الدول العربية إلى الاختلاف في الهبات الطبيعية والموارد الزراعية التي تميّز الدول العربية، إذ أن هناك دولا فقيرة في مواردها الزراعية، كدول مجلس التعاون الخليجي والتي تعتمد في تلبية حاجياتها بصورة أساسية على الاستيراد وتوفر بعض الدول العربية ذات الأهمية الزراعية فرصاً مهمة على صعيد التجارة الزراعية مثل: تونس، سورية، المغرب والسودان، وخصوصاً في ظل الاتجاهات العالمية من الحماية التي تميّز مثل هذه المنتجات في الأسواق الرئيسية للدول العربية كالاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الأول للعديد من الدول العربية .

[1] توات عثمان، مرجع سابق ، ص69.

الجدول رقم (38): الصادرات البينية للدول العربية بحسب فئات السلع المختلفة مقارنة بالصادرات الإجمالية لسنة 2012

	منطقة التجارة العربية الحرة	دول اتفاقية أغادير
الصادرات البينية الاجمالية(مليار دولار)	110,4	2,144
نسبية الصادرات البينية من اجمالي الصادرات(%)	8,4	2,9
الصادرات البينية النفطية(مليار دولار)	30,23	0,586
حصة الصادرات البينية النفطية من اجمالي الصادرات النفطية(%)	3,3	6,05
الصادرات البينية غير النفطية (مليار دولار)	81,13	1,677
حصة الصادرات البينية غير النفطية من اجمالي الصادرات غير النفطية (%)	28,5	3,3
الصادرات البينية المصنعة	52,57	1,167
حصة الصادرات البينية المصنعة من اجمالي الصادرات المصنعة (%)	31,9	2,9
الصادرات البينية الزراعية	21,00	0,510
حصة الصادرات البينية الزراعية من اجمالي الصادرات الزراعية (%)	77,6	5,06

المصدر: توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 428 تشرين الأول/ أكتوبر 2014

الفرع الثاني: التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية

لا تزال التجارة العربية البينية تشكل نسبا متواضعة على الرغم من وجود العديد من العوامل المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول وهذا في اطار منطقة التجارة العربية الحرة أو منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية أو في أي تجمع اقتصادي عربي آخر على غرار مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي .

وقد يعزى ذلك إلى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البينية ممثلة بالقيود السعرية الناجمة عن ارتفاع تكاليف التجارة إما بسبب زيادة أسعار مدخلات عناصر الانتاج أو عدم التنوع في النمط الانتاجي ،عدم توفر أنظمة نقل فعالة فيما بين الدول العربية خاصة في مجال الترانزيت أو بسبب وجود قيود اخرى.

أولا: معوقات التجارة البينية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة

بالرغم من انقضاء سنوات عديدة على بدء منطقة التجارة الحرة العربية ، غير أن جملة من العراقيل ما زالت تعوق حركة التجارة البيـــــنية العربية وفي هذا السياق قام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بإعداد استبيان بشأن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لسنة 2013-2014 لرصد آراء الشركات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية وتطرق هذا الاستبيان لأحد عشر قيدا من شأنه أن يعترض انسيابية وحرية التجارة بهدف تنمية التجارة العربية البينية، وتفعيل دور القطاع الخاص في الدول العربية في تنمية وخلق فرص العمل الجديدة.

قام اتحاد الغرف العربية بتعميم هذا الاستبيان على شريحة واسعة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية وبخدمات النقل والشحن بين البلاد العربية، إلى جانب الشركات المعنية بالخدمات التجارية المالية، بحيث يغطي مختلف النشاطات التي تمس التجارة البينية في المنتجات الأولية والصناعية والزراعية وفي الخدمات، كما تم إرسال الاستبيان إلى كافة الغرف العربية بغية تعميمه على الشركات المعنية، بالإضافة إلى ما سبق قام الاتحاد بإرسال أكثر من 1500 رسالة إلكترونية إلى الشركات العربية ذات العلاقة بالتجارة العربية البينية، إلى جانب توزيعه خلال النشاطات التي يعقدها اتحاد الغرف العربية من خلال الغرف المضيفة لهذه النشاطات[1].

وكان قد ورد في هذا الاستبيان البيانات مبوبة في ستة جداول كما يلي :

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول :**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد**، لبنان، ماي 2014، ص 27-28.

جدول رقم :(**1**) البيانات العامة للشركات :اسم الشركة، نوع التجارة، قطاع النشاط التجاري، حجم وقيمة النشاط التجاري سنويا، وسيلة النقل، البريد الالكتروني.

-**جدول رقم** :(**2**) مدى تطبيق الإعفاء الجمركي الكامل بنسبة% 100 ، ومدى إلغاء الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية.

-**جدول رقم** :(**3**) القيود غير الجمركية .وتشمل السيطرة على الأسعار، القيود المالية، قيود التراخيص، مراقبة الكميات، الاحتكار، القيود الفنية، وطول مدة العبور.

-**جدول رقم** :(**4**) تكاليف النقل، وصعوبة سمات الدخول.

-**جدول رقم** :(**5**) مقترحات الشركات المشاركة في الاستبيان.

-**جدول رقم** :(**6**) حصيلة نتائج الاستبيان

الجدول رقم(39) : الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية(نسبة الردود السلبية)

القيود على التجارة العربية البينية	النسبة (%)
طول مدة العبور	**52.81**
ارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ	**51.69**
صعوبة سمات الدخول	**47.19**
القيود الفنية	**46.07**
القيود المالية	**44.94**
عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل	**38.20**
قيود التراخيص	**32.58**
السيطرة على الأسعار	**24.72**
الاحتكار	**21.35**
مراقبة الكميات	**20.22**
الرسوم المماثلة	**16.85**

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2013-2014

حسب نتائج الاستبيان تأتي في مقدمة المعوقات طول مدة العبور بنسبة ردود سلبية بلغت % 52.81 من إجمالي الردود، وأفاد عدد من الشركات بوجود تأخير بسبب الإجراءات الجمركية تكرارها عند كل معبر حدودي،مما يكبدها ارتفاعا في التكاليف أو يعرض البضائع للتلف.

وتليها ارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ بنسبة ردود سلبية بلغت % 51.69 من الردود السلبية ، علما أن الردود السلبية تأثرت بمستويات الأسعار والتكاليف في الدول التي وردت منها الردود وتراوحت الردود السلبية بين % 51.69 لتكاليف النقل في بلد المنشأ و % 37.08 لبلد العبور و % 35.96 للبلد المصدر إليه و % 34.83 للبلد المستورد منه.

وتعود الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف النقل التجاري حسبما أفاد المشاركون بالاستبيان إلى احتكار الشركات الناقلة في ظل ضعف المنافسة، وارتفاع أسعار الوقود، وحصر الشحن بالشاحنات الوطنية، واشتراط تبديل السائقين، وتقلب أسعار العملات الصعبة، بجانب تكاليف التأمين بسبب الهواجس الأمنية، والضرائب الإضافية، وارتفاع رسوم العبور، ونتيجة طول مدة الانتظار على الحدود.

وحل في المرتبة الثالثة صعوبة الحصول على سمات الدخول بنسبة % 47.19 للردود السلبية، وهناك صعوبات جدية تواجه أصحاب الأعمال من التجار العرب المعنيين بالتجارة العربية البينية في هذا المجال، بما يستدعي إجراءات جدية لمعالجة هذا القيد الأساسي الذي يحول دون حرية انتقال التجار بين الدول العربية للوقوف على حركة تجارتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة الدولة الأردنية، والمناشدات التي لطالما تقدم بها القطاع الخاص العربي، نجحت في الوصول إلى اتفاق لصياغة اتفاقية عربية تضمن تسهيل انتقال أصحاب الأعمال العرب، وقد تأخر العمل لهذه الغاية كثيرا، إلى أن خرجت خلال سبتمبر 2013 صيغة أولية لمشروع الاتفاقية.

وحلت القيود الفنية في المرتبة الرابعة بنسبة 46.07%للردود السلبية، وأشارت الشركات إلى الصعوبات الفنية التي تواجهها بالنسبة إلى الشهادات الصحية، وشهادات الاعتماد، والمواصفات غير الموحدة بين الدول العربية وتعقدها في بعض الدول، وشروط دلالة المنشأ، وتكرار الفحوصات المخبرية، وتأخر الاجراءات.

ثم القيود المالية في المرتبة الخامسة بنسبة% 44.94 ، حيث تّمت الإشارة إلى المغالاة في أسعار التحويلات وصعوبتها في بعض الدول، وارتفاع رسوم الاعتمادات، وعمولة الحوالات، وارتفاع الضرائب والرسوم.

يليهما في المرتبة السادسة عدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل بنسبة % 38.20 للردود السلبية، حيث قام العديد من المشاركين بتحديد الدول غير الملتزمة، والتي تضمنت معظم الدول العربية.

وفي المرتبة السابعة القيود على التراخيص بنسبة% 32.58 ، وأشارت الشركات إلى مواجهة قيود في هذا المجال وارتفاع تكاليفها وطول الوقت المستغرق للحصول عليها.

فيما حلّ في المرتبة الثامنة القيود الناجمة عن السيطرة على الأسعار بنسبة% 24.72 ، وأفادت شركات عن وجود هذا القيد في عدد من الدول اعتمادا على السلعة.

ثم في المرتبة التاسعة الاحتكار بنسبة 21.35%، وأوردت عدة شركات عن مواجهة هذا القيد في عدد من الدول.

وجاء في المرتبة العاشرة تقييد الكميات بنسبة % 20.22 للردود السلبية.

وفي المرتبة الحادية عشرة الرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية بنسبة16.85% ، بما يدل على تحقيق تقدم في هذا المجال.

في هذا الصدد يلاحظ أن هناك عدد من القضايا العالقة لم يتم التوصل بعد لحلول لها من خلال إنشاء آليات فعلية تستجيب للاحتياجات وتلتزم بها الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة العربية الحرة، ومن أهمها ما يلي:

-مواصلة بعض الدول لنهجها بعدم تطبيق التعريفة الصفرية، كما هو الحال بالنسبة لليمن.

- استمرار بعض الدول، بتطبيق القوائم السلبية رغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفض طلبات الاستثناء، على غرار الجزائر و اليمن.

- التحفظ على كثير من القرارات من طرف العديد من الدول العربية مما يسمح لها بعدم الالتزام بالتنفيذ.

- عدم انضمام ثلاث دول عربية لهذه المنطقة رغم امكانية جنيها لفوائد عديدة بعد الانضمام، ولا سيّما من خلال الآليات الموضوعة لدعم الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة وهذه الدول هي: جيبوتي، والصومال، وجزر القمر.

- وجود ثغرات كثيرة تنطوي عليها الصيغة الجاري إعدادها حاليا لمشروع الاتفاقية العربية لسمات الدخول حيث من المفترض أن يمنح بموجبها أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب امتيازات لتسهيل حركة تنقلهم بين الدول العربية ولدى اتحاد الغرف العربية خشية حقيقية من اقرار صيغة لا تنسجم من الحاجات الفعلية التي لطالما اشتكى منها التجار العرب المعنيين بالتجارة العربية البينية في إطار المنطقة الحرة، إلا ان الملاحظ أنها تأتي شكلية وبعيدة عن الاحتياجات الواقعية، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:[1]

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد**، لبنان، ماي 2014، ص 36.

- إن الصيغة الحالية تشترط بأن لا يقل حجم تجارة المستفيدين من اتفاقية سمات الدخول الموحدة عن ثلاثين مليون دولار أميركي، الأمر الذي يشكل عائقا تجاه المعنيين بالتجارة والاستثمار البيني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفصل الثالث، المادة الخامسة) وذلك مع العلم بأن كبار التجار نادرا ما يواجهون صعوبات في الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية.

- لا تمنح الصيغة الحالية سائقي الشاحنات المعنيين بالتجارة في إطار المنطقة أية امتيازات بشأن سمات الدخول، بينما المطلوب توفير تسهيلات لهم على غرار أطقم الطائرات.

- من المهم أن تكرس الصيغة التي يتم اقرارها حصرية دور الغرف العربية في إعداد قوائم المؤهلين للاستفادة من التسهيلات، باعتبار أن كافة المنتمين إلى القطاع الخاص العربي منتمين ومسجلين لدى الغرف العربية بحكم القوانين، وواقع وجود جمعيات تعنى بشؤون القطاع الخاص لا يعطيها الصفة القانونية لرعاية شؤونهم، والتي تبقى محصورة بالغرف العربية طبقا للقوانين المرعية.

وفي هذا الصدد أشار رئيس غرفة تجارة عمان عيسى حيدر مراد خلال ورقة عمل قدمها لمؤتمر اقتصادي نظمه بالعاصمة عمان ان مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، واجهت مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية ، بالرغم من انقضاء سنوات عديدة على بدء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذه العراقيل في تصب في مجملها إلى ما توصل إليها الاستبيان الذي أعده الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعية للبلاد العربية .

ولقد أوصى في ورقته بضرورة الالتزام الكامل بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل الدول العربية الأعضاء، و إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنطقة العربية من خلال مشاركته في إعداد البرامج وخطط التعاون الاقتصادي والتجاري العربي المشترك ليتمكن من أداء دورهِ الفاعل في استثمار فرص التعاون الاقتصادي المتاح في الوطن العربي بدلاً من دور المراقب حالياً.

ودعا كذلك الى استكمال إنشاء الاتحاد الجمركي العربي ضمن برنامج زمني محدد وخطة عمل تلتزم بها كافة الدول العربية المشاركة وتفعيل تعاون الدول العربية ثنائياً وإقليمياً فيما يتعلق باتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابق، على أن يكون هذا التعاون مبنياً على الأسس الدولية ومتوائماً مع الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك تسهيلاً للتجارة البينية بين الدول العربية، وقد أشار كذلك إلى ضرورة استكمال المفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لما سيكون

لذلك من أثر إيجابي في تحقيق التكامل الاقتصادي ودراسة إمكانية تحرير المشتريات الحكومية بين الدول العربية لما لذلك من أثر إيجابي في تحقيق التكامل الاقتصادي وتوسيع شمولية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

ثانيا: معوقات التجارة البينية في اطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

دخلت منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية حيز التنفيذ في جانفي 2007 وعُقدت عليها آمال كبيرة من أجل النمو الاقتصادي للدول المنضمة إليها من خلال دعم المبادلات التجارية فيما بينها ودعم القاعدة التصنيعية فيها وترقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في حوض البحر المتوسط .

عقدت ندوة نظمتها الجمعية المغربية للمصدرين بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الثلاثاء 27 ماي 2008في الدار البيضاء، عبر المشاركون عن قلقهم من عرقلة التجارة بين الدول الأعضاء رغم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ منذ بداية سنة 2007.

أ- النزاعات التجارية البينية بين دول اتفاقية أغادير:

هذه النزاعات تكرر حصولها بين دول اتفاقية أغادير وبالتالي وجب اللجوء إلى التحكيم التجاري من أجل حل النزاعات التجارية القائمة لفترة طويلة وقد دعا الخبراء المشاركون في الندوة المنظمة من طرف الجمعية المغربية للمصدرين إلى إنشاء وكالة مستقلة للتحكيم التجاري من أجل تتبع تنفيذ الاتفاقية والحسم في النزاعات التي تعرقلها، ومن أجل هذا تدخل الاتحاد الأوروبي الذي يرعى اتفاقية أغادير خلال سنة 2006 من أجل الدفع بعجلة اتفاقية أغادير إلى الأمام، وتم تشكيل لجان تقنية برعاية الاتحاد الأوروبي من أجل تسريع حل المشاكل التقنية العالقة، الشيء الذي مكن من دخول اتفاقية أغادير حيز التطبيق في بداية سنة2007 .

- من صور العراقيل التي واجهت تنفيذ هذه الاتفاقية الصعوبات التي تقف في وجه ولوج منتجات دول اغادير لدخول أسواق بعضها البعض، على غرار ما حصل لمنتجات المغرب ، حيث أنه عندما تم وضع الملف التقني لتصدير السيارات التي يتم تركيبها في المغرب لدى الجمارك المصرية أكدت هذه الأخيرة بأن الملف سليم وليس لديهم أي اعتراض لكن موافقة السلطات المصرية أخذت أشهر طويلة، وطوال أربعة أشهر انتظرت الشركة المصنعة للسيارات المغربية جواب الجمارك المصرية وفي النهاية جاء الرد بالسلب ورفض قبول الطلب.

[1] عيسى حيدر مراد، **معوقات تعرقل التجارة البينية العربية** ، غرفة تجارة عمان على الموقع الالكتروني: http://ammanchamber.org.jo، تاريخ الاطلاع : 2014-12-14

- نفس الشيء صادفته الشركة المغربية في محاولاتها دخول السوق التونسي وقد استغرقت المفاوضات مع تونس عدة أشهر لكنها قوبلت بالرفض من الحكومة، في المقابل تمكنت نفس الشركة بعد أربع اجتماعات فقط من التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي من أجل تصدير سياراتها، وتم تصدير 7000 سيارة إلى السوق الأوروبية في سنة 2007 ، وتصدير 20 ألف سيارة في2008 ، وأزيد من 50 ألف سيارة في2009 .

وقد شهدت الفترة ما بين سنة 2000 وسنة2007 تفاقم العجز التجاري للمغرب حيث لم تكن اتفاقية أغادير في صالحه بسبب العراقيل الجمركية التي تصادفها منتجاته الصناعية لولوج أسواق الدول الشريكة في هذه الاتفاقية ، بعد 14 شهرا من المفاوضات الشاقة بين البلدين، وتدخل سلطات الاتحاد الأوروبي الراعي لاتفاقية أغادير للتجارة الحرة، وقيام لجنة تقنية مصرية بزيارة لمصانع "صوماكا" للسيارات بالدار البيضاء خلال شهر يونيو 2008للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة والسلامة ولشروط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية أغادير، تم التوصل لحل المشكلة ووافقت الجمارك المصرية اخيرا بدخول السيارات المغربية.

- بعد اسابيع فقط من حل مشكلة السيارات المغربية قامت الجمارك المغربية برفض دخول شحنة من الحافلات المصرية الموجهة للسوق المغربية، بالامتيازات الجمركية المقررة في اتفاقية أغادير، احتلت إشكالية تصدير الحافلات المصرية للمغرب مركز الصدارة في مباحثات وزير الاستثمار المصري، ، مع المسؤولين الحكوميين المغاربة، خلال زيارته للمغرب على رأس وفد اقتصادي يضم 30 من رجال الأعمال وممثلي الشركات المصرية المهتمة بالسوق المغربية ، وقد أرجعت الجمارك المغربية سبب منعها منح الحافلات المصرية تأشيرة دخول السوق المغربية لأسباب تقنية بالأساس، وتتعلق كذلك بعدم كفاية المعلومات التي أدلى بها المستورد المغربي مما أدى إلى الإخلال بإجراءات الدخول.

- أمام الإشكاليات التي اعترضت الاتفاقية العربية المتوسطية للتجارة الحرة منذ دخولها حيز التطبيق في شهر أفريل 2007، تم إنشاء لجنة تقنية للمتابعة بدعم من الاتحاد الأوروبي، وأطلقت هذه اللجنة عدة دراسات لتطوير التجارة بين البلدان الأعضاء في الاتفاقية، أخرها دراسة إنشاء ربط بحري مباشر بين البلدان الأعضاء في الاتفاقية.

ب- المشاكل المتعلقة بنظام التصنيع الداخلي المعتمد في دول اتفاقية أغادير

لاحظ المتعاملين الاقتصاديين الناشطين تحت نظام التصنيع الداخلي باعتباره من أهم الأنظمة الجمركية من حيث قيمة المعاملات ومن حيث عدد المستفيدين منه وكذلك لاعتماده من طرف كل دول اتفاقية اغادير ، حيث يواجه المستفيدون من هذا النظام لجملة من الصعوبات.

أهم هذه الصعوبات تتمثل في مسألة الضمانات الواجب تقديمها للاستفادة من هذا النظام ، ففي جميع القوانين المطبقة بهذا الخصوص يُشترط أن يغطي الضمان قيمة الرسوم والضرائب المستحقة عند التوريد مما يثقل كاهل المؤسسة، وقد كان للمتعاملين بهذا النظام جملة من الملاحظات تختلف باختلاف الدولة التي ينتمون لها كما يلي:

- بالنسبة للأردن، اوجد التشريع الجمركي آلية تتمثل في مضاعفة قيمة الضمان و ذلك بالنسبة للشركات الكبرى و الشركات القائمة بمناطق صناعية مؤهلة و كذلك الشركات الكبرى التي يزيد رأس مالها عن (500000) دينار وعدد العمال عن (100) عامل، غير ان المتعاملين ابدو رغبتهم في ان تشمل هذه التسهيلات الشركات الصغرى و المتوسطة

- بالنسبة لمصر، تغطى الضمانات المقدمة من الوحدات الإنتاجية المستوردة نسبة % 50 على الأقل من قيمة الضرائب والرسوم المستحقة بالنسبة للأقمشة و % 25 وذلك بالنسبة لباقي السلع المستوردة بنظام السماح المؤقت، و قد ابدى شق من الشركات العاملة في مجال النسيج رغبتهم في ان تطبق نسبة % 25 على جميع السلع.

- تخضع عمليات التوريد تحت هذا النظام في تونس لتقديم ضمان جزئي تقديري للأداءات المستوجبة وذلك في حدود النسبة 5% من قيمة الواردات، و قد ابدى المستفيدون من هذا النظام رغبتهم في ان تضمن العمليات على اساس الرسوم و الضرائب عوضا عن قيمة الواردات او من ان تفعّل بصفة آلية الضمانات السنوية على اساس نسبة معينة من الرسوم و الضرائب المستوجبة، باعتبار ان امكانية اللجوء للضمانات السنوية تخضع للترخيص المسبق للمدير العام للجمارك.

- بالنسبة للضمانات المستوجبة في المغرب، فلم يبدي المتعاملين الاقتصاديين ملاحظات في هذا الخصوص .

➢ بالنسبة لسير نظام التحويل الداخلي، تم التطرق الى رغبة المستفيدين من هذا النظام في كل من الاردن و مصر الى ان يتم تنقيح التشريع الجمركي بكيفية تسمح بآلية التصدير المسبق كشكل من اشكال تسوية النظام.

➢ وتجدر الاشارة إلى أن نظام التصنيع الداخلي يقوم على توريد المواد الأولية و المستلزمات ثم تحويلها من اجل تصديرها في الآجال المضبوطة إلى الخارج، غير أنه قد تعترض المؤسسات بعض الصعوبات المنجرّة أساسا عن عدم امتلاكها للمواد الأولية عند قبولها للطلبيات و طول آجال توريدها من جهة و ضغط آجال تسليم المواد المحوّلة

من جهة أخرى مما لا يمكنها من الايفاء بالتزاماتها، لهذا ابدى ممثلو القطاع الخاص رغبتهم في تمكين المؤسسات الصناعية الناشطة تحت نظام التصنيع الداخلي، و التي لا تتوفر لديها بعض المواد الضرورية لعملية التحويل من الالتجاء إلى السوق المحلية لاقتناء واستعمال بضائع معادلة مكان البضائع المزمع توريدها قصد تصنيع المنتجات المتعاقدة عليها .

- من الصعوبات الأخرى التي تعترض المؤسسات العاملة تحت نظام التصنيع الداخلي ، استعمال بضائع في عملية التحويل أو التصنيع أو إتمام الصنع دون أن يعثر عليها بصفة آلية أو جزئية في المنتوج التعويضي نتيجة عوامل مختلفة خاصة منها التبخر أو التجفف أو الضياع في شكل غازات أو الانسياب مع مياه التنظيف.
- من الملاحظات التي تم اثارتها مع ممثلي القطاع الخاص بالمملكة الاردنية هي عزوف الشركات عن العمل تحت نظام التصنيع بالداخل باعتبار انه تم التخفيض في الرسوم الجمركية المستحقة على المواد الاولية و قد الغيت تقريبا بالنسبة لأغلب تلك المواد مما لا يتجه معه مستقبلا العمل تحت هذا النظام.

المطلب الثالث: مدى تقدم جهود تطوير منطقة التجارة العربية الحرة

لقد سعت الدول العربية إلى تثبيت مفهوم التجارة الحرة ، حيث كانت بداية العمل العربي المشترك في هذا المجال سنة 1996 و ذلك عندما تم وضع مجموعة من الأسس جرى تضمينها في إعلان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الذي منح كل دولة عضو فرصا متكافئة للمساهمة في التجارة البينية من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية وإجراء التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية التي جرى تنفيذ أول شرائحها عام 1998.

و قد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة ثماني عشر دولة و هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن.

الفرع الأول: الجهود العربية المبذولة في سبيل تطوير منطقة التجارة العربية الحرة

بإتباع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لأسلوب التفاوض الجماعي و الذي استند إلى برنامج تنفيذي و إعلان للمنطقة عاد 1998 ، حيث أجري أو تخفيض جمركي نسبته 10 في المائة على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على استيراد السلع العربية و انتهى العمل بتلك الرسوم و الضرائب عام 2005 ، بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التي حددت حقوق والتزامات الأطراف المساهمة في التجارة البينية ، و بالتالي أصبحت كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة مرهونة بقدراتها التنافسية في النفاذ إلى أسواق الدول العربية الأخرى بعيدا عن كل ما يشوب أو يحد من هذه القدرات.

بغية تحقيق مبدأ الفرص المتكافئة تم اعتبار إعلان منطقة التجارة الحرة العربية برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و الذي أخذ بعين الاعتبار الاختلاف الجوهري بين الدول العربية (مستوى التقدم الاقتصادي و القدرات المالية) و قد أعطت الدول الأقل نموا فترات سماح تقوم خلالها بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية و تصبح في سلم أولوياتها تطبيق كافة السياسات التي تزيد من قدراتها التنافسية و تؤهلها بشكل فعال للمساهمة في التجارة البينية.

بالرغم من دخول منطقة التجارة العربية الحرة حيز التطبيق الكامل سنة 2005، أنهت الدول العربية الأعضاء فيها التخفيف الجمركي على الشرائح الجمركية إلا أن التفاوض بشأن استكمال منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لم ينته ، حيث اتضح أنه رغم إعطاء الفرصة لكل دولة عضو للمساهمة في التجارة البينية بشكل متكافئ عن طريق تحديد أسواق الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يضمن بالضرورة تحقيق الفائدة لكل دولة ، و إنما يقع على عاتق الدول العضو نفسها مسؤولية إيجاد الظروف و المقومات التي تجعلها قادرة على استغلال هذه الفرص.

أولا: صياغة قواعد منشأ عربية

على صعيد صياغة قواعد منشأ عربية تم الانتهاء من إقرار نموذج شهادة المنشأ الجديد و إكمال صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ سنة 2009، لكن بقيت المفاوضات بين الدول الأعضاء قائمة بشأن صياغة قواعد منشأ تفصيلية لباقي السلع ، حيث لازال معيار تحقيق القيمة المضافة عند 40 في المائة لاكتساب صفة المنشأ هو معيار المتعامل به حتى الآن في تحديد منشأ السلع العربية.[1]

كما استمرت المفاوضات كذلك حول التوصل إلى آلية لمعاملة منتجات المناطق الحرة، و التي أنشأت بالأصل بهدف جذب الاستثمارات الصناعية و التجارية ، من خلال تنمية الصناعات التصديرية و المبادلات التجارية و تجارة الترانزيت ، و ذلك يمنح الصناعات القائمة فيها إعفاءات و تسهيلات تؤهلها لأن تكون مناطق جذب للاستثمار الأجنبي ، حيث تطبق فيها قوانين و أنظمة خاصة مختلفة عما يطبق داخل حدود الدولة، ولانعدام وجود قواعد عربية تفصيلية للمنشأ لم يتم بعد حسم موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، لهذا يوجد دوما تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي أو منافسة البضائع المحلية حال دخولها الأسواق الوطنية نظرا لما تتمتع به من امتيازات استثمارية تعزز تنافسيتها ، و في هذا الصدد تبلغ عدد الدول العربية التي تحوز على مناطق حرة 12 دولة عربية :سوريا، العراق، تونس، السودان، مصر، اليمن، الأردن، الإمارات، ليبيا، الكويت، المغرب، لبنان.

و بالعودة إلى صياغة قواعد المنشأ التفصيلية و آلية معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية من أجل استكمال مسارات البني الأساسية لتحرير تجارة السلع في إطار هذه المنطقة، تم تمديد العمل بنظام "الدروباك"

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2010،ص 18

« DROWBACK » الخاص بحظر الرسوم الجمركية و الاعفاء منها من الأحكام العامة لقواعد المنشأ و لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداء من سنة 2012.

- و قد كانت أكثر خطوة تقدمية من قبل الإدارة السياسية العربية بعد انعقاد قمة الرياض التنموية الاقتصادية و الاجتماعية التي عقدت سنة 2013 حيث وجهت بالانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة و ذلك قبل نهاية 2013، المتعلقة أساسا باستكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية و معاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة و تعتبر هذين النقطتين ذات أهمية بالغة في جذب الاستثمار و تعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.

ثانيا: تطوير خدمات مساندة التجارة للحد من معوقات التبادل التجاري

لم يتم اعتماد المواصفات القياسية و زيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض، حيث تواجه الشاحنات العربية عقبات و عراقيل عند مرورها عبر الدول العربية و تعطيلها في المنافذ الجمركية، و خلال سنة 2009 كذلك تم وضع الأطر العامة نحو صياغة اتفاقية متعددة الأطراف تحدد مجالات التعاون الإداري المتاحة بين الإدارات الجمركية العربية بما فيها تلك المتعلقة بالأسعار المرجعية للسلع عند إجراء التقييم الجمركي على البضائع و انجاز الرقابة و مكافحة الغش التجاري و السلع المقلدة ، بالإضافة إلى تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور " الترانزيت" بين الدول العربية و هذا كله في سبيل تطوير التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى.[1]

قامت الدول العربية الاعتماد في منطقة التجارة العربية الكبرى خلال عام 2010 باستكمال القواعد الخاصة بالقيود الجمركية و آليات التعامل معها و التي تعرف بأنها التدابير و الإجراءات التي قد تتخذ ها كل دولة عضو في هذه المنطقة من أجل التحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية نظرا لأهميتها في تسهيل التجارة البينية، حيث قامت هذه الدول بما يلي:[2]

- تقديم اعتماد التصنيفات الدولية للقيود غير الجمركية، و أبدت الدول الأعضاء في المنطقة التزامها بعدم تطبيق أي من تلك القيود ذات العلاقة بالتدابير أو الاجراءات شبه التعريفية كالرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل ، و ثم التعامل معها على أساس مبدأ الإفصاح عند الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2010،ص 19.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2011،ص 18

- التزمت الدول الأعضاء بربط رسوم الخدمات عند الاستيراد بكلفتها الفعلية و التخلي عن الرسوم التصاعدية و الرسوم كنسبة من القيمة المستوردة مقابل خدمات الاستيراد مثل إزالة إجراء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العربية ، و أية رسوم مترتبة عليها.

- قامت الإدارات الجمركية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالالتزام بتطبيق الأحكام الواردة في اتفاقية التثمين الجمركي وتحديد السعر المرجعي و التقييم للأغراض الجمركية.

- تم وفق العمل بالرزنامة الزراعية التي كانت تتيح للدول وضع أسعار مختلفة وفق مواسم الانتاج ، باستثناء لبنان التي أعطيت فترة زمنية محددة لاستخدام الرزنامة حتى نهاية 2010 و ذلك لظروف اقتصادية خاصة.

- على صعيد الجوانب و الإجراءات المالية ، التزمت الدول الأعضاء بعدم ربط عمليات الاستيراد بأية قيود مالية بما في ذلك القيود المتعلقة بربط عملية الاستيراد بشرط التصدير في حدود مبالغ محددة أو مماثلة.

- إلغاء معظم الدول الرخص التلقائية التي تصدرها الجهات الرسمية في الدول الأعضاء في المنطقة.

- و قد وضعت قواعد إرشادية موحدة لحماية المنافسة المشروعة و مراقبة الاحتكارات بهدف زيادة الفاعلية الاقتصادية.

- كما اعتمدت الدول الأعضاء مفاهيم جديدة حول إلصاق بيانات السلعة و دلالات المنشأ، كوضع دلالة المنشأ وفقا لطبيعة السلعة على المنتجات العربية المتبادلة بشكل غير قابل للإزالة على أن لا يشكل استخدامه قيدا يعيق التجارة العربية البينية في إطار المنطقة.

- عدم التشدد بالإجراءات الصحية و البيئية و الأمنية و الحجز الزراعي و البيطري المقيد للتجارة.

- استمرار العمل بتنظيم المواصفات و المقاييس و كيفية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة و آلية التعاون في مجال الاعتماد ، واعتمدت غالبية الدول الأعضاء المواصفات الدولية في حال عدم وجود مواصفات عربية موحدة.

و قد تم التركيز على وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل و المواصلات ووضع الواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها العربية النهائية و تطوير الأسلوب المتبع لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة لصادرات و الواردات العربية البينية مع ضرورة توحيد النظم و التشريعات و السياسات التجارية بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة و منع الاحتكار، و في إطار الجهود المبذولة من طرف الدول العربية الهادفة لمتابعة تطبيقات المنطقة كأساس للدخول في المرحلة التكاملية الثانية، فقد تم وضع خارطة طريق توافقية من أجل الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية ، و

كذلك القيود غير الجمركية فقد تم تحديد كافة المعوقات التي تواجه بيئة العمل التجاري العربي البيني و تحد من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية مع أي من الدول أعضاء المنطقة.

و قد تم وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن أن تطبق على الدول التي تتخذ إجراءات متعارضة مع أحكام منطقة التجارة العربية الحرة، و يكون للدول الأعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم و هذا من أجل التعامل بوضوح مع الإجراءات المقيدة للتجارة و الحد منها. و بهذا فقد تم الاتفاق على ضرورة أن تكون التشريعات التجارية و الإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة و واضحة و لا تتضمن أي إجراءات من شأنها الحد من التجارة بين الدول الأعضاء.[1]

كما تم حث القطاع الخاص إلى مشاركة فاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تقوم بها أي دولة مع عدم جواز أن تقوم أي دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية بإصدار تشريع أو قرار من شأنه تطبيق قيود غير جمركية و شهد عام 2013 ، كذلك استمرار تنفيذ برامج الدعم الفني و بناء قدرات الدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و استكمال البرامج الخاصة بذلك ، وكما استمرت الدول العربية بمتابعة اعتماد المواصفات الدولية في حال عدم وجود مواصفات عربية موحدة.

ثالثا: تحرير تجارة الخدمات

على الرغم من مرور أحد عشر عاما على توقيع الاتفاقية العربية الإطارية لتحرير تجارة الخدمات في عام 2003 ، إلا أن تطور المفاوضات في هذا الشأن لم تكن في المستوى المطلوب، إذ أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أي خطوات ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية، على الرغم من وجود عدد من المبادرات و التي هدفت إلى تسريع الوصول إلى إنجازات ملموسة (مثل المبادرة القطاعية المصرية الاردنية و المبادرة اللبنانية) و اللتان لم تحظيا بالرعاية الكافية و هذا يعود بطبيعة الحال لعدة تحديات تواجه الدول العربية تتمثل بالأوضاع السياسية و الإطالة في إنهاء المفاوضات و أوضاع الاتفاقيات الإقليمية و التي تتطلب وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول الأعضاء في التفاوض عليها بهدف التقدم في تحريرها في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على أن يتم الانتهاء من إعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام 2013 لتنفيذ القرارات قمة الرياض التنموية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة لما سبق تم وضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية و توفير الدعم المالي و الفني اللازم للدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2014،ص 18

الفرع الثاني: الجهود العربية المبذولة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي

فيما يخص استكمال التحضيرات للانتقال إلى الاتحاد الجمركي ، نصت قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت سنة 2009 على تأكيدات حول ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي و التطبيق الكامل له عام 2015 ، و قد استكملت لجنة الاتحاد الجمركي العربي عام 2009 مناقشة باقي بنود مشروع القانون الجمركي العربي في ضوء ملاحظات الدول العربية الأعضاء و تقارير لجنة التعرفة الجمركية الموحدة ، كما أقرت اللجنة الصيغة المبدئية لعدد من المواد الخاصة بمشروع القانون المقترح ليكون الاتحاد الجمركي جاهزا بحلول عام 2015.

أولا: التعاون الجمركي العربي

بالنسبة للتعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة استمرت جهود تشجيع التعاون بين الإدارات الجمركية لدعم الإدارات الجمركية في الدول العربية الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية. و توحيد نظم الترجمة للنظام المنسق و ما يتعلق بالإجراءات الجمركية و المعلومات وإتمام اتفاقية التعاون الجمركي العربي و المبادرة العربية الموحدة حول أمن و تسهيل سلسلة تزويد التجارة و غير ها من الموضوعات مثل الإجراءات الجمركية و المعلومات واستيراد البضائع أو تصديرها عن طريق البريد، كما تم إطلاق تطوير بنية النقل بالعبور " الترانزيت" بين الدول العربية ، وقد تم التركيز على دراسة كفاءة المنافذ الجمركية المؤهلة و الاحتياطات المطلوبة لتطويرها بما فيها برامج بناء القدرات و ما يتعلق بمكافحة الغش التجاري و التقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية و بنية مراكز المعلومات الجمركية و دراسة سبل الاستفادة منها في التحضير لمركز معلومات جمركي في إطار الاتحاد الجمركي العربي، كما تم وضع نموذج البيان الجمركي العربي الموحد.

ثانيا: تحديد الاطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي

قد تم خلال سنة 2012 إنجاز غالبية المواد الخاصة بالإطار العام و الإطار المؤسسي و الأحكام العامة من البرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي و استمر العمل بوضع جداول التعريفة الجمركية الموحدة التي تستهدف توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفة الجمركية ، و هذا بغية الوصول إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في الاتحاد الجمركي العربي، كما تمت دراسة تطبيقات الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من خلال الاستفادة من تجارب مجلس التعاون الخليجي و الاتحادات الجمركية الأخرى.[1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2013،ص 19.

و في نفس السنة تم الانتهاء من عدد من المواد ذات العلاقة بالمستوردات المعنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من طرف المؤسسات الأمنية الوطنية و ما يتعلق بالسماح للسفن التزود من المناطق الحرة بجميع المعدات البحرية التي تحتاج لها ، و لأن توحيد الأنظمة و الإجراءات الجمركية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة من أهم الأسس التي تعمل إدارات الجمارك على إنجازها و التي من بينها إعداد " قانون موحد للجمارك" يوحد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك و يساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء.

و في سياق استكمال الاتحاد الجمركي كذلك، تم إدراج معايير تفرض على الإدارات الجمركية تطوير منافذها كخطوة نحو تعينها في نقاط الدخول الواحدة في إطار الاتحاد الجمركي و أهم هذه النقاط:[1]

- تطبيق كافة الإجراءات ضمن مفهوم النافذة الواحدة طبقا للمعايير الدولية الجمركية.
- توفير بنية معلوماتية لاستصدار التقارير و النشرات الإحصائية لأغراض التجارة و المقاصة و التسوية الجمركية بين الدول العربية.
- تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر طبقا للاتفاقيات الدولية من خلال أنظمة آلية.
- تطبيق النظم الجمركية الحديثة مثل التخليص المسبق و تطبيق التدقيق اللاحق و المقدرة على إدارة و حفظ السجلات آليا.
- الوصول إلى التطبيق الموحد لقواعد التقييم الجمركي طبقا لقواعد التقييم الجمركي من المادة السابعة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ثالثا: الاشراف و متابعة عمل الاتحاد الجمركي العربي

وبهدف متابعة إقامة الاتحاد الجمركي العربي، تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي العربي و التي نتج عنها تأسيس لجنتين فنيتين هما : لجنة القانون الجمركي العربي الموحد ، و لجنة التعريفة الجمركية الموحدة ، الأولى معنية بوضع القانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية و مذكرته الإيضاحية و قد أنجزت العديد من مواد القانون واستكملت مناقشة عدد من تلك المواد عام 2012 مثل المخالفات الجمركية و التحكيم الجمركي كآلية لفض المنازعات الجمركية و تحديد غرامات المخالفات الجمركية ، و بعض الأمور المتعلقة بحماية حقوق الملكية أما اللجنة الثانية، فقد شارفت على الانتهاء من توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفية الجمركية للوصول إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة الثانية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفة الجمركية التي ستطبق في الاتحاد الجمركي العربي، كما تم تأسيس لجنة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2013،ص 20

الإجراءات و المعلومات الجمركية و التي قامت بوضع أسس موحدة لإجراءات و النماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء و آليات تبادل المعلومات و الربط الآلي بين المراكز الجمركية.

على مستوى تلك اللجان (لجنة التعريفية الجمركية، لجنة الإجراءات و المعلومات الجمركية) تم العمل سنة 2013 نحو إنجاز القانون الجمركي العربي الموحد، بحيث يوجه العمل في المرحلة المقبلة إلى صياغة المذكرات الإيضاحية و التفسيرية لمجموعة من الموضوعات التي تبناها القانون و هي المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك الموحد للاتحاد الجمركي العربي و لائحة تنفيذية خاصة بتحديد القيمة للأغراض الجمركية و لائحة تنفيذية خاصة بالإدخال المؤقت ولائحة تنفيذية خاصة بإعادة التصدير و لائحة تنفيذية خاصة برد الضريبة الجمركية ولائحة تنفيذية خاصة بالإعفاءات مستلزمات الجمعيات الخيرية ، حقوق موظفي الإدارة و واجباتهم.[1]

كما قامت لجنة التعريفة الجمركية الموحدة على إيجاد قائمة موحدة لنظام التعريفة المنسق الذي سيتم على ضوئه تجميع بيانات التعريفية و الدخول في مرحلة التفاوض ، أما لجنة الإجراءات و المعلومات الجمركية فقد أعدت معايير المنافذ الجمركية المؤهلة و يتم حاليا وضع مسارات عمل اعداد دليل جمركي عربي موحد ونموذج موحد للإجراءات الجمركية و بحث كافة موضوعات الربط الآلي و تسهيل التجارة و إزالة المعوقات بما فيها تطوير المنافذ الجمركية المؤهلة لإقامة الاتحاد.

المطلب الرابع: آثار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على منطقة التجارة الحرة العربية

من الملاحظ أن جوهر أهداف الشراكة العربية الأوربية في إطار ما يعرف باتفاقية الشراكة الأورو متوسطية هي أهداف إيجابية إذا كانت مرادة لذاتها ، لاسيما إذا ما نظرنا إلى واقع كثير من الدول العربية الواقعة جنوب وشرق المتوسط التي إذا ما أحسنت التعامل مع هذه الشراكة فإن الفرصة ستكون متاحة أمامها لتحقيق مكاسب عديدة . حيث أن الانضمام لمثل هذا التجمع سيساهم في عملية انفتاح الدول العربية واندماجها في الاقتصاد العالمي وهو ما تنادي به العولمة بمختلف مؤسساتها.

كما تطمح هذه الدول من خلال توقيعها لهذه الاتفاقية تحقيق أهداف أساسية بالنسبة لها كتشجيع التنمية الاقتصادية وتحقق النمو المستمر وتطوير البنيات والهياكل الأساسية، وتنمية إمكانيات البحث العلمي والتأهيل الفني وهي في مجملها أهداف تصب في مصلحة الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقية . فمنطقة التجارة الحرة التي يتضمنها مشروع الشراكة ستكون بلا شك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تجمع ما بين 30– 40 دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعة ما بين 600 إلى 800 مليون نسمة، وسيتيح مثل هذا التجمع التجاري الكبير لدول جنوب وشرق المتوسط فرصة الاستفادة من مكاسب التجارة مع دول متقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ،سنة 2014،ص 18

وتجدر الاشارة الى ان استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي تناولت تدعيم العلاقات الأوربية – العربية بالتركيز على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي ، وذلك من خلال التأكيد على أهمية التعاون الأورو متوسطي في إطار عملية برشلونة ، وتعزيز نتائجها، ودعوة الاتحاد الأوربي إلى بلورة استراتيجية إقليمية للاستقرار فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي يضم بجانب دول مجلس التعاون الخليجي الست كلا من اليمن والعراق وإيران .خاصة وأنه لم تكن للاتحاد الأوربي استراتيجية توجه تعامله مع تلك الدول حتى ذلك الوقت.

لقد استهدف الشق الاقتصادي من استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي إجراء إصلاحات اقتصادية من خلال تحرير التجارة بين العالم العربي و أوربا ، فضلا عن تحرير التجارة البينية العربية . وفي هذا السياق فإن خطة هذه الاستراتيجية وضعت ، ضمن أفكار تغطي أهدافها المختلفة .

و يمكن تلخيص هذه الأفكار فيما يلي:[1]

أ- القيام بإصلاحات اقتصادية داخل الدول العربية المعنية بالشراكة الأورو متوسطية تسمح لهذه الدول بالوصول للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي ، كما تسهل حصول الاجيال القادمة على فرص عمل.

ب-وجوب التحرير الكامل للتجارة الخارجية بين الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ومن ضمنها المنتجات الزراعية والخدمات وضرورة البحث عن سبيل للوصول لإقامة اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ج – دعم التكامل الإقليمي و اتفاقيات تجارة حرة إقليمية بين دول جنوب المتوسط ودعم المبادرات الخاصة بهذا الشأن.

هـــ - تشجيع التعاون الاقتصادي بين دول جنوب وشرق المتوسط بما فيها الدول العربية مع الاتحاد الأوربي، من خلال دعم ربط شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مع تلك الدول على المستوى الأوربي.

الفرع الأول: الأثار المترتبة للشراكة الاورو متوسطية على تنمية المبادلات التجارية العربية

من أجل تحفيز صادرات الدول المتوسطية الى الاتحاد الأوربي قامت المفوضية الأوربية بإنشاء مواقع الكترونية لهذا الغرض على غرار مكتب تنشيط الصادرات والهادف لتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق الأوربية ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تفاعلية تسمح للمصدرين المتوسطيين وغيرهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالتعريفة الجمركية واجراءات الاستيراد والاتفاقيات التفضيلية المطبقة على هذه السلع في الاتحاد الأوربي والحصول على الاحصائيات التجارية المهمة ،كما انشأ مكتب لتنشيط

---

[1] محمد عبدالقادر محمد خير، **الأبعاد الاقتصـــادية للمشاريع الســـياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(1993–2004)**،دراسات افريقية، جامعة افريقية العالمية ، السودان،2004،ص132.

الصادرات باللغة العربية من أجل الدول المتوسطية العربية اعتبارا من11-11-2010 من أجل تحفيز التبادل التجاري مع الدول العربية ،سنتناول في هذا الجزء الاثار الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوربي على التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي ضمن منطقة التبادل الحر المتوسطية والتبادل التجاري العربي البيني في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

أولا: اثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الصناعية العربية

منذ دخول اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوربي والدول العربية المتوسطية حيز التنفيذ حررت تماما السلع الصناعية العربية الواردة للاتحاد الأوربي ، لكن هذا لا ينفي وجود صعوبات حقيقية واجهت ولا زلت تواجه الدول العربية المتوسطية في إطار تصديرها لتلك السلع إلى الأسواق الأوربية حيث أنه من أجل النفاذ إلى السوق الأوربية الداخلية يجب أن تستوفي السلع الصناعية لهذه الدول العربية عددا من المتطلبات الأساسية منها الصحة والسلامة وحماية البيئة وحماية المستهلك وهي نفسها الشروط المطبقة على السلع الأوربية أيضاً.[1]

ان عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية الى أوروبا معفاة فعلياً من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي ، حيث يسمح هذا النظام للدول النامية في المنطقة بما فيها الدول العربية بدفع رسوم أقل على صادراتها للاتحاد الأوربي مما يتيح لها الولوج الحيوي للأسواق الأوربية من أجل المساهمة في نمو اقتصاداتها ،[2] أي ان اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئاً على الإطلاق بالنسبة الى هذه السلع ولكن هذه الاتفاقات ألغيت من طرف الاتحاد الأوروبي اثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للقيود الكمية فلم يبقى منها شيء في مجال السلع الصناعية إلا ما يتعلق بالمنسوجات والملابس والجدير بالذكر ان هذا القطاع يمثل أهم الصادرات الصناعية العربية الى الاتحاد الأوروبي غير ان هذه القيود كانت ستختفي من هذا القطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي قررها اتفاق المنسوجات والملابس في إطار دورة أوروغواي دون الحاجة للمزايا التي ستوفرها اتفاقية الشراكة حيث تنتهي تلك الفترة الانتقالية في نهاية ديسمبر2004 وتستطيع المنسوجات والملابس العربية دخول السوق الأوروبية بعد هذا التاريخ بغير قيود من دون حاجة الى منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي، ومن هنا فإن المنافع الناتجة عن

---

[1] الصادرات إلى الاتحاد الاوربي، مفوضية الاتحاد الاوربي، على الموقع الالكتروني: http eeas.europa.eu// تاريخ الاطلاع:18-01-2014.

[2] **Pratical guide to the reformed GSP(generalised system of preferences)rejimes for developing countries** ,European commission

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كافية للتجارة الخارجية العربية دون ضرورة اللجوء لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات على الاقل بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس العربية.[1]

كما تجدر الاشارة إلى التحدي الحقيقي الذي تتعرض له المنتجات الصناعية العربية نتيجة لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودخولها في منطقة تجارة حرة معه يتمثل في الحيلولة دون تطوير الصناعات العربية واحتمال زوالها نهائيا ، حيث إن تحرير التجارة العربية الأوروبية في هذا الإطار يمثل تحدياً كبيراً للإنتاج والصادرات الصناعية العربية في أسواق الاتحاد الأوروبي لان الصناعات الاوربية في مجملها هي صناعات عالية التنافس وتعتمد على تكنولوجيات متطورة مما يشكل صعوبة كبيرة في التنافس معها وهذا ما يستوجب بالضرورة إعادة تأهيل الصناعات العربية بشرياً تكنولوجيا وإنتاجيا ومؤسسياً وبطبيعة الحال فإن عمليات التأهيل تتطلب إمكانيات مادية معتبرة من أجل انجاحها .

ثانيا: اثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية العربية

جميع السلع الزراعية التي تباع في أسواق الاتحاد الاوربي سواء كانت منتجة محليا او واردة إليه يجب أن تستوفي شروط سلامة الغذاء الخاصة بها وهذا يشمل سلامة الغذاء والاعلاف وصحة الحيوانات والصحة النباتية حيث تتم الموافقة على استيراد هذه المنتجات الزراعية فقط للمؤسسات التي تستوفي الشروط ، وتخضع هذه السلع لقواعد منظمة التجارة العالمية لتجنب المخاطر على صحة المستهلكين فتلتزم بالشفافية وعدم التمييز ويكون التقييم مبني على أسس علمية ويوافق المعايير الدولية في هذا المجال ، وفي هذا السياق فإن الاتحاد الأوربي أنشأ مركز الانذار السريع للأغذية والأعلاف للإبلاغ عن التهديدات الصحية وكذلك يوجد المكتب البيطري التابع للمفوضية الأوربية والذي يقوم بالتفتيش الدوري من أجل مطابقة المعايير في الدول الراغبة بالتصدير للاتحاد الاوربي مع ما هو معتمد في داخل الاتحاد الاوربي .[2]

إن القطاع الزراعي يعامل بدرجة عالية من الحساسية فيما يخص سياسة التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي ، فنجد أن اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوربي لا تقر مبدأ حرية النفاذ الى السوق الأوروبية بل ان الواردات الزراعية للاتحاد الأوربي القادمة من الدول العربية المتوسطية تتعرض لقيود شديدة وصارمة تحت مسمى مطابقة المعايير مع ما هو متبع في الاتحاد الأوربي ويقوم الاتحاد الأوربي بكل ما في وسعه أن يفعل من أجل حماية إنتاجه الزراعي بشتى الأساليب الجمركية وغير الجمركية ،[3] في المقابل لا تستطيع الدول العربية ان تمارس تلك الحماية حيث تعاني المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء

---

[1] عصام الزعيم ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أهميتها للاندماج والإنماء الاقتصادي، معوقاتها – متطلبات نجاحها وتطويرها**، موقع العرب في نظام العولمة : تطور الفقر وتفاوت الدخول في المنطقة العربية ، محاضرة تحت عنوان منطقة التجارة الحرة ومتطلبات التنمية العربية المتكاملة في مقر رابطة الحقوقيين بدمشق ،سوريا، يوم الأربعاء 16 آذار مارس 2005،ص4

[2] **الصادرات إلى الاتحاد الأوربي**، مفوضية الاتحاد الأوربي، على الموقع الالكتروني: http://eeas.europa.eu/delegations/egypt ،تاريخ الاطلاع:13-01-2014.

[3] عصام الزعيم ، مرجع سابق.ص6

من عدم قدرة الدول العربية المتوسطية التي تصدر منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي من تقديم أي دعم لصادراتها الى السوق الأوروبية إذ نجد انه توجد مواد معينة ضمن اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية تمنع أي مساعدة حكومية من شأنها تشويه أو تهديد بتشويه المنافسة وهذا في الوقت الذي تتمتع فيه الزراعة الأوروبية بدعم جسيم.

اخيراً من الواضح ان السياسات التجارية للاتحاد الاوروبي تحتاج الى اصلاح، كي تفسح مجالاً اوسع لدخول السلع التي تصدرها بلدان حوض المتوسط. وبصورة خاصة، لا بد من بذل مجهود كبير لتعديل الحواجز التجارية غير الجمركية. فمواصفات المنتجات والقواعد والمعايير (في مجالات الصحة، وسلامة النباتات، والبيئة وغير ذلك) المتبعة في الاتحاد الاوروبي هي ممارسات تجارية حمائية تشوه التبادل التجاري. ومن الضروري تصميم فترة انتقالية تساعد البلدان المتوسطية على التكيف مع القواعد والمعايير ومواصفات المنتجات المتبعة في الاتحاد الاوروبي ومن ثم التقيد بها.[1]

بما أن مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوربي يقترح شراكة مع أوربا في إطار التبادل الحر ، حيث أنه يتم تزويد الدول الشريكة للاتحاد الأوربي بإمدادات وتحويلات مالية وكذا وضع إطار للسياسات التجارية بحيث يساهم ذلك في إنشاء علاقات أوربية عربية مبنية على أساس خلق نوع من التنازلات المتبادلة بين طرفي الاتفاقية ،ومن المعروف أن الاتحاد الأوربي كان يطبق نظام الأفضليات المعممة مع دول المنطقة في السابق أي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة ، و يسمح هذا النظام للدول النامية في المنطقة بما فيها الدول العربية بدفع رسوم أقل على صادراتها للاتحاد الأوربي مما يتيح لها الولوج الحيوي للأسواق الأوربية من أجل المساهمة في نمو اقتصاداتها ،[2] ومع مرور الوقت أثبت نظام الأفضليات المعممة ضعف أثره على التنمية الاقتصادية في هذه الدول وكذا عدم ملاءمته مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة مما أجبر الاتحاد الأوربي على تعديل سياسته التجارية والبحث عن بدائل تعود عليه بالفائدة ، ومن هنا تم اقتراح منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والتي تعفي واردات المنطقة مع السلع والمنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية.

الفرع الثاني: الأثار المحتملة على التكامل الاقتصادي العربي

هناك آثار لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على المشروع التكاملي العربي ككل ، سندرجها في النقاط التالية:

أولا: اتفاقية الشراكة الأوربية العربية وظاهرة التمييز وظاهرة التمييز ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوربية

---

[1] محمود عبد العزيز توني، **الشراكة الأورو متوسطية توقيع إعلان برشلونة**، المكتبة الاقتصادية، جامعة الملك سعود، على الموقع الالكتروني للجامعة : faculty.ksu.edu.sa/mahmoud، تاريخ الاطلاع: 30-12-2013.

[2] Pratical guide to the reformed GSP(generalised system of preferences)rejimes for developing countries ,European commission

إن أي اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوربي وأي دولة عربية يعني نفاذ المنتجات الأوربية لهذه الدولة من دون أي حواجز جمركية بعد فترة انتقالية من ثلاث سنوات بالنسبة لبعض السلع إلى أقصى فترة اثنى عشر سنة للسلع الأخرى ،وبعد انتهاء الفترة الانتقالية المتفق عليها ،يصبح بالإمكان للمنتجات الأوربية الدخول إلى سوق الدولة العربية من دون أية رسوم جمركية أو رسوم مماثلة ، وهذا ما يشكل عائقا في وجه السلع العربية الأخرى والتي تكون مماثلة للسلع الأوربية حيث أنها لن تتكمن من دخول السوق العربية نفسها من دون دفع رسوم جمركية قد تكون في غالب الأحيان مرتفعة ، وهذا طبعا في حالة عدم وجود هذه السلع ضمن القوائم الاستثنائية ، ويصبح هذا الوضع يشكل عائقا أمام السلع العربية لصالح السلع الأوربية في سوق عربية في حين أن منطقة التجارة العربية الحرة يتطلب وجود تمييز لمصلحة السلع العربية في مواجهة السلع غير العربية .

ثانيا: اتفاقية الشراكة الأوربية العربية تجمد امكانية انتقال منطقة التجارة العربية الحرة إلى مرتبة أعلى في مراتب التكامل الاقتصادي

توجد نقطة خلاف أخرى واضحة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية ،حيث أن الوصول إلى أعلى درجة في التكامل الاقتصادي يتطلب المضي قدما نحو أعلى الدرجات في هذا المشروع وبالتالي الانتقال من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية إلى درجة أعلى منها وهي الاتحاد الجمركي العربي ، وهنا تكمن المعضلة حيث أن هذا الأخير يعني دخول جميع الدول العربية في هذا الاتحاد الجمركي وتقوم بإخضاع السلع المستوردة من كل الدول الاخرى خارج الاتحاد لتعريفة جمركية موحدة مهما كانت الدولة العربية التي دخلت منها السلعة ، وبالتالي فكيف تستطيع الدول العربية التعامل مع هكذا وضع بحيث تكون داخل الاتحاد الجمركي العربي وموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في نفس الوقت.

ثالثا: قواعد المنشأ الأوربية وما يترتب عنها على التجارة العربية البينية

إن السلع المصدرة من طرف أي دولة عربية غير داخلة في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية تتعرض للتمييز من طرف الاتحاد الأوربي لصالح دول غير عربية كون الأخيرة شريكة للاتحاد الأوربي على غرار (مالطا ،قبرص، الكيان الصهيوني.....)[1] .

تعتبر قواعد المنشأ الأوربية من أكثر القواعد تعقيدا فهي ترمي إلى تحقيق الأهداف التجارية للاتحاد الأوربي دون اعتبار لباقي التكتلات في العالم مما يمكن أن تشكل صعوبة عند تطبيقها بالنسبة للدول العربية في منطقة التجارة الحرة العربية والتي هي عضو في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

---

[1] شنايت صباح، **الشراكة الأوربية العربية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17،ص90-91.

لقد عملت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و بلدان جنوب البحر المتوسط على إنشاء نموذج يُحتذى به فيما يتعلق بالنواحي المؤسسية المختلفة، فعلى سبيل المثال بعد مرور أكثر من 10 سنوات من الاختلاف على قواعد المنشأ التفصيلية، تبنى أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجموعة من القواعد المفصلة للمنشأ في عام 2008، تؤثر على 60 % تقريبًا من التدفقات التجارية، وتشبه قواعد المنشأ هذه إلى حد بعيد القواعد المتبعة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسط في إطار القواعد الأوروبية لنظام المنشأ، ويعتبر هذا في حد ذاته نتيجة ثانوية غير متوقعة لاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر المتوسط، حيث ساعدت المؤسسات(نظام قواعد المنشأ)التي تبناها الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع بلدان جنوب البحر المتوسط مجموعة من هذه البلدان على تحقيق التكامل فيما بينها على نحو أفضل،[1] وبعبارة أخرى تقوم البلدان العربية بالمواءمة على نحو غير مباشر والاندماج بعمق عن طريق التنسيق والتقريب من قواعد الاتحاد الأوروبي .

وينبغي أن يكون لهذا النهج تأثير إيجابي غير مباشر على التجارة البينية العربية التي قد عانت من انتشار الحواجز غير الجمركية، والضبابية فيما يتعلق بالعديد من الجوانب ذات الصلة بالحدود(التي تمثل جزءاً من عمق التكامل) ومما لا شك فيه، أن الآثار السابق ذكرها قد نتجت عن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، وبلدان جنوب البحر المتوسط، ومع ذلك فإن طرق البحث الحالية غير قادرة على إدراكها إدراكًا كاملاً.

[1] أحمد فاروق غنيم، **منطقة التجارة الحرة وسيلة للتكامل المتوسطي: حالة اتفاقيات الشراكة للبلدان الموقعة على اتفاقية أغادير مع الاتحاد الأوروبي**، سياسات الاندماج الأورو متوسطية :منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية 2010، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط ،دار فضاءات للنشر والتوزيع ، الأردن ،العدد83 ،لسنة 2010، ص 86.

خلاصة الفصل:

تعد اتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطي (اتفاقية أغادير)التي وقعت عليها كل من مصر-تونس-المغرب-الأردن في الرباط في 25 فبراير 2004 بمثابة مبادرة فعالة تربط بين الدول العربية المتوسطية مما يشكل إسهاما هاماً في تحقيق أهداف إعلان برشلونة حيث اتفق الشركاء اليورو- متوسطيين من خلال إعلان برشلونة على إقامة منطقة تجارة حرة يورو- متوسطية بحلول عام 2012 .

من خلال مبدأ التراكم القطري (المتعدد الأطراف) للمنشأ يمكن للدول الموقعة على اتفاقية أغادير أن تحظى بميزة تفضيلية تمكنها من دخول أسواق الاتحاد الأوروبي (عدد السكان الاتحاد الأوروبي أكثر من 600 مليون نسمة و الناتج المحلي المشترك يصل إلى 9.5 تريليون يورو تقريبا) حيث تمنح ترتيبات تراكم المنشأ القطري بموجب نظام تراكم المنشأ للمنطقة اليورو متوسطية – الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير فرصة تطبيق نفس قواعد المنشأ فيما بينها من جهة ومع بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، إن من شأن هذا الامتياز أن يعزز قدرات البلدان العربية الأربعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين إمكانيات بناء علاقات تجارية مع بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الدوليين، كما يمكن الاستفادة من هذه النقطة بالنسبة لباقي الدول العربية عند توسيع قائمة الدول العربية الموقعة على اتفاقية التبادل الحر الاورو متوسطي.

و تعتمد اتفاقية أغادير على قواعد المنشأ الأورو متوسطية والتي تتيح التكامل القطري للمنشأ فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أو دول الاتحاد الأوروبي ،بما يحقق أهلية السلع المنتجة في قطاعات مختلفة (الانسجة والملابس، الجلود والأحذية ، السيارات) في أي من هذه الدول لتحقيق قواعد المنشأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي ترتبط بها مع الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من مساهمة كل من منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الأورو متوسطي في تنمية المبادلات التجارية العربية البينية إلا أنهما تواجهان تحديات وعقبات كثيرة عملت على الحد من هذا التبادل وعدم ارتقائه لتوقعات الدول المنظمة إلى هاتين المنطقتين ،مع هذا فإن الجهود العربية والمتوسطية لازالت قائمة من أجل انجاح المنطقتين والحد من المعوقات التي تواجه المشاريع التكاملية سواء على المستوى العربي أو المتوسطي.

خاتمة

لطالما بحثت الدول العربية سبل تحسين أوضاعها الاقتصادية والاستفادة من تفاعلها مع العالم الخارجي والانفتاح الاقتصادي، لهذا أولت الدول العربية ببالغ اهتمامها تجاه تطوير المبادلات التجارية مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية مع تمسكها بحلم تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها يبدأ بتنمية التجارة العربية البينية كخطوة أساسية لبلوغ هذا الهدف القومي .

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية خطوة غاية في الاهمية من أجل تنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة الاستثمارات الوافدة العربية والأجنبية و حل مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة من خلال إزالة جميع الرسوم الجمركية و غير الجمركية ذات الأثر المماثل وجميع المعوقات التي تحد من هذا التبادل ، دون أن نهمل كون منطقة التجارة العربية الحرة هي مدخل منطقي للتكامل الاقتصادي العربي والذي يهدف بشكل رئيسي للحفاظ على مصالح الدول العربية أمام التكتلات الاقتصادية الدولية والتي بدورها أصبحت الميزة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن عالم اليوم مبني على قوة الوحدة بين دول العالم المختلفة وليس على التشتت وانقسام الدول، وفي نفس السياق نجد إلتفات الدول العربية لإقامة اتفاقات اقتصادية اخرى مع تكتلات عالمية على غرار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية هو محاولة شجاعة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي رغم الاختلافات الكبيرة في الهياكل الاقتصادية والمستويات التنافسية بين هذين الطرفين.

على عكس أغلب اتفاقات التجارة الحرة بين الدول العربية فإن اتفاقية أغادير التي جمعت بين مصر والمغرب وتونس والاردن من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى في منطقة تجارة حرة هي أقرب الاتفاقات للتطبيق العملي وتحقيق الاستفادة لاقتصادات هذه الدول، كما أنها الأقرب في تحقيق فرص الانتاج الصناعي المشترك التي طالما تم التحدث عنها وتجمدت في نطاق الحوار دون الانتقال لمرحلة التنفيذ.

أولا: نتائج البحث

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع ومحاولتنا الاجابة عن الاشكالية المطروحة توصلنا لعدة نتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ إن اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية الموقعة بين الدول العربية المتوسطية من جهة والاتحاد الأوربية تمثل فرصة لانفتاح اقتصاديات هذه الدول على الاقتصاد العالمي وجعلها قادرة على المنافسة .
- ✓ التوقيع على هذه الاتفاقيات كان بشكل منفرد من طرف الدول العربية في المقابل كان الطرف الآخر تكتل منسق تمثل في الاتحاد الاوربي والذي اكتسب قوة تفاوضية مكنته من الضغط على هذه الدول وتغليب مصالحه الخاصة على المصالح العامة للمنطقة المتوسطة.
- ✓ للتكامل الاقتصادي العربي مقومات كثيرة تعطي أمل بنجاحه لكن تعدد المعوقات الاقتصادية وغير الاقتصادية مثلت عقبة كبيرة أمام عطلت جهود الوصول الى هذا التكامل.
- ✓ يعتبر تأسيس جامعة الدول العربية ومؤسساتها التي تعنى بالقطاع الاقتصادي الحجر الأساس لانطلاقة العمل العربي الاقتصادي المشترك والذي يهدف للوصول للتكامل الاقتصادي العربي.
- ✓ تعتبر منطقة التجارة العربية الحرة المدخل الطبيعي والمنطقي للوصول للتكامل الاقتصادي العربي عن طريق تنمية المبادلات التجارية العربية وفتح الأسواق العربية على بعضها رغم المعوقات التي تحيط بتنفيذها.
- ✓ يعتبر برنامج تمويل التجارة العربية تتويجا هاما لجهود الدول العربية في سياق بحثها إقامة آلية تُعنى بتشجيع التجارة الخارجية في الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية البينية والرفع من تنافسية الصادرات العربية لتسهيل ولوجها للأسواق العالمية.
- ✓ لمنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية مزايا عديدة خصوصا في مجال تنمية التجارة الخارجية للدول العربية المتوسطية الموقعة عليها ، إلى انها تمثل تحدي كبير بالنسبة لمنطقة التجارة العربية الحرة لتعارضها معها في عدة نقاط على سبيل المثال موضوع تراكم المنشأ.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

- ✓ من شأن إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الدول المتوسطية بما فيها العربية والاتحاد الأوربي ان تؤدي للعرقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي القضاء على الحلم العربي في التكامل الاقتصادي نتيجة توجيه الجهود العربية خارج دائرة التكامل الشامل العربي ،كون مدخل تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ذو اهمية عظمى في سبيل الوصول للدرجات العليا من التكامل، لكنها يمكن ان تساهم بفعالية في زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية المُنضمة تحتها وهذا ما أثبت من خلال زيادة المبادلات البينية بين الدول العربية في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) وكذا بروز فرص تكاملية في قطاعات تصديرية مهمة في هذه الدول، وعليه نكون قد توصلنا لنتيجة اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

- ✓ تتضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية أبعاد مختلفة : سياسية ، اقتصادية ،اجتماعية وثقافية وتهدف هذه الاتفاقية في الاساس إلى توسيع نفوذ الاتحاد الأوربي عالميا وخصوصا جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وهذا يشمل الدول العربية المتوسطية رغبة منه في السيطرة على أهم المناطق الاستراتيجية و الحد من الانتشار الأمريكي وبلدان الشرق آسيا في العالم ، وهذه نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الأولى .

- ✓ تمثل إقامة منطقة التجارة العربية الحرة فرصة مهمة في تحقيق الخطوة الاولى نحو التكامل الاقتصادي العربي كما تمثل اختبار جاد لعزيمة الدول العربية في ازالة كافة القيود التي تحد من التبادل التجاري البيني وجذب الاستثمارات للمنطقة، وقد عمدت الدول العربية لصياغة آليات تمويل للتجارة العربية الخارجية والبينية بغرض زيادة معدلات التبادل التجاري ورفع القدرات التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية، وهذه نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الثانية.

- ✓ إن قيام منطقة التجارة العربية حرة من شأنه خلق امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، حيث أن زيادة حجم السوق امام السلع تساعد في اعادة توسيع وتحسين استغلال الموارد العربية وفق قوانين الميزة النسبية كما ترفع من معدلات الانتاج والجودة وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الاسواق الدولية، ولقد حققت الجهود العربية

المبذولة في هذا الصدد نتائج ملموسة على سبيل المثال استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية و معاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة ، كذلك العمل على تطوير خدمات مساندة التجارة في هذه المنطقة كالنقل وغيره وهذه نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الثالثة.

- ✓ تتعرض المنتجات الزراعية العربية للتمييز والقيود الصارمة عند دخولها إلى أسواق الاتحاد الاوربي في إطار منطقة التجارة الاورو متوسطية ، وهذا ناتج للحساسية الكبيرة التي يعامل بها هذا القطاع في الاتحاد الاوربي والحماية الشديدة التي يفرضها هذا الأخير على منتجاته ، في حين يمنع منعا باتا على الدول العربية المتوسطية تقديم أي شكل من اشكال دعم منتجاتها في الاسواق الأوربية بحجة الحفاظ على المنافسة الحرة والشفافية، وهذه نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الرابعة.

- ✓ تواجه المنتجات الصناعية العربية عند دخولها منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية منافسة شديدة تؤدي في معظم الاحيان إلى القضاء على هذه المنتجات وزوالها بفعل التطور التكنولوجي الحاصل في الانتاج الصناعي الاوربي وكذا رفع كافة القيود عن هذه المنتجات الأوربية، وهذا يرجع في الاصل للتباين الشديد بين الاقتصاديات الاوربية المتوسطية والاقتصاديات العربية المتوسطية في حين ان هذه المنتجات او الاقتصادات العربية كان بإمكانها التنافس بقدرات معتبرة داخل منطقة التجارة العربية الحرة كون هذه الاقتصادات متماثلة لدرجة كبيرة ، وهذه نتيجة اختبار الفرضية الجزئية الخامسة.

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج السابقة خلصنا إلى مجموعة من التوصيات كما يلي:

- تؤدي التجارة الخارجية دورا أساسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية ، وبالتالي لا بد من العمل على إزالة العقبات أمام التجارة الخارجية وخاصة البينية العربية منها وتطوير التكامل الاقتصادي الاقليمي لدفع حصة التجارة البينية العربية لما فيه مصلحة شعوب المنطقة قاطبة من الفرص والمكاسب التي يحققها النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقيات التكامل الاقتصادي الاقليمي.
- إن تحرير وتوسيع التجارة الخارجية وبالرغم من آثاره الايجابية على النمو والرفاه الاقتصادي إلا أن له محاذير ، لهذا يجب على السلطات اتخاذ السياسات في إطار القواعد متعددة الأطراف الكفيلة بالحد من آثار التحرير وخاصة في المجالات التالية:
  - تدعيم مستويات الصحة والسلامة التي تراها مناسبة .
  - الحد من مشكلة عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
  - الحيلولة دون استنزاف الموارد.
  - الحد من اختلالات الميزان التجاري الحادة والمزمنة .
- يقع على عاتق الفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية المختلفة من حكومات ومنتجين ومصدرين العمل على ترقية وتنشيط قطاع التجارة الخارجية ، لهذا يجب العمل على استكشاف الأسواق الدولية ودراستها وإعداد طرق وأساليب ناجعة لدخولها وانجاح المنافسة فيها.
- إن تطوير المنتجات التصديرية في الدول العربية ورفع تنافسيتها للمستوى الدولي من شأنه ضمان تنمية الصادرات العربية وزيادة انسيابها في الأسواق الخارجية ، حيث يجب على المنتجين أن يتبعوا معايير دولية في الانتاج ومراعاة الشروط المعيارية الذي تتبعه الدول الرائدة في مجال التصدير .
- لابد للدول العربية أن تولي اهتمام أكثر نحو التكامل الصناعي بينها لأن بذل المزيد من الجهود وتنسيق العمل في هذا الصدد من شأنه أن يعود بالنتائج المهمة في مجال تطوير الصناعات المحلية في هذه الدول وتحويلها إلى صناعات قادرة على المنافسة الدولية .

- إن التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل البيئة سريعة التغير لا يمكن مواجهتها في مجال التجارة الخارجية فقط بل لابد من التنسيق وتحقيق التناغم مع كافة السياسات الاقتصادية الأخرى بما فيها النقدية والمالية ، ومحاولة جمع الشمل العربي حول دراسة القضايا الاقتصادية التي تمس الدول العربية كافة.
- من شأن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوربي خدمة الاقتصادات العربية ، إذا عرفت هذه الأخيرة كيف تستغل الفرص المتاحة من هذه الشراكة واستخدامها في دعم الاقتصاد العربي من خلال توحيد الرؤى والجهود العربية ، وتحويل العلاقة الاقتصادية من ما بين الدول العربية منفردة والاتحاد الأوربي إلى تكتل اقتصادي عربي واحدة مقابل الاتحاد الأوربي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- إبراهيم العيساوي، **الجات وأخواتها– النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

2- تقرورت محمد ، متناوي محمد ،**حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال افريقيا – دراسة تقييمية مقارنة** – ملتقى وطني بعنوان اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، ،سطيف ،2006.

3- حسين حسين شحاتة، **الموجبات الشرعية والاقتصادية لإنشاء السوق العربية المشتركة**، سلسلة بحوث ودراسات فى الفكر الاقتصادي الإســـلامى ، كلية التجارة – جامعة الأزهر، مصر.

4- حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي :أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)** ،دار الفكر العربي ،القاهرة، 1998.

5- حسين عمر ، **دليل المنظمات الدولية** ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،2000.

6- حمدي عبد العظيم ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، دار النهضة العربية ، 2000.

7- رعد حسن الصرن ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، الجزء الثاني ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2001

8- سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم** ، الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول ، 1993.

9- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، ط2، مصر، 2005.

10- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، ط2،مكتبة مدبولي، مصر، 2004.

11- سمير صارم ،**اليورو** ، دار الفكر المعاصر ،لبنان ،1999.

12- السيد أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية** ، مركز الدراسات السياسية والدولية ، مصر، 1999 ،

13- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي**، النظرية والسياسات، دار الفكر، الأردن، 2011

14- الشافعي محمد بشير ،**المنظمات الدولية** ، منشأة المعارف ،مصر ،2002.

15- صلاح الدين حسن السيسي، **السوق العربية المشتركة–قضايا اقتصادية معاصرة** –،عالم الكتب، مصر،2003.

16- صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية وتطبيقية–قضايا اقتصادية معاصرة** –،عالم الكتب، مصر،2003.

17- عادل أحمد الحشيش، مجدي محمود الشهاب ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة الجديدة ،مصر،2005

18- عادل محمود الرشيد ،**ادارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص** ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،مصر، 2006.

19- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر،2001

20- عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الإقتصادية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000

21- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية –من أوروجواي إلى سياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005.

22- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي**، اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، بدون سنة.

23- فتح الله لعلو , **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية** ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان , 1989 ,ص 93

24- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2003.

25- مجدي محمود شهاب وآخرون ،**أساسيات الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998

26- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999 .

27- محمد محمود الإمام، **العمل العربي المشترك**، أبعاده وتطوره، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 2001.

28- ناظم عبد الواحد الجاسور ،**تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية "حقبة ما بعد الحرب الباردة"**، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،

29- نبيل حشاد، **العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي–الفرص والتحديات**-دار ايجي مصر للنشر والتوزيع،مصر،2006.

30- نعمان سعيدي ، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي** ،دار بلقيس ،الجزائر،2011.

31- نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

32- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

II – رسائل و أطروحات:

33- بروك داودي ، **تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني –دراسة قياسية على الجزائر 1967–2006**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007-2008.

34- بلقاسم فيلالي خيرة، دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية (1980- 2010) – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3) 2011 – 2012.

35- سليماني نصيرة ،**دور الشراكة في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات – دراسة حالة صيدال –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2005-2006.

36- شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005-2006 .

37- العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي ، دراسة حالة بلدان المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008- 2009.

38- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ،عمّان 2008.

39- فطيمة حفيظ ،**الشراكة الأورو متوسطية واشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2004 .

III- ملتقيات ومجلات :

40- أحمد عبد العزيز وآخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86/ 2011، العراق .

41- أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، **المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،العدد5، العراق، بدون سنة.

42- انتصار رزوقي وهيب، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع – المعوقات – الآفاق)**، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، 2009.

43- انتظار أحمد الشمري، **اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية**، ملتقى دولي حول: اليورو اقتصاديات الدول العربية ، الاغواط، 20/18 ماي2005، الاغواط

44- براق محمد ،ميموني سمير ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية** – ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006.

45- بكر مصباح تنيرة ،**تطور إستراتيجية الحوار العربي–الأوربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية** ،مجلة شؤون عربية ،العدد 90،جوان 1997.

46- بن فرحات ساعد، منصوري سعدان، **التكامل الاقتصادي العربي وأساليب تطويره**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الاوربية، يومي: 08-09 ماي 2004، جامعة سطيف.

47- بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008- 2009.

48- ترير منصور، **لبنان واتفاقية الشراكة الأوروبية بعد أشهر على بدء تنفيذها**، مجلة الجيش ،العدد 223، كانون الثاني 2004، لبنان

49- تقي عبد سالم، **مستقبل التجارة العربية البينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون 2011،

50- توات عثمان، **أثر النفط في التجارة البينيّة للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية**، مجلة "المستقبل العربي" ، العدد 428 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

51- تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية والعالمية** ،مجلة الباحث ،العدد 06-2008 ، جامعة ورقلة ،ص187.

52- جمال الدين زروق، **تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، دراسات اقتصادية** ،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.

53- جميل طاهر ، **التكامل الاقتصادي العربي : بين الشرق اوسطية والشراكة المتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، المجلد 26، العدد4،1998.

54- حامد عبيد حداد، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي–دراسة تحليلية–** مجلة كلية الآداب، العدد 99 ، جامعة بغداد، 2012.

55- حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012.

56- حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني**، مجلة الباحث ، العدد 10، ورقلة ،2012.

57- خالدي خديجة ،موساوي زهية ،بن منصور عبد الله ،**تطور ومكانة اليورو في النظام الاقتصادي العالمي** ، دولي حول :اليورو واقتصاديات الدول العربية ، فرص وتحديات ،من 18إلى 20أفريل2005 ،الأغواط ،الجزائر.

58- خير الله عصار، **قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير**، مجلة الفكر السياسي، العدد 20، سورية، خريف2004.

59- ذكاء مخلص الخالدي، **تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي**، اجتماع الخبراء حول "تسهيل التجارة والنقل في منطقة الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت"، 2011.

60- رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 23 العدد الأول–2007.

61- رغيد الصلح، تفعيل دور جامعة الدول العربية ، مجلة دراسات عربية ، العدد 5، دار الطليعة، بيروت، 1998.

62- رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر** ، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006 ،

63- رياض الفرس، **الطريق إلى العولمة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الإقليمي**، قسم الاقتصاد – جامعة الكويت، 2010

64- زهية خياري، **العملة الأوربية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا**، ملتقى دولي: اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، الاغواط 20/18 افريل 2005.

65- سيار الجميل ، **المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم في : العرب وتحديات النظام العالمي** ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية اكتوبر 1999 .

66- صادق جابر علي، **الرؤية الاسرائيلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير**، بحوث ودراسات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد السادس، كانون الاول 2007.

67- صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والمستقبل**، ورقة بحثية من جامعة سعود ،الرياض، السعودية .

68- طاهر حسين، **اقتصاديات البلدان العربية في مواجهة التدويل والعولمة، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية) وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، يومي: 30 و 28 أفريل 1997 فندق الأوراسي، الجزائر.

69- علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07، 2010.

70- علوان داود سلمان، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وآثارها**" ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع، العدد 30، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2002.

71- عمادي عماد ، بوسعدة سعيدة ، **واقع العلاقات الاقتصادية الأوربية– العربية وآفاقها في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوربية** ،ملتقى دولي :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية ،يومي 18-19 ماي 2004،سطيف .

72- عوض بن عوض عصب ، **جدوى التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر**، الواقع والأفاق، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان: **التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول**، خلال الفترة 2-4 جمادى الثانية 1430هـ الموافق ل:26 -28 ماي 2009، الرياض، السعودية.

73- غازي حسين، التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية و مخاطرها على الوطن العربي، الفكر السياسي،سوريا، بدون سنة.

74- غالب بن غلاب العتيبي، **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،السعودية، 2010.

75- غراب رزيقة ،سجار نادية ،**محتوى الشراكة الأورو–جزائرية ، ملتقى دولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري** ، جامعة فرحات عباس سطيف ،13-14 نوفمبر 2006 .

76- ماجدة مدوخ، سهام عاشور، **اليورو وأثاره على الاقتصاديات العربية لصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة** ، ملتقى دولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات الاغواط 18-20 أفريل 2005.

77- مجدي عبد الحميد بلال ،**استراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط (نموذج مصر)**، ورقة مقدمة للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ،2008مصر.

78- محمد الاطرش، **المشروعان الأوسطي والمتوسطي في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد 210، لبنان ،اوت 1996.

79- محمد المصالحة ، **التعاون الإقليمي الدولي– دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي**-،المنارة ،المجلد 15،العدد 3 ،الأردن ، 2009.

80- محمد زيدان، رشيد دريس، **اليورو والنظام النقدي صادر العالمي، رهانات وتحديات** ملتقى دولي حولي، اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات جامعة الاغواط، 20/18 افريل2005.

81- محمد سعد أبو عامود ،**العلاقات العربية –الأوربية :رؤية مستقبلية ،مجلة السياسة الدولية** ،العدد 157،جويلية 2004،ص120.

82- محمد صادق الهاشمي، **الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير**، مركز العراق للدراسات، العراق، 2005.

83- محمد عبدالقادر محمد خير، **الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(1993-2004)**، دراسات افريقية، العدد 39، جامعة إفريقيا العالمية، 2005.

84- المرسي السيد حجازي، **تقويم السوق العربية المشتركة، محاضرة ألقيت ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة** : طريقنا الى التضامن والوحدة ، بنادي متخرجي جامعة بيروت العربية في طرابلس، لبنان، بتاريخ: 2002/3/22.

85- مروان فاضل ،سعيد مشموشي، **لبنان و الشراكة الاوروبية**، مجلة الجيش ،العدد 241،تموز 2005،لبنان، ص 8.

86- معراج هواري، **منطقة التجارة الحرة العربية خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الندوة العلمية السادسة والعشرين لمركز الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، بتاريخ 25سبتمبر 2007،ص9.

87- مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، عبد القادر حفاي، **أثر ظهور الوحدة النقدية الأوربية على الاقتصاديات العربية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول: **اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات** ، الاغواط 18-20 أفريل 2005،

88- منير محمود بدوى السيد، **خيار الســـوق الشـــرق أوســـطية: رؤية تقويمية، منتدى العالم الثالث** ، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، أوراق مصر 2020،مصر، أفريل 2000.

89- مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد45، شتاء 2009.

90- نائلة حداد ، الاسكوا وتسهيل التجارة الحاجات والأولويات وبرامج العمل ، ورشة العمل الاقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، القاهرة: 11-12 جويلية 2007.

91- نتظر فاضل سعد البطاط، **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد21، المجلد5، جوان، 2008.

92- نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة-(الحالة الفلسطينية)**،مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010 ، المجلد 12 ، العدد01.

93- هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، ،العدد 22، 2011.

94- وصاف عتيقة ،عاشور سهام،**نظام النقدي الأوربي:الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية** ،ملتقى دولي حول :اليورو واقتصاديات الدول العربية –فرص وتحديات ،من 18إلى 20أفريل2005 ،الأغواط ،الجزائر.

95- نظام التحويل الفعال ، الفصل 218،الأنظمة التوقيفية والأنظمة الديوانية الاقتصادية والتصدير المؤقت، مجلة الديوانة، تونس، بدون سنة النشر.

96- أحمد فاروق غنيم، **منطقة التجارة الحرة وسيلة للتكامل المتوسطي: حالة اتفاقيات الشراكة للبلدان الموقعة على اتفاقية أغادير مع الاتحاد الأوروبي**، سياسات الاندماج الأورو متوسطية :منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية 2010، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط ،دار فضاءات للنشر والتوزيع ، الأردن ،العدد83 ،لسنة 2010.

IV- التقارير

97- **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس .

98- أحمد خليل حماد، **تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية**، اجتماع الخبراء حول "تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا"، بيت الأمم المتحدة-بيروت يومي:2-1 مارس 2011.

99-

100- بروتوكول تعريف مفهوم المنتجات التي لها صفة المنشأ وأساليب التعاون الاداري، الملحق الثاني

101- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، 2000،

102- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، صندوق النقد العربي.

103- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، صندوق النقد العربي.

104- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2010، صندوق النقد العربي.

105-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2011، صندوق النقد العربي.

106-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 1998

107-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2004.

108-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2005.

109- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2006.

110-تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006 .

111-التقرير الصناعي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، العدد الأول ديسمبر 2007.

112-التقرير الصناعي العربي، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،2009- 2010.

113-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ، صندوق النقد العربي ،سنة2005

114-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة2006.

115-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة 2007

116-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة 2008

117-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة 2009

118-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة 2010

119-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة2011

120-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة2012

121-التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية ،صندوق النقد العربي، سنة2013

122-التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، جامعة الدول العربية ،2010،

123- التقرير العربي الثالث **حول التشغيل والبطالة في الدول العربية** ، منظمة العمل العربية، 2012.

124- التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.

125- تقريـــــر وتوصيـــــات الندوة العربية حول " **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التنمية الصناعية فى الدول العربية** " المنعقد في القاهرة يومي 1-2010/11/3.

126- **دليل تيسير التجارة**، الجزء الثاني، ملاحظات تقنية على التدابير الأساسية تيسير التجارة، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، الأمم المتحدة، نيويورك 2006.

127- **دليل المصدر إلى قواعد المنشأ الأورو متوسطية**، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير .

128- **دليل الأنظمة الجمركية المطبقة في بلدان اتفاقية أغادير، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير ،2010**

129- صندوق النقد العربي- **النشأة ،الأهداف و نشاطاته**- صندوق النقد العربي، يونيو2003.

130- الطاهر بن عمر ، امكانيات التكامل المتاحة في قطاع الأنسجة والملابس ببلدان الاتفاقية العربية المتوسطية، التقرير الختامي ،الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، ماي 2008.

131- عدنان برباش سري، دراسة حول قطاع أجزاء وقطع الغيار وأنشطة تجميع السيارات، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،2008 .

132- علي عبد القادر علي، **مذكرة حول النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة في الدول العربية**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، مارس 2006.

133- **محمود قطوس، الدراسة القطاعية التفصيلية المتعلقة بإمكانيات التكامل والاندماج الاقتصادي في قطاع الجلود والأحذية لبلدان اتفاقية أغادير، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،2010.**

134- **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- دراسة موقف الجمهورية العربية السورية** – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.

135- متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- دراسة موقف الجمهورية العربية السورية – ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.

136- **متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– دراسة موقف الجمهورية العربية السورية –** ، ورقة العمل رقم 8،المركز الوطني للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،السورية.

137- محمد النسور، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** ورشة العمل الاقليمية حول ''تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا) 11-12 -07-2007، القاهرة.

138- محمود الشعلان، **تطورات التجارة الخارجية الاردنية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني في الفترة 2000–2011** ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأردن،2012

139- **منظمة التجارة العالمية** ،مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك،2003.

140- ندوبويسي مارسيلنس نوارو(نيجيريا)، **العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول،** ورقة عمل مقدمة في الاجتماع الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي ،المنامة ـــــ مملكة البحرين،27 ـــــ 28 أكتوبر 2010

.

141- **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007–2011،** منشورات وزارة التنمية والتعاون الدولي، المجلد الثاني، تونس، 2012.

142- **الطاهر بن عمر ، Jean François Liminteur، امكانيات التكامل المتاحة في قطاع الأنسجة والملابس ببلدان الاتفاقية العربية المتوسطية، التقرير الختامي ،الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، ماي 2008.**

143- **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تقرير حول :منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، لبنان، ماي 2014.**

V- القوانين

144- المواد :08،07،06،04،05،03،01 ،10،11 ، من ميثاق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري.

145- المواد من 1إلى 12 من النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 30 مارس2000

146- النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية،2005.

147- مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المادة الثالثة، النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،2005.

148- تعريف صندوق النقد العربي، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

149- المادة الثلاثون، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

150- هدى عباس، التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا،2009.

151- المادة 2 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية، ص 5.

152- المادة 4 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية.

153- المادة 5 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية.

154- المادة 20 من الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها والمعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية ادارة التجارة والاستثمار والتمويل، جامعة الدول العربية.

155- المادة الثانية والثلاثون، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

156- اساسيات التعامل في قضايا التجارة الخارجية وإدارتها، مذكرة توضيحية من قبل جمعية الاقتصاديين الكُرد- سوريا، الهيئة الكردية العليا، سوريا، 17/ 2/ 2013 .

157- المادة الثالثة والثلاثون ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

158- المادة الرابعة ، اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

159- المادة الثانية، النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005.

160-

VI- المواقع الإلكترونية

161- موقع الاتحاد الأوربي http //europa.eu/abc/european تاريخ الاطلاع 11 مارس2012.

162- الشراكة الأوربية المتوسطية ، الاتحاد الأوربي أونلاين على الموقع الالكتروني www.europa.fr : تاريخ الاطلاع : 5-4-2012

163- الاتحاد الأوربي ، سفارة الجزائر ببروكسل على الموقع الالكتروني: http://www.algerian-embassy.beتاريخ الاطلاع : 6-4-2012.

164- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مقال منشور على الموقع : www.ao-academy.org/docs/edara، تاريخ الاطلاع : 09-02-2014.

165- مجلس الاتحاد الأوربي، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكترونيhttp://ar.wikipedia.org :، تاريخ الاطلاع: 17-03-2012.

166- المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، غرفة صناعة وتجارة الكويت، على الموقع الالكتروني: http://www.kuwaitchamber.org.kw، تاريخ الاطلاع: 14-09-2013.

167- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية على الموقع الالكترونيhttp://www.lasportal.org/wps :، تاريخ الاطلاع: 07-10-2013.

168- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية" - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (2003)، على الموقع الالكتروني/http://www.gucciaac.org.lb :، تاريخ الاطلاع: 12-6-2013

169- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية" - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (2003)، على الموقع الالكتروني: http://www.gucciaac.org.lb/، تاريخ الاطلاع: 12-6-2013 .

170- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية على الموقع الالكترونيhttp://www.lasportal.org/wps :، تاريخ الاطلاع: 07-10-2013.

171- الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على الموقع الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/acpss/، تاريخ الاطلاع: 11-02-2012.

172- وسائل الصندوق، صندوق النقد العربي، على الموقع الالكتروني الرسمي: http://www.amf.org.ae/، تاريخ الاطلاع: 15-04-2013.

173- السوق العربية المشتركة حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي، مجلة الدفاع الوطني، العدد الصادر في :01-04-2002، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، على الموقع الالكترونيhttp://www.lebarmy.gov.lb :، تاريخ الاطلاع: 17-06-2013.

174- حسين وحيد عزيز الكعبي، السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي ،محاضرة في كلية التربية الأساسية، جامعة بابل العراق ، نظام التعليم الالكتروني على الموقع :
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture_file.aspx?fid=11&lcid=34223، تاريخ الاطلاع: 2013/01/15.

175- خليل التقي ، تفعيل السوق العربية المشتركة، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 58 - الأحد 03 نوفمبر 2002م .
http://www.alwasatnews.com/58/news/read/120785/1.html، تاريخ الاطلاع: 27-01-2012.

176- رمزي سلامة، دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة، مجلس الامة الكويتي ،2001، على الموقع الالكتروني: http://www.kna.kw/clt، تاريخ الاطلاع: 11-06-2013.

177- ذكاء مخلص الخالدي، دور السياسات التجارية في تنمية المنطقة، مقالة منشورة على العربية نت يوم 15-07-2011،على الموقع الالكترونيhttp://www.alarabiya.net :، تاريخ الاطلاع: 30-03-2012.

178- إبراهيم الزايدي، دولة الرفاهية الإجتماعية، 06-05-2012، على مجموعة MVR الاعلامية على الموقع الالكتروني: http://www.mvr-group.net، تاريخ الاطلاع: 10-05-2013.

179- مصطفى العبد الله الكفري ،العولمة وتطورات العالم المعاصر ،الحوار المتمدن ،العدد 685،17-12-2003،على الموقع الالكتروني :www.ahewar.org. ،تاريخ الاطلاع : 17-06-2012.

180- عبدالله تركماني، العرب والشراكة الأورو – متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سوريا، مقالة منشورة بتاريخ: 2005/11/15، على الموقع الالكتروني: http://www.mokarabat.com/، تاريخ الاطلاع: 23-06-2012.

181- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية 1953 ، منتدى الحقوق، جامعة المنصورة ، مصر، على الموقع الالكترونيhttp://www.f-law.net :، تاريخ الاطلاع: 05-02-2012.

182- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة القطرية :
http://www.aljazeera.net/ebusiness/page، تاريخ الاطلاع: 12-03-2012.

183- رمزي سلامة ، دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة - ، ورقة عمل مقدمة إلى :النائب / عبدالوهاب الهارون: رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دراسات وبحوث، مجلس الأمة ، الكويت ،فبراير 2001، على الموقع الالكتروني : http://www.kna.kw/clt/، تاريخ الاطلاع: 18-04-2013.

184- حسين وحيد عزيز الكعبي، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، محاضرة في كلية التربية، جامعة بابل، العراق، على الموقع الالكتروني: http://www.uobabylon.edu.iq، تاريخ الاطلاع: 15-3-2013.

185- أوربا وتونس :مسار العلاقات، أوروبا جارتنا، على الموقع الالكتروني : www.eurojar.org تاريخ الاطلاع : 20-06-2012

186- التعاون مع الاتحاد الأوربي ، أوروبا جارتنا، على الموقع الالكتروني : www.eurojar.org تاريخ الاطلاع : 20-06-2012.

187- محمد علي القليبي ،مكاسب تونس من الشراكة الأورو متوسطية ، جريدة الشرق الأوسط ،العدد 8394، سنة 2001 ،على الموقع الالكتروني : www.asharqal-awsat.net ،تاريخ الاطلاع : 16-06-2012.

188- العلاقات السياسية والاقتصادية ، بعثة الاتحاد الأوربي بالمملكة المغربية ، على الموقع الالكتروني: delegation-marrocco@eeas.europa.eu تاريخ الاطلاع : 16-06-2012.

189- الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي ، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ، على الموقع الالكتروني : www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع: 15-05-2012.

190- العمق التاريخي للشراكة المغربية الأوربية ،وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية ، على الموقع الالكتروني : www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع: 15-05-2012.

191- عبد الرحمن تيشوري ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، الحوار المتمدن-العدد: 1368 - 2005 / 11 / 4، على الموقع الالكترونيhttp://www.ahewar.org :، تاريخ الاطلاع: 03-07-2012.

192- أحمد محمد فراج قاسم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، شبكة المعرفة المجتمعية ، الموقع الالكتروني: www. http://kenanaonline.com، تاريخ الاطلاع: 19-04-2013.

193- المفوضية الأوربية ، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني : www.wikipedia.org. تاريخ الاطلاع :11 مارس 2010.

194- فؤاد الحاج، حبر على ورق، مقالة في مجلة المحرر، العدد 219، منشورة بسنة 2005، على الموقع الالكتروني :

195- www.al-moharer.net/moh219/fouad219.htm، تاريخ الاطلاع : 13-06-2013.

196- جامعة الدول العربية ،تاريخ المقالة 1428/03/10 ، وزارة الخارجية ، المملكة العربية السعودية، على الموقع الالكتروني : /www.mofa.gov.sa، تاريخ الاطلاع 10-10-2013. احصائيات سكان الوطن العربي، نشرت بتاريخ 14/08/2013، على الموقع الالكتروني www ArabiaWeather.com :، تاريخ الاطلاع:09-10-2013.

197- برتوكول الاسكندرية ،7أكتوبر1944، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

198- ميثاق جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، على الموقع الالكتروني/http://www.lasportal.org :

199- هيكل جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية على الموقع الالكتروني/http://www.lasportal.org

200- خالد أحمد عثمان، توسيع عضوية جامعة الدول العربية، صحيف الاقتصادية- النسخة الالكترونية- ،العدد 6305 ، مقالة منشورة بتاريخ : 15 جانفي 2011،على الموقع الالكترونيhttp://www.aleqt.com :، تريخ الاطلاع : 19-03-2013.

201- جامعة الدول العربية، التعاون الدولي والاتفاقات التجارية وزارة الاقتصاد و التجارة القطرية على الموقع الالكتروني: http://www.mbt.gov.qa/Arabic/Departments، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

202- سهى بيومي ، تقرير عن مصر، منتدى معضلات الحرب والسلام ،على الموقع الالكتروني www.ikhwanscope.com : ،تاريخ الاطلاع : 09-09-2012.

203- سماح سيد احمد، اهداف اتفاقية الجات و مبادئها و جوالاتها، قسم السياسة والاقتصاد ،جامعة القاهرة، على الموقع الالكتروني : http://african-research.com، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

204- إبراهيم الناصر، منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها ،جامعة ال سعود على الموقع الالكتروني : faculty.ksu.edu.sa، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

205- المنظمة العالمية للتجارة، على الموقع الالكترونيhttp://www.wtoarab.org :، تاريخ الاطلاع: 19-03-2013.

206- فهد بن يوسف العيتاني، مدى آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الاعمال النسوي، جامعة الملك سعود، على الموقع الالكتروني: http://faculty.ksu.edu.sa ،تاريخ الاطلاع: 17-03-2013 .

207- فلاح خلف الربيعي، التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية والشروط الحديثة، الحوار المتمدن العدد 2666/ 2009، على الموقع الالكتروني www.ahewar.org :تاريخ الإطلاع: 09/11/ 2012.

208- جغرافية الوطن العربي، كلية الشريعة، الفصل الدراسي الثاني1434هـ، جامعة ام القرى، السعودية، على الموقع الالكتروني : http://uqu.edu.saK، تاريخ الاطلاع:03-12-2012.

209- التركيبة السكانية للوطن العربي، الموسوعة الحرة ،على الموقع الالكتروني.www wikipedia.org :، تاريخ الاطلاع: 03-12-2012.

210- الدين في الوطن العربي، الموسوعة الحرة ،على الموقع الالكتروني: www wikipedia.org.، تاريخ الاطلاع: 03-12-2012

211- مصر والمشاركة الأوربية ،الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ،على الموقع الالكتروني www.sis.gov.eg :،تاريخ الاطلاع : 05-07-2012.

212- الخليج والاتحاد الأوربي، مندوبية الاتحاد الاوروبي إلى البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة، بعثة مفوضية الاتحاد الأوربي في السعودية، على الموقع الالكتروني-Delegation-Saudi-Arabia@eeas.europa.eu،تاريخ الاطلاع : 12-08-2012.

213- دانيال كاباريلي، التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، مجلة العرب الدولية ،عدد جويلية 2010، على الموقع الالكترونيhttp://www.majalla.com : ـــ، تاريخ الاطلاع: 12-08-2012.

214- سحقي سمر، مشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل الحراك والتحولات السياسية في المنطقة العربية ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،على الموقع الالكتروني http://www.bchaib.net :، منشورة يوم 26 مارس 2014، تاريخ الاطلاع: 19-05-2014.

215- نبيل السهلي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مقالة منشورة على قناة الجزيرة على الانترنت يوم 2007/6/28، على الموقع الالكترونيhttp://www.aljazeera.net :، تاريخ الاطلاع: 09-11-2013.

216- مصطفى العبد الله الكفري ، السوق الشرق أوسطي هل هو البديل للسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية؟، مقالة منشورة في الحوار المتمدن، العدد: 889 ، بتاريخ : 09-07-2004، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 18-07-2012.

217- اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية ، غرفة صناعة عمان ،على الموقع الالكتروني www.aci.org.jo : تاريخ الاطلاع : 06-07-2012.

218- الأردن والاتحاد الأوربي ، وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ،على الموقع الالكتروني www.mfa.gov.jo :، تاريخ الاطلاع 06-07-2012.

219- ملخص اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ،على الموقع الالكتروني : www.mop.gov.jo،تاريخ الاطلاع : 06-07-2012.

220- ملخص اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية ،على الموقع الالكتروني : www.mop.gov.jo تاريخ الاطلاع: 06-07-2012.

221- البرلمان الأوربي، الاتحاد الأوربي بالعربية، على الموقع الالكترونيhttp://www.eu-arabic.org/parliament.html :، تاريخ الاطلاع: 13-03-2012

222- المجلس الأوربي ، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الموقع الالكتروني: www.wikipedia.org. تاريخ الاطلاع :11 مارس 2012.

223- اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية (اغادير)،وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، على الموقع الالكتروني: http://www.mit.gov.jo.

224- **منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية–اتفاقية اغادير– وزارة التجارة والصناعة التقليدية ،تونس، على الموقع الالكتروني:www.commerce.org.tn، تاريخ الاطلاع: 18-01-2014.**

225- برنامج تحديث الصناعة المصرية ، مركز تحديث الصناعة على الموقع الالكتروني :http//www.imc-egypt.org،20تاريخ الاطلاع: 20-02-2014.

226- برنامج دعم الصناعة JUMPI،المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على الموقع الالكتروني : http://www.jedco.gov.jo، تاريخ الاطلاع: 20-2-2014.

227- ارتفاع حصيلة التجارة الخارجية لمصر، مقال منشور بتاريخ 09-12- 2014 على موقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية على النت : http://www.uabonline.org، تاريخ الاطلاع: 19-12-2014.

228- سعيد الطواف، **المغرب أقل الدول استفادة من اتفاقية أغادير**، مقال نشر يوم نشر في يوم 30 - 05 – 2008 على الموقع الالكتروني : http://www.maghress.com، تاريخ الاطلاع : 12-08-2014.

229- مغاوي شلبي، صندوق النقد الدولي، الطموح لا يكفي، مقالة منشورة يوم 2001/3/4 على الموقع الالكتروني www .islamonline .net//http ،تاريخ الاطلاع: 30-01-2014.

230- توقعات ارتفاع حجم تمويل التجارة العربية إلى مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8295 ليوم 9 جويلية 2001 ،على الموقع الالكتروني : www.awsat.com.، تاريخ الاطلاع: 30-01-2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب و المقالات :

231- gérard bramoullé et dominique augey ,économiies monétaire , édition dollaz,paris, 1998,

232- Cahen didier ,l'euro1'heure ded préparatifs,édition d'organisation ,paris,1997

233- Jura michel,technique financiére internationale,2emeedition ,dunod,paris,2003.

234- Alain Tedaldi,le partenariat stratégique –guide pratique-, institut esprit service ,France,2007

235- dialogue politique,article3de l'accord euro-mediterraneen

236- libre circulation des marchandises ,article6,l'accord euro-mediterraneen

237- dialogue dans le domaine sociale ,article72 ,l'accord euro-mediterraneen

238- dispositions relatives aux travailleures ,article 67,l'accord euro-mediterraneen.

239- actions de cooperation en matiére sociale ,article74 ,l'accord euro-mediterraneen

240- coopération en matiere de lutte contre le terrorisme,article90,l'accord euro-mediterraneen

241- lutte contre le racisme ,le blanchiment de l'argent ,la criminalité organisée,article86-87-88,l'accord euro-mediterraneen

242- Alexandre cote et stephanie ziegler,le partenariat ,handicap internationl,novembre 2002

243- gerry johnson ,**stratégique**,7e édition ,pearson education,France ,2005

244- Pratical guide to the reformed GSP(generalised system of preferences)rejimes for developing countries ,European commission .

245- Sherif abdel khalek, Arab trade financing program, trade finance workshop (OPEC) fun for in international developement (OFID) Vienna – Austria (6-7 march 2008)

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول الزمني للتحول إلى اليورو	13
02	مراحل التكامل الاقتصادي	72
03	وحدات التكامل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي	73
04	الحصول على عضوية جامعة الدول العربية	114
05	مقارنة معيارية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوروبي	234
06	نظام المستودع الخاص في دول اتفاقية أغادير	236
07	مقارنة التجارة عبر الحدود بين دول اتفاقية أغادير والصين وتركيا	237
08	تطور الصادرات الاجمالية العربية 2005-2013	243
09	تطور الواردات الاجمالية العربية من 2005-2013	245
10	اتجاه الصادرات العربية من سنة 1998 إلى 2004	247
11	اتجاه الصادرات العربية من سنة2005إلى 2013	248
12	اتجاه الواردات العربية 1998-2004	251
13	اتجاه الواردات العربية 2005-2013	252
14	تطور التجارة العربية البينية للفترة 2005-2013	255
15	تطور الصادرات العربية البينية في الفترة 1998-2004	256
16	تطور الصادرات العربية البينية في الفترة 2005-2013	257
17	تطور الواردات العربية البينية في الفترة 1998- 2005	258
18	تطور الواردات العربية البينية في الفترة 2005-2013	259
19	التجارة العربية البينية للبترول الخام(2009-2013)	261
20	المبادلات التجارية بين دول اتفاقية اغادير والاتحاد الأوربي 2000-2006	263
21	التجارة البينية لمصر و دول اتفاقية أغادير	265
22	التجارة البينية لتونس و بلدان اتفاقية أغادير(2007-2013)	266
23	لتجارة البينية للأردن و دول اتفاقية أغادير	268
24	التجارة البينية للمغرب و دول اغادير في الفترة 2007-2013	270
25	تطور السلع المصنعة كثيفة العمالة في دول أغادير	271
26	تطور السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة في دول اتفاقية	273

	اغادير	
27	تطور مجموعة السلع ذات المهارات والتكنولوجية المتوسط	275
28	تطور السلع المصنعة ذات مهارات وتكنولوجية عالية لدول اتفاقية أغادير	277
29	ملخص العمليات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية (2005- 2013)	283
30	الدول المستفيدة من توقيع اتفاقيات خطوط الائتمان (2005- 2013)	285
31	مجموعات السلع الممولة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية في الفترة من 2005- 2013	287
32	أهم الخصائص والمزايا للدول الأربع لموقعة على اتفاقية أغادير في مجال الجلود والأحذية لسنة 2008	300
33	تطور الطلب في سوق السيارات بدول أغادير لسنة 2006	303
34	خصائص سوق السيارات في دول أغادير	303
35	مقارنة صناعات السيارات داخل منطقة أغادير والمصدرة للاتحاد الأوربي	305
36	مؤشر التوافق التجاري بين بعض الدول العربية للعام 2012	308
37	أهم السلع المتبادلة في التجارة العربية البينية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطي	312
38	الصادرات البينية للدول العربية بحسب فئات السلع المختلفة مقارنة بالصادرات الإجمالية لسنة 2012	314
39	الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية(نسبة الردود السلبية)	317

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أعمدة بيانية توضح مساهمة التجارة البينية للتجمعات الاقتصادية العربية في اجمالي التجارة الخارجية في الفترة (2011-2013	309
2	أعمدة بيانية توضح الهيكل السلعي للتجارة البينية في التجمعات الاقتصادية العربية في اجمالي التجارة الخارجية في الفترة (2011-2013	310

فهرس المحتويات

مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الاطار النظري للشراكة الأورو متوسطية	01
تمهيد.	01
المبحث الأول : نظرة عامة حول الاتحاد الأوربي	02
المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوربي	02
الفرع الأول: هم محطات نشأة الاتحاد الأوربي	03
الفرع الثاني: شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي	04
المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوربي	05
الفرع الأول: مجلس الاتحاد الأوربي	05
الفرع الثاني: لمفوضية الأوربية	06
الفرع الثالث: لبرلمان للأوربي	06
الفرع الرابع: مؤسسات أخرى للاتحاد الأوربي	07
المطلب الثالث: أهداف الاتحاد الأوربي و الوحدة النقدية الأوربية	08
الفرع الأول: أهداف الاتحاد الأوربي	08
الفرع الثاني: لوحدة النقدية الأوربية	09
المبحث الثاني : اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية(لمفهوم، السياسة والأبعاد)	16
المطلب الأول : مفهوم الشراكة	16
الفرع الأول : تعريف الشراكة	17
الفرع الثاني : أهمية الشراكة	17
الفرع الثالث : عوامل نجاح الشراكة	18
المطلب الثاني : السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي	20
الفرع الأول :نبذة تاريخية عن العلاقات الأوربية المتوسطية	21
الفرع الثاني : ندوة برشلونة للشراكة الأورو متوسطية1995 وأهدافها	22
المطلب الثالث : أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية	23
الفرع الأول : لبعد السياسي والأمني	24
الفرع الثاني : البعد الاقتصادي والمالي	25
الفرع الثالث: لبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني	25
الفرع الرابع: برنامج ميدا MEDA	27
المبحث الثالث: لعلاقات العربية الأوربية من التعاون إلى الشراكة	28
المطلب الأول : الحوار العربي الأوربي	28
لفرع الأول: أوجه العلاقات العربية –لأوربية	29

الفرع الثاني: أهم الفروقات بين العالم العربي والأوربي	30
المطلب الثاني : الشراكة الأورو متوسطية والدول العربية	32
الفرع الأول: لعلاقات الاقتصادية الأوربية ودول المغرب العربي	32
الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية لأوربية ودول المشرق العربي	36
الفرع الثالث: لعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوربي ودول مجلس التعاون الخليجي	40
المطلب الثالث: لدول العربية بين الشراكة الأورو متوسطية والمشروع الشرق أوسطي	43
الفرع الأول: مفهوم المشروع الشرق أوسطي	43
الفرع الثاني: المشروع الشرق الاوسطي اقتصاديا	47
خلاصة الفصل الأول.	54
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق	55
تمهيد	55
المبحث الأول: أساسيات في التكامل الاقتصادي	56
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	56
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	56
الفرع الثاني: الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي	58
الفرع الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي	59
المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي	61
الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي التقليدية	61
الفرع الثاني: الشروط الحديثة للتكامل الاقتصادي	64
المطلب الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي	68
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة	69
الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي	70
الفرع الثالث: السوق المشتركة	70
الفرع الرابع: الاتحاد النقدي	71
الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي	71
المبحث الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته	75
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي غير الاقتصادية	75
الفرع الأول: المقومات الجغرافية	76
الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية	77
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي	79
الفرع الأول: لنمو الاقتصادي في الدول العربية	80
الفرع الثاني: اليد العاملة في الدول العربية	83
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	88
الفرع الأول: معوقات التكامل الاقتصادي العربي الاقتصادية	88
الفرع الثاني: عوقات التكامل الاقتصادي العربي ا لتنظيمية والسياسية	91

المبحث الثالث: مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي	**94**
المطلب الأول: مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك	**94**
الفرع الأول: معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي	**94**
الفرع الثاني: وضع ميثاق العمل الاقتصادي القومي	**98**
الفرع الثالث: تطور العمل الاقتصادي العربي إلى وقتنا هذا	**103**
المطلب الثاني: جامعة الدول العربية كحجر كأساس للعمل العربي المشترك	**105**
الفرع الأول: نشأة فكرة جامعة الدول العربية	**106**
الفرع الثاني: برتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية	**108**
الفرع الثالث: هيكل جامعة الدول العربية وعضويتها	**110**
الفرع الرابع: الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية على المستوى العربي والعالمي والتحديات التي تواجهها	**115**
المطلب الثالث : دور جامعة الدول العربية في دعم التعاون الاقتصادي العربي	**118**
الفرع الأول : تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لخدمة القطاع الاقتصادي العربي	**119**
الفرع الثاني: تأسيس صندوق النقد العربي لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي	**123**
خلاصة الفصل الثاني.	**130**
الفصل الثالث: الإطار النظري للتجارة العربية البينية	**131**
تمهيد	**131**
المبحث الأول: الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في الدول العربية	**132**
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	**132**
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**132**
الفرع الثاني: لأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية	**135**
الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية	**141**
المطلب الثاني: تطور سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية	**149**
الفرع الأول: سياسات التجارة الخارجية العربية ما قبل الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية	**149**
الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية العربية بعد اصلاح قطاع التجارة الخارجية	**151**
المطلب الثالث: الدول العربية وسياسة تسهيل التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة	**155**
الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة	**156**
الفرع الثاني : الدول العربية واجراءات تيسير التجارة	**162**
المبحث الثاني: السوق العربية المشتركة	**169**
المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية العربية ما قبل السوق العربية المشتركة	**169**
الفرع الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية **1953**	**169**
الفرع الثاني: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية1962	**172**
المطلب الثاني: نشأة السوق العربية المشتركة وأهم مبادئها	**176**
الفرع الأول: شأة وأهمية السوق العربية المشتركة	**177**
الفرع الثاني: مبادئ السوق العربية المشتركة	**180**
المطلب الثالث: العقبات والتحديات التي تواجه السوق العربية المشتركة	**183**

الفرع الأول: العقبات غير الاقتصادية التي تواجه السوق العربية المشتركة	183
الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية التي واجهت السوق العربية المشتركة	185
المبحث الثالث: منطقة التجارة العربية الحرة الأسس والمبادئ والمقومات	190
المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة العربية الحرة	190
الفرع الأول: تفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981	190
الفرع الثاني: مفهوم منطقة التجارة العربية الحرة	194
الفرع الثالث: أهداف منطقة التجارة العربية الحرة	195
الفرع الرابع: مقومات نجاح منطقة التجارة العربية الحرة	196
المطلب الثاني: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة والية التنفيذ	197
الفرع الأول : البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة	198
المطلب الثالث: الأسس التنظيمية لمنطقة التجارة الحرة العربية وآلية فض النزاعات.	206
الفرع الأول: لأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى	206
الفرع الثاني: لأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	207
الفرع الثالث: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومراعاة سيرها	209
المطلب الرابع: معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية	210
الفرع الأول: معوقات منطقة التجارة العربية الحرة غير الجمركية	211
الفرع الثاني: معوقات منطقة التجارة العربية الحرة الجمركية	213
الفرع الثالث: سبل تذليل معوقات منطقة التجارة العربية الحرة	214
خلاصة الفصل الثالث.	216
خطة الفصل الرابع: تأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية	217
تمهيد	217
المبحث الأول: منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية أغادير)	218
المطلب الأول : نشأة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية أغادير)	218
الفرع الأول: أهداف منطقة التجارة الحرة المتوسطية العربية	219
الفرع الثاني: ترتيبات تحرير التجارة بموجب اتفاقية أغادير	220
الفرع الثالث: أهمية اتفاقية أغادير	220
الفرع الرابع: لاشراف على تنفيذ منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية	221
المطلب الثاني : تراكم المنشأ الأورو متوسطي وخطوات التصدير ضمن اتفاقية التبادل الحر الأورو متوسطية	223
الفرع الأول :مفهوم تراكم المشأ الأورو متوسطي	223
الفرع الثاني: لنهجية المتبعة التي تحدد فرص تراكم المنشأ عند التصدير إلى الاتحاد الأوربي	226
الفرع الثالث: خطوات التصدير في اطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية	226
المطلب الثالث: أهم خصائص التجارة الخارجية لدول اتفاقية اغادير مع الاتحاد الاوربي	229
الفرع الأول: الجهود المبذولة من طرف دول اتفاقية اغادير في اطار تشجيع التجارة الخارجية	229
الفرع الثاني : لأنظمة الجمركية في دول اتفاقية أغادير ودورها في تسهيل التجارة	235
المبحث الثاني: التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية والمتوسطية	241

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة	**241**
الفرع الأول: لتجارة الخارجية العربية الاجمالية ومكانة الاتحاد الأوربي فيها	**241**
الفرع الثاني: تطور التجارة العربية البينية في الفترة (1998-2013)	**254**
المطلب الثاني: لتجارة العربية البينية في إطار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية(اتفاقية اغادير)	**262**
الفرع الأول: تطور التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير في الفترة 2007-2013	**262**
الفرع الثاني: هيكل الصادرات السلعية لدول اتفاقية أغادير	**271**
المطلب الثالث : برنامج تمويل لتجارة العربية ودوره في تمويل وتنمية التجارة العربية البينية	**278**
الفرع الأول : ماهية برنامج تمويل التجارة الخارجية العربية	**279**
الفرع الثاني: تمويل التجارة العربية البينية بواسطة برنامج تمويل التجارة العربية	**281**
الفرع الثالث: جهود برنامج تمويل التجارة العربية في تنمية التجارة العربية البينية	**290**
المبحث الثالث: لنتائج المترتبة عن إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية	**296**
المطلب الأول: أثر اتفاقية التبادل الحر الاورو متوسطية على أهم القطاعات التصديرية في دول اتفاقية أغادير	**296**
الفرع الأول : نطاع الأنسجة والملابس في دول أغادير	**296**
الفرع الثاني: قطاع الجلود والاحذية في دول أغادير	**299**
الفرع الثالث: قطاع صناعات السيارات في دول أغادير	**303**
المطلب الثاني: مساهمة منطقتي التجارة الحرة العربية والمتوسطية في التجارة الخارجية العربية والتحديات التي تواجهها	**307**
الفرع الأول : مساهمة التجارة البينية العربية في اطار التجمعات الاقتصادية	**307**
الفرع الثاني: التحديات والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية	**315**
المطلب الثالث: مدى تقدم جهود تطوير منطقة التجارة العربية الحرة	**325**
الفرع الأول: الجهود العربية المبذولة في سبيل تطوير منطقة التجارة العربية الحرة	**325**
الفرع الثاني: الجهود العربية المبذولة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي	**330**
المطلب الرابع: ثار منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على منطقة التجارة الحرة العربية	**333**
الفرع الأول: لأثار المترتبة للشراكة الاورو متوسطية على تنمية المبادلات التجارية العربية	**335**
الفرع الثاني: لأثار المحتملة على التكامل الاقتصادي العربي	**342**
خلاصة الفصل	**341**
خاتمة عامة	**342**
قائمة المراجع	**348**
فهرس الجداول	**362**
فهرس الاشكال	**363**
فهرس المحتويات	**364**

أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأثر المترتب لتوقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية و إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية على التجارة العربية البينية وإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى ، حيث تتسم العلاقات الاقتصادية الدولية في وقتنا الحالي بالترابط والتشابك لدرجة كبيرة مما دفع بمعظم دول العالم متقدمة كانت أو نامية إلى تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية سواء كان ذلك في إطار ثنائي أو متعدد، وعلى صعيد الدول العربية وفي سياق سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم عمدت الى السير في اتجاهين مختلفين بغية تحقيق تنميتها الاقتصادية ومسايرتها لمجريات التغير السريع في الاقتصاد العالمي ، ركز الاتجاه الأول على جهودها التكاملية فيما بينها ، حيث يعتبر إنشاء منطقة تجارة حرة عربية مدخل سليم ومنطقي للوصول إلى درجات عليا من التكامل فيما بين الدول العربية بهدف الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، أما الاتجاه الثاني فتمثل في توقيع اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية، والتي كان أهمها توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي ، وتجدر الاشارة الى ان هذا الأخير بادر بطرح وتصميم جميع الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية بما يتناسب وأهدافه دون الأخذ في عين الاعتبار مصالح الدول العربية التكاملية، وذلك لأن الدول العربية تجري مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي بشكل منفرد وبالتالي ينفرد الاتحاد الأوربي بأكبر قوة تفاوضية تضمن تفوقه ككيان واحد مقابل دول مشتتة .

تم التطرق في هذه الدراسة إلى عرض مشروع الشراكة الأورو متوسطية وتبيان الفرق بينه وبين المشروع الشرق الأوسطي ، كما تطرقنا كذلك لمشروع التكامل الاقتصادي العربي ومسيرة العمل العربي المشترك والأسس النظرية للتجارة الخارجية والبينية العربية والجهود المبذولة في هذا القطاع المهم ، وفي الأخير ركزت هذه الدراسة على أسس إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية وأثرها على التجارة العربية البينية.

إنّ إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والتي تضم أربعة دول عربية متوسطية (مصر، الأردن، المغرب وتونس) من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى أو ما يعرف باتفاقية أغادير ، تهدف إلى تنمية المبادلات التجارية البينية بين الدول العربية الأربعة في إطار شراكتها مع الاتحاد الأوربي ، مع ابقاء هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام كل الدول العربية المتوسطية التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي، حيث ابدت بعض هذه الدول رغبتها بالانضمام اليها باعتبارها احد نماذج النجاح على المستوى الاقليمي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية الناتجة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بين الدول المتوسطية بما فيها العربية والاتحاد الأوربي تؤدي للعرقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة العربية الحرة وبالتالي القضاء على الحلم العربي في التكامل الاقتصادي نتيجة توجيه الجهود العربية خارج دائرة التكامل الشامل العربي ،كون مدخل تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ذو اهمية عظمى في سبيل الوصول للدرجات العليا من التكامل، لكنها يمكن ان تساهم بفعالية في زيادة المبادلات التجارية بين الدول العربية المُنضمة تحتها وهذا ما أثبت من خلال زيادة التجارة البينية للدول العربية في منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية (اتفاقية أغادير) وكذا بروز فرص تكاملية في قطاعات تصديرية مهمة في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية، الشراكة الأورو متوسطية، المبادلات التجارية الخارجية، العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية، منطقة التجارة الحرة المتوسطية، اتفاقية أغادير.

THE IMPACT OF THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP AGREEMENT ON THE INTER-ARAB TRADE

The abstract:

This study aims to show the impact resulting from signing of Euro-Mediterranean Agreements and the establishment of free Euro-Mediterranean trade zone on inter-Arab trade, and the establishment of a major Arab free trade zone.

International economic relations at the present time are characterized by a large interrelationship and interdependency, encouraging most of the countries in the world; whether developed or developing, to form economic blocs and groupings; whether in a bilateral or multilateral way. At the level of Arab countries, in the context of their efforts to keep pace with developments occurring in the world, they proceeded to go two different ways, in order to achieve their economic development and to accompany the course of the rapid change in the global economy. The first trend focused on its complementary efforts with each other; whereas the establishment of an Arab free trade zone is considered as a logical entrance to gain access to higher degrees of integration among Arab countries in order to maintain their interests in front of international economic blocs. The second trend consisted in the signature of cooperation and partnerships agreements with various economic coalitions; the most important was the Euro-Mediterranean Partnership Agreement, between the Arab countries and the European Union. It is worthy to note that this latter initiated the launch and design of all agreements with Arab countries, following the objectives that suited it best, regardless of integrative interests of the Arab countries; this, because Arab countries perform their negotiations individually with the European Union, therefore the EU gets more bargaining power to ensure its superiority as a single entity facing dispersed countries.

In this study, we exposed the project of Euro-Mediterranean partnership and to show the difference between it and the Middle Eastern project. We discussed as well the project of Arab economic integration and the march of the joint Arab action the theoretical bases of the Arab foreign and intra-trade and the efforts made in this important sector. Finally, this study focused on the establishment of a free Euro-Mediterranean trade zone and its impact on inter-Arab trade zone.

The establishment of a free trade Euro Mediterranean zone, which includes four Arab Mediterranean countries (Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia) on the one hand, and the European Union on the other hand, or what is known as the Agadir Agreement, aimed to develop trade intra exchanges between the four Arab countries in the framework of their partnership with the European Union, while keeping this agreement open for the accession of all Arab Mediterranean countries that signed a partnership agreement with the European

Union, where some of these countries have expressed their wish to join them as one of the success models at the regional level.

The results of the study showed that the establishment of free Euro-Mediterranean trade zone resulting from the signing of the Euro-Mediterranean partnership Agreement between the Mediterranean countries, including the Arab and the European Union, conducts to the actual blocking for the application of the Arab Free Trade Zone area, and thus eliminating the Arab dream of economic integration as a result of directing the Arab efforts outside the global Arab integration circuit; the fact of the entrance to facilitate trade exchange between Arab countries is of a great importance in order to reach the upper levels of integration. However, it can contribute effectively to the increase of trade exchanges between Arab countries that accessed under it, and this is what was proved through the increase of intra-regional trade of Arab countries in the Euro Mediterranean free exchange zone (Agadir Agreement) as well as the emergence of complementary opportunities in important export sectors in these countries.

Key words: Arab free trade zone, the Euro-Mediterranean partnership, foreign trade exchanges, the European-Arab economic relations, the Mediterranean free trade zone, the Agadir Agreement.